



مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

في هذا العدد

- جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك .
- الميروين وطرق الكشف عنه في جسم المدمن .
- أثر جريمة الزنا على النكاح .
- العلاقة بين الوعي بالسلامة ووسائل الإعلام .
- الثقافات الفرعية إطار لتفسير السلوك الجانح .

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الإحتاج العلمي في مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث...الخ) وتحقيقاً لهذا الغرض، ينشر في المجلة ما يلي:

- ١- الأبحاث العلمية.
- ٢- تقارير اللقاءات العلمية (المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية).
- ٣- مراجعات الكتب والرسائل الجامعية والدراسات المتخصصة.

المراسلات:

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
ص.ب: ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢ المملكة العربية السعودية

هواتف المجلة:

رئيس التحرير: ٢٤٦٢٦٨٨
مدير التحرير: ٢٤٦٣٦٨٤
فاكس: ٢٤٦١٣٧٦

زاد منذ ١٦٥٨-٠٤٣٥

ISSN.1658-0435

رقم الإيداع ٢٢/٣٣٩١



المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
كلية الملك فهد الأمنية
مركز البحوث والدراسات

مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجالات الأمن بمفهومه الشامل
تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

المجلد ١١ العدد ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٣هـ / فبراير ٢٠٠٣م

الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كلية الملك فهد الأمنية.



(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ
الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (الأنعام: ٨٢)

المبينة الاستشارية

١. د. عبدالعزيز بن مقر القامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
١. د. خالد بن عبدالرحمن الحمودي وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي
- د. فهاد بن معتاد الحمد نائب مدير علم معهد الإدارة للعلمة للبحوث والمعلومات
- النواء د./ علي بن حسين الحارثي مدير عام السجـون
- النواء د./ خالد بن سليمان الخليوي مساعد مدير عام الكلية للشئون التعليمية
- الدكتور/ علي بن عبدالله الشهري رئيس الدراسات المدنية بكلية الملك فهد الأمنية

هيئة التحرير

- العقيد د./ محمد بن علي القحطاني الدكتور/ فوزان بن عبدالعزيز الفوزان
- العقيد د./ حامد بن أحمد العامري الدكتور/ فيصل بن عبدالعزيز اليوسف
- الرائد د./ فايز بن عبدالله الشهري الدكتور/ إبراهيم بن عبدالله الترهزاني
- الدكتور/ محمد السيد عرفه الدكتور/ ناجي بن محمد بن سليم هلال

المشرف العام

الولاء/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا

مدير عام كلية الملك فهد الأمنية

رئيس التحرير

الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني

مدير مركز البحوث والدراسات

مدير التحرير

الرائد/ عبدالحيظ بن عبدالله المالكي

سكرتير التحرير

الرائد/ محمد بن سليمان المنيع

- ❖ جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة البحوث الأمنية، ويجوز إعادة النشر بعد الحصول على إذن خطي من رئيس تحرير المجلة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.
- ❖ تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ❖ يتم ترتيب المواد العلمية في كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.

قواعد النشر بمجلة البحوث الأمنية

يراعى أن تنقسم الأبحاث المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح، مع ملاحظة ما يلي:

أولاً: البحوث العلمية

ضوابط نشر البحوث والدراسات العلمية

١. أن يكون البحث متخصصاً في المجال نفسه، ووجوب أن يشترك في كتابة البحث أكثر من اثنين.
٢. تقليل الأخطاء العلمية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
٣. ألا يتجاوز فصل العلمي ١٥٠٠٠ كلمة، ولا يقل عن ٨٠٠٠ كلمة.
٤. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر بمجلة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

ثانياً: عروض الكتب

تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب (العربية والأجنبية) حديثة النشر إذا توافرت الشروط التالية:

١. أن يعالج الكتاب إحدى قضايا أو مجالات الأمن المتعددة، ويشتمل على إشفاة علمية جديدة.
٢. أن يكون للكتاب مميزات ومثلاً على إشفاة علمية جديدة.
٣. أن يكون مد المراجعة متخصصاً في نفس المجال العلمي للكتاب.
٤. ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
٥. أن يعرض المراجع ملخصاً وإلياً لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور.
٦. ألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

ثالثاً: عروض الرسائل الجامعية

يراعى في الرسائل الجامعية موضوع العرض أن تكون حديثة، وإشفاة علمية جديدة في أحد مجالات الأمن، وألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٠) صفحة، مع مراعاة أن يشتمل على ما يلي:

١. مقدمة إيجاز أهمية موضوع البحث.
٢. ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
٣. ملخص لمنهج البحث وفروعه وعملته وإنتاجه.
٤. ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية)، وأهم نتائجها.
٥. خلاصة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

رابعاً: تقارير اللقاءات العلمية

تنشر المجلة التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأحد المجالات الأمنية التي تعقد داخل المملكة أو خارجها، ويشترط أن بغني التقرير لمماريات الندوة أو المؤتمر، وأن يركز على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة وتلخيصها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء، وألا يزيد عدد صفحات التقرير عن ٢٠ صفحة.

خامساً: ملاحظات علمية

- (١) يراقى ملخصاً لكل عمل علمي لخدمته بالعربية والأخر بالإجازية، على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة.
- (٢) يراقى عدد العمل كلفة عن سيرته الذاتية تتضمن: الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، الصل الحالي وجاهته، أهم الإجازات العلمية، حوافه القيردي (العدي والإلكتروني)، ورقسي الهاتف والفاكس.
- (٣) ترسل ثلاث نسخ ورقية من المادة العلمية المراد نشرها، مع نسخة إلكترونية على قرص من IBM.
- (٤) بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمي للنشر تقدم نسخة ورقية و نسخة إلكترونية على قرص من IBM.
- (٥) توضع الملحق (إن وجدت) بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة، وتكتب إذا رأت هيئة التحرير ضرورة ذلك.
- (٦) ترافق كافة الملحق (إن وجدت) مع العمل العلمي وتكتب مع الملحق إذا رأت هيئة التحرير ذلك.
- (٧) تصلى الأوراقية في النشر بالبحوث والتقارير حسب الأسبقية للأمنية للضرورة إلى هيئة تحرير المجلة، وذلك بعد إجازتها تحكيمياً، ووفقاً للاحتياجات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- (٨) تتكفل الحقوق المتعلقة بالأصنام العلمية المنشورة إلى المجلة.
- (٩) لأصنام مكافآت مالية للكتاب الأصنام العلمية التي يتم نشرها في المجلة.
- (١٠) لا تعاد أصول المواد العلمية إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.

سادساً: طريقة التوثيق

يجب أن يشير للكتاب إلى ما يليه من الآخرين، سواء كان ذلك على شكل تصوص منقولة حرفياً أو للكتاب آخرين، ولكنها مصوغة بلغة الكتاب نفسه، وذلك على النحو التالي:

- الاقتباس الحرفي: يجب نقله كما هو، وتمييزه عن كلام الكتاب بإحدى طريقتين:

- إذا كان النص المقطوع في حدود خمسة أسطر، فيقول عن النص بوضعه بين علامتي تنصيص في بدايته ونهايته.
- أما إذا كان النص المقطوع أكثر من خمسة أسطر، فيطبع في فترة جديدة بعيداً عن الهامشين الجانبيين (حوالي سم واحد للداخل)، مع تضيق المسافة الأسفلية بين أسطره بحيث تكون مسافة سطر واحد.
- الاقتباس غير الحرفي: وهو عرض لأراء كاتب آخرين وأفكارهم، مصوغة بلغة الكتاب، يتم تعجبه مع المتن.

توافق الاهتمامات في الفصل العلمي يوضع اليواضح دليل المتن، وذلك على النحو التالي:

- (١) عندما يكون الاهتمام لصا بذكر رقم صفحة الاهتمام أو صلاته بعد سنة النشر مباشرة:
(السعد، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م: ٩٤) (George, 1986: 69)
(السعد، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م: ٣٥) (George, 1986: 45)
(٢) عندما يكون الاهتمام عاماً، فإنه يشار إلى مصدر مصدر الكتاب للفترة، وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف/المؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:
(البار، ١٤٢١هـ) (Walter, 1995).
(٣) عند الاهتمام أو الاستشهاد بمراجع صيات الإشارة إليه في متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم يوضع سنة النشر بين قوسين:
(البار، ١٤٢١هـ) Walter (1995)
(٤) إذا ورد اسم المؤلف في الفقرة نفسها بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى، فإنه يكتب بذكر اسم الكتاب فقط: وقد وجد البار أيضاً وقد وجد Walter أيضاً
(٥) عند الاهتمام أو الاستشهاد بمصادر مختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين: (البار، ١٤٢١هـ؛ السلي، ١٤٢١هـ) (George, 1993; Smith, 1996; David, 1997)
(٦) عند الاهتمام أو الاستشهاد بكثير من مراجع المؤلف واحد نشرت في نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرار الهجائية لكل مرجع، بحيث يوضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:
(البار، ١٤٢١هـ) (البار، ١٤٢١هـ: ب). (Al-Bas, 2000 a) (Al-Bas, 2000 b).
(٧) عند الاهتمام من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في مرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين، تليها سنة النشر بين قوسين:
السعد، ضياء الدين، هلال (١٤١٣هـ/١٩٩٣)
George, Jone, and Smith (1985)
وفي الفقرات التالية يذكر اللقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول، تليه عبارة وتليها سنة النشر بين قوسين:
السعد، ولغزون، (١٤١٣هـ/١٩٩٣). George et al. (1986)

سليما: طريقة كتابة لقمة المراجع

يترجى أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو للدراسة في لقمة المراجع، وتصنف في لقمة واحدة في نهاية البحث، مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية،... الخ، وتوضع المراجع العربية أولاً تليها المراجع الأجنبية، وترتب أليها حسب الاسم الأخير للمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي:

- (أ) الكتب
ربع، حامد (١٩٨٤). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار المؤلف العربي.
(ب) فصل في كتاب
المر، سعد بن محمد (١٩٩١/١٤١١). التخطيط في سعود المر وآخرون، الإدارة العامة: الأسس والمؤلفات. الرياض: مطبع الفرزلق التجارية، ص ٨٥-١٢٤.
Baha El-Din, A. (1981). An Arab View of Superpower "Security" in the Gulf. In Abdel Majed Farid et al. Oil and Security in The Arabian Gulf. London: Croom Helms.
(ج) البحوث والدراسات
مائل: أحمد، محمد (١٩٨١). "حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات"، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت: معهد الإمام العربي، ١: ٤٠-٤١.
Al-Rumalhi, M. (1987-88) "Arabian Gulf Security". American - Arab Affairs, 28: 47-56.
(د) الوثائق والقرارات الرسمية
- المكتب الإحصائي (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). الرياض: وزارة الداخلية.
- نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) في ١٣٩٢/٨/٢٨هـ.

(هـ) الرسائل العلمية
الملك، عبدالحفيظ (١٤٢١). تكوين ملاح كاتبة الملك ليد الأمنية الخاصة بمكافحة الشب وتورها في تأهيل ضباط الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية ليل العربية للعلوم الأمنية.

Alahehri, F. (2000). Electronic Newspapers on The Internet : A Study of the Production and Consupcion of Arab Dailies on the World Wide Web. Unpublished doctoral dissertation, University of Sheffield, UK.

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

تواصل مجلة البحوث الأمنية انطلاقها العلمية بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بفضل الجهود العلمية المميزة للباحثين المختصين في مجال الأمن وقضاياها المختلفة. ولعل من أبرز سمات انطلاق هذه المجلة المتخصصة تواصلها مع الباحثين المختصين في الجامعات ومراكز الأبحاث على مستوى الوطن العربي مما ساهم في إضفاء روحاً علمية خاصة على محتوى ومضمون الأعداد المتعاقبة للمجلة. وهنا لا بد وأن نشير إلى أن سعينا إلى الوصول إلى الباحث العربي كان بهدف توسيع دائرة التبادل الفكري كخطوة ضرورية لتهيئة البيئة الملائمة للاستفادة من الخبرات العلمية المتخصصة في المجالات المختلفة التي تخدم أغراض الأمن بمفهومه الشامل.

وفي هذا العدد تتواصل المسيرة العلمية للمجلة بمشاركة مميزة من الباحثين السعوديين وبتفاعل مثمر من قبل الباحثين العرب لنحقق بذلك هدفاً رئيساً من أهداف المجلة المتمثل في الحرص على خدمة القارئ العربي أباً كان موقعه الجغرافي. وفي هذا العدد أيضاً يطالع القارئ الكريم مزيجاً معرفياً يشارك في طرحه نخبة مختارة من الباحثين ويغطي في مضمونه العديد من المواضيع ذات العلاقة بشئون الأمن المختلفة. فمن خلال الدراسة الأولى، يعرض الدكتور/ عبد الرزاق بن حمود الزهراني نتائج دراسته الميدانية حول جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسئولو البنوك في المملكة العربية السعودية مع إبراز المفهوم العلمي لعملية غسل الأموال وأبعادها المختلفة ومصادر الأموال التي تتعرض لعمليات الغسل. كما أورد الدكتور الزهراني في دراسته الميدانية ما يرى أنه أهم السبل وأنجع الطرق لمواجهة عمليات غسل الأموال مستعيناً في ذلك بأراء أهل الخبرة من مسئولو البنوك.

وقد تناول البحث الثاني الذي أعده الأستاذ/ خالد أبو بكر محمد طرق الكشف عن الهيروين في جسم المدمن مركزاً على إبراز الفروق الفيزيائية والمكونات الكيميائية لعينات الهيروين. وأشار الباحث إلى أن الكشف عن الهيروين في جسم المدمن لا يعتمد على طرق الكشف المبدئية مثل طريقة التحليل المناعي ولكن تستخدم طرق تأكيدية مثل طريقة التحليل الغازي

الكروماتوجرافي أو التحليل السائل الكروماتوجرافي. ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة لكونه يتعامل مع واحدة من أخطر القضايا التي تواجهها المجتمعات الإنسانية وكونه يمثل إضافة علمية نوعية للمختصين والمهتمين بقضايا المخدرات سواء من حيث طبيعتها كتخصص أو من حيث مكافحتها كداء اجتماعي خطير.

ومن الدراسات الميدانية ذات العلاقة المباشرة بالعمل الأمني دراسة الدكتور/ عبد الله بن محمد آل توييم التي حاول من خلالها قياس العلاقة بين الوعي بالسلامة ووسائل الإعلام في مدن الرياض، جدة، والدمام. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعامل مع قضية هامة لها ارتباط مباشر بمستوى الوعي المعرفي والوجداني والعلمي لأفراد المجتمع السعودي ولها علاقة مباشرة بالخطط التوعوية التي تنظمها الجهات الأمنية للتأمين سلامة المواطن السعودي. وهنا أتمنى على رجال المرور في الأمن العام وعلى رجال الدفاع المدني والجوازات دراسة هذه الورقة والاستفادة من نتائجها في مجال تصميم برامج التوعية الوطنية التي تستهدف تكوين ثقافة أمنية وإعياً لدى المواطن السعودي بفئاته المختلفة.

وفي هذا العدد نطالع أيضاً العديد من الأبحاث والتقارير العلمية المتخصصة التي تسعى إلى تنويع المادة العلمية وإلى تنمية مكونات الثقافة الأمنية والاجتماعية لدى القارئ الكريم وإلى تحقيق الدرجة المطلوبة من الشمولية العلمية لمجلة البحوث الأمنية. كل ما نتمناه هو أن نكون قد وفقنا في خدمة الأمن من خلال ما قدمناه من أبحاث علمية ودراسات ميدانية متخصصة وإن تستفيد الجهات ذات العلاقة مما قدم لتطوير الأداء الأمني على أرض الواقع العملي.

وفي الختام أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الزملاء الباحثين وإلى رئيس وأعضاء هيئة الإشراف وإلى الزملاء أعضاء هيئة التحرير على ما بذلوه من جهد وما أبدوه من تعاون ساهم في استمرار تميز مجلة الجميع مجلة البحوث الأمنية. الشكر الخالص إلى الزملاء في الهيئة الإدارية بالمجلة وبشكل خاص الزميل الرائد/ عبد الحفيظ المالكي مدير التحرير والزميل الرائد/ محمد المنيع سكرتير التحرير لما يبذلانه من جهد متواصل في سبيل تطوير العمل الإداري بالمجلة وفي سبيل مواصلة التميز الذي ليس له بديل في قاموسهما العملي.

نمأل الله سبحانه وتعالى للتوفيق والسداد إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني
drmofo@yahoo.com

المحتويات

أولاً : البحوث العلمية

- جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك
الدكتور/ عبدالرزاق بن حمود الزهراني ١٥
- الهروين وطرق الكشف عنه في جسم الممن
خالد أبو بكر محمد ٣٨
- أثر جريمة الزنا على النكاح
الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان الريش ١٢٧
- العلاقة بين الوعي بالسلامة و وسائل الإعلام، دراسة ميدانية على الرياض وجدة والدمام.
الدكتور/ عبدالله بن محمد بن سعد آل توم ١٦٧
- الثقافات الفرعية إطار لتفسير السلوك الجانح
أ. الدكتور/ محمد عبدالعبود مرسي ٢٢٥

ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب والرسائل الجامعية

- عرض كتاب: القيادة الإدارية: التحول نحو نموذج القيادي العالي
العميد الدكتور / سعيد بن محمد الغامدي ٢٦٧
- عرض دراسة بعنوان: الجريمة المنظمة وسياسة مكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي
الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي ٢٩٣
- تقرير عن ندوة المجتمع والأمن.
الرائد/ محمد بن سليمان المنيع ٣١٧

أولاً: البحوث العلمية

جرائم غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك
(دراسة ميدانية)

إعداد

د. عبدالرزاق بن حمود الزهراني

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض - المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تعتبر جرائم غسل الأموال حديثة نسبياً، خاصة في المجتمعات المسلمة. فقد بدأت تلك الجرائم في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لكثرة التغيرات في جوانب الحياة المختلفة في المجتمعات التي عانت من ويلات الحرب. وكانت المخدرات هي المصدر الأساس للأموال المغسولة. وفي العقود الأخيرة تزايدت عمليات التقارب بين الدول من خلال زيادة التفاعل وتبادل المصالح بينها. وتحاول هذه الدراسة بحث ظاهرة غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك في المملكة العربية السعودية، وإبراز مفهومها، وأهم أبعادها مثل مصادر الأموال التي يتم غسلها، والعمليات والطرق التي تتبع في غسل تلك الأموال، ودور المصارف والبنوك في تلك العمليات، وأضرار غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، وعلى المجتمع. وأوردت الدراسة ما ترى أنه أهم وأنجع السبل في الوقاية من عمليات غسل الأموال ومكافحتها، مستعينة في ذلك بأراء مسؤولي البنوك لأهل الخبرة، ويعايشون عمليات غسل الأموال من خلال أعمالهم، وقد أكدوا على ضرورة إنشاء إدارة خاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وزيادة التعاون بين الجهات ذات العلاقة، وإجراء المزيد من الدراسات حول هذه الظاهرة.

مقدمة

بدأت جرائم غسل الأموال في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لكثرة التغيرات البنائية في جوانب الحياة المختلفة في المجتمعات التي عانت من ويلات الحرب. وكانت المخدرات هي المصدر الأساس للأموال المغسولة. وفي العقود الأخيرة تزايدت عمليات التقارب بين الدول من خلال زيادة التفاعل وتبادل المصالح بينها. وزادت تلك العمليات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٨٩م، ومن ثم سقوط التتافس والصراع بين الفكرتين الاشتراكية والرأسمالية، وظهور ما يسمى العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الرأسمالية. وتسعى الدول القوية إلى رفع الحواجز بين الدول لما لديها من (ميزة نسبية) في عملية التتافس والسيطرة على الأسواق، ولهذا تحرص من خلال منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على رفع الحواجز التجارية والتبادلية.

وهناك آليات أخرى تستخدمها الدول القوية لغزو الدول النامية والتأثير فيها، ولا تعترف تلك الآليات بالحواجز والحدود مثل القنوات الفضائية، وشبكة الإنترنت. وفي ظل هذه الأجواء التي زاد فيها التفاعل بين الدول أصبح من السهل انتقال رؤوس الأموال بين

السلول والأقاليم والقارات، وأصبحت الأجواء مؤاتية وملتمة أكثر من أي وقت مضى لعصابات الجرائم المنظمة لممارسة أنشطتها التي تهدف في المقام الأول إلى جمع الأموال بطرق غير مشروعة. ولهذا كله تزايدت نشاطات المنظمات الإجرامية، وتزايدت حركة التداول بينها بهدف تغيير صفة الأموال التي تم جمعها بطرق غير مشروعة لتظهر وكأنها قد أتت من مصادر مشروعة، وعرفت هذه العمليات في الأدبيات الحديثة (بجرائم غسل الأموال). وسوف تشخص هذه الدراسة هذا النوع من الجرائم وستتعرف على أبعادها المختلفة، وعلى أنسب الطرق لمكافحتها من وجهة نظر مسؤولي البنوك في المملكة العربية السعودية.

حجم الظاهرة وموضوع الدراسة

تدخل عمليات غسل الأموال ضمن ما يسمى (بالاقتصاد الخفي) والذي يعرفه سعيد عبد الخالق بأنه: (تلك النشاطات الخفية غير المسجلة رسمياً في الحسابات القومية للدولة) (www.albayan.co.ae/albayan/1999/09/17). يصعب معرفة أعداد الأشخاص الذين يمارسون عمليات الاقتصاد الخفي، خاصة العمليات غير المشروعة منها لأن ممارسيها أكثر حرصاً على إخفائها وسريتها، ولهذا يصعب تحديد حجم الدخل المتولد عنها واتجاهاته. وحتى مع وجود تلك الصعوبات فإن هناك تقديرات مختلفة لحجم عمليات غسل الأموال التي تعتبر جزءاً من الاقتصاد الخفي، وترتبط في معظمها بعصابات الجرائم المنظمة، وتتم عبر عمليات كثيرة ومعقدة.

يذكر المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن حجم غسل الأموال يتراوح بين ٢% و ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه النسبة تعادل ما بين ٥٠٠ مليار دولار و ١٢٠٠ مليار دولار. وتشير تقديرات بعض المنظمات الدولية إلى أن حجم الأموال القذرة التي تجري عليها عمليات الغسل تتجاوز حجم التجارة الدولية للبترول^١. وتقدر تلك العمليات في أستراليا بما يتراوح بين ٤% و ١٢% من الناتج المحلي

الإجمالي، وفي ألمانيا بين ٢% و ١١% ، وفي إيطاليا بين ١٠% و ٣٣%، وفي اليابان بين ٤% و ٥% ، وفي إنجلترا بين ١% و ١٥%، وفي الولايات المتحدة بين ٤% و ٣٣% (المصدر السابق).

ويقول حافظ: (إن الإحصاءات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث حجم الأموال غير المشروعة، لأن كمية الأموال غير المشروعة المتداولة فيها تقدر بنحو ٤٧١ مليار دولار، وأن الأموال التي تم إجراء غسلها من هذا الرقم بلغت نحو ٢٨٣ مليار دولار. كما يقدر حجم الأموال التي تم تداولها من خلال أسواق البورصات العالمية وتم غسلها ١٣٠ ملياراً سنوياً على مستوى العالم)(مجلة عالم الاقتصاد، العدد ٩٤).

أما في الدول النامية فإن التقديرات تجعل عمليات غسل الأموال تزيد عن نصف الناتج الوطني الإجمالي، يساعد على ذلك أن نسبة كبيرة من معاملات الأفراد في تلك الدول تتم بصورة نقدية، ويقل حجم التعامل مع الجهاز المصرفي بالمقارنة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة حيث يرتفع مستوى الوعي المصرفي لارتباط معظم العمليات- إن لم يكن كلها- بالمصارف. ويرى د. حمدي عبدالعظيم عميد مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بمصر أن حجم غسل الأموال من تجارة المخدرات في العالم العربي ٧٠ مليار دولار (www.islamonline.net) انظر كذلك، عبدالعظيم، ١٩٩٧، ص ٢١ وما بعدها).

والدول العربية- بما في ذلك المملكة العربية السعودية- ليست بمنأى عن التأثيرات الدولية، وربما كانت في أحيان كثيرة هدفاً للمنظمات الإجرامية الدولية. وتحاول هذه الدراسة بحث ظاهرة غسل الأموال من وجهة نظر مسؤولي البنوك، وإبراز مفهومها، وأهم أبعادها مثل مصادر الأموال التي يتم غسلها، والعمليات والطرق التي تتبع في غسل تلك الأموال، ودور المصارف والبنوك في تلك العمليات، وأضرار غسل الأموال على الاقتصاد الوطني. وتحاول الدراسة بيان أهم وأنجع السبل للوقاية من عمليات غسل الأموال ومكافحتها.

تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية في ضوء مريثات مسؤولي البنوك:

- ١: ما مفهوم غسل الأموال؟
- ٢: ما أهم مصادر الأموال التي يتم غسلها؟
- ٣: ما أهم الخطوات التي تُتبع في عملية غسل الأموال؟
- ٤: ما الأضرار والتأثيرات السلبية لغسل الأموال على الاقتصاد الوطني؟
- ٥: ما دور البنوك والمصارف في الوقاية من عمليات غسل الأموال وكشفها للجهات الأمنية؟
- ٦: ما أهم طرق الوقاية من عمليات غسل الأموال ومكافحتها؟

مفاهيم الدراسة

من أهم المفاهيم التي تستخدمها هذه الدراسة مفهوم غسل الأموال، ومفهوم الاقتصاد الخفي، ومفهوم الجريمة المنظمة. وسوف نحاول - فيما يلي - شرح معنى كل مفهوم.

مفهوم غسل الأموال

مفهوم غسل الأموال من المفاهيم الحديثة التي أفرزتها التطورات المعاصرة، وتقارب أجزاء العالم، وزيادة التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي بين أجزائه، وسرعة حركة الأموال ولتقالها بين الأقطار والدول. وهو من المفاهيم التي لا تزال غير معروفة وغير مألوفة عند كثير من الناس، منهم بعض المثقفين وأنصاف المثقفين. وفي هذا الصدد يقول عبدالقادر الكاملي www.ditnet.co.ae/arabic/internet/study1101a3.html: (إذا قمت باستطلاع بسيط في الشارع، وسألت عن مصطلح "غسل الأموال"، فإن معظم الإجابات تدل على أنه غير معروف. ولعل هذا الجهل بالموضوع هو إحدى [المشكلات] الأساسية التي تعاني منها الحكومات في محاربتها هذا النوع من الجرائم).

وأول مرة عرف فيها مصطلح غسل الأموال كان في عام ١٩٣١م عند محاكمة

"الفونس كابوني" الشهير بآل كابوني، ويصف هذا المصطلح واحداً من أهم الأطوار التي تمر بها الأموال التي تحصلها عصابات المافيا لجعلها تبدو مشروعة، والتي تأتي أساساً من أعمال الابتزاز، والسرقة، والدعارة، والقمار، علاوة على تهريب المخدرات. وتلجأ العصابات إلى ذلك لإبراز مصدر قانوني للأموال الطائلة التي تجمعها. ويعتبر القيام بأعمال مشروعة ثم خلط عائدها من الأموال بالعائد من الأعمال غير المشروعة إحدى الطرق التي كانت المافيا قادرة على اتباعها لفترة طويلة من الزمن. والطريف في الأمر أن "آل كابوني" حوكم في وقتها لتهريبه من دفع الضرائب، وليس للأعمال غير المشروعة التي كان يديرها، أو غسله للأموال التي كانت تأتيه من تلك الأموال غير المشروعة. (انظر: المصدر السابق، (Steel, B., www.laundryman.u-net.com).

ويرى (بيلي ستيل، B. Steel) أن محاكمة "آل كابوني" وإدلائته لتهريبه من دفع الضرائب كانت الأمر الذي وجه الأنظار، ولفت الانتباه إلى موضوع غسل الأموال، وجعل موضوعاتها تتفاعل وتزيد أهمية يوماً بعد يوم. ويعتبر (مير لانسكي، M.. Lansky) - والذي يطلق عليه رسمياً (ماسح الحسابات، the Mob's Accountant) من أكثر الناس تأثيراً بما حدث لـ (آل كابوني)؛ فهو رأى أن ما أصاب (كابوني) يمكن أن يصيبه، ولذلك عمد إلى البحث عن طرق يخفي من خلالها الأموال التي لديه. وقبل أن ينتهي عام ١٩٣١م اكتشف فائدة فتح حسابات في البنوك السويسرية. وهذا فيما يبدو هو المكان الذي بدأت فيه عمليات غسل الأموال. ويعتبر (لانسكي) من أكثر غاملي الأموال في التاريخ المعاصر. فاستخدام التسهيلات والحسابات في البنوك السويسرية أعطى (لانسكي) الوسيلة التي أمكنه بواسطتها القيام بأول تكتيك لغسيل حقيقي للأموال، فاستخدام مفهوم (استعادة القرض) يعطي الغطاء المشروع لتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة، لأنه يمكن من خلال ذلك مناقشة أصول تلك الأموال على أنها قروض مقدمة من بنوك أجنبية (المصدر السابق، (Ibid.).

لما مفهوم (غسل الأموال، Money laundering) كمصطلح فيعتبر مفهوماً

جديداً. وترجع أصول اقتباسه- كما يقول (ستيل)- إلى جريدة خلال تقرير عن فضيحة (واتر جيت، Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٣م. وأول مرة ظهر فيها المصطلح في الإطار القضائي والنظامي كان في عام ١٩٨٢م؛ ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المفهوم مقبولاً وانتشر استخدامه في العالم كله (انظر، المصدر السابق Steel, ibid). ويعني هذا المفهوم (أي عمل يقوم به فرد أو جماعة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهار تلك الأموال على أنها جاءت من مصادر مشروعة).

٢: الاقتصاد الخفي

مفهوم الاقتصاد الخفي من المفاهيم غير القديمة جداً. وقد أطلق الباحثون عند تناولهم ظاهرة النشاطات الاقتصادية غير المعلومة في دولة ما عدة مسميات منها: (الاقتصاد السري)، (الاقتصاد الخفي)، (الاقتصاد التحتي)، (الاقتصاد الظلي)، (الاقتصاد الموازي). ويعرف هذا الاقتصاد بأنه: (مجموعة النشاطات الاقتصادية غير المسجلة، سواء ما كان منها مشروعاً أو غير مشروع، وهي تسير في قنوات بعيدة عن رقابة وتأثير الإدارة الاقتصادية للدولة) (رضوان وآخرون، ١٩٩٥: ٢٠).

ونشاطات الاقتصاد الخفي- كما واضح من مسمائها- مجالها العمل في الخفاء، أو أن ميدانها هو هامش الاقتصاد؛ لهذا تصعب معرفتها وتقدير حجمها، مما قد يؤثر على السياسات المالية والنقدية والتخطيطية في البلاد. ولنشاطات الاقتصاد الخفي غير المشروعة آثار سيئة على المجتمع؛ فقد تؤدي إلى سوء توزيع الثروة، وتؤدي إلى نشر الجريمة، وقد تؤثر على منظومة القيم الدينية والاجتماعية التي يركز عليها بناء المجتمع، وتقيم ثقافات فرعية شاذة وتدعمها؛ وكلما زادت تلك النشاطات الخفية غير المشروعة زادت الأخطار على الاستقرار والأمن في الدولة.

٣: الجريمة المنظمة

إذا نظرنا إلى مفهوم التنظيم في العلوم الاجتماعية نجد أنه مفهوم كبير وشامل؛ لهذا خصصت له في علم الاجتماع مادة مستقلة هي (علم اجتماع التنظيم) تدرس تاريخ التنظيم، وأنواع المنظمات، ونظمها البيروقراطية، وتوزيع الأدوار، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية لأعضاء التنظيم، وغير ذلك من الموضوعات المتصلة بالمادة. أما إذا نظرنا إلى المفهوم المجرد للتنظيم فإننا (نجد أن التنظيم يعني مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، والنظرة المتماثلة، والمبادئ المشتركة، والهدف المتفق عليه، والتصميم على تحقيق هذا الهدف. وهم يرتبطون بعضهم ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، وتحدد علاقاتهم أثناء العمل والنشاط، كما تحدد أسلوبهم في تحقيق هدفهم) (درويش، ورقة عمل غير منشورة). والجرائم المنظمة هي الجرائم التي تقوم بها العصابات المكونة من مجموعة من الأفراد وبينهم تنسيق وتقسيم للعمل ولجرائمهم في الغالب صفة الاستمرارية (انظر: أبو زيد، ب. ت. ن: ٣٩٣-٣٩٤).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة - إلى جانب إثراء البحث العلمي - في الآتي:

- ١: رفع مستوى الوعي بهذه الظاهرة وأبعادها لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الجهات المعنية، مثل الجهات المصرفية والاقتصادية، والأمنية والتربوية والتعليمية.
- ٢: معرفة مصادر الأموال التي يتم غسلها، ومن ثم القضاء عليها كلما أمكن ذلك.
- ٣: تفعيل دور البنوك والمصارف في محاربة هذه الظاهرة والوقاية منها.
- ٤: تقوية عمليات التنسيق وتبادل المعلومات بين المصارف والبنوك والجهات الأمنية لمحاربة هذه الظاهرة، وسد السبل أمام من يمارسها أو يفكر في ممارستها.
- ٥: معرفة أضرار غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، خاصة للمؤسسات الاقتصادية الجادة التي ربما تسهم في تمويل البحوث والدراسات والأعمال المختلفة الرسمية وغير الرسمية التي تؤدي إلى مكافحة غسل الأموال وكشف العصابات التي تمارسه.

الإطار النظري

ترتكز هذه الدراسة - بشكل أساسي - على النظرة الإسلامية للجرائم الاقتصادية، وأحكام المال الحرام، وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي. وإلى جانب ذلك توظف الدراسة (نظرية التقليد) التي وضع أسسها العالم الفرنسي (جبريل تارد، G. Tarde) في كتاب بعنوان: (الفلسفة العقابية) (انظر: الطخيس، ١٤٠٣: ٨٨). ويرى أن غالبية المجرمين لم يخضعوا لإشراف أو رقابة منذ طفولتهم، وإنما تركوا لأنفسهم، فكانت المدرسة التي تلقوا قيمها وتوجيهها هو الشارع (انظر: القهوجي، ١٩٨٥: ٧٢-٧٣). ويرى أن ظاهرة التقليد تحدث بتأثير عوامل عدة من أهمها العادة والذاكرة، واتصال الأشخاص وتفاعل بعضهم مع بعض، وفق قوانين ثابتة يخضع لها جميع أفراد المجتمع. وللتقليد عن (تارد) قوانين ثابتة تتمثل في الآتي:

(١) إن الأفراد يقلد بعضهم بعضاً بدرجة كبيرة كلما كانوا متقاربين، وبينهم صلاة أقوى.

(٢) ينتقل التقليد من الأدنى إلى الأعلى. فالضعيف يقلد القوي، والفقير يقلد الغني، والصغير يقلد الكبير، والمرؤوس يقلد الرئيس وهكذا..

(٣) في حالة تعارض الاتجاهات، فإن الإنسان يقلد الحديث منها، ويتم إحلاله محل القديم. فوسائل الجريمة الحديثة مثلاً هي البندقية والمسدس، بينما كان معظمها في الماضي يتم بالسيف أو السكين. ولا ينبغي تارد إمكانية استخدام النوع للقديم في بعض الحالات.

وجرائم غسل الأموال يتم فيها التقليد من قبل الأفراد والعصابات بعضهم بعضاً، ويتم فيها إحلال الطرق الجديدة والمستحدثة مكان الطرق القديمة، وإن كان بعضهم يلجأ للطرق القديمة من وقت لآخر حسب ما يعتقد من أنها تخدم أهدافه. وكثير من غاسلي

الأموال قلنوا في البداية ما كان يقوم به (آل كابوني Al Capone)، و (ماير لانسكي، M. Lansky). إلا أنهم- بمرور الوقت وتقدم التقنية- طوروا طرقهم، ونوعوا أساليبهم حسب الظروف والمتغيرات التي تحيط بعملياتهم. وكلما تم كشف طريقة من الطرق المستحدثة لغسل الأموال من قبل الجهات المصرفية والأمنية وغيرها من الجهات المعنية فإن ذلك يعتبر مؤشراً قوياً للنجاح في محاربتها، لأن تلك الطريقة يتم تقليدها من قبل العصابات المختلفة، ومن ثم يسهل التنبؤ بسلوكهم وعملياتهم، ومن ثم إحباطها وإفشالها.

ويمكن لهذه الدراسة توظيف (نظرية الاختلاط التفاضلي) لعالم الاجتماع الأمريكي (إدون سذرلاند Edwin Sutherland) الذي يعتبر من أشهر علماء الاجتماع المتخصصين في دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي. وتعتبر هذه النظرية من أشهر النظريات في علم اجتماع الجريمة، ومن أكثرها ذيوياً واستخدماً من قبل الباحثين. وتعتمد هذه النظرية على عدد من النظريات منها نظرية (تارد) في التقليد، ونظرية (التفاعل الرمزي)، وبعض جوانب علم النفس الاجتماعي. والنظرية في إطارها العام لا تخرج عن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (مثل الجليس الصالح كمثل حامل المسك إما أن تشم منه رائحة طيبة وإما أن يحزنك، ومثل الجليس السوء كمثل نافخ الكبر إما أن تشم منه رائحة كريهة أو يحرق ثيابك). وكل ما قام به (سذرلاند) في نظرية (الاختلاط التفاضلي) أنه قننها، ووضع لانتقال السلوك وتأثيره مراحل معينة، وجعل لنظريته عناصر يعتمد كل عنصر منها على العنصر السابق له في إيصال الشخص إلى السلوك الإجرامي (النظر: Sutherland, 1974: 75-7).

ومن النظريات التي تقيد هذه الدراسة (نظرية فقد المعايير) التي وضع مفهومها وطورها عالم الاجتماع الفرنسي المشهور (أميل دوركايم). ويشير المصطلح إلى المواقف التي تكون فيها المعايير مختلطة وغير واضحة، وذلك نتيجة للتغير السريع الذي يصيب المجتمع من جراء الحروب- كما هو الحال في فرنسا بعد الثورة، أو من جراء التغير

السريع- كما الحال في بعض دول العالم اليوم. وهذه التغيرات السريعة تؤدي إلى حالة تتسم باضطراب النظام، وعدم وضوح القانون، وإلى افتقار المفهوم العام للسلوك إلى القواعد والمعايير التي يمكن بناءً عليها تمييز السلوك السوي من السلوك غير السوي. ويؤدي انتشار حالة فقد المعايير إلى إصابة القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في المجتمع بالضعف والوهن، وتفتقد القاعدة التي تعتمد عليها بسبب عدم قبولها، أو عدم جدواها، أو عدم القناعة بها (انظر: الزهراني، ب.ت.ن: ٢٢). وقد طبق (دوركاي) هذا المفهوم على دراسته في (الانتحار)، وقسم الانتحار إلى ثلاثة أقسام، أحدها الانتحار الناتج عن فقد المعايير والقلق.

وتبيلورت نظرية (فقد المعايير) على يدي (روبرت ميرتون، Robert Merton) الذي سار بها خطوات إلى الأمام، وحدد الكثير من عناصرها وأبعادها، فهو يرى أن الرغبات والاحتياجات التي تتطلب التحقيق والإشباع ليست بالضرورة رغبات واحتياجات طبيعية، وإنما هي إغراءات واستمالات تنتجها وتفرزها الثقافة السائدة. ويرى (ميرتون) أن المشكلة تبرز عندما نعلم بعض المجتمعات إلى وضع حواجز وموانع أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق رغباتها وإشباع احتياجاتها، أو تجعلها صعبة التحقيق بالمقارنة ببعض الفئات الأخرى في المجتمع، مما يدفع بتلك المجموعات أو الجماعات - التي سنت الطرق في وجهها - إلى سلوك الطرق غير القانونية وغير المشروعة لتحقيق وإشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه (انظر: الزهراني، المصدر السابق، الطخيس، مصدر سابق: ٨١-٨٢، كاره، ١٩٨٤: ٢٤٢-٢٤٧).

ويرى (ميرتون) أن التناقض بين الأهداف والقيم لا يعد سبباً كافياً لوجود السلوك المنحرف إذا لم يحدث ذلك في مجتمع يدعو نظامه السائد إلى إتاحة الفرصة أمام الجميع بدرجة متساوية، بينما واقعه يقول غير ذلك. ويهتم (ميرتون) بتأثير العلاقة بين الأهداف الاجتماعية من جهة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف من جهة أخرى على الانحراف، فهو يرى أنه كلما زادت الفجوة بين الأهداف وبين الوسائل، زادت تبعاً لذلك الاستجابات

الجانحة. أي أنه كلما كانت الوسائل ضعيفة ولا تمكن الإنسان من تحقيق أهدافه كان هناك احتمال أكبر في أن يسلك وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وفي ضوء ذلك يحدد (ميرتون) بناءين متميزين هما : (السمري، ١٩٩٢: ٥٥)

(١) البناء الثقافي، ويحوي مجموعة من الأهداف التي يضعها المجتمع ويحث أفراده على تحقيقها.

(٢) البناء الاجتماعي، ويتضمن مجموعة المعايير والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف.

ويرى (ميرتون) أن عملية فقد المعايير تنشأ عندما يركز المجتمع على إبراز أهمية الأهداف وأهمية تحقيقها والوصول إليها، ويهمل الاهتمام بالوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف. ولو نظرنا في ضوء ذلك إلى وضع المجتمع السعودي، لوجدنا أن أهم أهداف الجيل السابق - وهو الجيل الذي تعلم أو توظف أو هاجر أو عمل في أعمال حرة قبل عام ١٤٠٥هـ - العامة تتمثل في الحصول على وظيفة تدر عليه دخلاً مناسباً، وتكوين أسرة، والحصول على مسكن مناسب. وكانت الوسائل متاحة في وقتها لتحقيق ذلك، إذ كان عرض الوظائف أكثر من الطلب عليها، وكانت قروض صندوق التنمية العقارية تقدم في وقت قصير، وكان هناك توسع في منح الأراضي السكنية. ومن أجل ذلك كله قلت معدلات الجريمة، وأصبح بإمكان معظم - إن لم يكن كل الناس - تحقيق أهدافهم المشروعة بوسائل مشروعة. أما الجيل الحالي فإن ظروفه تختلف. فالأهداف - تقريباً - هي أهداف الجيل السابق نفسها، ولكن الوسائل المشروعة أصبحت أقل بكثير مما كانت عليه سابقاً. فالحصول على وظيفة أصبحت الصعوبات تكتنفه، وبعض الطلاب يتخرج من الجامعة ويبقى عدة سنوات ينتظر تلك الوظيفة، ويمر الوقت وهو يقرع أبواب المؤسسات والجهات الرسمية والخاصة، وقروض صندوق التنمية العقارية أصبحت تستغرق أكثر من عشر سنوات، والزواج وتكوين الأسرة أصبح يتأخر كثيراً، لأنه يعتمد على إنهاء الدراسة أولاً، ثم الحصول على الوظيفة ثانياً. يضاف إلى ذلك زيادة تكاليف المعيشة، ومتطلبات الحياة،

وتزايد السلوك الاستهلاكي والتفاخري، وعدم توازن الفرص أمام الجميع، نظراً لانتشار المحسوبية والواسطة والعلاقات الشخصية، والتي قد تقدم على الشهادة والكفاءة في بعض الحالات. وفي ظل وجود هذه المتغيرات وتزايدها هناك احتمال كبير في انتشار ظاهرة فقد المعايير بين هذا الجيل، ومن ثم ارتفاع معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المالية. وفي ضوء ما سبق يرى (ميرتون) أن الانفصال بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيقها يؤدي إلى خمسة أنماط من الاستجابات يوضحها الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) أنماط التكيف في نظرية فقد المعايير (ميرتون).

الموقف	الأهداف	الوسائل
التطابق أو الامتثال	+	+
الابتكاري أو التجديدي	+	+
الشعائري أو الطقوسي	-	+
الانسحابي	-	-
التمردى أو الثوري	+	+

Source; Merton, 1980 :115

فإشارة (+) تعني القبول والامتثال، وإشارة (-) تعني الرفض وعدم القبول، وفي الوقت نفسه - تعني عدم إيجاد البدائل. أما إشارة (+) وتحتها (-) فتعني الرفض للأهداف أو الوسائل القائمة، مع إيجاد وابتكار وسائل جديدة وبديلة. وهذه النظرية تعيدنا في معرفة الظروف التي قد تدفع بالأفراد والجماعات إلى الخروج عن قيم المجتمع وأهدافه العامة، والعوامل المرتبطة بذلك. وغسل الأموال، والوسائل غير المشروعة التي يتم عن طريقها جمع المال تعبر عن التمرد على وسائل المجتمع وأساليبه في الوصول إلى أهدافه.

رؤية الإسلام لجرائم غسل الأموال

أشار الإسلام إلى حب الإنسان للمال، وأنه غريزة من الغرائز البشرية. قال تعالى: (وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) (الفجر: ٢٠). وقال سبحانه: (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ) (وتَذَرُونَ الْآخِرَةَ) (القيامة: ٢٠-٢١). وقال أيضاً: (زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ) (آل عمران: ١٤)، ولكن الإسلام عمل على تهذيب هذه الغريزة وتوجيهها، والحد من عنفوانها وغلوانها. قال تعالى بعد الآية التي أوردناها سابقاً، والتي تشير إلى حب الإنسان للشهوات من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة: (قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) (آل عمران: ١٥) فتقوى الله ومراقبته، ورضاه سبحانه وتعالى خير من النساء والبنين، والأموال والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والسيارات والأموال المختلفة، لأن جزاء تقوى الله دخول الجنة، والجنة فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، وما لا يخطر على قلب بشر، وفيها الأزواج المطهرة، وصور العين، وأهم من هذا وذاك رضوان الله عن عبده. وإذا رضي الله عن عبده كان عينه التي يبصر بها، وأذنه التي يسمع بها، وعقله الذي يفكر به. وإذا رضي الله عن عبده رزقه الطمأنينة وراحة البال والضمير في الدنيا، وهي نعم لا يعرف قيمتها وقدرها إلا من جربها وعاش في ظلها، ويدخله جناته إذا توفاه ورفع له إليه. ولهذا فإن أبناء الفقراء في الإسلام لديهم بدائل عن الجريمة والانتقام من الطبقات التي أعلى منهم، وتلك البدائل تتمثل في العمل للآخرة، ومعرفة أن الدنيا دار ممر وليست دار مقر. وأن الفروق بين الناس سنة من سنن الحياة، وما على الإنسان إلا أن يجتهد، وأن يبذل الأسباب، وله في كل ذلك أجر إذا احتسب.

ودعا الإسلام إلى الإنفاق في سبيل الله ووعد المنفقين بأن يجزل لهم العطاء، وجعل الإنفاق صفة من صفات المتقين والمحسنين الذين يسارعون إلى مرضاة الله،

ويطمعون في دخول جناته. قال تعالى (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (آل عمران: ١٣٣-١٣٤). وقال تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (البقرة: ٢٤٥) والآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة في هذا الباب كثيرة.

وارتبط التشريع الإسلامي بالأخلاق، وإيقاظ الضمير، ومراقبة الله سبحانه وتعالى في السر والعلن. ومن الجوانب الأخلاقية في التشريع الإسلامي دعوته إلى حسن المطالبة. قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ ثَوْرٌ ضَرْبًا فَنُطْرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَنَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة: ٢٨٠) ومن جهة أخرى دعا إلى حسن الوفاء. فقد ورد في الأثر أن من استلف وهو ينوي رد ما استلفه سهل الله عليه ذلك، ومن استلف وهو لا ينوي رد ما استلفه عسر الله عليه في ذلك، ودعا الإسلام إلى نبذ التسول، لأن فيه امتهاناً لكرامة الإنسان، وازدراء لوضعه. قال صلى الله عليه وسلم (اليد العليا خير من اليد السفلى وفي كل خير) (واليد العليا هي التي تعطي، واليد السفلى هي التي تتلقف العطية على أثر التسول. ومن الجوانب الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي أنه حرم كل الطرق غير المشروعة لكسب المال، مثل الربا السرقه، والرشوة والتهب، والغصب والاختلاس، والغرر وبيع المحرمات، مثل الخمر والمسكرات. قال صلى الله عليه وسلم: (كل لحم نبت من سحت فالنار أولى به). ولم يكتف بذلك، وإنما حرم إنفاق المال الحلال في منافع الإنفاق المحرمة مثل الزنا والرشوة، وشراء المحرمات المختلفة.

ولقد دعا الإسلام إلى العمل الجاد، واعتبره عبادة إذا قصد به وجه الله، وكان الهدف منه سعي الإنسان على من يعول وعمارة الأرض. يقول المولى سبحانه وتعالى: (وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة: ١٠٥) وقال في موضع آخر: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَلَائِكِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (الملك: ١٥)

ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (ما عمل ابن آدم عملاً خيراً من أن يأكل من كده).

وسبيل الإسلام إلى زرع القيم الأخلاقية في نفوس أئباعه يتمثل في تربية الضمير، وإيقاظ الشعور بالمسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى، فإله مطلع على الضمائر والخفايا، وعالم بالأسرار وما تخفي الصدور، فلا مهرب منه إلا إليه. تروي كتب التاريخ أن الناس اشتكوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن باعة اللبن يمتقونه بالماء، فأصدر الفاروق أوامره بعدم إضافة الماء إلى اللبن، وأن مؤذن في الأسواق يخبر باعة اللبن بأن أمير المؤمنين قد نهى عن منق اللبن بالماء. وقفل التجار إلى بيوتهم، وفي المساء كان الفاروق - كعادته - يتجول في أحياء المدينة، ويتفقد أحوال الرعية. وعندما كان قريباً من أحد البيوت سمع حواراً بين أم وابنتها. الأم تقول: قومي يا ابنتي وأضيفي على اللبن بعض الماء. فتقول البنت: إن أمير المؤمنين عمر نهانا عن ذلك. فتقول الأم: وأين عمر منا !! إنه نائم في بيته ولا يرانا!! فقالت البنت: إذا كان عمر لا يرانا فإن رب عمر يرانا !! عندها تبسم عمر رضي الله عنه، وقفل راجعاً إلى بيته، وفي اليوم التالي خطب تلك البنت لأحد أولاده، وأصبحت فيما بعد جدة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه لأمه.

إن تلك الفتاة تمثل نموذجاً للضمير الحي، الذي يستشعر عظمة الخالق سبحانه وتعالى، ويراقبه في السر والعلن، فلا يظلم ولا يغش، ولا يخدع ولا يأكل أموال الناس بالباطل. إن هذا النوع من الناس هو ما يجب أن تسعى المدارس ووسائل الإعلام إلى إيجاد، النوع الذي يتحلّى بالقيم الرفيعة، ويتقيد بالمثل العليا، يتحلّى بالصبر، وحب العمل، وحب الخير للناس، ويتجنب سبل الحرام، ويكره إيذاء الناس وأكل أموالهم بالباطل، لا يسألون الناس إلحافاً، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف. إذا شاع هذا السلوك وأصبح يمثل السمة الغالبة لثقافة المجتمع فإن جرائم المخدرات، والمسكرات، والاختلاس، والتزوير، والرشوة، وجرائم غسل الأموال وغيرها من آفات المجتمعات المعاصرة سوف

تختفي أو تقل إلى أدنى مستوياتها. لقد كان التجار المسلمون يتحلون بهذه الأخلاق، ولهذا نشروا الإسلام في أصقاع كثيرة من العالم، منها دول جنوب شرق آسيا.

إن ثقافة المجتمع المسلم تدعو إلى التكافل والتعاون والإخاء، وترى أن الفروق بين الناس لا تقاس بالمال ولا بمقدار ما يملك الإنسان كما هو الحال في الثقافات الغربية، وإنما تقاس بتقوى الله سبحانه وتعالى. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات: ١٣) وقال صلى الله عليه وسلم: (لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى). ولقد طبق الرسول الكريم هذا في المجتمع المثالي الذي أقامه في المدينة عندما آخى بين المهاجرين والأنصار، فأشرك الأنصار إخوانهم المهاجرين في بيوتهم وممتلكاتهم، وبلغ الأمر حداً يفوق التوقعات في بعض الجوانب، مثل أن يطلق الأنصاري إحدى زوجتيه ليتزوج بها أخوه المهاجر.

ومفهوما غسل الأموال، والأموال الفذرة مفهومان معاصران وحديثان، ولم يكونا معروفين للفقهاء المسلمين، إلا أن معناهما ودلالاتهما معروفة، ويدخلان ضمن المحرمات، وضمن السحت، وضمن أكل أموال الناس بالباطل. فالإسلام لا يحل كسب المال بالباطل بغض النظر عن المصطلح أو التسمية، يقول المولى سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) (البقرة: ١٦٨) وقال تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجُنُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (الأعراف: ١٥٧)

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به). ويقول في حديث آخر (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً).

وغسل الأموال محاولة لإخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال، وإذا كان في

الإمكان إخفاء ذلك المصدر عن البشر فإنه إخفاءه عن الله الذي يعلم السر وما يخفى غير ممكن. وهو وحده سبحانه يعلم النوايا وما تخفي الصدور. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لك امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة بنكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه). ويذهب جمهور الفقهاء إلى أن العنب إذا بيع لمن يعصره خمرًا حرم أكل ثمنه، بخلاف إذا ما بيع لمن يأكله، وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به المسلمين حرم أكل ثمنه، أما إذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله فإن ثمنه يصبح من الطيبات، ولا يجوز التصرف في الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ) (البقرة: ٢٦٧) وقوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) (البقرة: ١٧٢) وقال صلى الله عليه وسلم: (من أصاب مالا من إثم فوصل به رحمه أو تصدق به أو أنفق في سبيل الله جمع ذلك جمعاً ثم قُذِفَ به في نار جهنم).

والمعاملات التي يمكن أن تكون مجالاً للاستثمار في المنهج الإسلامي ترتكز على المرتكزات التالية (الشيخ، ١٩٩٩: ١٨-١٩):

١: إن إثم الحرام لا يقتصر على فاعله المباشر وحده، بل يشمل كل من شارك بجهد مادي أو أدبي فيه. ومن أجل ذلك لعن الله في الخمر عشرة، عاصرها ومعتصرها وطالب عصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه، وساقها وباعها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له. ولذلك فإنه يصبح محرماً كل نشاط استثماري في مراحل الإنتاج والتسويق والاستهلاك يساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إنتاج وتسويق واستهلاك المحرم، لأن كل ما أعان على الحرام فهو محرم، وكل من أعان على محرم فهو شريك في الإثم.

٢: ينبغي التنبه إلى الحيل الأثمة التي تسمى الشيء بغير اسمه مع بقاء حقيقته، مثل تسمية القمار (بانصيافاً خيرياً)، والخمور (مشروبات روحية) وصديق رسول الله

صلى الله عليه وسلم، إذ قال (إن أناساً من أمتي يشربون الخمر ويسمونها بغير اسمها) وجاء في إغاثة اللهفان (يأتي على الناس زمن يستحلون الربا بالبيع).
 ٣: الإسلام يقدر البواعث الكريمة والقصد الشريف، وبالنية السليمة تصير المباحات والعادات قريات وطاعات. ولكن الحرام هو الحرام مهما حسنت نية فاعله، والإسلام يحرص على شرف الغاية وطهر الوسيلة، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين. ثم ذكر (الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك). واعتصام القائمين على الاستثمار بما يدل عليه الحديث الشريف، يجنبهم مغبة الوقوع في الحرام أو المكروه، أو الشبهات، هم يحاولون استقصاء أفق استثمارهم. والجرائم التي تنصب على المال، والجرائم الاقتصادية في الشريعة الإسلامية لم تنته بالحراية، أو السرقة بل تتعداها إلى جرائم لا حصر لها كالربا والغش، والاحتكار والتدليس، والتهرب من الزكاة والخراج، وكل أموال الناس بالباطل، وتزوير العملة، والتهريب، والرشوة، وكل الأموال الناتجة عنها هي أموال حرام والتي تقابل المال القذر الذي يتطلب غسلًا، وقد فتحت الشريعة باب الاجتهاد في الاعتبار والتقدير وحسب ظروف الزمان والمكان والبيئة، وأن تحدد العقوبة المناسبة والتعزير في نطاق السياسة الشرعية، والمصلحة تحرك التشريع وتيسر التطبيق. وبناءً على ما تقدم فإن المال القذر هو المال الحرام في الشريعة الإسلامية بمفهومه الواسع، ليشمل الأموال المتحصل عليها من أنشطة حرام، والأموال المتحصل عليها وفقاً للقانون والشرع، ولكن يهدف أصحابها إلى التهرب من الالتزامات والأعباء التي يفرضها عليهم الشرع، فيقومون بتحويلها إلى الخارج، أو استخدامها في الداخل بقصد غسلها.

ولا يكتفي الإسلام بعوامل الترغيب في تعامله مع جمع الأموال بطرق محرمة،

وإنما يهتم الإسلام بجانب الترهيب، ويوليه عناية خاصة، ويوقع العقوبات الصارمة على من يرتكب جريمة اقتصادية. يقول الله سبحانه وتعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي النَّفْسِ وَاللَّهُ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (المائدة: ٣٣). والجرائم الاقتصادية تؤدي إلى الإفساد في الأرض. فقطع الطرق، والتهريب، وترويج المخدرات، والغصب والسرقة، والاختلاس وغيرها كلها جرائم يحاربها الإسلام ويوقع على مرتكبيها عقوبات صارمة وشديدة. وقصة المرأة المخزومية التي سرقت، وأراد بعض الصحابة أن يشفع لها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال قولته المشهورة (والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

وردع للمجرمين ومعاقبتهم من شأنه أن يحمي مصالح الناس، ويبعد الأذى عنهم. ومصالح الناس تتمثل في حماية دينهم وأنفسهم، وأموالهم وعقولهم ونسلهم، وهذه المصالح لا قيام للحياة بدونها، وكل اعتداء عليها يعتبر جرمًا يستحق العقاب، والعقوبة تردع المجرمين لوجود غريزة الخوف عند الناس الذين فطروا على البحث عن مصالحهم، وعلى الحرص على كف الأذى عن أنفسهم وأهليهم وأموالهم (انظر، الباز، ١٤٢٠: ٤٣٢).

والمال الذي يخضع لعمليات الغسل هو مال حرام في وصفه وكسبه، وإذا كان صاحبه مجهولاً ولا يمكن الوصول إليه بالبحث والتحري، فليس هناك فرق بين المال الحرام الذي في يد المسلم وبين المال الحرام الذي يخضع لعمليات الغسل والتبييض، لأن كليهما حرام في حكم الشرع جهل مالكة، فيجب التخلص منه بوضعه في مصرفه الملائم وهو المصالح العامة، وإنفاقه على الفقراء وذوي الحاجات. وسواء تمت مصادرة هذا المال والاستيلاء عليه قبل إدخاله في عملية الغسل والتبييض، أو كان الاستيلاء عليه بعد خضوعه لتلك العملية فإن ذلك لا يغير من صفة هذا المال بأنه مال حرام أخذ بطرق لا يقرها الشرع، ولا يقبلها العرف والقانون (المصدر السابق ص: ٤٣٥-٤٣٨).

إن تعاليم الإسلام وهديه موجودان في القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم، وما

علينا إلا أن ننشئ الأجيال عليها، وأن نغرسها في نفوسهم، وأن يجتهد الكبار في أن يكونوا قدوة لهم في تمثل تلك التعاليم في التعامل، وفي الاستهلاك، وفي التحلي بالصبر، وفي الجد في العمل، وفي التكافل والتعاون، ومساعدة المحتاجين. وأن نجعل الإسلام قائداً لنا ومرشداً لحياتنا في جميع المواقف. عندها سوف تنخفض الجريمة إلى أدنى مستوياتها، وسوف يعمل كل فرد على محاربتها، ومكافحتها لأن ذلك جزء من الدين، ويقع في الصميم من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الدراسات السابقة

جرائم غسل الأموال من الجرائم الحديثة نسبياً، خاصة في العالم العربي. ولهذا السبب تعود قلة الدراسات باللغة العربية حول هذا الموضوع، وإن كانت آخذة في الزيادة يوماً بعد يوم. وقد قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات، الأولى عن التقارير والمقالات، والثانية عن الدراسات، والثالثة عن المواقع على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الإنترنت).

أولاً: المقالات والتقارير

تناول بعض الكتاب وبعض الصحف وبعض المواقع على الإنترنت موضوع (غسل الأموال) إما لتعريف الناس به، أو لتغطية بعض الأحداث المتعلقة به. ومن ذلك ما نشرته مجلة المجتمع (العدد ١٣١٩) تحت عنوان (غسل الأموال)، وهو مقال مختصر يتحدث عن انتشار الظاهرة، خاصة في مناطق الاتحاد السوفيتي (السابق) الذي تشهد جمهورياته جميع أنواع التجارة الممنوعة، بدءاً من العملة، ومروراً بالمخدرات والسلاح وتجارة الرقيق الأبيض. ويشير المقال إلى أنه وفقاً للبيانات الرسمية تسيطر المافيا على نحو ٤٠% من الاقتصاد الروسي، كما أشار إلى تقرير أعدته هيئة أبحاث دولية وقدمته لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تجارة المخدرات هي المصدر الأساسي والأهم للأموال القذرة، كما ذكر التقرير أن عصابات الجريمة الروسية التي تعد من أكبر المتورطين في عمليات غسل الأموال القذرة بدأت في تشكيل تحالف مع المافيا

الإيطالية، وعصابات (الكارل) في كولومبيا، وذلك للمساعدة على غسل الأموال بشكل مضمون وسريع.

ونشر موقع (arabia.com) تقريراً بعنوان (المصارف العربية تتصدى لغسل الأموال). جاء فيه أن عمليات غسل الأموال ما زالت بعيدة عن المصارف العربية، وبرر التقرير ذلك بأن حجم المبالغ التي تغسل يكون في العادة كبيراً جداً يؤدي إلى إثارة الشبهات حول المصارف العربية، وهي في معظمها مصارف متحفظة لا تقبل فتح حسابات مصرفية لأموال مجهولة، أو لأسماء غير معروفة، وأن البورصات وأسواق المال العربية أسواق ناشئة، وأحجام التداول فيها صغيرة ومحدودة، لهذا فهي لا تصلح لأن تكون مسارب لغسل الأموال اللازمة. كما نشر الموقع نفسه (arbia.com) تقريراً آخر بعنوان (الغسيل الإلكتروني للأموال العربية) بنته على شكوى بعض الدول الخليجية من أن مؤسساتها وشركاتها تتعرض بين حين وآخر إلى ممارسات تخريبية تتم تحت ما يعرف بالاقتصاد الإلكتروني. وتعرض التقرير لظاهرة غسل الأموال، ودور الإنترنت في عملياتها، ولهذا يجب أن تتم مكافحة بالطريقة نفسها، أي عن طريق الإنترنت. ومن مظاهر العمليات التي أوردتها التقرير أن بعض الجهات تقوم بفتح حساب في أحد المصارف الخليجية بواسطة الإنترنت، وتستخدمه لمرة واحدة، أو إجراء عدد من التغييرات المفاجئة على حساب معين، أو سحب الأموال بعد إيداعها بوقت قصير، أو تقديم معلومات خاطئة، أو فتح عدة حسابات في البنك نفسه ولكن في فروع متعددة، وإجراء العمليات فيما بينها، وتحويل الأموال الكبيرة من عملة لأخرى، وصرف الشيكات السياحية بمبالغ كبيرة. وقد تنبه المسؤولون في تلك البنوك إلى هذه العمليات التي تدل على غسل للأموال، وأخذوا يتصدون لها. ويختتم التقرير بحديث عن الاقتصاد الإلكتروني وتطوير أنظمتها بما يسد الطريق على عصابات غسل الأموال.

وكتب عبد القادر الكامي مقالاً عن غسل الأموال، بدأه بالحديث عن المفهوم، ثم تحدث عن الاتجاهات العالمية الحديثة في غسل الأموال) ومن أهمها الطبيعة العالمية لظاهرة

غسل الأموال، إذ يميل غاسلو الأموال إلى نقل أنشطتهم إلى أماكن ليست فيها إجراءات مضادة لغسل الأموال. والاتجاه الثاني يتمثل في التحرك بعيداً عن قطاع البنوك، والاتجاه إلى المؤسسات غير المصرفية، كسوق صرف العملات، وسوق الحوالات المالية. وهناك اتجاه ثالث ذكره الكاتب وهو الاتجاه نحو القطاعات غير المالية (غير البنوك، وصرف العملات)، وتلك القطاعات تتمثل في تجارة البضائع الثمينة، والمؤسسات الخدمية كالمحاماة، ومكاتب المحاسبة القانونية، والوكالات العقارية ونحوها. ثم يسوق الكاتب أمثلة حية مثل نوادي الإنترنت للقمار، واستخدام التقنيات الذكية في غسل الأموال.

www.ditnet.com.ae/arabic/internet/study1101a3.html

ونشرت جريدة (البيان) الإماراتية تقريراً مطولاً بعنوان: (قانون مصرفي لمكافحة غسل الأموال.. لماذا؟ إغراءات عديدة تجعل من الإمارات سوقاً مستهدفة من مافيا غسل الأموال) والتقرير انعكاس لما دار على صفحات الجريدة من جدال بين قائد عام شرطة دبي ومحافظ المصرف المركزي بشأن دور المصرف في مساعدة أجهزة الشرطة في ملاحقة عصابات غسل الأموال. ويدعو التقرير إلى وجود قانون يجرم عمليات غسل الأموال، وأن أجهزة الأمن تتق جرس الإنذار بناءً على العمليات التي تتمكن من ضبطها ومعظمها يتعلق بالمخدرات وتهريبها. وأورد التقرير إحصاءات لما تم ضبطه منها. ثم يتحدث التقرير عن مراحل غسل الأموال، ودور المصارف في ذلك، وعلاقتها بالجريمة المنظمة، وأضرار غسل الأموال على الاقتصاد الوطني. كما شمل التقرير مقابلات مع بعض المتخصصين والمهتمين بالظاهرة، والذين يشغلون وظائف اقتصادية متقدمة في دولة الإمارات. www.albayan.com

ثانياً: الدراسات

الدراسات عن ظاهرة غسل الأموال باللغة العربية تتزايد بتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة، ومن الدراسات التي تناولتها دراسة الطحاوي وآخرين (١٩٩٥م) بعنوان:

(مفهوم ظاهرة غسل الأموال وأبعادها دولياً ومحلياً) وفي مبحثها الأول قاموا بتقديم مفهوم (غسل الأموال) وتطوره، وبعض تعريفاته، أما المبحث الثاني فكان عن (أهداف وطبيعة عمليات غسل الأموال). أما سمات وخصائص عمليات غسل الأموال فيرى الباحثون أنها تتمثل في الآتي: (١) إنها عمليات ذات طبيعة دولية، أي أن أطرافها قد يكونون من عدد من الدول، وتوزع الأدوار بينهم لإتمام عملية غسل الأموال بطريقة لا تكشف أصولها. (٢) إنها عمليات معقدة، وصعبة الإثبات. (٣) إنها تدخل في دائرة الجريمة المنظمة. والدراسة في مجملها دراسة نظرية، تمت فيها مراجعة مفهوم غسل الأموال، وأهدافه، وخطواته، وأخطاره. ويؤخذ على الدراسة أنها لم تستعرض أي دراسات سابقة، ولم تركز على إطار نظري، ولم تقدم قائمة بالمراجع التي اعتمدت عليها، ولم تتوصل إلى نتائج واضحة، ولم تقدم توصيات. ومع ذلك كله فالدراسة مفيدة في تكوين خلفية عن الموضوع، وكشف أبعاده العامة، وإبراز أهم جوانبه التي تستحق متابعة الدراسة والبحث. وأعد الهاللي وآخرون (١٩٩٥م) دراسة بعنوان: (ظاهرة غسل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع) واستعرض الباحثون من خلالها تأثير ظاهرة غسل الأموال على اقتصاد البلاد، لأنها تعمل على إضعاف سعر الصرف للعملة الوطنية وإضعاف قوتها الشرائية، وقد تؤدي إلى سيطرة غاسلي الأموال على السوق المحلي، كما تؤثر على الاحتياطي الاستراتيجي للعملة الحرة بالبنوك، وتؤثر سلباً على الضرائب كمصدر للدخل الوطني، وهي مرتبطة بالجريمة وخاصة الجريمة المنظمة. واستعرض الباحثون الآثار الاجتماعية لظاهرة غسل الأموال والتي تتمثل في (١) خلق صراع بين فئات المجتمع وطبقاته. (٢) الخلل في تحقيق العدالة الاجتماعية. (٣) خلق أزمات أمنية ونشر الجريمة في المجتمع. (٤) التأثير السلبي على القيم الأخلاقية وذلك بإشاعة الفاحشة والمحرمات والمخدرات وكل ما من شأنه تدمير الآداب العامة.

ولعل أهمية هذه الدراسة تكمن في قيامها بدراسة ميدانية حول الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال على المجتمع، اعتمد فيها الباحثون على مقابلات غير مقننة مع

(إخباريين رئيسيين Key informative) هم ستة أشخاص خمسة منهم في موقع المسؤولية في إدارات لها علاقة بجرائم الأموال وجمعها من مصادر غير مشروعة مثل المخدرات، والتهرب من الضرائب، وكل إدارة من تلك الإدارات لها دور فاعل في منع جمع المال بطرق غير مشروعة. وكان هناك شبه إجماع بين الذين تمت مقابلتهم على ضرورة تعديل قانون سرية الحسابات، ولم يعارض ذلك إلا مستشار محافظ البنك المركزي، كما كان هناك شبه إجماع على ضرورة التوسع في إنشاء إدارات متخصصة في مكافحة جرائم غسل الأموال، وزيادة التعاون بين الإدارات المختلفة في هذا الجانب، ومن قانون يجرم غسل الأموال لأنه: (لا جريمة إلا بنص، ولا نص إلا بإعلان) وما لم يوجد ذلك القانون، فمن الصعب تجريم من يقوم بغسل الأموال.

ومن الدراسات التي تناولت جريمة غسل الأموال دراسة زاهر وآخرين (١٩٩٥م) بعنوان: (العلاقة التبادلية بين الجريمة المنظمة وعمليات غسل الأموال) وقد بدأت الدراسة بتعريف الجريمة المنظمة، ثم بيان الملامح العامة لها وشمل ذلك نبذة تاريخية عنها، وعن ظهور عصابات المافيا وانتشارها، ودورها في الحروب، واهتمام الأمم المتحدة بالجريمة المنظمة. واستعرض الباحثون أساليب الجريمة المنظمة، والنشاطات الإجرامية التي تندرج تحتها. ومن الأساليب التي ورد ذكرها (١) إدارة النشاطات غير المشروعة طبقاً لأحدث التقنيات. (٢) استخدام الأساليب المختلفة لاختراق وتحجيم أجهزة الشرطة والأجهزة الرسمية الأخرى. (٣) عدم التردد في استخدام العنف والبطش بالمنافسين لإبعادهم والتخلص منهم.

أما أهم نشاطات الجريمة المنظمة فتتمثل في: (١) جرائم العنف البدني. (٢) القمار والمراهقات غير المشروعة. (٣) الجرائم المالية. (٤) المخدرات والأسلحة وتجارة الرقيق الأبيض. (٥) الاتجار غير المشروع في الأسرار الصناعية والتجارية والعلمية والفنية والتحف الأثرية والذهب والمجوهرات. (٦) الاتجار غير المشروع بالأيدي العاملة المهاجرة، وبالأعضاء البشرية للفقراء. (٧) الاتجار بالسلع المغشوشة والخدمات الوهمية.

٨) سرقة البضائع من الوسائط التي تنقلها. ٩) سرقة الأطفال والاتجار بهم. ١٠) تصريف السفنات السامة. ولا شك أن عصابات الجرائم المنظمة تحتاج إلى غسل الأموال التي تحصل عليها من هذه النشاطات غير المشروعة، وبهذا تكون الجريمة المنظمة من أقوى الجهات صلة بغسل الأموال.

ومن أهم الدراسات ذات العلاقة بدراسة هذه دراسة رضوان وآخرين (١٩٩٥) بعنوان: (السياسات الاقتصادية والمصرفية ودورها في مواجهة عمليات غسل الأموال) وبدأت -كغيرها من الدراسات- بتعريف غسل الأموال، وفرق الباحثون بين الأموال القذرة وهي التي يتم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة، والأموال السوداء وهي التي يتم الاحتفاظ بها سرّاً للتهرب من الضرائب. أما الأساليب والطرق المصرفية المتبعة في عمليات غسل الأموال فتتمثل -من وجهة نظر الباحثين- في الآتي:

١) ما عرف بأسلوب بنك الاعتماد والتجارة، وخلصه أن مهربي المخدرات يشحنون بضاعتهم من كولومبيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويبيعونها ويودعون قيمتها في فرع بنك الاعتماد والتجارة الدولي في فلوريدا الذي يقوم بدوره بتحويلها إلى كولومبيا عبر فروعه المختلفة، وبهذه الطريقة تتم عملية غسل تلك الأموال.

٢) شراء التحف والمجوهرات والسيارات الفاخرة، ثم بيعها وقبض ثمنها بشيكات.

٣) طلب قروض بضمان الأموال المودعة لدى البنك أو لدى بنك آخر.

٤) غسل الأموال من خلال عمليات الاستيراد والتصدير.

٥) غسل الأموال من خلال التلاعب بالإقرار الجمركي.

٦) غسل الأموال عن طريق صالات القمار.

٧) غسل الأموال عن طريق المغاسل الآلية، فتاجر المخدرات يفتح مكاناً لغسل الملابس يتم الدفع فيه نقداً، ويجمع عائدها مع الأموال القذرة ويودعه البنوك.

٨) شراء المشروعات الخاسرة، وتغطي خسائرها من بيع المخدرات ونحوها، وتظهر الأموال على أنها من مكاسب تلك المشروعات.

٩) المطامع الكبرى وشقق التملك، وأراضي البناء ومحلات البيوت ونحوها تعتبر مجالات لغسل الأموال.

وأعد صون وآخرون (١٩٩٥م) دراسة بعنوان: (تقييم المواجهة التشريعية لعمليات غسل الأموال دولياً ومحلياً). وابتدأت الدراسة باستعراض أهم نقاط اتفاقية الأمم المتحدة التي تمت المصادقة عليها من قبل (١٠٦) دول في فينا عام ١٩٨٨م، واستعراض أهم بنودها والتي تتمثل في المادة الثالثة المتعلقة بالتجريم والجزاء، والمادة الخامسة المتعلقة بالمصادرة، والمادة السابعة المتعلقة بالمساعدة القانونية بين الأطراف. ثم تناول الباحثون إعلان بازل للمبادئ المصرفية لعام ١٩٨٨م والذي يدعو إلى إجراء تدقيق كامل في هوية العميل الجديد، والتأكيد على عدم تقديم أي تسهيلات لتنفيذ أي عمليات لها صلة بغسل الأموال، وتدريب العاملين في البنوك بما يمكنهم من التعرف على العمليات المشبوهة. وقد وقعت على هذا الإعلان جميع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وسارت على نهجه أستراليا.

كما استعرض الباحثون مجموعة من التقارير الدولية التي لها علاقة بجرائم غسل الأموال. وخلصوا إلى أن كل دولة لها ظروفها وتشريعاتها وقوانينها الخاصة؛ وعليها أن تأخذ من تجارب الدول الأخرى، ومما توصلت إليه المؤتمرات والندوات والاتفاقيات الدولية ما يفيدها ويخدمها في هذا الجانب.

وتناولت دراسة الغمري وآخرين (١٩٩٥م) التي عنوانها: (نحو تخطيط أمني فعال لمواجهة عمليات غسل الأموال) بعض الجوانب الأمنية. بدأ الباحثون دراستهم بالحديث عن المواجهة الأمنية على المستوى المحلي ومدى نجاحها. وترى مجموعة البحث أنه لكي يتم التوصل إلى مواجهة شرطية فاعلة لعمليات غسل الأموال يجب أن يتم إنشاء إدارة عامة لغسل الأموال تتبع قطاع الأمن الاقتصادي، تكون بمثابة جهاز أمني مدرب ومؤهل، ولديه المعرفة بأنظمة التعامل مع عمليات غسل الأموال، وتتبع وترصد حركتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني للبلاد ويقع عليها عبء القيام بالمهام اللازمة

لمكافحة هذه العمليات.

وعن التعاون بين الدول قدم عباس وآخرون (١٩٩٥م) بحثاً بعنوان: (التعاون العربي والدولي في مجال مواجهة غسل الأموال)، وفيه تم استعراض التعاون العربي من خلال الاتفاقات الدولية التي رعتها الأمم المتحدة، والاتفاقات العربية التي وقعها وزراء الداخلية العرب، ومنها (الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية) والتي تم التوقيع عليها بتونس في عام ١٩٨٦م، وإذا تمت محاربة المخدرات بكفاءة، فإن ذلك سوف يحد كثيراً من عمليات غسل الأموال، وذلك بتجفيف المنابع التي تغذي تلك العمليات وتزودها بالأموال غير المشروعة.

واكتثرة للتساؤل حول جرائم غسل الأموال، ولتعريف الناس بها أعد أبو سمرة (١٩٩٧) دراسة بعنوان (غسل الأموال بين الحقيقة والخيال). وقد بدأ دراسته بحديث عن مفهوم غسل الأموال، ثم استعرض الأسباب والكيفية والتوقيت والإمكانة المناسبة لعمليات غسل الأموال. وذكر أن سويسرا، وجنوب أفريقيا، وكندا، والإكوادور تعتبر من أكثر الأماكن التي تتم فيها عمليات غسل الأموال. وتناول الباحث خطر غسل الأموال على الاقتصاد محلياً وعالمياً. فعمليات غسل الأموال تعني زيادة في نشاطات عصابات الجرائم المنظمة، وزيادة في عمليات التهريب، وترويج المخدرات، وكل ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصادقية الأسس الاقتصادية الدولية المتعارف عليها، والإضرار باستقرار الأسواق المالية.

ثالثاً : مواقع على الإنترنت

مما يؤسف له أنه لا يوجد موقع واحد متخصص في جرائم غسل الأموال باللغة العربية على الإنترنت. أما باللغات الأجنبية فقد أورد موقع (ياهو yahoo) ستة عشر موقعاً متخصصاً في موضوع غسل الأموال، ومعظم تلك المواقع باللغة الإنجليزية، وبعض تلك المواقع يمثل منظمات دولية متخصصة في مكافحة جرائم غسل الأموال، وبعضها تابع لمؤسسات، وبعضها برعاية أفراد مهتمين بهذا الموضوع. وكثير من تلك

المواقع يشتمل على إحصاءات، ومنشورات، ودراسات. وتتغير معلوماتها من وقت لآخر حسب ما يصلها من إحصاءات ودراسات، ولعل أهم تلك المواقع هو موقع (قوة عمل الواجب المالية لمكافحة غسل الأموال، Financial Action Task Force on Money Laundering) (فيتف، FATF)، وسيشار لها في هذه الدراسة باسم (فيتف). وتشتمل خريطة موقع (فيتف) على العناوين التالية:

- ماذا نقصد بغسل الأموال. ويغطي هذا الجزء مفهوم غسل الأموال، وتطوره، وأهم عملياته.

- حول (فيتف)، وهذا الجزء تعريف بالمنظمة، وأنها جهاز عبر حكومي (intergovernmental body) هدفه تنمية وترقية السياسات على المستوى الوطني والمستوى العالمي للتصدي لعمليات غسل الأموال. ولهذا فإن (فيتف) جهاز لوضع السياسات التي تعمل على تحريك الإرادة السياسية للبلدان المختلفة لوضع وتحسين قوانينها وسياساتها الوطنية لمواجهة عمليات غسل الأموال.

وتقوم (فيتف) بمراقبة ومراجعة تقدم الدول الأعضاء في مجال تطبيق سياسات وبرامج مواجهة غسل الأموال على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي. وليس لدى (فيتف) نظام محدد لا تحيد عنه، وليس لديها جدول زمني محدد، وإنما تقوم بمراجعات لمهامها كل خمس سنوات. وقد أسست (فيتف) في عام ١٩٨٩م، وتم الاتفاق على أن تستمر في أعمالها إلى عام ٢٠٠٤م. وفي ذلك التاريخ سوف يحدد الأعضاء ما إذا كانت هناك ضرورة لاستمرارها أم لا.

وانبثق تأسيس (فيتف) عن مؤتمر الدول السبع الكبار (G-7) الذي عقد في باريس في عام ١٩٨٩م، وذلك لما تمت ملاحظته من تزايد للأخطار التي تهدد النظام المصرفي، والمؤسسات الاقتصادية. وشملت (فيتف) عند تأسيسها الدول السبع الكبار، والمجموعة الأوروبية، وثمان دول أخرى. وأصبح من مسؤوليات (فيتف) اختبار تقنيات واتجاهات عمليات غسل الأموال، ومراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى

المحلي والدولي، ووضع الإجراءات والسياسات التي ترى أن هناك حاجة لتطبيقها. وفي أبريل من عام ١٩٩٠م- أي خلال أقل من عام منذ تأسيسها- أصدرت (فيتف) تقريرها الأول والذي ضم أربعين توصية يمكن على ضوءها اتخاذ الإجراءات المضادة لعمليات غسل الأموال.

وخلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢م وسعت من عضويتها لتشمل ٢٨ دولة، منها مقعد لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. ومنذ تأسيسها استمرت (فيتف) في اختبار الطرق التي تستخدمها العصابات المجرمة لغسل الأموال، وقامت بجولتين لتقييم جهود الدول الأعضاء في هذا المجال، كما قامت بتحديث توصياتها الأربعين لتعكس التغيرات التي حدثت في عمليات غسل الأموال، كما استمرت. في تشجيع الدول الأخرى حول العالم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال.

وتوصيات (فيتف) الأربعين وُضعت كإطار عالمي لمكافحة عمليات غسل الأموال. حيث تقدم إجراءات متكاملة مضادة لغسل الأموال، تغطي نظام العدالة الجنائية، وقوى تنفيذ القانون (law enforcement) والنظام المالي وقوانينه، والتعاون الدولي. وتم الاعتراف بالتوصيات الأربعين، وتطبيقها أو تبنيها من قبل الكثير من الدول والمنظمات الدولية. والتوصيات ليست معقدة ولا صعبة، ولا تعارض الحرية في القيام بعمل مالي نظامي، ولا تهدد التنمية الاقتصادية. إن التوصيات الأربعين تضع المبادئ العامة للتحرك والعمل، وتسمح للدول بمرونة في تطبيق تلك المبادئ بناءً على ظروفها الخاصة، وإطارها المرجعي. ومع أن التوصيات الأربعين ليست ملزمة دولياً، فإن الكثير من دول العالم التزمت سياسياً بمكافحة عمليات غسل الأموال من خلال تطبيق تلك التوصيات.

والتوصيات وضعت في عام ١٩٩٠م، ونقحت ووطورت في عام ١٩٩٦م آخذةً في الحسبان التغيرات في اتجاهات غسل الأموال، والأخطار المستقبلية المحتملة. كما تبنت (فيتف) عدة مذكرات تفسيرية لشرح بعض تلك التوصيات، وبيان كيفية تطبيقها

- واقعيًا. وأهم بنود التوصيات تتمثل في الآتي: (انظر: www.oecd.org/fatf/):
- تجريم عمليات غسل الأموال واعتبارها من الجرائم الخطيرة (توصية ٤)، ووضع القوانين لحجز ومصادرة ما ينتج عن غسل الأموال (توصية ٧).
 - التزام المؤسسات المالية بمعرفة كل عملائها، بما في ذلك المستفيدين من الأملاك والحيازات، وأن تحتفظ بسجل متكامل لكل عميل (التوصيات من ١٠ إلى ١٢).
 - يجب على المؤسسات المالية أن تبلغ السلطات الوطنية المختصة عن العمليات التي تشك وتشتبه فيها (توصية ١٥). وأن تطبق إجراءات شاملة للتحكم الداخلي (توصية ١٩).
 - وجود أنظمة مناسبة للتحكم والإشراف على المؤسسات المالية (التوصيات من ٢٦ إلى ٢٩).
 - الحاجة إلى الدخول في المعاهدات والاتفاقات الدولية، وأن تقدم من خلالها الأنظمة والتشريعات المحلية، مما سوف يساعد الدول على تعاون بناء ومثمر على مختلف المستويات (التوصيات من ٣٢ إلى ٤٠).
- و نذكر المنظمة جهود الدول الأعضاء في تنفيذ تلك التوصيات الأربعين، وتقويم الجهود من وقت لآخر من خلال استبيان تتم الإجابة عليه سنوياً.
- أما مهمة (فيتف) وأهدافها فتتمثل في الآتي:
- I) نشر رسالة مكافحة غسل الأموال في جميع القارات وجميع الأقاليم.
 - II) المساعدة في تطبيق التوصيات الأربعين من قبل الدول الأعضاء.
 - III) مراجعة اتجاهات غسل الأموال، ومعرفة العمليات المضادة التي تتخذ في هذا المجال.
- وتصدر (فيتف) تقريراً سنوياً عن إنجازاتها، وآخرها صدر في ٢٢ يونيو ٢٠٠٠م. ومن المواقع المتخصصة في غسل الأموال موقع (بلي) لمعلومات غسل الأموال، (Billy's Money Laundering Information Website). ويبدو أن (بلي)

ستنيل، Billy Steel) هذا قد أجرى دراسة عن غسل الأموال، ثم وضعها أساساً لهذا الموقع الذي فتح له قنوات اتصال مع غيره من المواقع المشابهة ومع المهتمين بجرائم غسل الأموال، وأخذ يحدده حسب المعلومات المتاحة من وقت لآخر.

وخريطة الموقع تشبه فصول دراسة عن الموضوع، حيث يبدأ بتاريخ موجز عن بدايات عمليات غسل الأموال في الثلاثينات من القرن العشرين (١٩٣١م) وذلك عن طريق قضية (آل كابوني، Al Capone) وكيف تطورت، ثم يعرج على تعريف غسل الأموال، ومنها ينتقل للحديث عن حجم المشكلة عن طريق تقديرات الأموال التي يتم غسلها.

وقامت وزارة المالية الأمريكية بإنشاء موقع عنوانه (غسل الأموال: دليل إرشادي لموظفي البنوك لتجنب المشكلات، Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems). وتهدف من ورائه إلى رفع مستوى الوعي لدى موظفي البنوك وإرشادهم إلى أنجع السبل لتجنب مشكلات غسل الأموال، ويبدأ موقع www.occ.tears.gov/laundry/org.htm بمقدمة مختصرة يعرف فيها غسل الأموال، وحجم الظاهرة، وخطوات غسل الأموال، والحالات التي يجرم فيها القانون تلك العمليات وهي (١) القيام بمساعدة غاسلي الأموال عن علم ومعرفة. (٢) التورط في تحويل عشرة آلاف دولار أو أكثر مصادرها غير مشروعة. (٣) القيام بعمليات تحويل فيها هروب من نظام سرية الحسابات. وأخيراً يقدم الموقع نصائح للعاملين في البنوك حول جرائم غسل الأموال وطرق التعامل مع الحالات المشبوهة. والموقع مفيد جداً لمن يعمل في البنوك حول العالم وليس فقط في أمريكا.

ومن المواقع التي تتناول موضوع غسل الأموال موقع (غسل الأموال: دليل احتراري لأصحاب الأعمال الصغيرة وتبادل العملات في كندا، Money Laundering: A Preventive Guide for Small Business & Currency Exchange in Canada) ويحوي موقع www.rcmpgrc.ca/html/laundry.htm. والهدف كما يشير عنوان الموقع هو

إرشاد أصحاب الأعمال الصغيرة إلى تفادي الوقوع في عمليات غسل الأموال، حيث بين أهداف غسل الأموال، وطرقها، ويقدم نصائح للتجار لأخذ الإجراءات الاحترازية في التعامل مع الزبائن. والموقع مفيد لمن يعمل في التجارة لمساعدته في تجنب أن يكون ضحية لعمليات غسل الأموال. وفي أن يكون على وعي وإدراك بتلك الجرائم.

منهج الدراسة

كلما استخدمت الدراسة مناهج متعددة، وطرقاً مختلفة لجمع المعلومات عن موضوعها كان ذلك أفضل وأقوى للحصول على نتائج أدق وأشمل. فالمناهج والطرق المختلفة يؤازر بعضها بعضاً، وتكمل المعلومات التي يمكن الحصول عليها باستخدام كل منهج المعلومات التي قد لا يتمكن المنهج الآخر من الحصول عليها. فبالإضافة إلى الاستفادة مما كتب عن جرائم غسل الأموال لمعرفة أبعاد الظاهرة وحجمها وأضرارها على الاقتصاد الوطني وطرق مكافحتها، استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي لتتبع ظاهرة غسل الأموال في سياقها التاريخي، ومعرفة الملابسات والظروف التي صاحبت ظهورها. كما قامت هذه الدراسة بمسح ميداني للمسؤولين عن البنوك والمصارف المحلية في مدينة الرياض، وبعض المدن الرئيسية الأخرى، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي، كما اعتمدت على بعض الإخباريين ممن لهم علاقة مباشرة بقضايا وعمليات غسل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي، وفي الأمن العام، وفي إدارات بعض البنوك في مدينة الرياض.

عينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي على إدارات البنوك في مدينة الرياض، وقامت بعض البنوك بإرسال نسخ من الاستبيان إلى فرعها في جدة والدمام، وقد شملت الدراسة قياديين من مؤسسة النقد العربي السعودي، وقياديين من أحد عشر بنكاً رئيسياً، ومن مؤسستين للصرافة، وبلغ مجموع الاستثمارات التي تم تفريغها

وتحليلها ثماني عشرة استمارة.

طريقة اختيار العينة

القياديون في البنوك هم في الغالب من أكثر العاملين في البنوك معرفة ودراية بخفايا وأبعاد ظاهرة غسل الأموال، ومن أقدرهم على تقدير المتغيرات المتعلقة بها، واقتراح الحلول لمكافحتها، ولذلك عمدت الدراسة إلى اختيار عينة عمدية من قيادي البنوك، بواقع قيادي على الأقل لكل بنك رئيسي، وقد تم توزيع الاستبيان عن طريق مؤسسة النقد العربي السعودي لكل إدارة مركزية من إدارات البنوك الرئيسية في المملكة ليتم تعبئتها من أحد القياديين، وتم اختيار مؤسسة النقد لتوزيع الاستبيانات، لأن البنوك تستجيب لما يطلب منها عن طريق مؤسسة النقد، وتهتم بإنجازه بدقة وسرعة، بينما قد لا تستجيب للباحث لكثرة مشاغل الإداريين والقياديين في تلك البنوك، وإذا استجابت فإن استجابتها قد تكون بطيئة، وسوف تختلف من بنك إلى آخر، وحتى لا يكون هناك تأثير على المبحوثين بسبب توزيع الاستمارة عن طريق المؤسسة، ترك اسم المبحوث اختيارياً، ثم إن أسئلة الاستبيان ليس فيها ما يدعو المبحوثين إلى عدم الإفصاح عن آرائهم بصدق فيما يخص ظاهرة غسل الأموال.

أداة جمع البيانات

تمثلت أداة جمع البيانات في هذه الدراسة في استمارة محكمة تشمل المعلومات المطلوب معرفتها من عينة الدراسة، مثل الاحتياطات التي يجب اتباعها لمنع عمليات غسل الأموال، وتقديرات حجم الأموال المغسولة، وهل سبق أن كشف للجهات الرسمية بعض تلك العمليات، وإذا كانت هناك عمليات تم كشفها فما أهمها، وكيف تمت إجراءاتها، وما هو مستوى التنسيق بين البنك والجهات الأمنية في هذا الجانب. وما هي مقترحاته حول أنجع وأنسب السبل لمكافحة جرائم غسل الأموال.

هذا وقد تم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم

الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهم كل من الدكتور سعد السعران، والدكتور عبدالرحمن العسيري، ورئيس القسم الدكتور عبدالله اليوسف، والدكتور ناصر المهيزع، والدكتور موسى آدم عبدالجليل، كما تم عرضها على بعض العاملين في البنوك وهم جمعان أحمد سالم مدير فرع البنك الأهلي في شارع الجامعة، وخالد أبو الرقوش المدير السابق لفرع البنك السعودي الأمريكي في شارع عبدالرحمن الغافقي، ومحمد حمدان حمدان أحد موظفي البنك السعودي الأمريكي. وقد تم تعديل الاستبيان بناءً على المقترحات التي أبدوها.

وحدة الدراسة

تتمثل وحدة هذه الدراسة في القياديين في البنوك المركزية في المملكة العربية السعودية، وبما أن كل واحد منهم ينتمي إلى الإدارة العليا، أو الوسطى في البنك الذي يعمل فيه، فإنه يمكن النظر إلى البنوك على أنها من وحدات الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتبعها البنك عندما يكون هناك شك في وجود عمليات لغسل الأموال، ودور البنك في كشف عمليات لغسل الأموال، وتبليغ الجهات الأمنية عنها.

مجالات الدراسة

المجال البشري: ويتمثل في القياديين في البنوك الرئيسية في المملكة العربية السعودية. المجال المكاني: ويتمثل في البنوك الرئيسية الواقعة داخل حدود المملكة العربية السعودية.

المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة في منتصف عام ١٤٢٢هـ .

متغيرات الدراسة

المتغير التابع: وهو المتغير الذي يقع عليه التأثير، ويتمثل في هذه الدراسة في جرائم غسل الأموال.

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي يقع منها التأثير، وفي هذه الدراسة كثير من

المتغيرات المستقلة التي حواها الاستبيان، مثل درجة انتشار تلك العمليات، والإجراءات التي تتخذ عندما يكون هناك شك في الأموال المودعة، وسرية الحسابات، ودرجة التعاون بين الجهات الأمنية والجهات المالية، والتقنية الحديثة، ودرجة الصعوبة في القيام بتلك العمليات، وإمكانية كشفها، وقوة الإجراءات المضادة لها، والتعاون بين الجهات المختلفة في مكافحتها.

نتائج الدراسة

عاد من الاستثمارات التي أرسلت إلى إدارات البنوك ومؤسسات وشركات الصرافة ثمانى عشرة استثماراً، بواقع استثمار واحد لكل بنك رئيسي، واستثمار من مؤسسة النقد العربي السعودي، واستثمار واحد من مؤسسة للصرافة، واستثمار أخرى لشركة للصرافة، أما بنك الجزيرة فقد وصل منه سبع استثمارات، تمت تعبئتها من قياديين في البنك بفروعه المختلفة في جدة والرياض والدمام، وجميع استثمارات الدراسة عُبئت من قبل قياديين في البنوك والمؤسسات المبحوثة لديهم الخبرة، والمعرفة، والدراسة بعمليات غسل الأموال، ودور البنوك في تسهيل تلك العمليات، أو كشفها ومكافحتها، وبإمكانهم أن يسهموا بأرائهم في وضع استراتيجية لمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد بلغ مجموع عينة البحث ثمانية عشر مبحوثاً. ويوضح الجدول رقم (١) البنوك ومؤسسات وشركات الصرافة التي شملتها الدراسة، ومواقعها، ووظيفة من قام بعبئة الاستثمار.

وتبين من نتائج الدراسة أن ٩٤,٥% قد تجاوزوا الثلاثين من العمر، وهذا مؤشر على النضج والخبرة، والوصول إلى عمر يمكن الشخص من الرؤية الموضوعية للأمور، بعيداً عن العواطف والارتجال، أو المجاملة، ومما يدعم ذلك أن جميع عينة الدراسة - تقريباً - يشغلون مراكز قيادية في البنوك التي يعملون فيها، ولا شك أن للعمر والتجربة دوراً في وصولهم إلى تلك المراكز، وكون المبحوثين قد تجاوزوا الثلاثين من العمر فإننا نتوقع أن

تتسم إجاباتهم بالموضوعية، وتتمتع بقدر عالٍ من المصداقية، والرؤية الثاقبة، والنظرة الشاملة. ويعتبر المستوى التعليمي مؤشراً آخر على كفاءة المبحوثين، وقدراتهم ونظرتهم الموضوعية الشاملة. فقد تبين أن ٩٤,٥% منهم حاصلون على الشهادة الجامعية أو أعلى، فالجامعيون يشكلون ٤٤% من العينة، والذين يحملون الدبلوم العالي - وهو في الغالب دبلوم تخصصي بعد الجامعة لمدة سنة أو سنتين - يمثلون ١٦,٥%، أما حملة الماجستير فيشكلون ٢٢% من العينة، وشهادة الماجستير شهادة عليا متخصصة. وحصول الشخص عليها مؤشر على الكفاءة، لأنه لا يحصل عليها في الغالب إلا من لديه العزم والطموح والقدرة على الاستيعاب، وبلغ مرحلة النضج والقدرة على تحمل المسؤولية. وهناك واحد من المبحوثين يمثل ٥,٥% من العينة يحمل درجة الدكتوراه، وواحد آخر يمثل النسبة نفسها لم يذكر مستواه التعليمي.

جدول رقم ١: البنك، والمدينة التي يقع فيها، ووظيفة المبحوث.

الوظيفة	الفرع	البنك
مستشار مالي	جدة	مؤسسة محمد خوافي للصرافة
مفتش بنكي	الرياض (الرياض)	مؤسسة للتدقيق العربي السعودي
المدير التنفيذي	الرياض (جدة)	شركة السعود للصرافة
نائب المدير ورئيس قسم للتحقيق	الإدارة العامة (الرياض)	العربي الوطني
المفتش العام	الإدارة (الرياض)	البنك السعودي للترسي
مدير تحقيقات الاحتيال وغسل الأموال	الإدارة العامة (جدة)	البنك الأهلي التجاري
رئيس مجموعة العمليات	الإدارة العامة (الرياض)	البنك السعودي للاستثمار
المدير العام التنفيذي للشؤون القانونية والأمن العام	الإدارة العامة (الرياض)	البنك السعودي البريطاني
مدير تنفيذي	الإدارة العامة (الرياض)	البنك السعودي الهولندي
رئيس وحدة غسل الأموال	الإدارة العامة (الرياض)	شركة الراجحي المصرفية
غير معين	الإدارة العامة (الرياض)	البنك السعودي الأمريكي
مدير العمليات الداخلية	الإدارة العامة (جدة)	بنك الجزيرة
مدير مجموعة تمويل للشركات	الإدارة العامة (جدة)	بنك الجزيرة
مساعد مدير	مجموعة تمويل الشركات (الرياض)	بنك الجزيرة
مدير إقليمي	للنام	بنك الجزيرة
مساعد مدير	الإدارة العامة (جدة)	بنك الجزيرة
مساعد مدير	الإدارة العامة (جدة)	بنك الجزيرة
مساعد مدير	الإدارة العامة (جدة)	بنك الجزيرة

وليسست فقط مراكز المبحوثين الوظيفية، وأعمارهم، وشهادتهم هي مؤشرات قدراتهم وكفائتهم على الإسهام في إيجاد رؤية واضحة عن واقع عمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، ووضع استراتيجية ناجعة وفعالة في مكافحتها، وإنما - بالإضافة إلى ذلك - التخصصات التي درسوها في المرحلة الجامعية، فقد بين البحث أن دراساتهم الجامعية والعليا كانت في تخصصات اقتصادية أو لها علاقة بالاقتصاد، وهذا يعني أنهم يتناولون موضوعاً له علاقة بدراساتهم الجامعية والعليا ومراكزهم الحالية.

والخبرة العملية مؤشر آخر على نوعية المبحوثين، وعلى قدرتهم على فهم أبعاد الموضوع الذي يشاركون في دراسته بأرائهم ومقترحاتهم، وقد أثبتت الدراسة أن ٨٣,٥% من المبحوثين تصل خبرتهم العملية إلى عشر سنوات أو أكثر، وأن ٣٣% من العينة لديهم تزيد خبرتهم العملية عن ٢٠ سنة، وهذا يشير - ضمن ما يشير إليه - إلى أنهم يتمتعون بخبرة طويلة في المجال الاقتصادي الذي له علاقة بعمليات غسل الأموال، ودور البنوك والمصارف المالية في تسهيل تلك العمليات، أو وضع الحلول والاحتياطات لمنعها وكشف أساليبها.

ويعاضد ويدعم الخبرة العملية العامة، الخبرة في مجال العمل الحالي، وهو عمل قيادي كما أشرنا من قبل، فإن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٢,٥%) تصل خبرتهم في مجال عملهم الحالي إلى خمس سنوات، وهذا يجعلهم على دراية كبيرة بالقضايا الاقتصادية المختلفة، والتي تشمل عمليات غسل الأموال والتي تعتبر من الجرائم الاقتصادية التي تقوم فيها البنوك بدور فاعل سلباً وإيجاباً.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن ٨٧% من العينة تلقوا دورات في مجال عملهم، وأن أكثر من ٦٠% منهم تلقوا خمس دورات أو أكثر، وأن ٤٤% منهم تلقوا عشر دورات أو أكثر، وهذا يدل على أن معارفهم ومعلوماتهم في مجال عملهم تنمو باستمرار، وأنهم - في الغالب - يطلعون على كل جديد في مجال الاقتصاد والصرافة وأعمال المصارف والبنوك، والمشكلات والجرائم الاقتصادية المستحدثة، والتي تأتي جرائم غسل

الأموال في مقدماتها.

وتعدد اللغات مهم في الحياة المعاصرة. ومما يدل على ذلك قولهم: (إذا كنت تجيد لغة واحدة فأنت شخص واحد، وإذا كنت تجيد لغتين فأنت شخصان، وإذا كنت تجيد ثلاث لغات فأنت ثلاثة أشخاص)، وجاء في الأثر (من تعلم لغة قوم أمن مكرهم) وما ذلك إلا لأهمية اللغات في الاتصال بالناس والتفاهم والتفاعل معهم، وبدون تفاهم وتفاعل لا يمكن أن يكون هناك مجتمع كما تشير نظرية (التفاعل الرمزي) وهي من النظريات الكبرى في علم الاجتماع (انظر: كينلوتش، ١٩٩٧: ٢٩١ وما بعدها).

وقد بينت الدراسة أن جميع المبحوثين - وبنسبة ١٠٠% - يتكلمون اللغة الإنجليزية، وما ذلك إلا لانتشارها في الحياة المعاصرة، وإذا كانت مهمة لكل فرد، فإن معرفتها لمن يشتغلون في البنوك والمصارف أهم، لكثرة استخدامها في التحويلات المالية العالمية، وعمليات غسل الأموال تستخدم التحويلات من بلد إلى آخر، ويكتب عنها الكثير باللغة الإنجليزية، ولهذا فإن معرفة المبحوثين بهذه اللغة مفيدة في مجال الدراسة، وتزيد الثقة في قدرتهم على تشخيص جرائم غسل الأموال، والنظر إليها بشمول وموضوعية وعن خبرة ودراية، هذا وقد أفاد ١١% من عينة الدراسة أنهم يجيدون اللغة الفرنسية، وهذا يعني أنهم يتكلمون ثلاث لغات هي العربية، والإنجليزية، والفرنسية، وهناك شخص واحد - يمثل ٥,٥% من العينة - يتكلم الإيطالية بالإضافة إلى العربية والإنجليزية.

وشبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الإنترنت) مجال واسع، وميدان غير محدود للبحث والمعرفة ومتابعة كل جديد في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة، واستخدام هذه الشبكة مفيد معرفياً لجميع التخصصات، خاصة في مجال الاقتصاد والمال، لكثرة المواقع التي تهتم بمتابعة الأسواق، والأسهم، والعملات، والاستيراد والتصدير، وغسل الأموال، ونحوها من الموضوعات الاقتصادية. والاستفادة من هذه الشبكة تزيد وتنضاعف عند من يجيدون اللغة الإنجليزية، لأن الغالبية العظمى مما يكتب فيه من موضوعات يكتب باللغة الإنجليزية، وقد رأينا أن جميع عينة الدراسة يتكلمون اللغة

الإنجليزية. وقد تبين أن ٦١,٥% من عينة البحث يستخدمون الإنترنت في مجال عملهم. أما الباقيون (٣٨,٥%) فذكروا أنهم لا يستخدمونها في مجال عملهم، وهذا لا يعني أنهم لا يستخدمونها أبداً، فقد يكونون لا يستخدمونها في مجال العمل لأسباب تعود إلى عدم رغبة البنك في استخدام الإنترنت في أعمال البنك، حتى لا يؤدي ذلك إلى التأثير على أنظمة البنك، أو الوصول إلى معلومات حساسة ومهمة حول العملاء وحساباتهم، أو إرسال فيروسات حاسوبية تكلف قواعد المعلومات في البنك.

ومفهوم غسل الأموال من المفاهيم الحديثة نسبياً، وهو غير معروف عند كثير من المتقنين، وطلاب العلم بسبب حداثة وقلة انتشاره وتداوله، وقد سأل الباحث طلابه في مادة علم الاجتماع الاقتصادي في المستوى الخامس في الجامعة أن يكتب كل منهم مفهومه لغسل الأموال، فذكر (٢٠%) منهم أنهم لم يسمعوا به، من قبل، وقال (٣٢%) أنهم سمعوا به ولكنهم لا يعرفون معناه، وقدم الباقيون (٤٨%) تعاريف مختلفة، وكانت كلها خاطئة ما عدا تعريفين، بل إن معظم تلك التعاريف كان عكس معنى غسل الأموال مثل التصدق، والزكاة ونحوها. وذهب أصحابه إلى أن الزكاة تنظف المال وتطهره وتغسله. والتعريفات التي قدمها المبحوثون في هذه الدراسة كلها صحيحة أو صحيحة إلى حد ما، فقد أورد ٦٦,٥% منهم تعاريف صحيحة، بينما قدم ٣٣,٥% تعاريف صحيحة إلى حد ما. وقد اعتبرنا المفهوم (صحيحاً إلى حد ما) عندما يقصر المبحوث عملية غسل الأموال على البنوك، مثل قول أحدهم: (هي العملية التي يتم بموجبها إدخال الأموال غير الشرعية إلى النظام البنكي بطرق مختلفة لجعلها أموالاً شرعية)، والبنوك تمثل البوابة الكبرى لعمليات غسل الأموال، ولكنها ليست البوابة الوحيدة.

وبلد مثل المملكة العربية السعودية حباها الله خيرات كثيرة، وتعتج بأعداد كبيرة من جنسيات ودول مختلفة، ليست بمعزل عما يدور في هذا العالم الذي يصفه بعضهم بأنه أصبح قرية صغيرة لتطور الاتصالات والمواصلات وعمليات التبادل والتأثر والتأثير بين أجزائه، وفي رأيي أن العالم اليوم أصبح شاشة صغيرة. فمن خلال شاشة التلفزيون أو

الحاسب الآلي يستطيع الفرد أن يتنقل بين الأقاليم والدول والقارات، ويطلع على التأثيرات المتبادلة بين أجزائه المختلفة.

وجرائم غسل الأموال جرائم عالمية عابرة للحدود، وعابرة للقارات، ولعل تحويل الأموال من بلد إلى آخر، ومن حساب في بلد إلى حساب في بلد آخر من أكثر صور غسل الأموال انتشاراً، هذا بالإضافة إلى عمليات الغسل التي تتم داخل البلد الواحد. والقياديون في البنوك والمصارف هم من أكثر الناس قدرة على تقدير حجم عمليات غسل الأموال، خاصة إذا تمتعوا بالمعرفة والخبرة والأدوات المساعدة. وقد سألنا المبحوثين عن تقديرهم لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، فأفاد (٦٦,٥%) منهم بأنها قليلة، و(٣٣,٥%) أفادوا بأنها متوسطة، ولم يقل أحد إنها كثيرة.

ولم يدل المبحوثون بأرائهم جزافاً، وإنما بناءً على مبررات وحيثيات. وأبرز تلك المبررات يتعلق بالدور الكبير الذي تقوم به مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في مراقبة البنوك والمصارف التي تشرف عليها، ومتابعة العمليات المالية في البلاد. فقد ذكر ٧٥% من عينة البحث أن عمليات غسل الأموال قليلة في المملكة بسبب الرقابة الصارمة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، ومتابعتها للصيقة والحازمة لحركة الأموال في المملكة.

ونذكر (٢٥%) من العينة أن عمليات غسل الأموال قليلة في المملكة بسبب الرقابة الذاتية من البنوك، واتباعها لسياسة (اعرف عميلك)، والرقابة الذاتية من البنوك والمصارف مؤشر على الوعي المالي، ومعرفة الأخطار والمسؤوليات التي تترتب على عمليات غسل الأموال كما سنرى عند الحديث عن الآثار الاقتصادية لتلك العمليات. والرقابة الذاتية للبنوك مؤشر آخر على الجهود الرقابية التي تقوم بها مؤسسة النقد. أما (٥٠%) من العينة فقد أرجعوا قلة عمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية إلى مراقبة الله سبحانه وتعالى، فمجتمع المملكة مجتمع إسلامي ومحافظ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى كل مال يأتي بطرق غير مشروعة. وتوعد صاحبه بعدم التوفيق في هذه الحياة

الدنيا، وبالعذاب الشديد يوم القيامة.

وأرجع (٣٣,٥%) من عينة البحث قلة عمليات غسل الأموال في المملكة إلى قوة الأنظمة الأمنية. فأجهزة الأمن العام، والأجهزة المعنية بأمن البلاد، مثل حرس الحدود تقوم بجهود مشكورة في مطاردة المجرمين، وسد الطرق أمامهم، ومن المعروف أن هناك منافذ كثيرة لجمع الأموال من طرق غير مشروعة، وقد قامت وزارة الداخلية بإنشاء أجهزة متخصصة لمكافحة جرائم متخصصة، مثل جرائم المخدرات، وجرائم التزوير، وجرائم الرشوة والفساد الإداري، وتتعاون الأجهزة المختلفة في الدولة في عمليات مكافحة الجريمة المتخصصة، والجرائم الأخلاقية مثل الدعارة، وبيع الخمر والمسكرات، والاختلاس، وكلها مصادر للأموال القذرة.

واستشهد (٢٥%) من عينة البحث على قلة جرائم غسل الأموال في المملكة بأن الإحصاءات الدولية تشير إلى ذلك، والإحصاءات الدولية تبنى دائماً على ما يقدم لها من الدول نفسها، وبعض الدول لا تهتم بهذا الجانب كثيراً، وبعضها يقدم إحصاءات لا تعكس الواقع، ولا أعتقد أن هناك إحصاءات دقيقة عن حجم الأموال المغسولة في المملكة، لأن غسل الأموال جريمة يسعى أصحابها إلى إخفاء معالمها بطرق ملتوية يصعب تتبعها وكشفها. ولعل تراجع ظاهرة ترويج المخدرات في المملكة بعد إيقاع عقوبة الإعدام على المروجين مؤشر على تراجع مصدر مهم من مصادر الأموال القذرة، وربما اعتمد الذين استشهدوا بالإحصاءات الدولية بهذا الجانب، على أن (٢٥%) من العينة ذكروا صراحة أن جرائم غسل الأموال قليلة في المملكة بسبب الأنظمة الحازمة والصارمة، والتي يأتي إيقاع عقوبة الإعدام على مروجي المخدرات في مقدمتها. وذكر شخص واحد- يمثل ٨% من الذين قالوا إن جرائم غسل الأموال قليلة في المملكة- أن عمليات غسل الأموال في المملكة قليلة، لأن عدد البنوك قليل مما يسهل عملية مراقبتها، وربما كان عدد البنوك الرئيسية قليلاً ولكن فروعها منتشرة بكثرة في جميع أرجاء الوطن، وعمليات غسل الأموال يمكن أن تتم من خلال تلك الفروع.

وبالنسبة لمن ذكروا أن عمليات غسل الأموال في المملكة متوسطة الحجم وليست كثيرة- كما الحال في بعض البلدان الثرية كالولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا- أبدوا مجموعة من المبررات لإجاباتهم، وكلها إجابات تدعم وتعاضد من قالوا بأنها قليلة، فقد تم ذكر المؤشرات نفسها تقريباً وهي الوازع الديني، وقلة الحالات المبلغ عنها، والنظام البنكي الصارم والواضح، ودور مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابي والتنظيمي الفاعل. والأموال القذرة غالباً ما تجد طريقها إلى البنوك ليتمكن أصحابها من تحويلها عن طريق البنك إلى الخارج، أو استثمارها في أنشطة اقتصادية مختلفة مثل الأسهم والعقارات والمجوهرات ونحوها، والبنوك تعرف عملاءها وزبائنهم غالباً، وتعرف- في الغالب- مجالات نشاطاتهم، ودخولهم الشهري. وقد سألنا المبحوثين عن الإجراء الذي يتخذه البنك عندما يكون هنا شك في مصدر الأموال المودعة، فأفاد ٦٠,٥% من عينة البحث أنهم يقومون بتبليغ مؤسسة النقد، ومن ثم تقوم مؤسسة النقد باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة للتحقق من مصادر تلك الأموال، وإذا تبين لها أنها قد تكون أموالاً قذرة بلغت الجهات الأمنية لتقوم بالتحري والمتابعة.

وذكر ٥٥% أنهم يبلغون الجهات الأمنية بشكوكهم حول مصدر الأموال، وهؤلاء يبلغون في الوقت نفسه مؤسسة النقد، وذكر ٦٦% أن أول إجراء يتبع هو تبليغ إدارة البنك، ومن ثم تقوم الإدارة بتبليغ مؤسسة النقد، أو الجهات الأمنية، وهذا يعني أن هناك مركزية في البنوك التي تتخذ هذا الإجراء، فإدارة البنك تكون في الغالب أكثر على فهم أبعاد الحالة واتخاذ القرار المناسب حيالها، فقد يكون لدى الإدارة معلومات خاصة حول العميل، وقد ترى أن الأمر يحتاج إلى تتبع ودراسة وأناة، وقد ترى من جهة أخرى أن الحالة لا تقبل التأخير والتأجيل فتقوم بإبلاغ مؤسسة النقد، والجهات الأمنية لأخذ الإجراء اللازم لإيقاف خروج تلك الأموال من البلاد، ومنع أصحابها من الاستفادة منها، وقد يؤدي التبليغ إلى كشف عمليات إجرامية مثل ترويج المخدرات، أو بيع المسكرات، أو التزوير ونحوها.

ونكر ٢٢% من المبحوثين أنهم يقومون باستجواب العميل، وقد يكون الاستجواب عن طريق أسئلة معدة سلفاً لمثل هذه الحالات، وفي معظم البنوك الأمريكية والكندية يقوم البنك بإجراء مشابه، وذلك بتعبئة استمارة من قبل العميل حول مصدر المال الذي أودعه إذا كان عشرة آلاف دولار أو أكثر نقداً، ولم يذكر أحد من المبحوثين أنهم يعطون المشتبه به استمارة يقوم بتعبئتها، وذكر بنك واحد تحت إجراءات (أخرى) أنهم عند الشك في الأموال المودعة يقومون بوضع تعامل العميل تحت المراقبة ودراسة وضعه، وهذا الإجراء مفيد عند تكرار إيداع أموال مشبوهة لعدة مرات، ولكن فائدته قد تكون محدودة إذا تمت تلك العملية لمرة واحدة ولم تتكرر.

وسألنا المبحوثين عما إذا كانوا قد كشفوا للجهات الأمنية بعض عمليات غسل الأموال، فأجاب ٢٧,٥% بالإيجاب، بينما ذكر الغالبية العظمى ٧٢,٥% أنهم لم يسبق لهم أن كشفوا للجهات الأمنية أي عملية من عمليات غسل الأموال، وربما كان هذا مؤشراً على قلة عمليات غسل الأموال في المملكة، أو أنه مؤشر على أن البنوك لا تدقق كثيراً حول الأموال القذرة، أو أن إدخال تلك الأموال إلى الحسابات يتم بطريقة لا تثير الشبهة والانتباه.

ودور البنك في كشف عمليات غسل الأموال ينتهي بتبليغ الجهات المختصة، سواء في مؤسسة النقد، أو في الجهات الأمنية. أما متابعة تلك الحالات والوصول إلى نتائج حولها فهو مهمة تلك الجهات التي تم تبليغها، وقد ذكر اثنان من المبحوثين الذين ذكروا أنهم كشفوا عمليات لغسل الأموال أن عملهما اقتصر على التبليغ عن حسابات مشبوهة في حسابات العملاء. وذكر أحدهم أنه أبلغ عن أكثر من ستين حالة مشبوهة معظمها لعملاء آسيويين، وذكر آخر أنهم بلغوا عن سبع حالات، ويشنكي موظفو البنوك من أنهم لا يبلغون بنتائج التحقيقات عن الحالات التي يبلغون عنها، ولا يدرون ما الذي يتم فيها، مما يسبب لهم بعض الإحباط، وربما لا يشجعهم ذلك على التبليغ عن حالات تصادفهم فيما

بعد عمليات التبليغ الأولى، ويشكك بعضهم في المتابعة من الجهات المعنية للعمليات التي يبلغون عنها، وقد يكون هذا مؤشراً على ضعف التكامل والتنسيق والتعاون بين الجهات المصرفية والجهات الأمنية.

ومن حيث جنسيات الغاسلين، ذكر ٦٠% من الذين ذكروا أنهم كشفوا عمليات لغسل الأموال أنهم يمثلون جنسيات مختلفة، بينما ذكر أحدهم أن العملية التي كشفوها كان طرفاها تركي ونيجيري، وذكر ٨٠% منهم أن غسل الأموال تم من خلال تنفيذ الحوالات النقدية، أو الإيداع النقدي. أما مصادر المال المغسول التي تم كشف عملياته بالتبليغ عنها للجهات المختصة فهي التستر التجاري، والمخدرات، والدعارة.

وسألنا المبحوثين عما يتردد من أن دول الخليج تستقطب الأموال القذرة لوجود تقنية حديثة مثل البنوك والمطارات، والطرق والاتصالات، فأفاد ٢٢% بأنهم موافقون على ذلك، و٣٩% قالوا بأنهم موافقون إلى حد ما، وهذا يعني أن غاسلي الأموال ربما يتجهون إلى دول الخليج لغسل أموالهم عن طريق استثمارها في بعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو عن طريق تمريرها من خلال المصارف ضمن حركة تحويلها من مكان إلى آخر لإخفاء مصادر تلك الأموال المشبوهة، ودول الخليج الغنية تخرج منها أموال ضخمة في صورة حوالات فردية، أو حوالات للشركات والمؤسسات العاملة فيها، وقد تفقد بعض الأموال القذرة من أجل دمجها في مستحقات الشركات والمؤسسات والأفراد. أما نسبة الذين رفضوا مقولة إن دول الخليج تستقطب الأموال المغسولة لوجود التقنيات والخدمات الحديثة فيها فقد بلغت ٣٩%، وقال أحدهم إن التقنيات الحديثة تساعد على كشف عمليات غسل الأموال أكثر من المساعدة على استقطابها، وقد يكون هذا هو المبرر لمعظم الذين اختاروا هذه الإجابة، هذا بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً عن قلة غسل الأموال في المملكة والمبررات التي ساقها المبحوثون لذلك، مثل صرامة الأنظمة الأمنية والمصرفية والقضائية في بلد مثل المملكة العربية السعودية.

ولسرية الحسابات دور كبير في عمليات غسل الأموال. فالحساب السري مدعاة

لأن تدخل إليه الأموال دون معرفة لمصدرها، ودون مساهلة لصاحب الحساب، وفي هذا الشأن تعادلت أصوات من يؤيدونها بدون استثناء وأصوات من لا يؤيدونها إطلاقاً، وذلك بنسبة ١١% لكل منهما. أما الغالبية العظمى والتي تمثل (٧٨%) من العينة فيؤيدونها إلى حد ما، وهذا يعني أنهم يؤيدونها بشروط معينة، وأهمها ألا يكون فيها تهديد لمصلحة أحد، وأنها يجب أن تكشف في حالات معينة هي رضا العميل (١٤%)، وعندما يكون هناك تهديد للمصلحة العامة (٣١%)، وعندما يكون هناك تهديد لمصلحة البنك (٢١,٥%)، وعندما تطلب الجهات الأمنية ذلك (٣٣,٥%). ولم يقل أحد من المبحوثين بأن الحسابات السرية يجب عدم كشفها، وهذا يشمل أولئك الذين يؤيدون الحسابات السرية بدون استثناء، وهذا يعني أنهم - حتى مع تأييدهم التام لها - لا يمانعون من كشفها في ظروف خاصة. ويرى نصف المبحوثين أن هناك ارتباطاً بين الحسابات السرية وعمليات غسل الأموال. فهم يرون أنه عندما تكون هناك حسابات سرية فإن عملية غسل الأموال تصبح سهلة، فتلك الحسابات يمكن أن تستخدم استخداماً سيئاً، وتُمرر عن طريقها الأموال القذرة، وقد وافق - إلى حد ما - على هذا الرأي ٤٤,٥% ، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من العينة ترى أن هناك ارتباطاً بين سرية الحسابات وغسل الأموال، ولهذا أرى أن تؤخذ على جميع عملاء البنوك إقرارات بأن حساباتهم معرضة للكشف في حالات معينة، وهي الحالات التي تم ذكرها آنفاً والمتمثلة في تهديد المصلحة العامة، وتهديد الأمن، وتهديد مصلحة البنك، وعندما تطلب الجهات المعنية ذلك.

ومصادر الأموال القذرة كثيرة ومتعددة، ومعرفة تلك المصادر يساعد على وضع استراتيجية لمكافحةها، ويرى المبحوثون أن المصدر الأول للأموال القذرة هو المخدرات، ذلك البلاء الذي تشكو منه جميع الدول في العالم، ولم تنفق الدول وتجمع على شيء مثل اتفاقها وإجماعها على مكافحة المخدرات. أما المركز الثاني للأموال القذرة فيتمثل في بيع الخمور والمسكرات، وهي ممنوعة في المملكة العربية السعودية، لأن الإسلام يحرمها، ولكن هناك عصابات احترفت تهريب المسكرات والخمور، وتتقاتل فيما بينها على ترويج

هذا الوباء لما يدره عليها من أرباح طائلة. واحتل الاختلاس المركز الثالث من مصادر الأموال القذرة، والاختلاس هو سرقة للأموال العامة، وعادة ما يتم من قبل الذين يحتلون قمة الهرم الوظيفي في المؤسسات الرسمية المختلفة، ويستخدمون نفوذهم لتغطية جرائمهم وسرقاتهم، والتي غالباً ما تكون مبالغ كبيرة. أما المصدر الرابع من مصادر الأموال المغسولة فهو التزوير، والتزوير يكون للعملات، والمستندات، والوثائق، والأختام، والشهادات، والأوراق الرسمية المختلفة، أما المصدر الخامس من مصادر الأموال القذرة فيتمثل في الرشوة، وهي أخذ المال لإبطال حق، أو إحقاق باطل في الغالب، وجميع مصادر الأموال القذرة يحرمها الإسلام وينهى عنها ويحاربها.

وغسل الأموال يختلف من بلد إلى آخر حسب ظروفه وأنظمته وقوانينه، ومدى تطبيق تلك القوانين وصرامتها. والمملكة العربية السعودية من دول الإنجاز، التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية والتقدم في زمن قياسي. فمجتمع المملكة كان معظمه يعيش في البوادي والأرياف عيشة بسيطة بعيدة عن التعقيد، فتقسيم العمل، ومتطلبات الحياة، وتشابك العلاقات كانت كلها بسيطة، ولكن المجتمع السعودي شهد نقلة كبيرة من تلك الحياة إلى الحياة المعاصرة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات، وتقسيم مرتفع للعمل، وانتقل من حياة البوادي والأرياف إلى حياة المدن والحوضر، وما زال المجتمع السعودي يحتفظ بالكثير من مظاهر البساطة والترابط الآلي، وفي هذه الظروف الانتقالية ظهرت كثير من المشكلات التي لم يكن يعرفها المجتمع السعودي من قبل، وظاهرة غسل الأموال مشكلة عالمية حديثة ليس فقط على المجتمع السعودي، ولكن على كثير من المجتمعات في العالم.

وفي ظل هذه الظروف سألنا المبحوثين عن رأيهم في سهولة وصعوبة غسل الأموال في المملكة، فأفاد ٢٢% بأنه سهل جداً، وذكرنا من العال والأسباب لاختيار هذه الإجابة ما يلي:

١: وجود الوفرة من النقد مما يتعذر معه الكشف عن مصدرها. وفي هذا إشارة إلى

أن المجتمع ما زال يتعامل بالنقد في معظم تعاملاته الحياتية اليومية. فاستخدام الشيكات، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الصرف الإلكترونية ما زال محدوداً، وهذا يسهل عملية استخدام الأموال القذرة في صورة نقدية لشراء السلع وتسديد تكاليف الخدمات.

٢: التستر التجاري على المقيمين واستغلال أسماء المواطنين في ممارسة غسل الأموال. فالتستر يعطي العامل الأجنبي فرصة لغسل الأموال باسم المواطن المبعودي الذي يكون النشاط باسمه، وقد يستخدم اسمه لتحويل الأموال إلى الخارج بحجج مختلفة.

٣: نقص الوعي لدى المواطنين حول عمليات غسل الأموال. فبالغالبية العظمى من المواطنين لا يعرفون حتى معنى غسل الأموال، ومن ثم لا يدركون أخطارها عليهم وعلى الوطن واقتصاده وقيمه وأمنه.

٤: حسن نية بعض المواطنين يسهل استغلالهم كواجهة لغسل الأموال، فالشخص قد لا يكون متسترًا، ولكن من أجل حبه للخير، وحبه لمساعدة الآخرين قد يشارك في عمليات غسل الأموال وهو يظن أنه يقوم بعمل خيري.

٥: إمكانية دخول كميات كبيرة من النقد. فالقادم من خارج المملكة للزيارة أو للحج والعمرة أو نحو ذلك يمكن أن يحمل معه كميات كبيرة من النقود، وقد تكون موزعة بين عدة أشخاص، وبعد دخولها يعمل أصحابها على غسلها، كأن تحول لهم مرة أخرى أقاربهم ومعارفهم على أنها أموال نظيفة.

٦: الاحتفاظ بالنقد في خزائن خارج البنوك. فكثير من الأشخاص، خاصة كبار السن، لا يجيدون التعامل مع البنوك، وأحياناً لا يتقنون فيها، وبعضهم يعتبر التعامل معها شبهة، ولهذا يحتفظون بأموالهم نقداً في خزائن داخل البيوت، ومن المؤشرات على وجود هذه الظاهرة كثرة التبليغ عن سرقات مبالغ نقدية كبيرة. هذه الظاهرة تسهل عملية غسل الأموال، فربما عمد أحدهم إلى إيداع مبلغ كبير من الأموال القذرة في أحد البنوك بدعوى أنه لوالده، أو والدته، أو أنه ورثه.

٧: الإيداع بالتقسيط في البنوك لكي لا تكشف العمليات، وكثرة النقود في أيدي الناس،

وكثرة التعامل بها، والاحتفاظ بها في البيوت يجعل عمليات الإيداع في البنوك بالتقسيط- لكي لا تكشف العمليات أمراً- مقبولاً.

أما الذين قالوا بأن غسل الأموال في المملكة صعب إلى حد ما فقد بلغت نسبتهم ٤٤,٥% من أفراد العينة، وأهم العلل والأسباب التي ذكروها للصعوبة النسبية لتلك العمليات فتتمثل في الآتي:

١: الرقابة الجيدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد قال بذلك ٥٠% ممن اختاروا هذه الإجابة، وهؤلاء يرون أن الرقابة والمتابعة الصليقة والصارمة لمؤسسة النقد العربي السعودي تعتبر عاملاً من عوامل الحد من غسل الأموال في المملكة، حيث يتخوف من يفكرون في عمليات غسل الأموال من كشف مؤسسة النقد لعملياتهم.

٢: المجرم جبان وغير كفء لتغطية أعماله المالية، وفي هذا إشارة إلى الجانب النفسي في عمليات غسل الأموال والتي تتمثل في خوف من لديه أموال قذرة من كشف عمله أثناء محاولة غسلها ومن ثم تقديمه للمحاكمة، وإيقاع العقوبات عليه، وهذا قد يكون صحيحاً مع بعض المجرمين، ولكن ليس معهم جميعاً، فالذي يخاف على سمعته ومكانته وأمواله لن يقترب الجريمة أصلاً، ولن يحاول الحصول على أموال من مصادر غير مشروعة.

٣: وجود إدارة مالية حديثة، ومعرفة العملاء من قبل البنوك، ومعايير لكشف عمليات غسل الأموال، وفي هذا إشارة إلى الرقابة الذاتية للبنوك، ومعرفتها لعملياتها معرفة جيدة، مما يمكنها من كشف عمليات غسل الأموال، ووجود هذا الإحساس عند من يملك أموالاً قذرة يجعله يحجم عن محاولة غسلها من خلال البنوك، وفي اختيار هذه الإجابة إشارة غير مباشرة لدور مؤسسة النقد العربي السعودي في مراقبة حركة الأموال في البلاد.

٥: عدد البنوك محدود، وهذا يسهل عملية متابعتها ومراقبتها، ولكن فروع البنوك كثيرة ومنشرة في جميع أنحاء الوطن كما ذكرنا ذلك من قبل، وقد تتم عمليات غسل الأموال بين تلك الفروع.

٦: صرامة القوانين على تجارة المخدرات والردائل، فمعظم الأموال القذرة تأتي عن طريق المخدرات والردائل، والقوانين والجزاءات صارمة على مرتكبي هذه الجرائم، ثم إن محاولة غسل الأموال قد تؤدي إلى كشف الجريمة التي أتى عن طريقها المال، مما يجعل عملية الغسل صعبة إلى حد ما.

٧: مبالغ الأموال المغسولة عادة ما تكون كبيرة إلى حد ما، وهذا يثير الشبهات لدى البنوك. ولكن المبالغ الكبيرة يمكن تقسيمها وتوزيعها على أجزاء، وإيداعها على دفعات. أما الذين قالوا بأن عمليات غسل الأموال عمل صعب جداً في المملكة العربية السعودية فقد بلغت نسبتهم ٣٣,٥% من مجموع العينة. أما مبررات إجابتهم فقد ذكر (٤٣%) - وهي أعلى نسبة من التكرارات - أن عملية غسل الأموال في المملكة صعبة جداً بسبب التعليمات الصارمة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ودور مؤسسة النقد يكاد يكون مجمّعاً عليه من قبل المبحوثين، وهم من القياديين في البنوك ومعرفتهم بمؤسسة النقد معرفة جاءت عن معايشة، وتعامل مستمر، ولفترات طويلة.

ونكر ٧% أن غسل الأموال صعب جداً في المملكة لوجود الوعي المصرفي لدى البنوك، وعزا ١٤% ذلك إلى المسؤولية المترتبة على غسل الأموال، فهي مسؤولية كبيرة تجعل العمليات صعبة. أما ٢٨,٥% فيرون أن عمليات غسل الأموال صعبة جداً في المملكة بسبب قوة الأنظمة الأمنية والرقابية في المملكة. فأجهزة الأمن المختلفة تقوم بدور فاعل وبناء في تتبع الأموال القذرة وكشف مصادرها، ومن ضمن ذلك كشفها أثناء عمليات غسلها. وذكر ٧% أن معظم الأموال القذرة تأتي عن طريق المخدرات، وجريمة ترويج المخدرات في المملكة من الجرائم التي وضعت لها عقوبة صارمة هي الإعدام، وعلى هذا يكون جمع الأموال القذرة من هذا السبيل صعباً جداً، وعملية غسل تلك الأموال قد تكون أصعب.

ومن المعروف أن السرية عمل ملازم دائماً للجريمة، فالمرجّم يحاول دائماً ارتكاب جريمته في الخفاء، ويحاول ألا يترك أي أثر يدل عليه، وهذا يجعل كشف العمليات

الإجرامية صعباً ومعتدلاً إلى حدٍ كبير. وجرائم غسل الأموال من أكثر الجرائم صعوبة في كشفها، خاصة إذا توفرت الظروف المساعدة لتلك العمليات كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، ويرى الغالبية العظمى من المبحوثين (٧٢,٥%) أن كشف عمليات غسل الأموال صعب إلى حد ما. وكما ذكرنا فإن كشف أي عمل إجرامي نكتفه الصعوبات لسريته ومراوغته وخداعه. ويرى ٢٢% من عينة البحث أن كشف عمليات غسل الأموال سهل جداً، وربما تكون مبرراتهم هي المبررات نفسها التي ذكرت عند الحديث عن صعوبة غسل الأموال في المملكة والمتمثلة في الرقابة الصارمة من قبل مؤسسة النقد، ووعي العاملين في البنوك، وبقظة الأجهزة الأمنية، وصرامة العقوبات على الجرائم التي تعتبر مصدراً لجمع الأموال القذرة. وفي تصوري أن العوامل المساعدة في عمليات غسل الأموال والتي تجعل تلك العمليات سهلة، هي العوامل نفسها التي تجعل كشف تلك العمليات صعباً، وقد ذكرنا تلك العوامل سابقاً، والتي تشمل كثرة النقد في أيدي الناس، وكثرة التعامل به، وكثرة الاحتفاظ به خارج البنوك، والتستر، وطيبة الناس وحجب الخير.

وعمليات غسل الأموال تحتاج إلى أسواق ضخمة وكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وكندا، ونحوها، وهناك من يقول بأن أسواق المملكة أسواق ناشئة، وأحجام التداول فيها صغيرة ومحدودة؛ لهذا فهي لا تصلح لأن تكون قنوات لغسل الأموال. وقد سألنا المبحوثين عن رأيهم في هذه المقولة - باعتبارهم من أقرب الناس إلى الأسواق وأكثرهم معرفة بحجم التداول فيها - فأفاد ٢٧,٥% بأنهم موافقون على هذه المقولة، وقال ٣٣,٥% بأنهم موافقون عليها إلى حد ما، وهذا يجعل نسبة الموافقين والموافقين إلى حد ما تمثل الغالبية وهي ٦١%. أما الذين لم يوافقوا على هذه المقولة، ويرون أن أسواق المملكة ليست ناشئة، وأنها كبيرة ويمكنها استيعاب عمليات غسل الأموال فقد بلغت نسبتهم ٣٩%.

ولم يقل بأن الإجراءات المضادة لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ضعيفة إلا ٥,٥% من العينة، وقد مر معنا مؤشرات تدل على أن تلك العمليات ليست

كثيرة، وأن من الصعب غسل الأموال في المملكة، وفي ضوء ذلك أفادت أكبر نسبة من المبحوثين (٦١%) أن إجراءات مكافحة غسل الأموال في المملكة متوسطة، وهي إجابة تناسب أوضاع المملكة، والظروف التي تحيط بعملية غسل الأموال باعتبارها نوعاً مستحدثاً من أنواع الإجرام الوافد من الخارج. أما الذين يرون أن إجراءات مكافحة غسل الأموال في المملكة قوية فقد بلغت نسبتهم (٢٣,٥%) وقد يكون الذين قالوا بذلك قد اعتمدوا على دور مؤسسة النقد، ودور الجهات الأمنية، والعقوبات الصارمة، ودور المواطن الذي يأمره دينه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجميع الجرائم من المنكر الذي يجب النهي عنه، والتعاون مع الجهات المختصة لكشفه ومكافحته.

وسألنا المبحوثين عن آرائهم حول مدى إثارة المبالغ الكبيرة جداً شبهات العاملين في البنوك، أفادت أكبر نسبة منهم (٦١%) أنها توافق على أن تلك المبالغ تثير الشبهة، وأشار (٣٣,٥%) إلى أنها تثير الشبهة إلى حد ما، والمجموعتان مؤشر على أن العاملين في البنوك لديهم إدراك بأن المبالغ الكبيرة قد تكون صادرة عن أموال قذرة ولهذا تثير شبهتهم. أما الذين لم يوافقوا على أن المبالغ الكبيرة تثير شبهات العاملين في البنوك فلم تزد نسبتهم عن (٥,٥%). ويجب ألا يغيب عنا أن عينة البحث من القياديين في البنوك، وأن ما يروونه ليس بالضرورة هو ما يتم في الواقع، وربما كانت آراؤهم تعبر عما يجب أن يكون، والعاملون في البنوك ليسوا جميعاً من القياديين، ولكن إذا كانت لديهم تعليمات من أولئك القياديين حول المبالغ الكبيرة فلا بد أنهم يطبقونها من خلال أعمالهم اليومية الخاضعة للمراقبة والمتابعة من قبل إدارات البنوك والقياديين فيها.

وسألنا المبحوثين عن الحد الأدنى للمبالغ التي يمكن أن تثير الشبهة إذا أودعها إنسان عادي غير معروف بتجارته أو أعماله الاقتصادية، أفاد (٥,٥%) بأن ثلاثين ألف ريال مبلغ كافٍ لإثارة الشبهة، بينما يرى (٢٧,٥%) بأن أقل من خمسين ألف ريال لا يثير الشبهة، وإنما لا بد أن يصل المبلغ إلى خمسين ألفاً أو أكثر، وترى نسبة مماثلة أن المبلغ الذي يثير الشبهة هو مائة ألف ريال، وجعل أحدهم المبلغ لغير المواطن خمسين ألفاً،

وللمواطن مائة ألف. أما أعلى نسبة (٣٣,٥%) فيرون أن المبلغ هو مائتا ألف ريال أو أكثر، وقد ذكر أحدهم أن يكون المبلغ مليون ريال، وآخر ذكر خمسة ملايين ريال، وأفاد (٥,٥%) بأن ذلك يعتمد على دخل الشخص والعملية. وبهذا نرى أن غالبية المبحوثين (٦١%) يرون أن مائة ألف أو أكثر هي مبلغ يجب التحري عنه إذا أودعه عميل غير معروف بالتجارة والأعمال، ولهذا يجب على البنوك في مثل هذه الحالات أن تطلب من العميل تعبئة استمارة توضع مصادر تلك الأموال، وترفع التقرير إلى الجهات المختصة إذا لم تقتنع بما أورده العميل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يجب على الشخص الذي يودع عشرة آلاف دولار أو أكثر نقداً أن يملأ استمارة لتوضيح مصادر ذلك المبلغ.

ومكافحة عمليات غسل الأموال لا يمكن أن تؤدي أكلها إلا إذا كان هناك تعاون بين الجهات الأمنية والجهات المالية وفي مقدمتها البنوك والمصارف، وقد سألنا المبحوثين عن رأيهم في درجة ذلك التعاون بين الجهتين، فقال (٢٢%) بأنه ضعيف، وهي نسبة يجب أخذ رأيها في الاعتبار. فالتعاون يجب ألا يقل عن درجة متوسط، وقد قال بذلك (٣٣,٥%) من المبحوثين، ونرى أعلى نسبة (٤٤,٥%) أن درجة التعاون بين الجهات المالية والجهات الأمنية قوية، ونتمنى أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل لتشكل الغالبية العظمى، وأن يكون هناك قنوات لذلك التعاون، مثل اللجان المشتركة، واللقاءات الدورية.

وعمليات غسل الأموال لها أضرار متعددة على الفرد وعلى المجتمع وعلى الدولة، وخير من يرصد الأضرار الاقتصادية لتلك العمليات هم العاملون في البنوك، المتخصصون دراسة وتطبيقاً في هذا الميدان، والجدول رقم (٢) يوضح أهم الأخطار والأضرار الاقتصادية التي أوردتها المبحوثون. فقد جاء (١٤%) من مجموع التكرارات حول ضرر غسل الأموال في إفساد الضمائر، وقبول الرشوة، والتعاون مع المجرمين. وإذا فسدت الضمائر، وتم قبول الرشوة، وتعاون الموظفون في مواقع مختلفة مع المجرمين فإن ذلك ينذر بخطر جسيم على اقتصاد الدولة، وعلى نشر الفساد الاقتصادي بين قطاع واسع من الناس.

جدول ٢: في نظرك ما أهم الأضرار الاقتصادية لغسل الأموال؟

النسبة	التكرار	الأضرار
١٤	٦	إفساد الضمانات وقبول الرشوة والتعاون مع المجرمين
٣٧,٥	١٦	التأثير السلبي على الاقتصاد والعملية الوطنية
١٦,٥	٧	نزع الثقة من القطاعات المصرفية
١٦,٥	٧	عدم تشغيل الأموال فيما ينفع الوطن والمواطن والتنمية
٥	٢	خلق فئة غير منتجة من أفراد المجتمع
٢,٥	١	إيقاع الخسائر بالبنوك جراء إيداع النقد المزور
٩,٥	٤	ضبايع ما يجب تحصيله للدولة من زكاة وضرائب ونحوها
١٠٠	٤٣	مجموع التكرارات

وقبول الرشوة والتعاون مع المجرمين يؤدي إلى زيادة الأموال القذرة الناتجة عن أعمال غير مشروعة، مثل ترويج المخدرات، وبيع المسكرات، والاختلاس ونحوها. وأضرار غسل الأموال على الاقتصاد والعملية الوطنية حظي بأعلى نسبة من التكرارات (٣٧,٥%). فالاقتصاد البلد يمكن النظر إليه كشخصية اعتبارية، لها سمعتها ومكانتها واحترامها، ويجب منع كل ما يسيئ إليها، وغسل الأموال من أكثر العوامل إساءة إلى اقتصاد البلد وسمعته وقوة عملته، كما أن الغش والسرقة وقبول الرشوة تسيئ إلى سمعة الفرد الذي يقرؤها، وتنفخ الناس للابتعاد عنه، وتجنب التعامل معه. وغسل الأموال مدعاة إلى وضع الاقتصاد الوطني في دائرة الشك، وقد يحرمه من كثير من الاستثمارات والتعاملات مع الدول والمؤسسات الدولية المختلفة.

وحظي نزع الثقة من القطاعات المصرفية- كضرر من الأضرار الاقتصادية لغسل الأموال- بنسبة ١٦,٥% من التكرارات، وإذا نزع الثقة من مصرف ما تجنب الناس التعامل معه، فتتضاعف خسائره، ويفقد الكثير من عملائه. وجاءت النسبة نفسها (١٦,٥%) لعدم تشغيل الأموال فيما ينفع الوطن والمواطن والتنمية، وهذا ضرر بارز

وواضح وجلي، فالأموال التي توظف في جلب أموال قذرة، أو في مشروعات وهمية ومزيفة لا يمكن أن ترجى منها منفعة للوطن، ولا للمواطن، ولا للتنمية.

وغسل الأموال -كأي مال يأتي عن طرق محرمة وغير مشروعة ومن غير بذل جهد- يؤدي إلى خلق فئة اجتماعية غير منتجة، تعتمد في حياتها على الأموال المغسولة، وفي هذا ما فيه من تعطيل لشريحة من شرائح المجتمع، وفئة من فئاته التي يمكن أن تكون عاملة ومنتجة لولا تلك الأموال القذرة التي يتم غسلها، وقد حظي هذا النوع من الأضرار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال بنسبة (٥%) من مجموع التكرارات.

وغسل الأموال يضيق على الدولة أموالاً مستحقة لها شرعاً مثل الزكاة، أو عرفاً ونظاماً مثل الضرائب. فغاسلو الأموال يتهربون من دفع تلك الاستحقاقات للدولة، وهذا يضر بالاقتصاد الوطني، ويقتد الدولة مورداً مهماً من موارد الإنفاق العام، وقد حظي هذا النوع من الأضرار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال بنسبة (٩,٥%)، ونذكر ٢,٥% أن من الأضرار الاقتصادية لغسل الأموال إيقاع الخسائر بالبنوك جراء إيداع النقد المزور. وهكذا رأينا أن لجرائم غسل الأموال كثير من الأضرار الاقتصادية على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول، وأنها جريمة يجب أن تتضافر الجهود لمكافحتها، وسد الطرق والمنافذ على اللقائمين بها.

والظواهر الاقتصادية كما يقول كثير من الاقتصاديين ظواهر اجتماعية (انظر: السيد بدوي، ١٩٨٦: ٣٦-٤١)، لأنها تنشأ في مجتمع، وتخضع لقيمه وقوانينه وأعرافه، والظواهر الاقتصادية ليست مادية بحتة، وإنما لها أبعادها الاجتماعية والروحية والنفسية والرياضية، وقد فصلنا هنا بين الأضرار الاقتصادية والأضرار الاجتماعية لجرائم غسل الأموال فصلاً متعمداً لغرض التحليل والدراسة. والجدول رقم (٣) يبين تكرارات إجابات المبحوثين حول أهم الأضرار الاجتماعية لعمليات غسل الأموال، فنسبة (٦%) ترى أن غسل الأموال يضر العاملين بجد واجتهاد، ويكسبون لقمة عيشهم عن طريق العمل والكفاح والاعتماد على النفس، وهؤلاء عندما يأتي أناس بأموال قذرة ويحاولون غسلها

من خلال مشروعات وهمية، هدفها هو التغطية على غسل الأموال فإن ذلك يضر بهم كثيراً. فلو فرضنا أن أحد الجادين فتح متجراً لبيع الأدوات الكهربائية، وفتح بجواره شخص آخر متجراً بهدف بيع الأدوات الكهربائية كذلك ليغطي عملياته في غسل الأموال، وليخلط العائد من الأموال للفترة بدخل هذا المتجر ويدفع المبلغ في البنوك، وغاسل الأموال هذا قد يبيع تلك الأدوات بالسعر الذي اشتراها به، أو قريباً منه ليجنب العملاء، وتكثر الحركة في متجره، فيظن من لا يعلم الحقيقة أن أمواله كلها نظيفة وآتية عن طريق تجارته في الأدوات الكهربائية، وهذا يضر بالشخص الجاد، ويسحب منه العملاء والمشتريين.

جدول رقم ٣: في نظرك ما أهم الأضرار الاجتماعية لغسل الأموال؟

الاضرار	للتكرار	النسبة
يضر بالجادين	٣	٦%
يؤدي إلى تفكك الأسرة عند ملاحقة مرتكبها أو القبض عليهم	٦	١٢%
لتنتشر المخدرات زيادة الجرائم، وخاصة الجرائم المالية	١٨	٢٧%
خروج الأموال يفقد الاقتصاد المحلي فرص التنمية ويزيد البطالة	٤	٨%
تفشي الفساد	١١	٢٢,٥%
زيادة للفروق الاجتماعية	٧	١٤,٥%
مجموع التكرارات	٤٩	١٠٠%

وجاءت نسبة (١٢%) من التكرارات لتشير إلى أن من الأضرار الاجتماعية لجرائم غسل الأموال تفكك الأسرة عند ملاحقة مرتكبها، أو القبض عليهم، فملاحقة المجرم تدفعه إلى الغياب عن أسرته، وإهمال واجباته نحوها، وإذا تم القبض عليه وإيداعه السجن فإن الأسرة تكون من ضمن الضحايا لغياب معيها، وتأثر سمعتها، وقد يؤدي ذلك إلى الطلاق، وإلى ابتعاد الناس عن الزواج من بنات المجرم وأخواته وقريباته.

أما أعلى نسبة من التكرارات (٣٧%) فترى أن أهم ضرر من الأضرار الاجتماعية لغسل الأموال يتمثل في تغذية الجريمة التي تهدد أمن الناس، وتستهدف أولادهم، وممتلكاتهم، وأعراضهم، وعقولهم، ونسلهم. فغسل الأموال يؤدي إلى زيادة انتشار المخدرات باعتبارها من أكبر مصادر الأموال القذرة، وكذلك زيادة الجرائم الاقتصادية المختلفة مثل الرشوة، والاختلاس، والسرقة، والسلب والنهب والسطو ونحوها، وكل هذه مصادر من مصادر الأموال القذرة، ولو تمكن المجرمون من غسل أموالهم لزد نشاطهم في هذه الجرائم لجمع مبالغ أكبر من الأموال.

ويتعلق بهذا ما جاء حول نقشي الفساد، إذ تشير نسبة (٢٢,٥%) من التكرارات إلى أن نقشي الفساد يعتبر من أبرز الأضرار الاجتماعية لجرائم غسل الأموال، والفساد كلمة جامعة لكل ما حاد عن الجادة وانحرف عن الفطرة، وخالف الشرع والقانون والعرف. ولعل الفساد الإداري من أبرز أنواع الفساد المرتبط بجرائم غسل الأموال، لأنه يؤدي إلى اختلاس وسرقة المال العام، ويؤدي إلى قبول الرشوة بصورها المختلفة، بالإضافة إلى شراء نهم الناس، ودفعهم إلى شهادة الزور، أو إخفاء الحقائق، وكنتم الشهادة.

ومن الأضرار الاجتماعية لجرائم غسل الأموال زيادة الفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع. فالأموال القذرة التي يتم غسلها تجعل أصحابها من الأغنياء، وقد ينظر إليهم على أنهم من الطبقة العليا في المجتمع، وكلما زادت أموالهم المفسولة زادت الفروق بينهم وبين أبناء الوطن الشرفاء العاملين بجد ونشاط، وقد مثل هذا الضرر نسبة (١٤,٥%) من مجموع التكرارات، وجاءت (٨%) لتشير إلى أن من أضرار جرائم غسل الأموال خروج الأموال المشروعة إلى خارج الوطن لتغطية الأموال القذرة مما يفقد الاقتصاد المحلي فرصة للتنمية، ويزيد البطالة.

هذا، وقد دأبت المملكة العربية السعودية على استحداث جهات أمنية متخصصة عندما تثبت الحاجة لها، مثل إدارة مكافحة المخدرات، وإدارة أمن الطرق، والمباحث الإدارية.

وقد سألنا المبحوثين عن رأيهم في أهمية إحداث إدارة خاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال، فأفادت الغالبية العظمى منهم (٨٣,٥%) بأن ذلك مهم جداً، وقال (١١%) بأنه مهم إلى حد ما، ولم يقل بأنه غير مهم إلا (٥,٥%). أما كيف تنظم تلك الإدارة عند استحداثها فقد ذكر الغالبية العظمى (٨٣,٥%) من المبحوثين أنهم يرون أن تكون تلك الإدارة مستقلة، وفيها مندوبون وممثلون لجهات مختلفة، ولم ير بأن تكون شبيهة بمكافحة المخدرات إلا (١٦,٥%). والإدارة العامة لمكافحة المخدرات لها ظروفها الخاصة من حيث النشأة، والنشاط، والوظائف المختلفة التي تقوم بها، وربما لا تكون -حتى مع نجاحها- المثال الذي يجب أن يحتذى عند إنشاء إدارة خاصة لمكافحة جرائم غسل الأموال، لأنه يجب أن تضم تلك الإدارة ممثلين من جهات عدة لها علاقة مباشرة بقضايا غسل الأموال.

وجميع أفراد العينة الذين قالوا بوجود أن يكون هناك ممثلون لإدارات مختلفة في الإدارة المقترحة لمكافحة جرائم غسل الأموال يرون أن تكون المباحث الجنائية وإدارات البنوك، ومؤسسة النقد العربي السعودي ممثلة في تلك الإدارة، وترى الغالبية العظمى (٩٣,٥%) أن تكون الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ممثلة في تلك الإدارة، واقترح بعض المبحوثين تمثيل إدارات أخرى مثل الإحصاء المالي، والمباحث الإدارية، والمباحث العامة، والغرف التجارية، وذلك بنسبة (٦,٥%) لكل منها، واقترح (١٣%) بأن يكون هناك تمثيل لهيئة التحقيق والادعاء العام.

وسألنا المبحوثين عن أهمية وجود نظام لغسل الأموال، يحدد المخالفات والعقوبات المترتبة عليها، فلم يقل أحد بأنه غير مهم، ولم يقل أحد بأنه مهم إلى حد ما، ولكن جميع الذين أجابوا عن السؤال قالوا بأنه (مهم جداً)، وذلك بنسبة (٩٤,٥%) وفي هذا إجماع على أهمية وضع مثل ذلك النظام.

جدول رقم ٤: ما هي في نظرك أهم الطرق التي يتبعها غاسلو الأموال لغسل الأموال القذرة؟

الطريقة	التكرار	النسبة
شراء عقارات ثم بيعها	٥	%٩,٥
شراء ذهب ومعادن نفيسة ثم بيعها	٤	%٧,٥
تهريب العملات عن طريق المنافذ الحدودية	١	%٢
الحوالات النقدية القائمة على الثقة بين المتعاملين	١	%٢
استخدام حسابات العملاء لقاء عمولات شهرية أو مقابل حواله.	٩	%١٦,٥
استخدامها في أعمال مشروعة لمواطن، وتحويلها من قبل ذلك المواطن	٣	%٥,٥
الإغراء المادي	٢	%٤
استغلال جهل بعض أفراد المجتمع	٣	%٥,٥
استخدام أساليب وحيل خفية يصعب كشفها	١	%٢
القيام بأعمال مشروعة ودمج عائدها مع الأموال القذرة	٦	%١١
الاستثمار في سوق الأسهم والأوراق المالية	٦	%١١
بيع وشراء السيارات	٢	%٤
التظاهر بملكية أو استخدام شركات ومؤسسات وهمية	٣	%٥,٥
سلسلة تحويلات داخلية وخارجية من بنك إلى آخر	٦	%١١
استخدام طائرات رجال الدولة لتحاشي التفتيش	١	%٢
للتستر وراء رجال الدولة والأمن المهمين والاستفادة من قوتهم	١	%٢
مجموع التكرارات	٥٤	%١٠٠

وعمليات غسل الأموال لها طرقها وأساليبها المتعددة. وغاسلو الأموال يغيرون من أساليبهم وطرقهم من وقت إلى آخر. فعندما يعلمون أن طرقهم باتت معروفة ومكتشفة للجهات المعنية فإنهم يلجؤون إلى طرق جديدة، وحيل مبتكرة لإخفاء جرائمهم وعملياتهم، والجدول رقم (٤) يعرض لنا أهم الطرق التي يري المبحوثون أن غاسلي الأموال يتبعونها. وتتلخص تلك الطرق في بيع وشراء العقارات، والمعادن النفيسة، والعملات، والأسهم، والسحف، والسيارات، وفي تهريب العملات، وفي الحوالات، وفي الإيداع في

حسابات مختلفة، وفي الإغراء المادي المتمثل في استخدام حسابات العملاء للإيداع والتحويل، وفي التستر، أو القيام بعمل مساعد ومساند لعملية الغسل. ومن الطرق التي ذكرت استغلال طيبة المواطنين وحبهم للخير والمساعدة، والتستر وراء رجال الدولة المهمين، واستخدام طائراتهم لتحاكي التفتيش، واستغلال سلطتهم ونفوذهم في المجتمع. هذا بالإضافة إلى الطريقة الشائعة والمعروفة وهي الاستثمار في عمل مشروع وخط عائده مع الأموال القذرة وإيداعها في البنوك على أنها جاءت من الاستثمار في العمل المشروع كان يكون مطعمًا، أو بقالة، أو محطة وقود وما شابه ذلك.

ولعل أهم خطوة في التصدي لعمليات غسل الأموال تتمثل في إiraz وتدعيم أهم الوسائل والطرق الفعالة في مكافحة تلك العمليات، وقد تلخصت آراء المبحوثين ومرئياتهم ومقترحاتهم حول طرق مكافحة ومحاربة جرائم غسل الأموال في الآتي:

١: توعية المواطن بأضرارها عليه وعلى الوطن وعلى الأخلاق. والمواطن هو خط الدفاع الأول ضد الجريمة بصورها المختلفة، لأنها تمسه وتهدد أمنه واستقراره. وجرائم غسل الأموال لها أضرار اقتصادية واجتماعية كثيرة، وعندما يصبح المواطن على دراية بتلك الأضرار فلا شك أنه سيسهم في التصدي لها ومكافحتها.

٢: تنفيذ وتكوين أعمال البنوك بشكل دقيق. فالبنوك هي من أكبر الأبواب والمنافذ التي يبلج منها غاسلو الأموال. فإذا قامت البنوك بواجبها في معرفة عملائها، وتكوين جميع العمليات بدقة، فإنها تسهم، من جهة، في تقليل عمليات غسل الأموال، وتساعد، من جهة أخرى، الجهات المختصة في الوصول إلى الحقائق، وتتبع عمليات غسل الأموال.

٣: التحقيق فيها من قبل مختصين متمكنين لكشف أبعادها. فالمختص المتمكن عندما يتولى التحقيق في عملية من عمليات غسل الأموال فإنه سوف يتمكن في الغالب من إظهار حقيقتها، وللتثبت من مصادرها، وقد يتمكن من كشف شبكة لممارسة الجريمة، وإيجاد متخصصين متمكنين يتطلب تكثيف تعليمهم، وإلحاقهم باستمرار بدورات متقدمة، ودعم خبراتهم وتجاربهم.

٤: تكثيف التحريات من قبل الأمن، وزيادة العاملين فيها. فالحالات المشتبه فيها لا بد من التحري عنها، وجمع المعلومات حولها، لمعرفة حقيقتها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، وإذا أهملت تلك الحالات فإن ذلك سوف يغري بتكرارها، لأن: (من أَمِنَ العقوبة أساء الأئب) كما يقولون. وشعور غاسلي الأموال بوجود تحريات مكثفة حول غسل الأموال سوف يدفعهم إلى التردد كثيراً قبل الإقدام على أي خطوة في هذا المجال.

٥: سن أنظمة وعقوبات وأحكام قضائية مناسبة وصارمة. فالعقوبات الرادعة، والمناسبة للجريمة، ولدور الشخص فيها تعتبر من أنجح وأنجح الوسائل لردع المجرمين، ومكافحة الجريمة. ومن ضمن العقوبات التي ذكرت (التشهير بمرتكبي هذه الجرائم في جميع وسائل الإعلام)، والتشهير عملية ردع لمن يفكر بممارسة عمليات غسل الأموال، لأنها تشوه السمعة، وتؤثر على مكانة الشخص الاجتماعية، وتدعو إلى الابتعاد عنه وتجنبه، وتجنب التعامل معه. وذكر أحدهم (مصادرة جميع الأموال التي يثبت أنها من مصادر غير مشروعة). وذكر آخر (عدم السماح لغاسلي الأموال بمزاولة أي نشاط اقتصادي). وفي هذا تأكيد للدعوة إلى وضع نظام لجرائم غسل الأموال يوضح المخالفات والعقوبات المترتبة عليها.

٦: تكثيف الدورات للمختصين من رجال الأمن والمصارف. فالذين توكل إليهم متابعة عمليات غسل الأموال في البنوك، ومن رجال الأمن بحاجة إلى أن يتزودوا بالمعرفة والخبرة والدراية في هذا الجانب، وأن يطلعوا على كل جديد في هذا المجال، ومن ذلك الحيل المستحدثة من قبل غاسلي الأموال للتمكن من كشفها وسد الطريق على منفذها.

٧: تسهيل عملية الاتصال والتنسيق والتعاون وتبادل الآراء بين الجهات المعنية. فالجهود تظل مبعثرة، وتقل فاعليتها وجدواها إذا لم تكن متكاملة، وبينها تنسيق وتعاون، والجهات التي تعنى بمكافحة غسل الأموال هي الجهات الأمنية، والبنوك والمصارف،

- ومؤسسة النقد، والغرف التجارية، ومكافحة المخدرات، ومكافحة التزوير وغيرها، ولعل اقتراح إنشاء جهة مختصة لمكافحة غسل الأموال ووجود ممثلين فيها لكثير من الجهات التي ذكرناها هنا سوف يحقق هذا المطلب.
- ٨: إلزام الشركات بصرف الرواتب بالشيكات أو الحوالات، وهذا يمكن من متابعة دخلهم وحوالاتهم، ومحاصرة إجراء عمليات غسل الأموال من قبلهم.
- ٩: إلزام الأفراد بفتح حسابات لدى البنوك، وبهذا تكون البنوك هي قناة تحريك وتسيير الأموال، ومن ثم يمكن تتبع حركاتها، وهذا يحد من انتشار النقد في أيدي الناس، وحفظه في المنازل، وتعرضه للسرقة، أو استخدامه غطاء لغسل الأموال..
- ١٠: تأسيس هيئة خاصة، ومنحها سلطات واسعة. وقد مر معنا في الجدول رقم (٣) أن الغالبية العظمى (٨٣,٥%) من أفراد العينة يرون أن إنشاء تلك الهيئة مهم جداً، ويرى (١١%) أنهم مهم إلى حد ما، وإنشاء هذه الإدارة المتخصصة في مكافحة جرائم غسل الأموال سوف يؤدي إلى تركيز الجهود، وتجميع الخبرات وتطويرها، وسوف يسهم في توعية المواطنين بأبعاد هذه الجريمة وأخطارها.
- ١١: بالتعاون مع الدول التي لها خبرة في هذا المجال، والاستفادة من تجاربها، وهذا سوف يختصر الجهود، ويرفع من كفاءة العاملين في هذا الحقل، وينقل إليهم خبرة وتجربة الآخرين، ثم إن التعاون مهم في تنسيق الجهود، وتبادل المعلومات والخبرات.

وفي نهاية الاستبيان سألنا المبحوثين إذا كانت لديهم إضافات أو وقائع أو تعليقات حول موضوع غسل الأموال وأخطاره وطرق مكافحته أن يزودونا بها. وفي هذا السياق يقول المستشار المالي في مؤسسة محمد حلواني للصرافة في جدة (قناعتي أن غسل الأموال جريمة يحاسب عليها الدين قبل القانون، لأن ما يضر الناس في أرزاقهم أمر يحاسب عليه الله عز وجل، وفي رأيي أن غاسل الأموال لو كان عنده ذرة من شرف أو خوف من الله لما ارتكب ما ارتكب في سبيل منفعة فردية عاجلة كان يستطيع الحصول

عليها بشكل سليم لو اتبع القانون، ورأى أن المنفعة الجماعية هي الأبقى والأصلح، ولا شك في أن وجود القوانين السليمة يساعد على ضبط هذه الأمور بشكل كفء وسريع). ومن المقترحات التي قدمها رئيس وحدة غسل الأموال في الإدارة العامة لشركة الراجحي للاستثمار بالرياض ما يلي:

- يجب أن يكون هناك قاعدة بيانات كافية عن كل المتعاملين مع البنوك.
- حماية الأفراد والجهات التي تقوم بالتبليغ عن تلك الحالات.
- سرعة التجاوب مع الحالات المبلغ عنها حيث يلاحظ استمرار عمليات غسل الأموال مع أنه قد تم التبليغ عنها، ويجب التبليغ للبنوك خلال مدة محدودة بنتائج البحث بعد التبليغ.

وقال مدير مجموعة تمويل الشركات في بنك الجزيرة (يجب تحديد مصادر الأموال للأشخاص أو الشركات التي تتعامل بمبالغ كبيرة وإثبات هذه المصادر)، ومعظم هذه المقترحات مهم، ومفيد في مكافحة عمليات غسل الأموال.

خاتمة

رأينا من خلال هذه الدراسة أن النظام المصرفي في المملكة قوي جداً، وأن مؤسسة النقد العربي السعودي تقوم بجهد ملموس ومشكور في مراقبة حركة الأموال، والإشراف على أداء البنوك، وأن البنوك حريصة على معرفة المتعاملين معها، ورأينا أن هناك أهمية كبيرة لإنشاء وحدة خاصة لمكافحة غسل الأموال، وتبين لنا كثير من الطرق والأساليب التي يستخدمها غاسلو الأموال للوصول إلى أهدافهم، كما تبين لنا أهم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية لهذا النوع من الجرائم، وفي الختام نقترح الأخذ بمقترحات مسؤولي البنوك، وتكثيف التعاون بين الجهات الأمنية والمالية، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة، كما يجب تطوير نظام لجرائم غسل الأموال يحدد الجريمة والعقوبة المترتبة عليها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

- أبو زيد، محمود (ب.ت.ن) المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار الكتاب للطباعة والنشر.
- أبو سمرة، محمد (١٩٩٧م) غسل الأموال بين الحقيقة والخيال، عمان، الأردن.
- الباز، عباس أحمد محمد (١٤٢٠م) أحكام المال الحرام وضوابط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي، إشراف ومراجعة عمر سليمان الأسقر، دار النفائس.
- بدوي، السيد محمد (١٩٨٦م) في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- جمعة، محمد (٢٠٠٠م) (٧٠ مليار دولار حجم غسل الأموال في العالم العربي) www.islamonline.net
- حافظ، طلعت زكي، (غسل الأموال.. خطر يهدد سلامة الاقتصاد العالمي) مجلة عالم الاقتصاد، العدد: ٩٤).
- درويش، خالد قاسم (ب.ت.ن.) (الجريمة المنظمة) ورقة عمل غير منشورة.
- رضوان، سمير، ومحمد حسونة، وعبدالحكيم سعد، وأشرف الشرقاوي، ووليد محمد، ومحمد اليامي، وفلاح سليمان، (١٩٩٥م) السياسات الاقتصادية والمصرفية ودورها في مواجهة عمليات غسل الأموال)، في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ١٠١-١٢٩
- الزهراني، عبدالرزاق بن حمود (ب.ت.ن) جرائم العصابات: دراسة ميدانية على المحكوم عليهم في سجون مدينة الرياض، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.
- السمري، علي (١٩٩٢م) السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الشيخ، بابكر، (١٩٩٩م) آليات المجتمع السوداني في التصدي لظاهرة غسل الأموال، دراسة لأسباب ظاهرة غسل الأموال وآثارها وكيفية مكافحتها، كلية القانون، قسم القانون الجنائي، جامعة النيلين، الخرطوم.
- صولان، أحمد، ومختار علي، وعطاء الله طه، وحازم أحمد، وخالد حسن، وأيمن عودة،

- (١٩٩٥م) (تقييم ا لمواجهة التشريعية لعمليات غسل الأموال دولياً ومحلياً) في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ١٣١-١٦٠.
- الطحاوي، عبد الخالق، وأحمد خطاب، وياسر داود، وعادل محمد، وهاد صادق، وعمد أبو ظاهر، (١٩٩٥م) (مفهوم ظاهرة غسل الأموال وأبعادها دولياً ومحلياً) في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ١٩-٤٧.
- الطخيس، إبراهيم (١٤٠٣هـ) دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم، الرياض.
- ظاهر، نصار، وعلاء عزام، وياسر حفناوي، وناصر علي عطية، وإيهاب محمود، وطارق الأطرش، (١٩٩٥م) (العلاقة التبادلية بين الجريمة المنظمة وعمليات غسل الأموال) في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ٧١-١٠٠.
- عباس، علاء، وأحمد يوسف، وعصام غالي، وخضر الزهراني، وخالد علي، وشريف محمود، وعبد العزيز الشمري، (١٩٩٥م) (التعاون الدولي والعربي في مجال مواجهة عمليات غسل الأموال) في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ١٩٦-٢٢٩.
- عبد العظيم، حمدي (١٩٩٧م) غسل الأموال في مصر وفي العالم (الجريمة البيضاء- أبعادها- آثارها-كيفية مكافحتها) دار الزهراء، القاهرة.
- عوض، محمد محي الدين (١٤١٦هـ) (الجريمة المنظمة)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ج: ١٠، عدد: ١٩، ص: ٧-٣٥.
- الغمري، رضا، ومحمد فرج، وأمينة عبد المنعم أمين، وعصام عاشور، وأحمد الخطيب، وعلي جبران، (١٩٩٥م) (نحو تخطيط أمني فعال لمواجهة عمليات غسل الأموال) في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ١٦١-١٩٥.
- القهوجي، علي عبدالقادر (١٩٨٥م) علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- كاره، مصطفى عبد المجيد (١٩٨٤م؟) مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي.
- كامل، أحمد فؤاد ١٤١٣هـ (غسل أموال المخدرات القنطرة)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج: ٨، عدد: ١٥، ص: ١٥١-١٦٥.

- الكامي، عبد الخالق، (غسل الأموال) www.ditnet.com
- كينلوتش، جراهام (١٩٩٧م) تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة: محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية. مجلة المجتمع، العدد: ١٣١٩
- الهريش، عبد اللطيف عبد الرحمن (١٤٢١هـ) (وقفة مع مفهوم غسل الأموال)، المحامي، العدد: ٧، ص: ١٨-٢٠.
- الهلاي، نشأت، وخالد طلعت، وتامر أحمد، وأيمن عبدالله، وعلاء الدين فرغلي، وجمال أبو ظريفة، (١٩٩٥م)، (ظاهرة غسل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع)، في: المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص: ٤٩-٧٠.

المراجع الأجنبية

- Cloward, R. & L. Ohlin, 1960 *Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs*, New York, Free Press.
- Lemert, E., 1980 (*Primary and secondary Deviation*), in: Traub, S. H. & C. B. Little, (Eds.), *Theories of Deviance*, Itasca, F. E. Peacock Publishers, Inc., Second Ed., pp: 248-253.
- Merton, R., 1980 (*Social Structure and Anomie*), in: Traub, S. H. & C. B. Little, (Eds.), *Theories of Deviance*, Itasca, F. E. Peacock Publishers, Inc., Second Ed., pp: 107-138.
- Robinson, J., 1996 *The Laundrymen: Inside Money Laundering, the World's Third Largest Business*, New York, Arcade Publishing.
- Sutherland, E. & D. Cressey 1974 *Criminology*, New York, J. B. Lippincott Comp. 9th ed.

مواقع على الإنترنت

www.arabia.com
www.albayan.com.ae
www.ditnet.co.ae/arabic/internet/study1101a3.html
www.islamonline.net
www.laundryman.u-net.co
www.occ.tears.gov/laundry/org.htm
www.rcmpgpc.ca/html/laundry.htm
www.yahoo.com

الهَيرويين وطرق الكشف عنه في جسم المدمن

إعداد

خالد أبو بكر محمد

خبير المخدرات والسموم بالمعامل الكيماوية الشرعية بمصلحة الطب الشرعي بالقاهرة
عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للدراسات الأمنية - كلية الملك فهد الأمنية بالرياض

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

ملخص

يعتبر الهيرويين من أشد العقاقير المسببة للإدمان، ويعتبر إدمان الهيرويين والمورفين مسؤولاً عن انتشار العديد من الأمراض المعدية والتي تنتقل عن طريق الدم، أو عن طريق الحقن الملوثة، لأن معظم متعاطي الهيرويين يفضلون التعاطي عن طريق الأوردة بسبب الشعور بفاعليته فوراً. وتختلف عينات الهيرويين في خصائصها الفيزيائية من حيث اللون والتجانس، كما تختلف في مكوناتها الكيميائية بسبب اختلاف طرق التحضير، واختلاف المصادر الطبيعية التي يتم تحضيره منها، هذا بالإضافة إلى اختلاف المواد التي يتم إضافتها بغرض الغش. وللكشف عن وجود الهيرويين في جسم المتعاطي، يفضل التركيز على عينات البول لأنه تفرز فيها نسبة كبيرة من نواتج هضم الأنوية والمخدرات، وتبقى فيها لمدة أطول من مدة بقائها في الدم، ولكن في حالة الهيرويين يجب التركيز على الكشف عن وجود المورفين، لأنه يعتبر آخر صورة يكون عليها الهيرويين في الجسم. ولإجراء هذه التحاليل يجب أن يقوم بالكشف فنيون مؤهلون مدربون وملتزمون بطرق التحليل. ونظراً لأهمية الإجراءات التي تؤخذ ضد صاحب العينات في حالة إيجابية النتائج، فإنه دائماً لا يكتفى بطرق الكشف المبدئية مثل طريقة التحليل المناعي، ولكن تستخدم طرق تأكيدية أكثر دقة وحساسية، مثل طريقة التحليل الغازي الكروماتوجرافي GC، أو التحليل السائل الكروماتوجرافي عالي الأداء HPLC، أو التحليل الغازي الكروماتوجرافي المتصل بوحدة قياس طيف الكتلة GC/MS.

مقدمة

بصفة عامة يتأثر جسم الإنسان عند تعاطي المخدرات، ويختلف التأثير تبعاً لكمية المخدر المستعملة، ولا يوجد جزء معين من الجسم يتأثر دون غيره، بل إن سائر الأعضاء تتأثر متأثراً مباشراً عند التعاطي.

وتعتبر جميع أنواع المخدرات مركبات كيميائية، سواء كانت هذه المخدرات طبيعية أو نصف صناعية أو صناعية تُستخدم لأغراض طبية أو غير طبية. هذه المركبات الكيميائية لها تأثير على الجهاز العصبي المركزي، كما أنها تؤثر أيضاً على جميع أجهزة الجسم الأخرى، ويكون التأثير حسب الكمية التي يتعاطاها الفرد والتي تسمى علمياً "الجرعة". فهناك ثلاثة أنواع من الجرعات وهي: جرعة تعاطي، جرعة تسمم، جرعة قتل. وأي مدمن للمخدرات لا بد أن يمر بالثلاث جرعات، لأن الإدمان يجبر الفرد دائماً على زيادة الجرعة حتى يصل إلى الجرعة القاتلة.

للتعرف على نوع وتركيز المادة المخدرة في جسم الإنسان المتعاطي فإنه توجد عينات معينة تُطلب للفحص لتحديد نوع وتركيز المادة المخدرة ، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن العينات التي تؤخذ من إنسان متوفى لن يقتصر تحليلها على البحث عن المواد المخدرة فقط ، بل إن معمل التحاليل سوف يشمل البحث عن جميع المركبات الكيميائية التي يمكن أن يكون قد تناولها هذا الإنسان عن طريق الخطأ أو العمد، سواء كانت مواد مخدرة، أو أدوية طبية، أو مبيدات حشرية، أو سموماً معدنية أو غازات سامة. والتحليل الكيماوي للعينات البيولوجية يجب أن يتم بواسطة شخص مؤهل ومدرب وملم بطرق التحليل ، ويكون قد مارس العمل في هذا المجال لفترة تؤهله لأن يكون خبيراً فيه، على أن يتم تزويد الباحث بكل المعلومات الخاصة بالحالة التي هو بصنددها من ناحية المادة المحتمل أن يكون المصاب قد تناولها ووقت ظهور أعراض التعاطي، وأنواع هذه الأعراض، وطبيعة وشدة هذه الأعراض، وهل حدث قيء ، نوم عميق ، نخر في العظام، هذيان ، ضيق أو اتساع حدقة العين ، أو تأثير على النظر أو السمع أو الأشياء التي وجدت في مسرح الجريمة في حالة حدوث الوفاة.

أهمية الدراسة

يوجد بصفة عامة سببان رئيسان لأخذ العينات البيولوجية من جسم الإنسان وإرسالها للتحليل لإثبات أو نفي وجود مواد مخدرة فيها : السبب الأول هو الشك في تعاطي هذا الفرد للمخدرات نتيجة أعراض معينة ظهرت عليه، أو بسبب سلوك غير طبيعي مع المارة، أو نتيجة تحريات أو استخبارات عنه أثبتت ذلك، في هذه الحالة لو كانت النتيجة إيجابية فهذا يعني اتخاذ إجراءات قانونية ضد هذا المتهم الذي أخذت منه العينات. أما السبب الثاني فهو التشخيص والعلاج في حالة إدخال أحد المدمنين إلى المصحات المختصة، وفي هذه الحالة لا تهم النتيجة الإيجابية من ناحية الإجراءات القانونية بقدر ما تفيده في تحديد نوعية المادة المدمن عليها هذا الفرد وعلاجه منها، وإنقاذه وإعطائه

المضادات المناسبة إن كان هذا الفرد تعاطى جرعة زائدة أظهرت عليه أعراض التسمم بهذه المادة.

ولأنه في معظم الحالات يترتب على النتيجة الإيجابية اتخاذ إجراءات قانونية تجاه صاحب العينات التي تم تحليلها فإنه يجب أن تكون الطرق المستخدمة لتحليل هذه العينات وإثبات وجود مخدرات فيها أو نفيها في غاية الدقة والحساسية، كما يجب ألا يكتفي الخبير بطريقة واحدة لكتابة تقريره عن العينات.

يعتبر الهيرويين من أخطر أنواع المخدرات المستخدمة على الإطلاق لأن قوته تتراوح بين ضعفين وعشرة أضعاف قوة المورفين، وأسرعها من حيث قدرته على إحداث الإدمان، بالإضافة إلى أن معظم حالات الوفيات التي سجلت نتيجة تعاطي المخدرات كانت لمتعاطي الهيرويين، لأن الجرعة القاتلة له حوالي ٢.٠ جرام، لذلك فقد تم التركيز في هذا البحث على الطرق العلمية الحديثة المستخدمة للكشف عن وجود الهيرويين، أو أي من نواتج تحلله في جسم المتعاطي. وتعتبر عينة البول من أفضل العينات التي يستدل بها على تعاطي الفرد للمادة المخدرة أولاً لسهولة أخذها من المتهم دون اللجوء إلى وسائل طبية مثل الإبر، ثانياً لأنه ثبت علمياً أن كل نواتج تحلل أو تكسر الأدوية والمخدرات في جسم الإنسان تفرز في البول وتبقى فيه لفترة طويلة أكثر من مدة بقائها في الدم، هذا بالإضافة إلى احتمال وجود نسبة من هذه المواد في عينة البول كما هي دون تحلل، لذلك تم التركيز في هذا البحث على استخدام عينة البول للكشف عن الهيرويين ونواتج تمثيله فيها.

أهداف الدراسة

تحليل المخدرات للتعرف على وجودها أمر بالغ الأهمية، فيه يقوم الدليل، وهو الوسيلة في مجال الإثبات القضائي، وبغير هذا الدليل العلمي لا يكون لواقعة الضبط أي كيان

قانوني. ويعتبر التعرف على بناء المواد المخدرة وتحديد مصدرها مسألة معقدة وهو حقل التخصص للكميائيين. ويجب على ضباط وموظفي المكافحة الذين يتعاملون مع موضوعات التهريب والنقل وإساءة استعمال العقاقير المخدرة أن يعرفوا ما يمكن للخبير أن يقوله لهم في هذا المجال.

أول عملية يجب إجراؤها عند ضبط المادة المخدرة هو تحليلها الكيميائي ، لأن المهربين قد أصبحوا أكثر حرصاً لتفادي ضبطهم، كما أن بعض المواد — ولو أنها في الوقت الحالي تشكل أهمية، وتعتبر من مواد الإتجار غير المشروع في بعض البلاد — لا يمكن الكشف عنها بالاختبارات الميدانية (الاختبارات اللونية). ومن أمثلة هذه المواد مادة فيمترالين. وكذا ورق نبات الكوكا الذي يسهل التعرف عليه من مظهره المميز، ولكنه إذا قطع إلى قطع صغيرة فإنه يصعب التعرف عليه، سواء بالفحص الظاهري أو بإجراء الاختبارات الميدانية.

ومن هنا تظهر أهمية استخدام وسائل متطورة وحديثة للكشف والتعرف على وجود المواد المخدرة. وعلى ذلك فالأبحاث المطلوبة الآن أكثر تعقيداً، ولا تتوقف عند حد الكشف الميدانية أو اللونية، بل يجب أن تستمر حتى يتم تحديد نوعية المادة المخدرة بدقة أو نفي وجودها تماماً، خاصة أنه لم تصبح مشكلة المخدرات في العصر الحديث هي مشكلة المخدرات الطبيعية مثل الحشيش والأفيون، أو المصنعة مثل المورفين والهيروين- كما كان في الماضي- بل أصبحت مشكلة المخدرات أخطر من هذا بكثير، لأن خطورتها تكمن في الأنواع التي لا حصر لها من أنواع العقاقير المخدرة والمواد النفسية التشبيدية التي تأخذ أشكالاً وأحجاماً وألواناً تشابه- بل تتطابق في بعض الأحيان- مع الأدوية الشائعة الإستعمال في الصيدليات مثل أقرص الأسبرين وخلافه ، وبالتالي فإنه لا يمكن التعرف على وجود مثل هذه العقاقير المخدرة والمواد النفسية المجهولة إلا بالتحليل الكيميائي الدقيق، وتحديد المركبات الفعالة بها، ومقارنتها بعقاقير ومواد قياسية معلومة المصدر

والتركيب حتى يُمكن تحديد ماهية العقاقير المخدرة والمواد النفسية المجهولة بدقة والتعرف عليها تماماً بما لا يدع مجالاً للشك في كونها مادة من مواد الإتجار غير المشروع من عمه.

وتكمن أهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الكشف والتعرف على العقاقير المخدرة في مجال عمل الشرطة في أنه يُمكن لضباط مكافحة المخدرات- عند الإشتباه في مادة ما كونها ضمن مواد الإتجار غير المشروع من عمه- قطع الشك باليقين في أسرع وقت ممكن، والحصول على أدق النتائج، مما يكسبهم الثقة في سلامة ما يتخذونه من إجراءات، وأن تصبح هذه الإجراءات موضع ثقة واطمئنان من جميع الجهات التي يتعاملون معها في هذا المجال، مما يوفر الوقت والجهد والعدالة.

خطة البحث : سيتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول

الأنواع المشهورة من منتجات الأفيون و الهيرويين و المورفين غير المشروعة

أولاً : الأفيون

الأفيون منتج طبيعي يتم الحصول عليه بتشريط كبسولة الخشخاش قبل تمام نضجها، فيسيل منها مائل لبنى اللون، صمغي القوام، يترك هذا المسائل في الهواء الجوي حتى يتحول لونه من الأبيض إلى البني، ثم يتم كشطه من على الكبسولات وتجميعه وهذا يسمى بالأفيون الخام؛ وهو مركب مخلوط يحتوي على عدد من المركبات العضوية المختلفة مثل السكريات والبروتينات والدهون وأشباه القلويدات. فقد تم التعرف على حوالي ٤٠ مركباً من أشباه القلويدات موجودة فيه، وتعتبر خمسة من هذه المركبات هي المكونات الرئيسية في الأفيون، وتقع الخمسة مركبات في مجموعتين أساسيتين هما أشباه قلويات الفينانثرين، وتتمثل في المورفين والكوديين والشيابين وأشباه قلويات الأيزوكينولين وتتمثل في البابافرين والنااركوتين (نوسكابين)، وتتوقف نسبة توافر هذه المركبات في الأفيون

الخام على عدة عوامل مثل المناخ، وارتفاع الأرض عن سطح البحر، وخصوبة التربة، ونسبة الرطوبة، وعمر النبات، ووقت التشريط، ونوع نبات الخشخاش نفسه (United Nations, 1995).

المورفين هو المادة الأساسية في أشباه قلويات الأفيون، ويتراوح تركيزه في الأفيون الخام ما بين ٤ : ٢١%، والتركيز المعتاد له يتراوح بين ٨ : ١٤%، ولكن في الأفيون المعترف بإنتاجه والمعروف باسم الأفيون الهندي لا يقل تركيز المورفين عن ٩,٥% مورفين لامائي. وتتأثر درجة نقاء المورفين المستخلص من الأفيون بالطريقة المستخدمة في الإستخلاص.

الناركوتين هو ثاني مادة شبه قلوية شائعة في مكونات الأفيون ويتراوح تركيزه ما بين ٨ : ٢%، وهو مادة غير مخدرة، وأحياناً تكون مخلوطة بالمورفين على هيئة شوائب. يتوافر الكوديين في الأفيون الخام بتركيز يتراوح ما بين ٧,٠ : ٣%، و هو يتواجد أيضاً في المورفين الخام على هيئة شوائب. ويتحول إلى أسيتيل كوديين عند تحويل هذا المورفين إلى هيروين. والثيبايين من أقل المواد الموجودة في الأفيون، حيث يوجد بنسبة تتراوح ما بين ٢,٠ : ١٠%.

البابافرين: يستخدم لتوسيع الأوعية الدموية ومنع تقلص العضلات (البابار، ١٩٨٩م)، وتتراوح نسبة وجوده في الأفيون الخام ما بين ٥,٠ : ١,٣%.

ويعتبر حامض الميكونيك (Meconic acid) من المواد المميزة جداً للأفيون الخام، ويوجد بنسبه تصل إلى ١٥%.

صور وجود الأفيون (United Nations, 1995):

الأفيون الخام: حديث الإستخلاص. وهو عبارة عن مادة صمغية لونها بني داكن يُمكن تشكيلها حسب طريقة التعبئة وبلد الإنتاج، وكلما مر الوقت على تجمع هذه المادة فإنها

تتقد بعض مكوناتها متحولة إلى مادة صلبة وهشة. والأفيون الخام مادة غير متجانسة قابله للذوبان في الماء وتحتوي على بعض الشوائب من الكيمولات المنتجة له، وأحياناً يتم غشه بإضافة لب الموز. ولكي تخزن لفترة دون أن تجف تغلف أولاً في أوراق شجر أخضر، ثم بعد ذلك في لفائف من البلاستيك وتربط بالخيط.

الأفيون المجهز: يعرف الأفيون المجهز في جنوب شرق آسيا باسم (شانو)؛ وطريقة التجهيز تشمل خطوات عديدة، منها الإستخلاص بالماء، ثم الترشيع وتبخير الماء وهذه الطريقة تستخدم خصيصاً للحصول على منتج صالح للتخين.

خبث الأفيون: وهو بقايا الأفيون المحترق في الغليون بعد تخينه ويخلط بالأفيون الخام والأفيون المجهز، ويستعمل في جنوب شرق آسيا وذلك لوجود نسبة من الأفيون غير كامل الإحتراق والمتكاثف في هذه النفايات.

الأفيون الطبي: وهذا الاسم يطلق أيضاً على مسحوق الأفيون، وهو أفيون مجفف في درجة حرارة متوسطة، ثم يطحن إلى مسحوق ناعم، ويتم التحكم في تركيز المورفين فيه عن طريق إضافة مسحوق اللاكتوز، أو قشر الكاكاو، أو قشر الأرز، وفي الغالب يكون لون المنتج بنياً فاتحاً متكوناً من حبيبات لونها بني مصفر، ولها رائحة الأفيون. ومن الناحية الكيميائية فإن الفرق بين تركيب الأفيون في كلٍ من الصور السابقة يكون ضئيلاً.

ثانياً: المورفين الخام

الإنتاج غير المشروع للمورفين الخام يُحصل منه على نوعيات للمورفين تتراوح ما بين الجيد جداً إلى النوعية السيئة جداً؛ وهذا الفرق يعتمد على عدة عوامل منها طريقة الاستخلاص، وطريقة التنقية، وجودة المركبات الكيميائية المستخدمة في الطريقتين السابقتين، وكفاءة من يقوم بتحضير نوعية المورفين الخام.

ثالثاً: الهيروين

عند التحدث عن الهيروين يجب معرفة أنه لا تتشابه عينتان مختلفتان من الهيروين في الخصائص الفيزيائية الظاهرية، نظراً لأن تحضير الهيروين بكميات كبيرة ومن مصادر طبيعية مختلفة يؤدي إلى تغير كبير في خصائصه، هذا بالإضافة إلى تعرضه إلى عمليات الغش والإضافات بغرض تحقيق الكسب السريع في الإتجار غير المشروع، وبالتالي لا يستغرب وجود هذه الصور والأنواع المختلفة من الهيروين.

ويجب أن نشير إلى أن أنواع الهيروين التي سنتطرق إليها في هذا البحث هي فقط بعض من هذه الأنواع المشهورة، أي أنه لو أرسلت عينة إلى الطب الشرعي ولم تكن متطابقة مع العينات التي سنذكرها فهذا لا يعني أنها ليست هيرويناً، أو لا تحتوي على الهيروين.

بعض أنواع الإحتياج غير المشروع للهيروين

١- نوعان من هيروين جنوب غرب آسيا:

النوع الأول: تتدرج ألوانه من البيج إلى البني الغامق. وهو في الغالب مسحوق ناعم، وأحياناً توجد به بعض التكتلات الحصوية. وهذا النوع يشكل أشهر الأنواع المعروفة في هذه المنطقة، وهذا الاختلاف في الخواص الفيزيائية يسير بالمحاذاة مع الاختلاف أيضاً في المكونات الكيميائية. ومن أحدث العينات التي ضبطت في هذه المنطقة عينة عبارة عن مسحوق ناعم لونه بني فاتح تتوح منه رائحة الأفيون، ودرجة نقاء الهيروين فيها تعادل ٦٠%، بالإضافة إلى العديد من أشباه القلويات ومشتقاتها الموجودة مع الهيروين والتي تمثل النسب التالية (United Nations, 1995):

Acetylcodeine...	5%
O ⁶ -Monoacetylmorphine.....	3%
Narcotine.....	10%
Papavarine.....	4%

النوع الثاني: مسحوق ناعم جاف يتدرج لونه من اللون الأبيض الباهت إلى اللون البيج ورائحته أخف بكثير من النوع الأول، وتتراوح درجة نقاؤه بين ٨٠ : ٩٠ %، وفي هذه النوعية يوجد الهيريون على هيئة ملح الهيدروكلوريد لدرجة أن هذا النوع من الهيريون لا يمكن تمييزه عن الأنواع المنتجة كيميائياً . أما عن أشباه القلويات التي سجلت مختلطة مع هذه النوعية فإنها تتوافر بالنسب التالية: (United Nations, 1995):

Acetyl codeine.....	3%
O ⁶ -Monoacetylmorphine.....	2%

٢- نوعان من هيريون وسط آسيا:

النوع الأول: مسحوق ناعم بيج اللون نادراً ما توجد به تكتلات حصوية، ومن الصعب الحصول على عينة من هذه النوعية بتركيز ٧٠ %، ولكن للتركيز الشائع في هذه النوعية في حدود ٥٠ %، أشباه القلويات التي وجدت مخلوطة مع هذه النوعية من الهيريون موجودة على هيئة أملاح الهيدروكلوريد والنسب التالية (United Nations, 1995):

Acetyl codeine.....	3%
O ⁶ -Monoacetylmorphine.....	2%

و هذا النوع يتم غشه في الغالب بإضافة بعض المستحضرات الصيدلانية مثل البروكاينين.

النوع الثاني: مسحوق ناعم لونه أبيض باهت، ويتراوح تركيز الهيريون في بعض عينات هذا النوع ما بين ٧٠-٨٠ %، ولكن معظم العينات الأخرى يتم تخفيف تركيز الهيريون فيها بإضافة كميات مكافئة من الكافيين، وبالتالي يقل التركيز إلى أن يتراوح ما

بين ٣٠-٤٠ ٪. أشباه القلويات التي وجدت مخلوطة مع هذه العينات توجد على هيئة أملاح الهيدروكلوريد، والعينات المخففة تحتوي على تركيزات ضئيلة جداً من أملاح أشباه القلويات. أما العينات عالية التركيز فتتمثل فيها أشباه القلويات بالنسب التالية (United Nations, 1995):

Acetyl codeine..... 2-3%
O6-Monoacetylmorphine.....2%

٣- نوعان من هيروين جنوب شرق آسيا:

النوع الأول: هيروين التخخين ويطلق عليه (صيني رقم ٣) وهو حبيبات صلبة يتراوح نصف قطرها ما بين ١-٥ مم، مع احتمال وجود كمية قليلة جداً من المسحوق مع هذه الحبيبات وهذه النوعية تختلف تماماً عن النوعية التي بها التكتلات الحصوية الموجودة في جنوب غرب آسيا لأنها تنتج أصلاً في صورة هذه التكتلات الصلبة ولم تتكون نتيجة الضغط كما هو الحال في عينات جنوب غرب آسيا. اللون الغالب على هذه النوعية من الهيروين هو اللون الرمادي أو البني الفاتح، ولكن في حالات خاصة قد يغلب على هذه الحبيبات اللون الأحمر أو الوردي. وهذا الاختلاف في الألوان يرجع إلى:

أولاً: اللون الرمادي أو البني الفاتح راجع إلى أن نسبة الهيروين في هذه العينة تكون ٢٠% فقط بالإضافة إلى ٤٠% كافيين وقليل جداً من أشباه القلويات، ويجب أن نشير إلى أن حوالي ٥% من الهيروين في هذا النوع يتحول إلى O6-Monoacetylmorphine نتيجة إلى التميؤ. ويلاحظ أن أشباه القلويات الموجودة في هذا النوع من الهيروين بعضها يكون على شكل قاعدة، وبعضها الآخر على شكل أملاح الهيدروكلوريد، وهذا يعني أن حامض الهيدروكلوريك لم يضاف بكميات مكافئة لحدوث التعادل.

ثانياً: العينة ذات اللون الأحمر أو الوردي تكون متشابهة في التركيب بالهيروين الرمادي ولكن تختلف عنه في أن الكافيين يستبدل بأحد مشتقات الباربيتورات.

النوع الثاني: هيريون الحَقْن ويطلق عليه (صيني رقم ٤)، وهو مسحوق أبيض اللون لا توجد له رائحة فواحة، ولا توجد فيه كتلات حصوية. وفي الواقع فإن معظم محتوى هذه النوعية هيريون ولم يلاحظ فيها أي وجود للناكوتين أو البابافرين، ولكن لوحظ وجود $O^6\text{-Monoacetylmorphine}$ بنسبه لا تتعدى ٣%، ونسبة الأسيتيل كوديين الموجودة في هذه النوعية من الهيريون أعلى من مثيلاتها في العينات النقية من هيريون جنوب شرق آسيا، وكل أشباه القلويات الموجودة في هذه النوعية تكون على هيئة أملاح الهيدروكلوريد.

في كل أنواع الهيريون- التي ذكرت سابقاً- لياً كان أصلها فإن نسبة وجود المركب $O^6\text{-Mono-acetylmorphine}$ قد تكون أعلى مما ذكر، وهذا يرجع إلى أن إضافة حامض الهيدروكلوريك للمعادلة لا تكون بنسبة ١:١، ولكنها تزيد، مما يُسبب تحول نسبة من الهيريون إلى $O^6\text{-Mono-acetylmorphine}$. ومن النادر جداً أن يتحول الهيريون إلى مورفين نتيجة هذا التحول، ولكن وجود نسبة من المورفين في عينة الهيريون يعنى أن طريقة التصنيع لم تكن جيدة.

طرق تعاطي الهيريون

يتعاطى الممنون الهيريون بطرق عديدة منها الحقن أو الشم أو التدخين :
أولاً الحقن في الوريد: وهو من أخطر الطرق على المتعاطي وأسرعها تأثيراً، وفيه يذنب المتعاطي الجرعة في ماء ساخن، مع إضافة قليل من الحمض لتسهيل الإذابة، وذلك لأن أشباه القلويات سريعة الذوبان في الوسط الحمضي. وينتشر هذا الشكل من سوء الاستخدام على نطاق واسع في كثير من البلدان، وتكون التجربة الأولى لاستعمال الهيريون عادةً بالإستنشاق، ثم تأتي المرحلة الثانية عن طريق الحقن تحت الجلد، ثم المرحلة الثالثة عن طريق الحقن في الوريد.

ثانياً استنشاق (شم) الهيروين: توجد أكثر من طريقة لاستنشاق الهيروين، الطريقة الأولى هي شم مسحوق الهيروين مباشرة باستخدام أنبوبة صغيرة مفتوحة الطرفين، حتى لو كانت عملة ورقية ملفوفة على هيئة هذا الشكل، ويضع المتعاطي أحد طرفي هذه الأنبوبة في الألف والطرف الآخر على مسحوق الهيروين ثم يستنشق. الطريقة الثانية هي استنشاق الدخان الناتج عن تسخين أو حرق الهيروين، وهذا يتم إما عن طريقة تسمى طريقة مطاردة التتبن، أو طريقة المدفع.

طريقة مطاردة التتبن (الجندي ، ١٩٩٢م): هي الشائعة بين المدمنين وفيها يخلط الهيروين بأجزاء عديدة من مسحوق الباربيتورات، ويوضع الخليط على صفيحة من القصدير، وتطبق هذه الصفيحة القصديرية بالطول، و يتم تسخين الخليط بلطف، و عندما ينصهر الخليط فإن الكتلة المنصهرة تخرج ببطء للخلف و للأمام على الصفيحة القصديرية، ويستنشق المتعاطي الأبخرة التي تتصاعد منها، وهذه الأبخرة تأخذ شكل ذيل التتبن المتموج، ومن هذا الشكل تأخذ هذه الطريقة تسميتها مطاردة التتبن، وفيها يمتد الاعتماد على الهيروين والباربيتورات.

أما في طريقة المدفع فتستخدم سيجارة مشتعلة ويغمس الطرف المشتعل في مسحوق الهيروين، والمحافظة على مسحوق الهيروين الذي علق بطرف السيجارة المشتعلة من المقوط، يرفع طرف السيجارة المشتعل إلى أعلى، ويميل المتعاطي برأسه إلى الخلف وبهذا يكون طرف السيجارة المشتعل موجهاً إلى أعلى مثل المدفع، ومن هنا جاءت التسمية؛ والبدل لهذه الطريقة هو أن يستعمل المدمن سيجارة خلط دخانها بمسحوق الهيروين.

أهم الأمراض التي تنتشر بين مدمني الهيرويين

- ١- مرض فقدان المناعة المكتسب الإيدز Acquired Immuno Deficiency Syndrom
ويعتبر إدمان الهيرويين والمورفين مسؤولاً عن ٥٥ % من حالات الإصابة بالإيدز في إيطاليا، و ١٧ % من حالات الإصابة به في الولايات المتحدة. وتختلف النسبة ما بين ذلك من قطر إلى آخر (البار ، ١٩٨٩م).
- ٢- التهاب الكبد الفيروسي من نوع B و C، وقد ذكر الدكتور مادن (Madden , 1984) أن ٢١ % من جميع حالات التهاب الكبد الفيروسي من نوع B، المسجلة في بريطانيا - ما عدا اسكتلندا - عام ١٩٧٦م، كانت لمدمني الهيرويين).
- ٣- الإنتان الدموي (Septicaemia) : تنتقل الميكروبات بواسطة الحقن الملوثة أو المواد المغشوشة الموجودة في الهيرويين إلى الدم فتسبب إنتاناً في الدم، وينتج عن ذلك حمى شديدة وقشعريرة وغثيان وقيء وإغماء. وتنتقل الميكروبات عبر الدم إلى القلب والمخ والرئتين.
- ٤- إصابات عامة عن طريق الدم في مختلف أعضاء الجسم، مثل مرض الزهري الخطير بمراحله المختلفة.
- ٥- التهاب الأوعية الدموية في موضع الحقن، ومن ثم إلى أجزاء الجسم: كثيراً ما تُلتهب الأوعية الدموية والأوردة نتيجة تكرار الحقن فيها، ويؤدي ذلك إلى نخثر الدم (التهاب الدم الخثاري Thrombophlebitis)، والتهاب الأوعية الدموية (Angitis) التي قد تتفرح (Necrotizing Angitis)، وقد يحدث ما هو أخطر من ذلك وهو تكون أم الدم الجرثومية (Mycotic Aneurysm) في الأوعية الدموية الدماغية مسببة الفالج (الشلل)، أو السكتة الدماغية (stroke)، أو التهاب الدماغ (Encephalitis)، أو خراج الدماغ (Brain Abscess) (البار، ١٩٨٩م).
- ٦- مرض الكزاز (التتanos) : ينتشر التتanos بين مدمني الهيرويين، وقد تُعزى

الأعراض خطأ إلى آثار سحب العقار فلا يتم التشخيص، ولذا تكثر الوفيات بدرجة يصعب تصديقها، فقد تراوحت ما بين ٥٠ و ٧٠ % من جميع حالات التناؤس لدى المدمنين (البار ، ١٩٨٩م).

٧- التهاب تحت الجلد : تنتشر التهابات الجلد، وتحت الجلد، بين مدمني الهيروين الذين يتعاطونه بواسطة الحقن، نذكر منها الالتهاب الغلغموني (cellulitis)، وجود خراجات بالجلد (Abscesses) وقروح متصلة.

الاعتماد على الهيروين (البار ، ١٩٨٩م) :

يعتبر الهيروين من أشد العقاقير المسببة للاعتماد النفسي والجسدي، وتكفي ثلاث حقن متتالية لإحداث الإدمان على الهيروين لدى أغلب الأشخاص، إذ أن القدرة على تحمل عقار معين تختلف من شخص إلى آخر، كما تختلف بتكرار تعاطي العقار لنفس الشخص بسبب وجود التحمل للعقار.

ويحدث التحمل عادةً بالنسبة للمورفين والهيروين بحيث لا تؤثر الجرعة المعتادة في الأمور التالية : الإحساس بالألم، الإحساس بالسعادة، التأثير على درجة الوعي، التأثير على التنفس، بينما يكون التحمل ضئيلاً بالنسبة لحركة الأمعاء، ولضيق حذقة العين. ولهذا فإن المدمن يعاني من الإمساك الشديد، كما أن حذقة عينه تزداد ضيقاً مع زيادة الجرعة باضطراد.

والغريب أن التحمل يخفي إذا تمكن الشخص من التوقف عن العقار لبضعة أسابيع، لهذا فإن الشخص المدمن إذا عاود تناول العقار بالكميات السابقة فإنه يتعرض لهلاك محقق، وقد حدثت وفيات بالفعل.

وإذا حدث تحمل لأحد مشتقات الأفيون فإن التحمل يحدث عادةً لجميع مشتقات الأفيون

الأخرى، ما دامت خصائصها الأفيونية باقية، وتعرف هذه الظاهرة باسم التحمل العابر، أو التحمل المتصالب، وهي ظاهرة يبدو منها أنه عند استعمال عقار معين تنشأ قوة تحمل ليست مرتبطة فقط بالعقار ذاته، ولكنها تمتد لتشمل استعمال عقار آخر من نفس المجموعة، ومثال لذلك أن الهيرويين يحدث قوة تحمل ممتدة بالنسبة للمورفين.

يطرح المورفين في حليب ثدي الأم المرضعة (شاهين ونصار ، ١٩٨٩م)، وفي العرق واللعاب، ولما كان المورفين يعبر حاجز المشيمة للجنين بسهولة فإن الأطفال الذين يولدون لأبائهم يستيقظون استعمال الهيرويين بأنهم إلى هذا العالم مدمنين على المخدرات. وإذا حملت الممثلة (البار ، ١٩٨٩م) أدى ذلك إلى حدوث إجهاض أو ولادة أطفال مشوهين، أو يُولد الطفل ميتاً. وقد وُجِدَ أن المورفين، أو الهيرويين يقلل من إفراز اللبن من الثدي لدى المرضعات بسبب نقص مادة البرولاكتين، كما أن فترة النفاس تطول وتزداد فيها المضاعفات والنزيف، وحمى النفاس.

نوبات سحب العقار (البار ، ١٩٨٩م)

ترتبط ظاهرة سحب العقار (withdrawal symptoms)، والامتناع (Abstinence) بمجموعة من المخدرات أهمها: الكحول والباربيتورات والأفيونات. ومع أن ظاهرة سحب العقار في الكحول والباربيتورات قد تكون أشد خطورة حتى من سحب عقارات الأفيونات إلا أن الألم قد يكون أشد في حالات سحب الهيرويين.

وترتبط ظاهرة الامتناع بظاهرة أخرى هي ظاهرة التحمل (Tolerance) والتي يحدث فيها:

- ١- إن الجسم يقوم بتحطيم العقار بسرعة متزايدة بسبب نشاط فائق للإنزيمات المحطمة لهذا العقار في الكبد، أو في غيره من الأعضاء، وهو ما يعرف باسم التأثير الاستقلابي للتحمل (Metabolic Drug Tolerance).
- ٢- إن الخلايا العصبية تعود على كمية معينة من العقار فلا تعود تؤثر فيها التأثير

السابق.

لذلك كله يحتاج المتعاطي - باستمرار - إلى زيادة الجرعة، وإلى تكرار الجرعة في أوقات متقاربة. ولا تمضى على مدمن الهيروين أو المورفين سوى بضع ساعات حتى يشعر بقلق شديد، ويتأعب وتتكسب دموعه لا إرادياً، ويزداد إفراز الأنف، كما يزداد إفراز العرق مع أن الجو قد يكون بارداً، ويكثر العطس والحكة في الأنف، كما يكثر إفراز لللعاب بطريقة مزعجة جداً.

وإذا لم يتعاط المدمن الجرعة التي اعتاد عليها من الهيروين أو المورفين يشعر بالتعب والإرهاق، فيدخل في مرحلة من النوم القلق، الذي تصحبه الكوابيس والأحلام المزعجة. ويصحو الشخص المدمن بتملكه خوف ورعب وقلق شديد، مع نوبات من الإحساس بالبرد، تتناوب مع إحساس بالحرارة، ويكون الجلد مقشعراً مثل جلد الإوزة (Goose Skin) محبباً، ويطلق المدمنون على ذلك اسم (cold turkey) (الدبك الرومي البارد)، وتتسع حقنة العين، وتحدث آلام شديدة في الساقين والقدمين، مع رغبة عارمة في تحريكها بشدة، وتتبع ذلك نوبات شديدة من الإسهال والقيء، ويفقد المصاب أي رغبة في تناول الطعام.

ومع الإسهال و القيء والإفرازات الشديدة - من كل مخارج الجسم - يفقد المدمن غالبية سوائل جسمه. وفي خلال ثلاثة أيام يكون قد فقد جزءاً كبيراً من هذه السوائل، ونقص وزنه، وشحب لونه، وقارب الهلاك، وأشرف على الموت، (يفقد المدمن ١٠ أرطال من وزنه في يوم واحد).

تفسير أعراض الامتناع (البار ، ١٩٨٩م)

بما أن لدى الإنسان مجموعة من المورفينات الدماغية والجسدية الطبيعية، فإن تناول المورفينات الخارجية (المورفين، الهيروين، أو مشتقاتهما) تؤدي إلى قلة إفراز

المورفينات الدماغية والجسدية الطبيعية.

وهذا يشبه ما يحدث عندما يتناول شخص ما عقار الكورتيزون باستمرار، فإن ذلك يؤدي إلى توقف الغدة الكظرية عن إفراز هذا العقار. ولذا عندما يتوقف الشخص فجأة عن تناول عقار الكورتيزون ينخفض الكورتيزون في دمه ويتعرض لمضاعفات خطيرة قد تؤدي بحياته.

والشيء ذاته يحدث بالنسبة للمورفينات. فإذا تناول شخص المورفينات الخارجية أدى ذلك إلى توقف إفراز المورفينات الطبيعية، والتي بدورها تساعد على إفراز الهرمون المنمي للغدة الكظرية، ويحدث رد فعل عنيف من الجسم، وتنعكس كل الآثار التي كان يحدثها الهيروين أو المورفين. فالهيروين، أو المورفين، يسبب انقباض حدقة العين، فتتسع عند سحب العقار، والهيروين يسبب توقف حركة المعدة والأمعاء، مسبباً الإمساك، فتكثر الحركة ويحدث الإسهال.

المورفين، أو الهيروين يسبب قلة الإفرازات، والتوقف الفجائي يسبب زيادتها زيادة كبيرة. والمورفين يسبب قلة نوم حركة العين السريعة، والتوقف الفجائي يسبب زيادة هذا النوم لدرجة تسبب الكوابيس وحالة الرعب. والمورفين يسبب قلة الكحة، وإفرازات الشعب الهوائية، والتوقف يسبب الكحة، وزيادة إفرازات الشعب الهوائية.

تمثيل الهيروين في الجسم وإخراجه

عند إجراء فحص معملي لعينات أخذت من جسد متعاطي للهيروين (عينات بيولوجية) للكشف عن وجود الهيروين أو مشتقات الأفيون مثل المورفين والكوديين تم الحصول على المركبات التالية (United Nations, 1995):-

Heroin (Diacetylmorphine) DMA

Morphine

O⁶-monoacetylmorphine

Codeine

Acetylcodiene

ومن الضروري جداً معرفة أن أكبر جزء من الهيروين في جسم المتعاطي يفرز في البول على هيئة مورفين غير حر في الصور الآتية:-

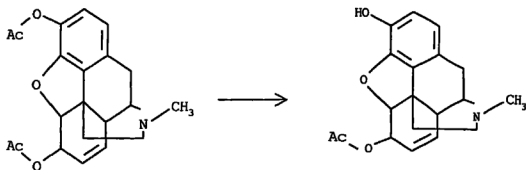
Morphine-3-O-glucuronide (M-3-G)

Morphine-6-O-glucuronide (M-6-G)

Morphine-3,6-O-diglucuronide (M-3,6-G)

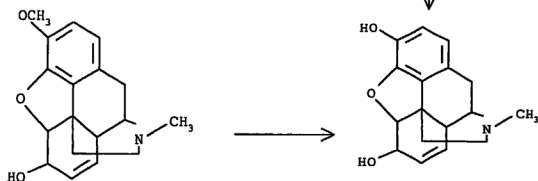
بعد تعاطي الهيروين يتم فقد مجموعة أسيتيل من الهيروين، ويتحول إلى أحادي أسيتيل مورفين (Baselt, 1978 ; Umans, 1982) والذي يتحول إلى المورفين، ولكن بعد وقت طويل وبصوره بطيئة. ويوضح الشكل التركيبي التالي معادلة هضم أو تمثيل الهيروين في جسم المتعاطي. معظم نواتج أيض الهيروين في جسم المتعاطي والتي وجدت في عينة البول بعد وقت يتراوح ما بين ١٠-٤٠ ساعة بعد التعاطي بالحقن كان على هيئة (M-3-G) بنسبة ٣٨,٢% من الجرعة التي يتعاطاها الفرد ومورفين حر بنسبة ٤,٢% و أحادي أسيتيل مورفين MAM بنسبة ١,٣% كما وجد هيروين DAM لم يتحلل بنسبة ١%. من الجرعة المتعاطاة، كما لوحظ وجود نسبة ضئيلة من نواتج أيض الهيروين في الجسم عبارة عن مورفين غير حر أو مرتبط بروابط جليكونية كما لوحظ وجود نسبة من النورمورفين (Yeh, Gorodetzky and McQuinn;

(1976). وفيما يلي توضيح للتركيب البنائي لهذه المركبات:

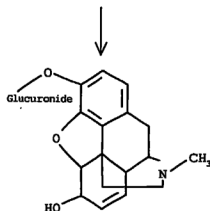


Diacetylmorphine (Heroin, DMA)

O⁶monoacetylmorphine



Codeine
Morphine



Morphine-3-O-glucuronide

أما عن الكوديين فقد ثبت وجوده في عينات البول المأخوذة من أشخاص مدمنين على نوعية من الهيروين تحتوي على الكوديين على هيئة شوائب ناتجة عن عدم نقائه، أي أن وجود الكوديين في هذه العينات لم ينتج عن تحلل للهيروين، وكذلك الحال بالنسبة لوجود أسيتيل الكوديين في هذه العينات. تركيز المورفين في بول الشخص المتعاطي لجرعة عادية من الهيروين يمكن أن يصل إلى ١٠ ميكرو جرامات لكل مليلتر. أما في الجرعات العالية التي تؤدي إلى الوفاة فتكون النسبة أعلى من هذا. وعلى سبيل المثال سُجِّلَ تركيز المورفين في جثة شخص متوفى بجرعة زائدة من الهيروين فكان ٨٦ ميكروجراماً لكل مليلتر (Harn, 1993)، كما لوحظ وجود نسبة من المورفين والكوديين في بول شخص بعد هضمه لبذور الخشخاش (Cone and Darwin, 1992).

بسبب سرعة تحلل الهيروين في جسم الإنسان فإنه لا يجب الاعتماد على البحث عنه في العينات البيولوجية التي تؤخذ من جسم المتعاطي لإثبات تعاطيه لأن فترة نصف العمر للهيروين في الجسم - وهي الفترة التي تحلل فيها نصف كمية الهيروين التي تعاطاها الفرد - تتراوح ما بين ٢ إلى ٣ دقائق (Harn, 1993)، ولكن هذه التحاليل يجب أن تعتمد على البحث عن المورفين، وذلك لأن المورفين هو آخر صورة ثابتة يوجد عليها الهيروين في الجسم وتُفرَز في البول. ومن الممكن إثبات تعاطي شخص للهيروين عن طريق إثبات وجود أحادي أسيتيل المورفين في البول، ولكن في هذه الحالة يجب ألا يتعدى وقت التحليل الفترة ما بين ٢ إلى ٨ ساعات فقط (Cone and Darwin, 1992)، وذلك لأن هذه الصورة تتحلل أيضاً إلى مورفين، لأن فترة نصف العمر لها هي ٦ ساعات، هذا وأحادي أسيتيل المورفين يحتاج إلى طرق خاصة وحساسة أثناء فصله من البول والكشف عنه.

المبحث الثاني

إعداد العينات للكشف عن آثار الهيرويين فيها (United Nations, 1995)

تجهيز العينات للكشف بطرق التحليل المناعي: بصفة عامة في هذه الطريقة قد نحتاج إلى تجهيز بسيط للعينات أو لا نحتاج تجهيزاً بالمرّة، لأن هذه الطريقة لا تحتاج إلى تحرير أشباه القلوبات من الروابط الجليكوبيدية قبل إجراء الكشف، ولكنها تكشف عنها في صورة حرة أو مرتبطة. وللحصول على أفضل نتائج لهذه الطريقة، يجب ضبط الأس الهيدروجيني للوسط (pH)، وذلك لتقليل أو إزالة التعكير الموجود في العينة، كما يجب اتباع تعليمات التشغيل.

تجهيز العينات للكشف بطريقة التحليل الكروماتوجرافي: يعتمد الحجم المطلوب للتحليل من عينة البول على طريقة التحليل الكروماتوجرافي المتبعة. فعند التحليل بطريقتي كروماتوجرافي الطبقة الرقيقة والتحليل الغازي الكروماتوجرافي فإننا نحتاج إلى عينة حجمها ١٠ ملليجرام، أما باقي الطرق فنأخذ فقط ٥ مللي.

تحرير المركبات

الهدف من إجراء هذه الخطوة هو التخلص من الروابط الجليكوبيدية، والحصول على أشباه القلوبات المراد الكشف عنها في صورتها الحرة. وهناك طريقتان لإجراء هذه الخطوة: الأولى تتم بواسطة حامض، والثانية تتم بواسطة إنزيم.

التحرير بواسطة الحامض : يضاف ١ ملليجرام من حامض الهيدروكلوريك المركز إلى ١٠ ملليجرام من عينة البول في أنبوبة ذات غطاء محكم الغلق، ويوضع الخليط على حمام

مائي في درجة حرارة مائة درجة مئوية لمدة ساعة واحدة تقريباً.

التحرير بواسطة إنزيم : نضبط الأس الهيدروجيني (pH) لعينة البول عند ٧، وذلك بإضافة حامض الخليك إذا كانت العينة قلوية، ثم بعد ذلك يضاف ١،. مليجرام من (خليط من محلول ١،. عياري خلات صوديوم مع حامض خليك له أس هيدروجيني ٥,٥) إلى ٢،. مليجرام من إنزيم بيتا جلو كوروينداز لكل مليجرام من البول، ثم تحفظ العينة بعد ذلك عند حرارة ٣٧ درجة مئوية لمدة ٢٤ ساعة، أو عند حرارة ٥٥ درجة مئوية لمدة ساعة واحدة، مع مراعاة ألا تزيد الحرارة عن ٥٥ درجة مئوية حتى لا تؤدي إلى تكسير الإنزيم المستخدم. يجب ملاحظة أن طرق التحرير باستخدام الحمض أو الإنزيم قد تحول أحادي أسيتيل المورفين إلى مورفين.

استخلاص أشباه القلويات من عينة البول

أ- الاستخلاص باستخدام حالة سالبة: نضبط الأس الهيدروجيني لعينة البول عند درجة تتراوح ما بين ٨,٥ إلى ٩، ثم يتم الاستخلاص بوضع عينة البول في قمع فصل، ويضاف إليها ضعف حجمها من أي من المذيبات الآتية:

كلوروفورم : أيزوبروبانول بنسبة ٩ : ١ على التوالي.

ثنائي كلوروميثان : أيزوبروبانول بنسبة ٩ : ١ على التوالي.

خلات الإيثيل.

بعد ذلك يُرَجّ الخليط داخل قمع الفصل لمدة ثلاثين دقيقة، ثم يترك ليفصل إلى طبقتين، ويجب التأكد من تمام فصل كل طبقة على حدة حتى لا تختلط جزيئات من الماء مع الطبقة العضوية. أما لو حصل استحلاب للخليط -وهو اندماج طبقة المذيب العضوي مع الطبقة المائية - فإننا نرشح الخليط بورقة ترشيح سليكونية بغرض امتصاص الماء وفصل طبقة المذيب العضوي، ولإعادة تنظيف الطبقة العضوية فإننا نقوم باستخلاصها مرة أخرى، وذلك برجها في قمع فصل مع ٦ مليجرام محلول ٥،. عياري من حامض

الهيدروكلوريك، فتذوب المواد المراد استخلاصها في الطبقة المائية، ثم نتخلص من الطبقة العضوية ونضبط الأس الهيدروجيني للوسط عند ٩ ، ثم نستخلص باستخدام أحد المذيبات السابق ذكرها، ثم تفصل الطبقة العضوية بترشيحها على ورقة ترشيح تحتوي على كمية من كبريتات الصوديوم اللامائية، وذلك للتخلص من أي آثار للماء في الطبقة العضوية. بعد ذلك نقوم بزيادة تركيز الطبقة العضوية، وذلك بتبخيرها حتى يصل حجمها إلى ٢ مليجرام ، ثم نقوم بتبخير الكمية كلها بإمرار تيار من غاز النيتروجين حتى تمام الجفاف، ثم نذاب الآثار المتبقية في ١. مليجرام كحول مثيلي، أو في خليط من الكحول الميثيلي والكلوروفورم بنسبة ٩ : ١ على التوالي، وذلك لاستخدامها في التحليل الكروماتوجرافي ذي الطبقة الرقيقة، و التحليل الغازي الكروماتوجرافي.

ب- الاستخلاص باستخدام حالة صلبة: في هذه الحالة نستخدم الأعمدة المعبأة بمادة السيليكا Silica C-18 (Drost and others, 1984). قبل الاستخدام يغسل العمود بخليط من (٥ ملي ميثانول + ٣ ملي ماء مقطر + ١ ملي محلول ٠.٥. عياري بوراكس له أس هيدروجين ٩)، ثم بعد ذلك نأخذ ١ مليجرام من عينة البول المراد الكشف عن الهيدروجين فيها ونخلطه مع ٥٠ ملي محلول قياسي للنورفين، ثم نقل الخليط إلى العمود المعبأ بالسيليكا C-18، ثم يتم الاستخلاص باستخدام ١٠٠ مليجرام ٨٠ % كحول مثيلي.

مواد المقارنة القياسية

المواد القياسية المأخوذة للمقارنة النسبية يجب أن توافق التقنية المستخدمة في التحليل. فعلى سبيل المثال، النالورفين مناسب لجهاز التحليل الغازي الكروماتوجرافي، أما إذا كان النالورفين غير متوافر، فنستخدم أيا من المواد القياسية النسبية المعتاد استخدامها لهذا الجهاز. وفي حالة استخدام جهاز التحليل السائل الكروماتوجرافي فأنسب مادة قياسية نسبية له هي ألفا أسيتيل ميثانول هيدروكلوريد.

المواد القياسية العيارية

لمعايرة جهاز التحليل الغازي الكروماتوجرافي نحضر محلولاً خليطاً من المورفين والنالورفين في ميثانول بتركيز ١ ملليجرام ، ومن هذا المحلول نحضر عينات مخففة تحتوي على مورفين بنسبة تتراوح ما بين صفر إلى ١٠ ميكروجرامات مورفين مضافاً لكل منها ٥ ميكروجرامات نالورفين.

أما لمعايرة جهاز التحليل السائل الكروماتوجرافي فنحضر محاليل بتركيز ١ ملليجرام/ملي ميثانول لكل من المواد الأتية:

ألفا أسيتيل ميثادون هيدروكلوريد. ثنائي أسيتيل مورفين. أحادي أسيتيل مورفين. مورفين. وتُخزن هذه المحاليل في التلاجة عند درجة أقل من صفر درجة مئوية، ثم نحضر منها محاليل للمعايرة، وذلك بتخفيف كل منها بمحلول من الميثانول والأسيتونيتريل بنسبة ٢٠ : ٨٠ .

المبحث الثالث

طرق الكشف المبدئية

١- طرق التحليل المناعي

تعتبر طرق التحليل المناعي مفيدة جداً في حالة تحليل عدد كبير من العينات في وقت محدود، لإثبات وجود أي من مشتقات المورفين في عينات البول أو نفيها. يوجد العديد من الكواشف التي تستخدم في هذه التقنية، والطرق المشهورة منها هي:

Radio Immunoassay (RIA).

Enzyme Immunoassay (EIA).

Fluorescence Polarization Immunoassay (FPIA).

Latex Agglutination inhibition Immunoassay (LIA).

والأجهزة المستخدمة في هذه الطرق غالبية السعر نوعاً ما، وتحتاج إلى معامل مناسبة لها. ويعتمد اختيار الطريقة المناسبة للتحليل المناعي من الطرق السابق ذكرها غالباً على

كم للقضايا أو العينات المراد تحليلها في اليوم الواحد. التحليل بطريقة EIA أو RIA مناسب في حالة وجود عدد متوسط من العينات، أما في المعامل التي يرد إليها عدد محدود من العينات فتناسبها طريقة LIA، ولكنها تكون مكلفة، مقارنةً بالطرق الأخرى لو حسبنا تكلفتها لكل عينة. أما المعامل التي عليها ضغط كبير من عدد القضايا، والعينات المراد الكشف عن وجود المخدرات فيها، فالأنسب لها استخدام طريقة FPIA.

٣- التحليل الكروماتوجرافي ذو الطبقة الرقيقة

هي طريقة لفصل المواد الكيميائية باستخدام طبقة رقيقة من مواد لها خاصية الامصاص (الامتزاز) محمولة على شريحة ، وهي اليوم من أكثر طرق الفصل الكيمائي استخداماً نظراً لبساطتها وسهولتها وسرعتها ، كما أنها ذات حساسية عالية وتؤدي إلى فصل حاد ودقيق، ومن الممكن، في ظروف خاصة- الحصول بواسطتها على عينات نقيّة من المواد ، ويمتد استخدامها إلى جميع فروع الكيمياء وعلوم الحياة، بما في ذلك المجالات الطبية والصيدلانية(قطب، ١٩٨٣م).

خصائص الشرائح المستخدمة

مادة التغطية: سيليكات جيل نشيطة، وتحتوى على إضافات تجعلها حساسة عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية عند طول موجي ٢٤٥ نانومتراً (United Nations, 1987).
سمكة الطبقة: ٢٥، ملليمتر.

حجم الشرائح: شرائح (الأواح) زجاجية مساحتها ٢٠ سم × ٢٠ سم، أو ٢٠ سم × ١٠ سم، أو ١٠ سم × ٥ سم، و الارتفاع المثالي لسريان المذيب على الشريحة هو ١٠ سم.
المحاليل القياسية للعينات: تحضر كل العينات القياسية المستخدمة بتركيز ١ ملجرام ، وذلك بإذابتها في كحول مثيلي، والعينات المستخدمة في الغالب هي المورفين والكوديين،

ويضاف على الشريحة ما لا يزيد عن ١٠ ميكروليترات من كل عينة، وسواء استخدمنا المادة على هيئة ملح، أو شكل قاعدة حرة فإن سرعتها على الشريحة ستكون ثابتة. طريقة التحليل (United Nations, 1987, Verlag, 1992): توضع العينة على الشريحة بواسطة ماصة صغيرة، ويراعى الحرص على تركيز العينة في بقعة صغيرة - قطرها حوالي ٥ ملليمترات ، على أن تبعد البقعة حوالي ٢ سنتيمتر على الأقل عن الحافة السفلي للشريحة، ثم توضع الشريحة في أحد مذيبات التحريك (Eluants) الآتية: نظام المذيب (أ) : طولوين ٤٥ % + أسيتون ٤٥ % + كحول إيثيلي ٧ % + أمونيا مركزة ٣ %.

نظام المذيب (ب): خلاث الإيثيل ٨٥ % + كحول مثيلي ١٠ % + أمونيا مركزة ٥ % . وللحصول على أفضل النتائج لا بد أن يرتفع المذيب عن قاع الإناء حوالي (١ سنتيمتر) تقريباً ، وذلك بالنسبة لأوعية كروماتوجرافي الطبقة الرقيقة ذات الحجم القياسي.

استظهار الشريحة:

ترفع الشريحة من الوعاء بعدما يكون سريان المذيب قد امتد إلى المسافة المطلوبة، ثم تجفف الشريحة قبل الإظهار، وهذا إما أن يتم في درجة حرارة الغرفة، أو بصورة سريعة بوضعها في فرن درجة حرارته ١٢٠ درجة مئوية لمدة عشر دقائق، أو باستخدام تيار من الهواء الساخن. وللحصول على ألوان الإظهار واضحة يجب التأكد من أن كل آثار الأمونيا قد جفت من على اللوح.

كواشف الإظهار (United Nations, 1986):

- ١- الأشعة فوق البنفسجية عند طول موجي ٢٥٤ نانوميتر.
- ٢- كاشف دراجندورف: يحضر محلول من ٢ جم من تحت نترات البيزمنت مع ٢٥ ملجرام حامض خليك ثلجي، و من ثم يضاف إلى المحلول ١٠٠ ملجرام من الماء المقطر فنحصل على محلول كاشف دراجندورف (أ). يحضر محلول آخر

من ٤٠ جم يوديد بوتاسيوم في ١٠٠ ملليجرام ماء مقطر فنحصل على كاشف دراجندورف (ب). وعند الإظهار يخلط ١٠ ملليجرام من الكاشف (أ) إلى ١٠ ملليجرام من الكاشف (ب) ويضاف إلى الخليط ٢٠ ملي حامض خليك تلجي، و ١٠٠ ملليجرام ماء مقطر.

٣- كاشف يوديد البوتاسيوم البلاتيني المحمض: يذاب ٢٥، جم كلوريد بلاتين مع ٥ جم يوديد بوتاسيوم في ١٠٠ ملليجرام ماء مقطر فنحصل على كاشف يوديد البوتاسيوم البلاتيني ، و الذي يتم تحميضه بإضافة ٢ ملليجرام حامض هيدروكلوريك مركز.

٤- كاشف فلورسنس (Goldbaum, Santinga and Dominguez, 1972):

أ- محلول ا. م. ب.: يضاف ١٠٥ ملليجرامات من ٢-أمينو-٢-ميثيل-١،٣-بروبان ثنائي أول إلى ١٨،٨ ملليجرام حامض هيدروكلوريك مركز، ويكمل المحلول إلى ١ لتر بإضافة الماء المقطر، فنحصل على محلول له أس هيدروجيني $(9,3 \pm 0,2)$.

ب- محلول فرّي سيانيد البوتاسيوم: يذاب ٥٨ ملليجرام فرّي سيانيد البوتاسيوم في ١٠٠ ملليجرام ماء مقطر ويحفظ في درجة حرارة تحت الصفر لمدة لا تزيد عن أسبوع واحد.

النتائج: عند تعريض لوح الكروماتوجرافي بعد جفافه إلى الأشعة فوق البنفسجية تظهر عينات المورفين والكوديين على هيئة بقع ضوئية زرقاء اللون. أما عند رش كاشف دراجندورف على لوح الكروماتوجرافي يظهر المورفين على هيئة نقطة برتقالية اللون على خلفية صفراء، ويظهر على هيئة نقطة بنفسجية اللون في حالة استخدام كاشف يوديد البوتاسيوم البلاتيني المحمض. و عند تعريض اللوح الذي تم رشه بكاشف فلورسنس إلى الأشعة فوق البنفسجية فإن المورفين يظهر على هيئة نقطة مضيئة.

وفيما يلي جدول يبين معدل سريان كل من المورفين والكوديين في حالة استخدام منيبات التحريك (أ) و (ب):

منيبات التحريك		المادة
ب	أ	
٠,٢٠	٠,١٩	مورفين
٠,٣٥	٠,٤٠	كوديين

المصدر: (United Nations, 1987)

المبحث الرابع

طرق التحليل الكروماتوجرافي التأكيدي

١- التحليل الغازي الكروماتوجرافي GC

اشتقاق العينات (United Nations, 1995):

تحضير مشتقات السليل: يجفف مستخلص عينة البول بتعريضه لتيار من غاز النيتروجين، ثم يستخلص ناتج التجفيف بواسطة ٢٠ ميكروليتر من:

N,O-bis-trimethylsilyltrifluoroacetamide (BSTFA) أو

N,O-bis-trimethylsilylacetamide (BSA)، وذلك في أنبوبة صغيرة مغلقة وبالتسخين عند درجة حرارة ٨٥ درجة مئوية لمدة ١٥ دقيقة. بعد ذلك يجفف ناتج الاشتقاق بواسطة التبخير، ثم يذاب المتبقي بطولوين، ويؤخذ منه ٢ ميكروليتر للحقن في جهاز التحليل الغازي الكروماتوجرافي، ويمكن الاستغناء عن هذه الخطوة من بداية الاشتقاق باستخدام خليط من (BSTA) مع البيريدين بنسبة ١ : ١ ويحقن في الجهاز مباشرة.

ويجب أن نشير إلى أنه لتحضير مشتقات السليل في حالة ما إذا كان الكاشف

المستخدم في جهاز التحليل الغازي الكروماتوجرافي من نوع (Nitrogen-Phosphorus Detector) NPD (كاشف نيتروجيني - فسفوري) فإنه يفضل استخدام:

N-methyl-N-trimethylsilyltrifluoroacetamide (MSTFA)

أو خليط من

Trimethylchlorosilane (TMCS) + Hexamethyldisilane (HMDS).
يجب أن يتم تحضير مشتقات السيليل مباشرة قبل الحقن في الجهاز، وذلك لأنها ليست ثابتة ويمكن أن تتكسر بسرعة.

تحضير مشتقات الأسيل (Acylation) : يضاف ٥٠ ميكروليترا من Pentafluoro-propionic anhydride (PFPA) إلى مستخلص عينة البول ويسخن الخليط في أنبوبة مغلقة لمدة ثلاثين دقيقة عند درجة حرارة ٦٥ درجة مئوية، ثم تبخر الكمية الزائدة من (PFPA) باستخدام تيار من غاز النيتروجين، ثم يذاب المتبقي في خلاص الإيثيل. مشتقات الأسيل المتكونة تكون ثابتة لمدة شهر إذا كانت محفوظة في خلاص الإيثيل، أما إذا جفت فإنها تكون ثابتة لمدة ٢٤ ساعة فقط.

التحليل باستخدام الأعمدة المعبأة

عند إجراء التحليل باستخدام أجهزة الغاز الكروماتوجرافي يجب معرفة نوع العمود المستخدم في الجهاز لإتباع تعليمات التشغيل المناسبة لكل نوع. في حالة استخدام الأعمدة المعبأة للكشف عن مشتقات المورفين في العينات البيولوجية يفضل استخدام جهاز مزود بكاشف من نوع NPD و ذلك لزيادة الحساسية و التخصصية (United Nations, 1987).

مواصفات العمود المستخدم: عمود زجاجي طوله ٢ متر، ويتراوح قطره الداخلي من ٢ إلى ٤ ملليمترات.

مواد التعبئة: أ- ثنائي ميثيل السيليكون (SE-30, OV-1).

فينيل ميثيل السيليكون ((OV-17) (50 % phenyl).

الغاز الحامل: يستخدم غاز النيتروجين بمعدل سريان ٧٠ مل/جرام / دقيقة.

حرارة التشغيل: الحاقن ٢٧٥ درجة مئوية.

الفرن ٢٣٠ درجة مئوية.

الكاشف ٢٧٥ درجة مئوية.

يجب ملاحظة الآتي عند التشغيل:

١- يجب أن يكون الزجاج مصنوع منه العمود من نوعية معينة لا تؤدي إلى انمصاص المورفين عليه أثناء التحليل.

٢- أن يكون العمود المعبأ مجهزاً للاستخدام قبل التشغيل، وهذا التجهيز يكون برفع درجة حرارة العمود إلى ٣٠ درجة مئوية عن الدرجة المناسبة للتشغيل، ثم يمرر فيه الغاز الحامل لمدة خمس عشرة ساعة تقريباً، ولا يوصل العمود بالكاشف في هذه الحالة.

٣- متابعة تنظيف الحاقن والكاشف بانتظام لتجنب تلوث العينات أو فقدان حساسية الكاشف.

٤- مراعاة الحرص الشديد عند التعامل مع مشتقات السيليل، وذلك لأنها نشيطة جداً، وحساسة للرطوبة.

التحليل باستخدام الأعمدة غير المعبأة (United Nations, 1995)

العمود المستخدم : في هذه الحالة يكون العمود عبارة عن سيليكاً مصهورة مرتبطة كيميائياً مع ثنائي ميثيل السيليكون كحالة ثابتة، ويكون طول العمود عشرة أمتار، وقطره الداخلي ٠,٥٣ ملمتر.

الكاشف : كاشف أيوني باللهب (FID).

الغاز الحامل : غاز الهيليوم بمعدل سريان ٢٥ مللي / دقيقة.

حرارة التشغيل: الحاقن ٢٨٠ درجة مئوية.
الفرن ٢٦٠ درجة مئوية.
الكاشف ٣٠٠ درجة مئوية.

٢- طريقة التحليل الغازي الكروماتوجرافي المتصل

بوحدة قياس طيف الكتلة (GC/MS).

التحليل الكيفي (United Nations, 1995):

العمود المستخدم : في هذه الحالة يكون طول العمود ٢٥ متراً وقطره الداخلي ٣١,٠ ملليمتر، والعمود عبارة عن سيليكات مصهورة مرتبطة مع ١٧,٠ ميكرومتر من ٥ % فينيل ميثيل سيليكون كحالة ثابتة.

الغاز الحامل: غاز الهيليوم بمعدل سريان ١,٨ مليجرام / دقيقة.

حرارة التشغيل: الحاقن ٢٨٠ درجة مئوية.

الفرن ٢٣٠ درجة مئوية.

التأين: يتم التأين بطريقة الاصطدام الإلكتروني (EI) عند ٧٥ إلكترون فولت.

الأيونات الأساسية في طيف كتلة مشتقات ثلاثي ميثيل المورفين و النالورفين وأحد

أسيتيل المورفين و الكوديين موضحة في الجدول الآتي (United Nations, 1995) :

Compound	Principal fragment ions m/z
Morphine-diTMS	414, 429
Nalorphine-diTMS	441, 455
Morphine-diTFA	364, 477
ds- Morphine-diTFA	367, 480
Monoacetylmorphine-TFA	311, 364, 423
ds-Monoacetylmorphine-TFA	367, 426
Codeine-TFA	282, 395
ds-Codeine-TFA	285, 398

TMS = ثلاثي ميثيل السيليل.

TFA = ثلاثي فلورو الأسينات.

التحليل الكمي (Fuller and Anderson, 1992)

العمود المستخدم : في هذه الحالة يكون طول العمود ١٢ متراً وقطره الداخلي ٢,٠ ملليمتر، والعمود سيليكا مصهورة مرتبطة مع ٣٣,٠ ميكرومتر من ١٠٠% ثنائي إيثيل بولي سيلوكسان كحالة ثابتة.

الغاز الحامل: غاز الهيليوم بمعدل سريان ١,٩ ملليجرام / دقيقة.

حرارة التشغيل: الحاقن ٢٥٠ درجة مئوية.

الفرن : من ١٥٠ إلى ٣٠٠ درجة مئوية بزيادة ١٢ درجة كل دقيقة.

التأين: يتم التأين بطريقة الاصطدام الإلكتروني (EI) عند ٧٥ إلكترون فولت.

التقدير: يتم التقدير باستخدام نقطة معيارية واحدة عبارة عن نسبة الأيونات للعينة تحت التحليل إلى نسبة أيونات العينة القياسية الداخلية، فتكون للكوديين ٣٩٥/٣٩٨، وللمورفين ٣٦٤/٣٦٧، ولأحادي أسيتيل المورفين ٤٢٣/٤٢٦.

تجهيز العينة للحقن في الجهاز (United Nations, 1995):

الاستخلاص: نأخذ ١ ملليجرام من عينة البول المراد الكشف عن مشتقات المورفين فيها ونضبط أس الهيدروجين فيها عند pH 7، و ذلك بإضافة محلول منظم له أس هيدروجيني ٧، ثم نقوم بتحضير ١٠٠ ميكروليتر خليطاً من محاليل الكوديين والمورفين وأحادي أسيتيل المورفين بتركيز ١مجم/ ملليجرام كمحاليل قياسية داخلية ويرج الخليط جيداً. يتم تجهيز عمود الفصل لاستخلاص عينة البول (استخلاص بالحالة الصلبة)، وهذا التجهيز يتم بامرار ٣ ملليجرام كحول مثلي و ٣ ملليجرام ماء مقطر في العمود، ثم يتبعه إمرار ٣ مللي ماء مقطر مع ٣ ملليجرام محلول ١,٠ عياري خلاص الصوديوم كمحلول منظم الحامضية له أس هيدروجين ٥,٠ pH، ثم نتبعه بامرار ٣ ملليجرام كحول مثلي، ثم يجفف العمود جيداً تحت ضغط منخفض لمدة دقيقتين، ثم تضاف عينة البول، ويمرر عليها خليط للاستخلاص حديث التحضير من ثنائي كلورميثان : أيزوبروبانول : أمونيا

مركزة بنسبة ٨٠ : ٢٠ : ٢ على التوالي.

تحضير مشتقات ثلاثي فلورو الأمينات: يتم استقبال المستخلص من العمود، ثم يجفف بامرار غاز النيتروجين عند درجة حرارة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ درجة مئوية، ثم يذاب في ٢٠٠ ميكروليتر كلوروفورم و ١٠٠ ميكروليتر ثلاثي فلورو أنهيدريد الخليك ويرج جيداً و يسخن عند حرارة ٧٠ درجة مئوية لمدة ١٥ دقيقة. وبعد التبريد و التبخير لدرجة الجفاف بامرار غاز النيتروجين مره أخرى عند حرارة ٦٠ درجة مئوية يذاب المتبقي في ١٠٠ مللي كلوروفورم ويؤخذ منه ٢ ميكروليتر للحقن في جهاز التحليل الغازي الكروماتوجرافي المتصل بوحدة قياس طيف الكتلة.

٣- التحليل السائل الكروماتوجرافي عالي الدقة HPLC

تم نشر العديد من الأبحاث التي استخدمت فيها هذه الطريقة للكشف عن المورفين ومشتقاته، واستخدمت في هذه الطرق أنواع مختلفة من المبيئات أو الكاشف، مثل امتصاص الأشعة فوق البنفسجية والفلورسنس، ولكن بعض هذه الطرق لها عيوب، مثل ضعف الحساسية، واحتياجها إلى طرق طويلة لإعداد العينة للحقن. أما طرق التعرف بالمبين الكهروكيميائي فتعتبر من الطرق العملية والأكثر حساسية.

وفيما يلي وصف طريقتين للتحليل

الطريقة الأولى (Umans and others, 1982): العمود معبأ بالسيليكا (LiChrosorb Si-60)، وطوله ٣٠سم، وقطره الداخلي ٤مم.

المادة الإنسيابية : خليط من أسيتونيتريل : كحول مثيلي : محلول أ : محلول ب بنسبة ٧٥ : ٢٥ : ٤ : ٠ : ٠ : ٢١٦، على التوالي.

محلول أ : خليط من الأمونيا المركزة : كحول مثيلي بنسبة (١ : ٢) على التوالي.

محلول ب : خليط من حامض الخليك الثلجي : كحول مثيلي بنسبة (١ : ١) على

التوالي.

معدل الانسياب : ١,٣ مللي/ دقيقة.

الكاشف : أشعة فوق بنفسجية عند طول موجي ٢١٨ نانوميتر.

الطريقة الثانية (Kabra and Marton, 1984; Kim and Kats, 1984):

العمود عبارة عن ٥ ميكرومترات أوكتا ديسيل سيليك، طوله ٢٥سم، وقطره الداخلي ٤,٦ ملليمترات.

المادة الإنسيابية : ١٠٠ مللي أسيتونيتريل مع ٩٠٠ مللي من (محلول ٢,٠ عياري من فوق كلورات الصوديوم + ٠,٠٥ . . عياري سترات الصوديوم كمحلول منظم لدرجة الهيدروجين، ويرشح قبل الاستخدام بورق ترشيح مساحة مساهم ٥,٠ ميكروميتر).
معدل السريان : ١,٩ ملليجرام /دقيقة.

الكاشف : كاشف إلكترونيميائي عبارة عن إلكترونود من الزجاج و الكربون.

ملحوظة : للكشف عن :

Morphine-3-O-glucuronide (M-3-G)

Morphine-6-O-glucuronide (M-6-G)

في عينة بول بطريقة التحليل السائل الكروماتوجرافي (HPLC)، وباستخدام كاشف إلكترونيميائي، أو أشعة فوق بنفسجية، فإن ظروف التشغيل تختلف (Svensson, 1986; Gerostamoulos, 1993). عما سبق ذكره

الكشف عن أحادي أسيتيل المورفين كدليل على تعاطي الهيروين باستخدام طريقة

(GC/MS)

معظم طرق GC/MS حساسة جداً ودقيقة للكشف عن أو تحديد تركيز أحادي أسيتيل المورفين O⁶-monoacetylmorphine في عينة بول مدمن الهيروين، حتى لو كان هذا التركيز في حدود النانوجرام (١٠^{-٩} جرام). في إحدى هذه الطرق (Fehn and Megges, 1985) اعتمدت طريقة الكشف على استخلاص عينة البول

بواسطة استخدام عمود الفصل، وذلك بوضع العينة في العمود بعد تحويل وسطها إلى الوسط القلوي ثم تحول العينة إلى مشتق (PFP) Pentafluoropropionyl، ثم ينفصل هذا المشتق و يحقن في جهاز GC/MS، ويستخدم المورفين والنالورفين كموايد قياسية داخلية. وفي طريقة ثانية (Fuller and Anderson, 1992) استخدمت مشتقات ثلاثي فلورو الأسيتات (TFA).

إذا ثبت وجود أحادي أسيتيل المورفين في عينة البول فهذا يكون دليلاً على أن هذا الشخص قد تعاطى الهيدرويين، وليس أياً من مشتقات الأفيون الأخرى، مثل المورفين أو الكوديين أو الأفيون نفسه.

تحضير العينة ومشتقاتها

يجب مراعاة عدم إجراء عملية تحرير للمركبات في البول بواسطة الحمض أو الإنزيم، لأن هذه العملية في الغالب تحول أحادي أسيتيل المورفين MAM إلى مورفين. لعمل استخلاص لأحادي أسيتيل المورفين من عينة بول متعاطي الهيدرويين ثم تحضير مشتقات الناتج نتبع الخطوات التالية (United Nations, 1995) :-

١- يضاف ١ مللي من محلول منظم للأس الهيدروجيني له ٧ pH إلى ١٠ مللي من عينة البول، ويوضع الخليط في أنبوبة جهاز الطرد المركزي سعتها ٢٥ مللي، وقبل ذلك نتأكد من أن قيمة الأس الهيدروجيني للوسط تتراوح ما بين ٨ ، ٩.

٢- يستخدم عمود C-18 SPE لاستخلاص عينة البول (استخلاص بالحالة الصلبة)، ويتم تجهيز هذا العمود بغسله بامرار ٥ مللي كحول ميثيلي، ثم ٥ مللي ماء مقطر على التوالي، ثم تمرر عينة البول خلال العمود، ثم يغسل العمود مرتين بالماء المقطر.

٣- تضاف قطرة من الأمونيا المركزة، ثم يغسل العمود بالماء المقطر.

٤- يجفف العمود جيداً تحت ضغط منخفض لمدة خمس دقائق.

٥- يستخلص أحادي أسيتيل المورفين والمورفين من العمود بامرار خليط من ثنائي كلوروميثان : أسيتون بنسبة ١ : ١، ويستقبل الناتج بعد خروجه من العمود في أنبوبة

اختبار سعة ٢ ملي ثم يجفف عند ٦٠ درجة حرارة مئوية.

٦- يذاب المتبقي في الأنبوبة باستخدام ١٠٠ ميكروليتر من الخليط السابق ذكره، وينقل المحلول إلى أنبوبة سعة ١,٥ ملي.

لتحضير مشتقات PFP للناتج، يتم تبخير المحلول في الأنبوبة في الخطوة السابقة بإمرار تيار من غاز النيتروجين عند درجة ٦٥ درجة حرارة مئوية، ثم يضاف إليها ٥٠ ميكروليترا من Pentafluoropropionic anhydride (PFPA) ويسخن الخليط في أنبوبة مغلق لمدة ثلاثين دقيقة عند درجة حرارة ٦٥ درجة مئوية، ثم تبخر الكمية الزائدة من (PFPA) باستخدام تيار من غاز النيتروجين، ثم يذاب المتبقي في ٥٠ ميكروليترا من خلاات الإيثيل ويؤخذ منه ١ ميكروليتر للحقن في جهاز GC/MS

في طريقة أخرى تمت عملية الاستخلاص باستخدام المذيبات العضوية (استخلاص سائل بواسطة سائل) (Romberg and Brown, 1990).

النتائج: لاستبيان وجود مشتقات PFP للمورفين والكوديين وأحادي أسيتيل المورفين يجب أن يظهر في نتائج الجهاز أي من الأرقام التالية للأيونات والتي تمثل الكتلة/ الشحنة أو m/z وهي: ٣٦١، ٤١٤، ٤٤٥، ٤٧٣، ٥٧٧. أما الأيون الذي يظهر عند الرقم ٦٠٣ فهو خاص بالمقياس الداخلي للجهاز.

تفسير النتائج

النتائج البدائية التي تظهر في تحاليل المناعة البدائية تعني أن هذا الفرد متعاط لأحد مشتقات الأفيون، ولكن يجب أن يتم تأكيد هذه النتائج بطريقة أكثر حساسية، وتخصصية، من طريقة التحليل المناعي، أو أي طريقة بدائية أخرى.

احتفاظ الجسم بالأفيونات ومشتقاتها لفترة بعد التعاطي، والتركيز الفعلي لهذه المركبات في عينة البول ويعتمد على بعض العوامل، مثل تمثيل أو أيض أو نواتج تكسير هذه المركبات في الجسم، وبعض العوامل الفيزيائية، وشرب السوائل، وطريقة التعاطي. بصفة عامة، وبالنظر إلى هذه العوامل، فإن الأفيونات يمكن إثبات وجودها في عينة البول

في حدود الثلاثة أيام.

وجود المورفين أو المورفين-3-جلوكورونيد في عينة البول يمكن أن يكون نتيجة تعاطي الهيروين، أو الأفيون، أو المورفين، أو الكوديين، وذلك لأن جميع هذه المركبات تشترك في خط سير عملية التمثيل داخل الجسم. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأفيونات الأخرى يمكن أيضاً أن تكون مصدراً للمورفين في عينة البول (Harn, 1993)، مثل إيثيل المورفين، والبول كوديين (β -Morpholinylethylmorphine)، والنيكومورفين (Morphine dinicotinate). أي أن وجود المورفين في عينة البول لا يعطي دليلاً على أن نوعاً من الأفيونات تم تعاطيه.

ولما كانت نتائج التحليل تزيد الشك حول مصدر المورفين الموجود في عينة البول المأخوذة من المتعاطي، فإن معرفة اسم وتركيز بقية المكونات الموجودة في العينة قد يكون دليلاً أو برهاناً لمعرفة اسم المادة الأساسية التي تعاطاها الشخص صاحب العينة.

على سبيل المثال، إثبات وجود أحادي أسيتيل المورفين MAM في عينة البول يمكن أن يكون دليلاً على تعاطي هذا الشخص للهيروين، لأن هذا المركب من نواتج هضم الهيروين في الجسم (Cone, Welch, Mitchell and Paul, 1991). أما في حالة وجود الكوديين مع المورفين في عينة البول، فلو كانت نسبة وجود الكوديين إلى المورفين أقل من ٥٠، وكان إجمالي تركيز المورفين في عينة البول أكبر من ٢٠٠ نانوجرام لكل مللي، فإننا نستبعد أن يكون الكوديين هو مصدر وجود المورفين في عينة البول (Dutt and Woo, 1983 ; ElSohly and Jones, 1989). أما لو تم العثور على نسبة من أسيتيل الكوديين مع المورفين عند تحليل عينة البول، فمن الممكن أن يشير هذا إلى أن هذا الشخص صاحب العينة قد تعاطى هيروينا غير نقي، فتحول الكوديين الموجود فيه عند التحضير إلى أسيتيل الكوديين.

التوصيات

في ختام هذا البحث فإنه يمكن استخلاص عدد من التوصيات، والتي يرى الباحث أنها تهم القائمين على مكافحة المخدرات، وإدانة المتعاطين لها :

١- يجب على ضباط وموظفي المكافحة للذين يتعاملون مع موضوعات التهريب، والنقل، وإساءة استعمال العقاقير المخدرة، أن يعرفوا ولو قدراً يسيراً عن الطرق المستخدمة في الكشف عن المخدرات، حتى يتمكنوا من معرفة ما يمكن للخبير أن يقوله لهم في هذا المجال.

٢- يجب أن يتم التحليل الكيماوي للعينات البيولوجية بواسطة شخص مؤهل ومدرب ولم يلم بطرق التحليل، ويكون قد مارس العمل في هذا المجال لفترة تؤهله أن يكون خبيراً فيه، على أن يتم تزويد الباحث بكل المعلومات الخاصة بالحالة التي هو بصدها من ناحية المادة المحتمل أن يكون الشخص قد تناولها، ووقت ظهور أعراض التعاطي، وأنواع هذه الأعراض وطبيعة وشدة هذه الأعراض.

٣- يجب أن تكون الطرق المستخدمة لتحليل هذه العينات وإثبات أو نفي وجود مخدرات فيها في غاية الدقة والحساسية، كما يجب ألا يكتفي الخبير بطريقة تحليل واحدة لكتابة تقريره عن العينات، لأن في معظم الحالات يترتب على النتيجة الإيجابية اتخاذ إجراءات قانونية تجاه صاحب العينات التي تم تحليلها.

٤- يجب التركيز على استخدام عينة بول الشخص المتعاطي للكشف عن الهيروين ونواتج تمثله فيها، لأن عينة البول أفضل العينات التي يستدل بها على تعاطي الفرد للمادة المخدرة لسهولة أخذها من المتهم، ولأنه ثبت علمياً أن كل نواتج تحلل أو تكسير الأدوية والمخدرات في جسم الإنسان تفرز في البول وتبقى فيه لفترة طويلة، بالإضافة إلى احتمال وجود نسبة من هذه المواد في عينة البول كما هي دون تحلل.

٥- بسبب سرعة تحلل الهيروين في جسم الإنسان فإنه يجب عدم الاعتماد على البحث عنه في العينات البيولوجية التي تؤخذ من جسم المتعاطي لإثبات تعاطيه، ولكن يجب أن تعتمد على البحث عن المورفين، لأنه هو آخر صورة ثابتة يوجد عليها الهيروين في الجسم وتُفرَز في البول.

٦- من الممكن إثبات تعاطي شخص للهيروين عن طريق إثبات وجود أحادي أسيتيل المورفين في البول، ولكن في هذه الحالة يجب ألا يتعدى وقت التحليل ما يتراوح بين ٢ - ٨ ساعات.

٧- يجب مراعاة عدم إجراء عملية تحليل للمركبات في البول بواسطة الحمض أو الإنزيم، لأن هذه العملية- في الغالب- تحول أحادي أسيتيل المورفين MAM -
للدليل على تعاطي الهيروين - إلى مورفين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الجندي ، سليمان أحمد (١٩٩٢م): علم السموم والكيمياء الشرعية. الطب الشرعي بين الإدعاء و الدفاع (الجزء الثاني)، القاهرة مكتبة المحامي .
- شاهين ، نصار (١٩٨٩م): المخدرات حقائق وأرقام، عمان : مركز الكتب الأردني.
- علي، محمد البار(١٩٨٩م): الأضرار الصحية للمسكرات والمخدرات والمنبهات، الرياض: الدار السعودية للنشر و التوزيع.
- قطب ، حسني (١٩٨٣م): مواد الإدمان الشائعة: الأمن العام. الرياض: مكتبة معهد الضباط.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Baselt R. C. (1978); Disposition of Toxic Drugs and Chemicals in Man, Vol. 1, Biomedical Publications, Canton, Connecticut 06019, p. 10.
- Cone E. J. and Darwin W. D. (1992); Rapid assay of cocaine, opiates and metabolites by gas chromatography-mass spectro-metry, J. Chrom- atogr. 580, 43-61.
- Cone E. J., Welch P., Mitchell J.M. and Paul B. D. (1991); Forensic drug testing for opiates: I. Detection of 6-acetylmorphine in urine as an indicator of recent heroin exposure; drug and assay considerations and detection times, J. Anal. Toxicol. 15, 1-7.
- Drost R. H., Van Ooijen R. D., Ioescu T. and Maes R. A. A., (1984); Determination of morphine in serum and cerebrospinal fluid by gas chromatography and selected ion monitoring after reversed phase column extraction, J. Chromatogr. 310, 193-198.
- Dutt M. C., Lo D.S.-T., Ng D. L. K. and Woo S. (1983); Gas chromatographic study of the urinary codeine-to-morphine ratios in controlled codeine consumption and in mass screening for opiate drugs, J. Chromatogr. 267, 117-124.
- ElSohly M. A. and Jones A. B. (1989); Morphine and codeine in

- biological fluids: Approaches to source differentiation, *Forens. Sci. Rev.* 1, 13- 21.
- Fehn J. and Megges G. (1985); Detection of O6-monoacetylmorphine in urine samples by GC/MS as evidence for heroin use, *J. Anal. Toxicol.*, 9, 134-138.
 - Fuller D. C. and Anderson W. H. (1992); A simplified procedure for the determination of free codeine, free morphine and 6-acetylmorphine in urine, *J. Anal. Toxicol.* 16, 315-318.
 - Gerostamoulos J., Crump K., McIntyre I. M. and Drummer O. H. (1993); Simultaneous determination of 6-monoacetylmorphine, morphine and codeine in urine using high performance liquid chromatography with combined ultraviolet and electrochemical detection, *J. Chromatogr.* 617, 152-156.
 - Goldbaum L. R., Santinga P. and Dominguez A. M. (1972); A procedure for the rapid analysis of large numbers of urine samples for drugs, *Clin Toxicol.* 5, 369-379.
 - Kabra P. M. and Marton L. J. (1984); *Clinical liquid Chromatography, Vol. 1, Analysis of Exogenous Compounds*, CRC Press, pp. 153-157.
 - Kim C. and Kats T. (1984); Rapid and sensitive analysis of morphine in serum by reversed-phase high performance liquid chromatography with electrochemical detection, *J. Anal. Toxicol.* 8, 135-137.
 - Madden J. S. (1984); *Guide to Alcohol and Drug Dependence*. 2nd Edition, Wright Ltd., Bristol U. K. PP. 173.
 - Opiatnachweis im Harn, (1993); DFG/TIAFT Mitt. XXI. Verlag Chemie, Weinheim.
 - Romberg R. W. and Brown V. E. (1990); Extraction of 6-monoacetylmorphine from urine, *J. Anal. Toxicol.* 14, 58-59.
 - Svensson J. O. (1986); Determination of morphine, morphine-6-glucuronide and normorphine in plasma and urine with high-performance liquid chromatography and electrochemical detection, *J. Chromatogr.* 375, 174-178.
 - Umans J. G., Chiu T. S. K., Lipman R. A., Schultz M. F., Shin S-U. and Inturrisi C.E. (1982); Determination of heroin and

- its metabolites by high performance liquid chromatography, J. Chromatogr. 233, 213-225.
- United nations (1986); Recommended Methods for Testing Heroin, Manual for Use by National Narcotics Laboratories, ST/NAR/6.
 - United nations (1987); Recommended Methods for Testing Opium/Crude morphine, Manual for Use by National Narcotics Laboratories, ST/NAR/11,.
 - United nations (1995); Recommended Methods for Testing Heroin, Manual for Use by National Narcotics Laboratories, ST/NAR/27.
 - Verlag Chemie, Weinheim (1992); Thin-Layer Chromatography Rf Values of toxicologically-Relevant Substances in standardised Systems, DFG/TIAFT Mitt. XVII..
 - Yeh S. Y., Gorodetzky C. W. and McQuinn R. L. (1976); Urinary excretion of heroin and its metabolites in man, J. Pharmacol. Exp. Ther. 196, 249-256

أثر جريمة الزنا على النكاح

إعداد

الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان الربيش

عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الشرعية - كلية الملك فهد الأمنية

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن الله تعالى خلق البشر وجعل من سننه الماضية فيهم سنة تجاذب الذكر والأنثى، ولكن الشريعة الإسلامية لم تبق هذا التجاذب القطري طبقاً بلا قيد، بل شرعت الأحكام المهيبة له، فحضت على النكاح، وجعلت الزنا جريمة يعاقب عليها. ومع ذلك، فقد يقع شخص في جريمة الزنا، فترتب على هذا الفعل أنواعاً من التأديب، منها الحد ومنها التأديب المعنوي المتعلق بالتضييق الاجتماعي. ولكن ما هي حدود ذلك التضييق؟ وبصيغة تساؤلية أكثر وضوحاً، هل يحرم نكاح الزاني مؤنثه؟ وهل تمنع الزانية من الزواج مطلقاً أم لا؟ وأن كانت تحل له، هل يشترط لذلك الحل توبتها؟ وما أثر فعل المرأة المتروجة لفاحشة الزنا على بقاء العصمة؟ هذه الأسئلة كلها تحتاج إلى بيان وذلك لما لقضية الأبضاع من أهمية بالغة في الشريعة الإسلامية.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فإن الله تعالى خلق هذا البشر، وجعل من سننه الماضية فيهم سنة تجاذب الذكر والأنثى، وهي سنة ماضية، هي قوام التكاثر البشري، إذ لولاها لما حصل تزواج مشروع، ولا تم تلاق محرم، فهي الوقود الذي يدفع كلا الجنسين إلى التطلع إلى الجنس الآخر، سواء كان ذلك التطلع مشروعاً أم كان تطلعاً محرماً ممنوعاً، وهذا التجاذب من دوافعه الغريزة الجنسية الفطرية، وليست هي الوحيدة، بل يقوم إلى جانبها دافع الأُس والسكن إلى الطرف الآخر، كما قال تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا) ^(١). إضافة إلى حب التكاثر والتوالد المغروز في الوجدان الإنساني، كما قال تعالى: (رَبِّينَا لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ) ^(٢).

١ - سورة الأعراف من الآية ١٨٩ .

٢ - سورة آل عمران من الآية ١٤ .

ولكن الشريعة الإسلامية لم تبق هذا التجانب الفطري طليقا بلا ضبط ولا تنظيم ، بل شرعت الأحكام المهندبة له ، والضابطة لنزواته ، الحاصرة له في حيز "المفيد"؛ فمُنعت السفور ، وحظرت النظرة المحرمة ، وشنعت جريمة الزنا؛ كما قال الباري جل جلاله: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) ^(١). وحضت على التزواج ورغبت فيه ، كما قال ﷺ - "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" ^(٢) .

ومع أن الشريعة قد أحاطت الحرمان بسياس منيع من سد الذرائع ومنعت الاقتراب منها منعاً للزنا فإن نفساً أماراً بالسوء، وشيطان إنسٍ أو جنٍ قد يتكالبان على شخص فيوقعانه في الزنا.

غير أن الشريعة لم تبق ذلك المصاب رهن مصابه، فشرعت الحد تطهيراً، وله تأهيلاً، ليعود إلى حالته الطبيعية عضواً سليماً سالماً في مجتمع النقاء والطهر، وعنصراً فاعلاً في حرب العهر والخنا.

لكن هل لارتكابه لذلك الخنا ، ووقوعه في وحل الرذيلة ، تأثير في حياته الاجتماعية الأسرية بعد؟ .

وبصيغة تساؤلية أكثر وضوحاً أيق له أن ينكح بعد؟ ومن ينكح، وكيف تكون علاقة المرأة مع زوجها لو كانت ذات زوج حين فجورها، وسلمت من طائلة الحد لصارف أو آخر؟

تلك هي التساؤلات الأساسية التي سيتم التعرض لها خلال هذا البحث، وفق التقسيم المنهجي التالي: من تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

١ - سورة الإسراء الآية ٣٢ . .

٢ - أخرجه البخاري من ٣٦٢ رقم ١٩٠٥ كُتِبَ الصوم باب الصوم على من خاف على نفسه للزوجة ، وفي مواضع أخر، ومسلم رقم ١٤٠٠ كُتِبَ النكاح باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه .

مفردات البحث

التمهيد في التعريف لغة واصطلاحاً بعناصر الموضوع . وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: تعريف النكاح لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث: تعريف الزنا لغة واصطلاحاً .

المبحث الأول : في نكاح الزاني مزنيته، وفيه مطالب .

المطلب الأول : حكم نكاح الزاني مزنيته .

المطلب الثاني : في استبراء الزانية قبل نكاح الزاني بها . وفيه فروع .

الفرع الأول : حكم الاستبراء .

الفرع الثاني : حكم وطنه لها قبل الاستبراء .

الفرع الثالث : بما يكون الاستبراء .

المطلب الثالث : في اشتراط توبة الزانية ، وفيه فرعان .

الفرع الأول : نكاح الرجل مزنيته قبل توبتها.

الفرع الثاني : كيفية توبة الزانية .

المبحث الثاني : نكاح الزانية غير الزاني بها ، وفيه مطالب.

المطلب الأول : حكم نكاح الزانية غير الزاني بها .

المطلب الثاني : استبراء الزانية لنكاح غير الزاني بها .

المطلب الثالث : توبة الزانية لنكاح غير الزاني بها .

المبحث الثالث: زنا الزوجة، وفيه مطلب واحد : أثر زنا الزوجة على بقاء

العصمة .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج .

التمهيد في التعريف اللغوي والاصطلاحي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف النكاح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: تعريف الزنى لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً

الجريمة لغة : مصدر أْجْرَمَ يُجْرِمُ ، يقال أْجْرَمَ وَجَرَمَ إِجْرَاماً واجْتِراماً فهو مجرم وجريم ، بمعنى أنه اقترف أمراً محرماً ، والجريمة واحدة الجرائم . أما الجرم فهو الذنب نفسه والتعدي، وهو أيضاً الجريمة^(١) .

وأما اصطلاحاً : فالجرائم هي : "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير"^(٢) .

فالجريمة بهذا التعريف شاملة لكل مخالفة قولية أو فعلية يرتكبها المرء ، لأن المخالفات الشرعية من حيث العقاب نوعان ، نوع شرعت فيه حدود مقدرة من الشارع، كالسرقة والزنا ، ونوع لم تشرع فيه حدود مقدرة ، لكن ترك أمر عقاب متعاطيه للحاكم ، يعاقبه تعزيراً أو يعفو عنه ، بحسب ما يراه . وهذا التعريف لوحظ فيه الجانب القضائي ، أعني جانب المطالبة للمخالف وإلحاق العقاب به .

المطلب الثاني: تعريف النكاح لغة واصطلاحاً

النكاح لغة : مأخوذ من نكح المريض الدواء إذا خالطه ، أو من تتناكحت الأشجار

١ - انظر: معجم مقاييس اللغة ١/٤٥٥ - ٤٤٦ ، اللسان ١٢/٩٠ - ٩١ .

٢ - الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٩ ، وانظر: الجريمة لأبي زهرة ص ٢٣ .

أي اختلطت وانضم بعضها إلى بعض ، وعلى ذلك فهو حقيقة في هذه المعاني، مجاز في الاستعمال الشرعي^(١) . ومال بعض أهل اللغة إلى أنه حقيقة في الوطء، ثم أطلق على العقد لكونه سبباً فيه^(٢) .

أما النكاح اصطلاحاً : فالعلماء له تعريفات عديدة ، أنقل من كل مذهب تعريفاً يظهر تصويره له بحسب حكم الفروع الفقهية المتصلة به عنده .
قال بعض الحنفية هو : "عقد يرد على تملك المتعة قصداً"^(٣) .

وعرفه بعض المالكية بأنه "عقد على مجرد متعة للتلذذ بأمنية غير موجب قيمتها ببيئة قبله ، غير عالم عاقدها حرمتها"^(٤) .

وعرفه بعض الشافعية بأنه عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ أنكحت أو زوجت^(٥) .
وعرفه بعض الحنابلة بقوله لهم "عقد التزويج"^(٦) .

والقاسم المشترك بين هذه التعريفات - بغض النظر عن اختلافات المذاهب الفرعية المتعلقة بقضايا الأسرة - أن النكاح عقد شرعي يورث استباحة الرجل التمتع بالمرأة على الوجه المشروع .

المطلب الثالث : تعريف الزنا

الزنا لغة : يمد (الزنا) ويقصر (الزنى) . فالقصر لغة أهل الحجاز، والمد لغة أهل نجد ، وهو البغاء والفجور . يقال : المرأة تزاني مزانة وزناء أي تباغي^(٧) .

- ١ - انظر: تهذيب اللغة ١٠٣/٤ ، الصحاح ٤١٣/١ ، القاموس ٣١٤ (نكح) .
- ٢ - منهم الأزهري والجوهري ، انظر : تهذيب اللغة ١٠٣/٤ ، الصحاح ٤١٣/١ (نكح) .
- ٣ - كنز اللغات ٩٤/٢ ، وانظر : فتح القدير ٣٤٠/٢ ، حاشية ابن عابدين ٣/٣ .
- ٤ - حدود ابن عرفة ٣٥/١ ، وانظر أيضاً : الهداية للكافية ٢٣٥/١ - ٢٣٨ .
- ٥ - المنهاج ١٧٦/٦ ، وانظر : نهاية المحتاج ١٧٦/٦ - ١٧٨ ، حاشية الشيرازي ١٧٦/٧ .
- ٦ - المغني ٣٢٩/٩ ، وانظر : للشرح الكبير ٥/٢٠ ، كشف القناع ٥/٥ .
- ٧ - انظر : معجم مقاييس اللغة ٢٦/٣ - ٢٧ ، الصحاح ٢٣٦٨/٦ - ٢٣٦٩ ، أساس البلاغة ٢٧٧ ، القاموس المحيط ١٦٦٧ .

وإصطلاحاً : اختلف العلماء في تعريفه. فعرفه بعض الحنفية بأنه: "وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك"^(١).
فهؤلاء قيدوا الزنا بأنه الوطء في القبل ، أما الوطء في الدبر فيدخل عندهم في مسمى الزنا الموجب للحد، بل هذا يسمى لواطاً^(٢).
وعرفه بعض المالكية بأنه "أن يطأ فرج آدمي لا ملك له فيه متعمداً"^(٣).
فالفرج عندهم شامل للقبل والدبر^(٤).
وعرفه بعض الشافعية بأنه "إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشئى طبعاً"^(٥). فالفرج شامل عندهم للقبل والدبر^(٦).
أما الحنابلة فعرفه بعضهم بأنه "فعل الفاحشة في قبل أو دبر"^(٧). وهذا واضح لإخاله الوطء في الدبر في مفهوم الزنا .
ولعل الرأى ما ذهب إليه الجمهور من اعتبار الوطء في الدبر داخلًا في مسمى الزنا لما فيه من الاستهواء طبعاً .

المبحث الأول: نكاح الزاني مؤنثه

المطلب الأول: نكاح الزاني مؤنثه

أجمعت الأمة على حرمة الزنا ، وأنه من الكبائر ، وأن مرتكبه مستحق للنكاح الذي

١ - الهداية ١٠٠/٢ ، وانظر: بدائع الصنائع ٣٣/٧ ، البناية ٢٣٧/٦ - ٢٣٨ .

٢ - انظر: المراجع السابقة .

٣ - جامع الأمهات لابن الحاجب ٥١٤ .

٤ - الشرح الكبير ٣١٣/٤ ، حاشية للدسوقي ٣١٣/٤ .

٥ - المنهاج ٤٢٢/٧ - ٤٢٣ .

٦ - انظر: الحاوي ٥٨/١٧ ، روضة الطالبين ٨٦/١٠ - ٨٧ ، نهاية المحتاج ٤٢٢/٧ - ٤٢٣ ، حاشية المغربي

الرشيدى على نهاية المحتاج ٤٢٢/٧ .

٧ - كشف القناع ٨٩/٦ .

لا رافة فيه^(١).

لكن هل اقتراف الزانيين لجريمة الزنا يجعلهما ممنوعين من التناكح بينهما على الوجه المشروع؟

اختلف أهل العلم في حكم نكاح الزاني مزنيته على قولين:

القول الأول: إن الزاني لا يجوز له التزوج بالزانية التي قارف معها جريمة الزنا ، وبه قال ابن مسعود^(٢) ، وعائشة^(٣) ، والبراء^(٤) ، وابن عازب ، والحسن البصري^(٥) - رضي الله عنهم - مستكئين بقول الله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ

١ - انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١١٢ ، مراتب الإجماع ص ١٣٣ .

٢ - هو : عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهنلي أحد السابقين إلى الإسلام وأحد المهاجرين إلى الحبشة ، أحد المبشرين بالجنة ، شهد براءً وما بعدها . انظر: الاستيعاب ٣١٦/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٨٨/١ .

٣ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٠٥/٧ ، رقم ١٢٧٩٨ ، رقم ٢٠٦/٧ ، رقم ١٢٨٠٢ ، ومسعود بن منصور في سننه ٢٥٩/١ - ٢٦٠ ، رقم ٨٩٦ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٥١/٤ ، والبيهقي ٢٥٢/٧ رقم ١٣٨٨٤ كتاب النكاح باب ما يستل به على قصر الآية على ما نزل فيه . وفي سند البيهقي يحيى الجزار وقد رمي بالغلو في التشيع مع صدقه ، انظر: تقريب التهذيب ٣٥٠/٢ .

٤ - هي : أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - توفيت سنة ٥٧ ، وقيل ٥٨ ، انظر: لشد الغاية ٢٠٥/٧ .

٥ - أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٠٦/٧ رقم ١٢٨٠١ ، ومسعود بن منصور في سننه ٢٦٠/١ رقم ٨٩٧ ، ٨٩٩ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٥١/٤ ، والبيهقي ٢٥٣/٧ رقم ١٣٨٨٨ كتاب النكاح باب ما يستل به على قصر الآية على ما نزل فيه . وفي سننه إسماعيل بن أبي خالد ثقة ثبت ، ويطلق بن عبيد ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين ، انظر: تقريب التهذيب ٨٠/١ ، ٣٨٨/٢ ، وفيه الجهم السري لم لجه .

٦ - هو : البراء بن عازب استصغر يوم بدر ، شهد أحداً ، وتوفي أيام مصعب بن الزبير - رضي الله عنهما ، انظر: لشد الغاية ٢٥٨/٢ .

٧ - أخرجه مسعود بن منصور في سننه ٢٦٠/١ رقم ٨٩٨ ، وعلقه البيهقي ٢٥٢/٧ بد رقم ١٣٨٨٨ كتاب النكاح باب ما يستل به على قصر الآية على ما نزل فيه .

٨ - هو : الحسن بن أبي الحسن واسم أبيه يسار ، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، عالم زملة ، توفي عام ١١٠ ، انظر: سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ .

٩ - انظر: الحاوي ٢٥٧/١١ .

مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (١).

وجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى أخبر أن الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك. فالرجل الذي فعل معها جريمة الزنا محرم عليه نكاحها بقوله تعالى: (وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (٢).

القول الثالثي: إن الزاني يجوز له التزوج بالمرأة التي زنى بها، وبه قال الحنفية (٣)، والمالكية (٤)، والشافعية (٥)، والحنابلة (٦)، مستدلين بما يلي:-

١ - قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ اللَّاتِي يَرْضَعْنَكُمْ وَنِسَاءُ الَّذِينَ لَكُمْ فِي الْبَيْتِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي جُورِكُمْ فِي نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً) (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً) (٧).

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى عدد في الآيتين المحرمات في النكاح، ولم يذكر منهن الزانية، ثم عقب ذكره تعالى للمحرمات بقوله سبحانه: (وَحَرَّمَ

١ - سورة النور الآية ٣.

٢ - انظر: الناسخ والمنسوخ ٣١١/٢.

٣ - انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٩١/٣، فتاوى النوازل ١١٤.

٤ - انظر: المعونة ٧٩٥/٢، أحكام القرآن لابن العربي ٣٣٩/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٧٠/١٢.

٥ - انظر: الأم ٢١/٥، الحاوي ٢٥٦/١١.

٦ - انظر: المغني ٥٦١/٩، المبدع ١٩١/٧، الإقناع ٣٤٣/٣. وسيأتي اختلاف العلماء في استبراء الثوب.

والاستبراء في المطلين الثاني والثالث.

٧ - سورة النساء، الآيتان ٢٣ - ٢٤.

- ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (النور: من الآية ٣) . فكانت الزانية من جملة المحلات^(١) .
- ٢ - حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - قال : " لا يحرم الحرام الحلال^(٢) " .
- وجه الاستدلال أن الزنى محرم ، بينما الزواج مشروع ، فلو منع الزاني من تزوج مزيّنته لحرم الحلال بالحرام ، وذلك مخالفة صريحة لهذا الحديث .
- ٣ - قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - : " إذا زنى رجل بامرأة لم يحرم عليه نكاحها^(٣) " . وهذا صريح في موضوع الخلاف .
- ٤ - ما روي أن رجلاً تزوج امرأة وكان له ابن من غيرها ، ولها بنت من غيره ، ففجر الغلام بالجارية ، وظهر بها حمل ، فلما قدم عمر مكة رفعاً إليه ، فسألهما ، فاعترفا ، فجلدهما الحد ، وحرص على أن يجمع بينهما ، فأبى الغلام^(٤) .

- ١ - انظر: الحاوي ١١/٢٥٧ .
- ٢ - أخرجه ابن ماجه ١/٢٤٩ رقم ٦١٥ كتاب النكاح باب لا يحرم الحرام الحلال بلفظ : " لا يحرم الحرام الحلال " ، والدر المنثور ٣/٢٦٨ رقم ٨٨ ، ٨٩ ، والبيهقي ٧/٢٧٤ رقم ١٣٩٦٤ ، ١٣٩٦٥ ، كتاب النكاح باب الزنا لا يحرم الحلال ، وذكر أبو الطيب أباذي له شواهد صحاحا عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - منهم : ابن عباس ، وعروة ، انظر: التعليل المغني له ٣/٢٦٨ ، وعلق البوصيري في الزوائد على إسناد ابن ماجه ٢/١٢٣ كائلاً : " هذا إسناد ضعيف لضعف عبدالله بن عمر العمري " .
- ٣ - انظر: الحاوي ١١/٢٥٧ - ٢٥٨ .
- ٤ - أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٧/٢٠٤ رقم ١٢٧٩٥ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٤٩ ، والبيهقي ٧/٢٥١ رقم ١٣٨٧٦ كتاب النكاح باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه ، وفي سند عبدالرزاق من لم يُستَم .
- ٥ - انظر: الحاوي ١١/٢٥٨ .
- ٦ - أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٧/٢٠٣ - ٢٠٤ رقم ١٢٧٩٣ ، وسعيد بن منصور في سننه ١/٢٥٨ رقم ٨٨٥ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٤٨ ، والبيهقي ٧/٢٥٠ - ٢٥١ رقم ١٣٨٧٥ كتاب النكاح باب ما يستدل به على قصر الآية على ما نزلت فيه . وفي سننه عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه ، ومحمد بن يعقوب والربيع بن سليمان ، ثقات ، انظر: تقريب التهذيب ١/٢٤١ ، ٥٠٢/١ ، ٢٢٩/٢ ، ٤٦٨/٢ ، وفيه من لم أجد .
- ٧ - انظر: الحاوي ١١/٢٥٨ .

وجه الاستدلال بهذا الأثر أن عمر رام أن يزوج الجارية الغلام ، فدل ذلك على مشروعية تزوج الزاني للتي زنا بها .

المناقشة

نوقش أصحاب القول الأول في استدلالهم بآية: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) ^(١) مناقشتين:

أ - إن قوله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً) لا يخلو أن يكون خبراً أو نهياً ، أما اعتباره خبراً فلا يصح؛ لأننا وجدنا الزاني يتزوج غير زانية ، وغنياً يتزوج زانية ، ومحال أن يكون خبر الله - تعالى - كذباً .

وأما على اعتباره نهياً فمعنى (ينكح) يوطأ ، وعلى ذلك فالمعنى أن الزنى لا يتأتى إلا من زانيين ، أي أن فعل الزنى فعل مشترك بين طرفين كلاهما يوسم بأنه زان ، وهذا المعنى هو المتعين ، لكون النكاح حقيقة في الوطء ^(٢) .

ب - وعلى فرض تسليم أن الآية تحرم نكاح الزاني مزنيته فالآية منسوخة بقوله سبحانه وتعالى: (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ) ^(٣) ، وهذا قول سعيد بن المسيب ^(٤) الذي قال: "هي : [أي الزانية] من أيامى المسلمين" ^(٥) .

١ - سورة النور الآية ٣ .

٢ - انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٠٨/٥ ، أحكام القرآن لابن العربي ٣٣٩/٣ ، النسخ والنسخ ٣١١/٢ .

٣ - سورة النور من الآية ٣٢ .

٤ - هو سعيد بن المسيب بن حزن ، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه توفى عام ٩٣هـ وقيل غير ذلك ، انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ .

٥ - انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦٩/١٢ ، الحاوي ٢٥٩/١١ .

٦ - أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢٥٤/١ رقم ٨٦٢ ، والبيهقي ٢٤٩/٧ رقم ١٣٨٦٩ كتاب النكاح باب نكاح المحذنين وما جاء في قول الله عز وجل: ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وفيه زيد بن جعفر لم أجده .

الترجيح

يظهر - والله تعالى أعلم - أن القول القاضي بحل نكاح الزاني لمزنيته هو القول الراجح ، وذلك لعموم قوله سبحانه وتعالى: (وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(١) ، لأن داعي الفطرة يحدو إلى قضاء الوطر ، وإن لم يقض الوطر بالطريق الشرعي قضى بالطرق المحرمة ، إلا أن بعصم الله تعالى ، والعادة الغالبة استتلاف الرجال عن نكاح الزواني ، بدليل عزوف الغلام في أثر عمر السابق عن نكاح البنت التي زنا بها ، فإذا منع الزواني من نكاح الذين زنوا بهن كان في ذلك تضيق لباب الزواج أمامهن ، وفتح لباب الفتنة عليهن - وفي ذلك من المفاسد مالا يخفى ، ولما يعضد هذا القول من أقوال الصحابة ، التي وإن خالفتهما أقوال أصحاب القول الأول ، إلا أنها ترجح عليها بدلالة الآية السابقة ، فضلاً عن أن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - رويت عنه الرخصة في نكاح الزاني مزنيته^(٢) ، ولما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - قال لولي فتاة زنت فتخرج أن يزوجها حتى يخبر بزناها خاطبها : "زوجوها كما تزوجوا صالحاً فتيتكم"^(٣) ، وصالحات فتيات المسلمين لا حجر عليهن من النص في زواج من ثثن من المسلمين . والله تعالى أعلم .

١ - سورة النساء من الآية ٢٤ .

٢ - أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢٦١/١ رقم ٩٠٣ . والبيهقي ٢٥٣/٧ رقم ١٣٨٨٧ كُتِبَ للنكاح باب ما يستل به على قصر الآية على ما نزلت فيه ، وفيه خلف بن خليفة صدوق اختلط في آخر عمره ، انظر تقريب التهذيب ٢٢٢/١ .

٣ - أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢٥٥/١ رقم ٨٦٦ ، والبيهقي ٢٥١/٧ رقم ١٣٨٧٦ كُتِبَ للنكاح باب ما يستل به على قصر الآية على ما نزلت فيه ، وفي سند هذا الأثر أبو نصر بن قتادة وأبو منصور النضروي لم ألق على من ترجم لهما .

المطلب الثاني: استبراء الزانية قبل نكاح الزاني بها

وفيه فروع:

الفرع الأول : حكم الاستبراء .

الفرع الثاني: حكم وطئه لها قبل الاستبراء .

الفرع الثالث: بم يكون الاستبراء ؟ .

الفرع الأول: حكم الاستبراء

تقدم الخلاف في حكم تزوج الرجل بمزنيته ، وأن المذاهب الأربعة على مشروعية ذلك له^(١) ، لكن هل يشترط عندهم أن يستبرئها قبل النكاح أم لا يشترط ذلك؟ في ذلك القولان التاليان :

القول الأول : إن له أن يعقد عليها قبل أن يستبرئها من الوطء المحرم السابق ، وبه قال الحنفية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، مستلذين بالتالي:

١ - حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - أن النبي ﷺ قال : " لا يحرم الحرام الحلال^(٤) " .

وجه الاستدلال أن الوطء المتقدم حرام ، بخلاف وطء الرجل زوجته فحلال ، فلم يكن إتيان هذا الحلال ممنوعاً بارتكاب ذلك الحرام.

١ - انظر: المطلب السابق .

٢ - انظر: مختصر الطحاوي ٢١٨ - ٢١٩ ، مختصر اختلاف العلماء ٣٢٧/٢ ، فتح القدير ٣٨٤/٢ ، تبين الحقائق ١١٤/٢ .

٣ - انظر : الأم ٢١/٢ ، الحاوي ٣٦١/١١ ، المهذب ٤٤/٢ ، حلية العلماء ٣٧٨/٦ .

٤ - تقدم تخريجه .

٥ - انظر: الحاوي ٢٦٢/١١ .

- ٢ - ما روي أن رجلاً تزوج امرأة ، وكان له ابن من غيرها ، ولها بنت من غيره ، ففجر الغلام بالجارية ، وظهر بها حمل ، فلما قدم عمر مكة ، رفعاً إليه ، فسألها فاعترفا فجلدهما الحد ، وحرص على أن يجمع بينهما فأبى الغلام^(١) .
- وجه دلالة هذا الأثر أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حرص على أن ينكح الغلام الجارية ، من غير اعتبار للاستبراء ، فدل ذلك على مشروعية عقد الرجل على مزيته من غير استبراء^(٢) .
- ٣ - إن العِدَّة لا تجب إلا بزوال أسباب تقدمت ، كعدة الطلاق ، وعدة الوفاة ، وفي حال الزنا لم يزل سبب يستوجب العدة ، فلم تكن مشترطة لحل تزوج الرجل التي فجر بها^(٣) .
- ٤ - إن العدة إنما تجب رعيًا لحرمة الماء الذي يلحق به النسب ، وماء الزاني لا حرمة له ، ولا يلحق به النسب ، فلم تجب منه العدة ، فكان عقد الرجل على موطوعته حراماً جائزاً^(٤) .
- ٥ - أن وطء الزاني لا يثمر لحوق النسب ولا وجوب المهر ، ولا لزوم النفقة ، فلم يثمر العدة ، لأن جميعها من أحكام الوطء الحلال ، فإذا سقط بعضها في وطء الزنا سقط جميعها ، لانعدام الفرق بينها^(٥) .
- القول الثاني :- أن الزاني لا يحق له العقد على التي زنى بها قبل استبرائها ، وبه قال المالكية^(٦) ، والحنابلة^(٧) ، مستكئين بما يلي :

- ١ - تقدم تخريجه .
- ٢ - انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٢٨/٢ ، الحاوي ٢٦٢/١ .
- ٣ - انظر: المرجع السابق .
- ٤ - انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٢٨/٢ .
- ٥ - انظر: الحاوي ٢٦٢/١ .
- ٦ - انظر: المرجع السابق .
- ٧ - انظر: التتبع ٦٠/٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ٣٣٨/٣ ، القوانين الفقهية ٢١٣ .

- ١ - قوله -ﷺ- "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره" (٢) (٣) .
وهذا نص عام في النهي عن نكاح الموطوءة قبل استبراءها من ماء الواطئ السابق (٤) .
- ٢ - حديث أبي سعيد الخدري (٥) - رضي الله تعالى عنه - أن النبي -ﷺ- قال : "لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض" (٦) (٧) .
وهذا الحديث نص عام في الحامل من الزنا والحامل من غيره ، وفي كل حائل (٨) .
- ٣ - ما روي أن النبي -ﷺ- رأى امرأة مجحاً (٩) على باب فسطاط ، فقال : لعله يريد

- ١ - انظر: المغني ٥٦١/٩ ، المحرر ٢١/٢ ، المبدع ٦٩/٧ - ٧٠ ، الإقناع ٣٤٣/٣ .
- ٢ - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٩/٤ عن رويغ بن الحارث الأنصاري ، وأحمد ١٣٣/٤ رقم ١٩٩٩٢ ، والدارمي ٢٩٨/٢ رقم ٢٤٧٧ كتاب الجهاد باب في استبراء الأمة ، والترمذي ٤٣٧/٣ رقم ١١٣١ كتاب النكاح باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل ، وأبو داود ٦١٥/٢ - ٦١٦ رقم ٢١٥٨ كتاب النكاح باب في وطء السبايا ، والبيهقي ٧٣٨/٧ رقم ١٥٥٨٨ كتاب النكاح باب استبراء من ملك الأمة ، وقال الترمذي : "هذا حديث حسن" وحسنه الألباني كذلك في إرواء الغليل ٢١٣/٧ .
- ٣ - انظر: المغني ٥٦١/٩ .
- ٤ - انظر: المرجع السابق .
- ٥ - هو: أبو سعيد سعيد بن مالك بن سنان شهد الخندق وبيعة الرضوان العالم المجاهد ، توفي عام ٦٣هـ - وقال غير ذلك ، انظر: تهذيب التهذيب ٤٧٩/٣ .
- ٦ - أخرجه أحمد ٣٥/٣ رقم ١١٢٣٤ ، ٧٧/٣ رقم ١١٦٠٢ ، ١٠٦/٣ رقم ١١٨٢٩ ، والدارمي ٢٢٤/٢ رقم ٢٢٩٥ كتاب الطلاق باب في استبراء الأمة ، وأبو داود ٦١٤/٢ رقم ٢١٥٧ كتاب النكاح باب في وطء السبايا ، والدارقطني ١١٢/٤ رقم ٣٤ ، والحاكم ٢١٢/٢ رقم ١١٧/٢٧٨٨ كتاب النكاح ، والبيهقي ٧٣٨/٧ رقم ١٥٥٨٧ كتاب النكاح باب استبراء من ملك الأمة ، وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه" ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ١٧١/١ - ١٧٢ "بإسناده حسن" ، وتبعه الشوكاني في نيل الأوطار ١٢٥/٨ .
- ٧ - انظر: المغني ٥٦١/٩ .
- ٨ - انظر: للمرجع السابق .
- ٩ - يقال امرأة مجح إذا حملت فعظم بطنها تقرب الوضع ، انظر: للقاموس (جمع) .

أن يلم بها ، قالوا : نعم ، قال : لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخل معه قبره ، كيف يستخدمه وهو لا يحل له ، أم كيف يورثه وهو لا يحل له^{(١)(٢)} .

وجه دلالة الحديث إنكاره -ﷺ- على الرجل أن يطأ الحامل من غيره ، فافتضى ذلك حرمة عقد الزاني على الزانية به قبل استبرائها ، لأن العقد عليها يفضي إلى غشيانها غالباً^(٣) .

٤ - إن العدة وضعت لمعرفة براءة الرحم ، وهذا المعنى مطلوب في الموطوءة حراماً كطلبه في الموطوءة حلالاً ، فلزم استبراء الزانية قبل عقد الذي زنا بها عليها^(٤) .

المناقشة

نوقشت أدلة القول الأول بالمناقشات التالية:

١ - نوقش استدلالهم بحديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - "لا يحرم الحرام الحلال" بأننا لا نقول إن نكاح الزانية حرام ، بل هو مشروع - كما تقدم في المسألة السابقة - وإنما نقول إن زناها تترتب عليه أحكام ، منها : أنه يمكن أن يعلق بها حمل منه ، فكان لابد من استبراء رحمها ، لمعرفة أيها حمل أم لا ؟ ، حتى لا يلحق حملها من الزنا بالعقد عليها عقداً صحيحاً .

٢ - وأما استدلالهم بحرص عمر بن الخطاب -ﷺ- على تزويج الغلام الجارية التي فجر بها من غير سؤاله عن العدة فيجاب عنه بأن كون عمر بن الخطاب -ﷺ- لم يعتبر العدة دعوى تحتاج إلى دليل ، واحتمال كونه لم يعتبرها كاحتمال كونه اعتبرها ، والأثر لم يتعرض لبيان اعتباره -ﷺ- للعدة ، فلزم البحث عن دليل آخر ، وأدلة القول الثاني أقوى ، فوجب المصير إليها .

٣ - ويجاب عن استدلالهم بأن العدد لا تجب إلا بأسباب تقمت ، وأن في الزنا لم يزل سبب مستوجب للعدة يجاب عنه بأن الأسباب الموجبة للعدة من أهمها الوطء ،

١ - أخرجه مسلم ١٠٦٥/٢ - ١٠٦٦ رقم ١٤٤١/١٣٩ كتاب النكاح باب تحريم وطء الحامل المسبية .

٢ - انظر: المغني ٥١٢/٩ .

٣ - انظر: المرجع السابق .

٤ - انظر: الإشراف ٧٠١/٢ ، المغني ٥٦٢/٩ .

- بدليل اعتبار العدة في وطء الشبهة ، ومن هنا كان الزنا سبباً مستوجباً للعدة .
- ٤ - يجاب عن قولهم إن ماء الزاني لا حرمة ، له وإن العدة لا تجب إلا من ماء له حرمة ، بأن ماء الزاني له حرمة من حيث تخلق الجنين منه ، فكان الاستبراء للزانية متعيناً ، لمعرفة أبها حمل أم لا ؟ ، كما أن العدة هنا فيها احتراماً لماء العاقد على المرأة حتى لا يختلط ماؤه الحلال بالحرām .
- ٥ - وأما قولهم إن وطء الزاني لا يثمر عدة ، لأنه لا يثمر مهرأ ولا نفقة ، فيجاب عنه بأن وطء الزاني يثمر عدم لحوق نسب الجنين بأحد ، وهذه الثمرة لا تتحقق إلا بالاستبراء ، لأنه بدونه يختلط ماء الناكح حلالاً بماء الناكح حراماً ، فلا يدرى من أي الوطنين الولد ، فيلحق بالناكح حلالاً ، لأن "الولد للفراش" (١) .

أما القول الثاني : فنوقش استدلال أصحابه بحديث "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه زرع غيره" بأنه وارد على سبب خاص ، وهو أن رجلاً ملك أمة بالشراء ، فسأل هل يحل له وطؤها ، فأجيب بالمنع ، وعلى فرض عدم وروده على سبب خاص ، فإن النبي إنما أراد الزرع الذي ينسب إلى الزارع ، والولد في الزنا لا ينسب إلى الزاني (٢) .

ويجاب عن هذه المناقشة بمنطوق القاعدة الأصولية العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (٣) .

أما تقييد الحديث بحمله على الولد الذي ينسب إلى الواطئ فهو تقييد بلا دليل ، لأن

١ - أخرجه البخاري ص ١٢٨٨ رقم ٦٧٤٩ كتاب الفرائض باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة ، وص ١٢٩٩ رقم ٦٨١٨ كتاب الحدود باب للعاهر الحجر ، ومسلم ١٠٨٠/٢ رقم ١٤٥٧/٣٦ كتاب الرضاع باب الولد للفراش وتوقي الشبهات .

٢ - انظر : الحاوي ٢٦٢/١ - ٢٦٣ .

٣ - هذا قول جمهور الأصوليين ، انظر : المعتمد لأبي الحسين ٣٠٢/١ ، مفتاح الوصول للتلمساني ٥٣٩ ، للتبصرة للشيرازي ١٤٤ ، العدة لأبي يعلى ٥٩٦/٢ .

الحديث ورد عامًا في منع سقي زرع الغير، فيظل على عمومته حتى يرد مخصص .

الترجيح :

لعل الراجح - والله أعلم - القول بمنع العقد على الزانية من الزاني بها قبل استبرائها ، وذلك لعموم حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في النهي عن غشيان الحوامل حتى يضمن ، وغير الحوامل حتى يحضن ، وهو وإن كان واردًا في الإماء إلا أن المعنى الذي من أجله جاء ذلك النهي عام فيهن وفي غيرهن ، إذ هو حفظ النسب الذي لا يتأتى إلا باستبراء رحم كل من وطئت قبل ، لاسيما أن الغالب أن من عقد على امرأة تغشاها في أول مكنة .

وثبت معنى آخر وهو أن المنع من عقد الزناة على اللواتي زنا بهن قبل استبراء أرحامهن فيه نوع تغليظ عليهن ، خاصة في هذا الزمان الذي شاعت فيه إقامة العلاقة المحرمة قبل العقد ، حتى إذا ظهرت بوادر الحمل سارع الطرفان إلى إبرام عقد الزواج ، ففي منعهما من إبرام العقد قبل الاستبراء تغليظ عليهما ، وفي إباحته لهما فتح لباب المعاشرة المحرمة ، على أمل إبرام العقد حين ظهور بوادر الحمل ، ومعلوم أن سد الذرائع من أصول هذه الشريعة .

الفرع الثاني : وطء الرجل مزنيته قبل الاستبراء

تقدم أن العلماء مختلفون في حكم نكاح الرجل مزنيته ، وأن المذاهب الأربعة على مشروعية ذلك .

وتقدم في المبحث السابق أن المذاهب المجيزة لنكاح الرجل مزنيته اختلفوا في اشتراط استبرائها قبل عقده عليها ، وأن الحنفية والشافعية أجازوا له العقد عليها قبل استبرائها ، لكن عند هؤلاء الذي أباحوا له العقد عليها بلا استبراء فهل يشرع له عندهم غشيانها قبل استبرائها أم لا؟ وبعبارة أخرى هل يشترطون الاستبراء لحل غشيانها؟ .

ذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) في المعتمد عندهم إلى أن الزانية الحائل يجوز للذي زنى بها غشيانها بعد العقد عليها ، من غير اشتراط لاستيرائها ، وكذا مزيته الحامل منه فيحل له وطؤها عندهم بلا خلاف^(٣) ، مستثنين بما يلي :

١ - قوله - ﷺ - " لا يحرم الحرام الحلال"^(٤) .

٢ - ما روي أن رجلاً تزوج امرأة ، وكان له ابن من غيرها ولها بنت من غيره ، ففجر الغلام بالجارية ، وظهر بها حمل ، فلما قدم عمر مكة رفعاً فسألهما فاعترفا ، فجلدهما الحد ، وحرص على أن يجمع بينهما فأبى الغلام^(٥) .

الترجيح

الراجح عندي - والله أعلم - في هذه المسألة مبني - ولا شك - على ما سبق من ترجيح في المسألة السابقة، ذلك أني رجحت هناك حرمة عقد الزاني على مزيته قبل استيرائها، ومن ثم فالراجح هنا عدم جواز أن يطل الزاني مزيته قبل استيرائها، حتى ولو عقد عليها، إذا كان العقد غير صحيح، وعقد النكاح غير الصحيح لا يفيد حل الاستمتاع.

الفرع الثالث: بم يكون استبراء الزانية

تقدم أن المالكية والحنبلة يشترطون لحل عقد الزاني على مزيته أن يستبرئ رحمها؛ لكن بم يكون هذا الاستبراء ، أكون باعتادها بثلاث حيض؟ أم يكون بظهور براءة رحمها بحيضة واحدة؟

١ - انظر: شرح النلية ٣٨٤/٢ ، البناية ٥٦٢/٤ ، تبين الحقائق ١١٤/٢ .

٢ - انظر: الحاوي ٢٦١/١١ ، حلية العلماء ٣٧٨/٦ - ٣٧٩ .

٣ - انظر: المراجع السابقة .

٤ - تقدم تخريجه .

٥ - انظر: الحاوي ٢٦٢/١١ .

٦ - تقدم تخريجه .

٧ - انظر: الحاوي ٢٦٢/١١ .

إن المالكية^(١)، والحنابلة^(٢)، متفقون على أن الزانية إن كانت حاملاً فاستبرأوها بوضع الحمل، أما إن لم يكن قد ظهر بها حمل فإن في ذلك القولين التالبيين :-

القول الأول : إنها تعدت كما تعدت المطلقة بثلاث حيض إن كانت تحيض، وإن لم تكن من ذوات الأقراء فيثلاثة أشهر، وبه قال المالكية^(٣)، وأحمد في رواية هي المذهب^(٤)، مستكئين بأن الوطء في الزنا يضارع الوطء في النكاح الصحيح من حيث شغل الرحم، فكان مثله في مقدار العدة^(٥).

القول الثاني : إنها تستبرأ بحیضة واحدة وهو رواية عن أحمد^(٦)، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧)^(٨) - رحمهما الله تعالى - استدلالاً بما يلي :

- ١ - قياس الزانية في الاستبراء على الأمة المستبرأة من سيدها، وهذه تستبرأ بحیضة فكذا الزانية لانعدام الفارق^(٩).
- ٢ - قياس الزانية من حيث استبرائها على المختلعة، وهذه تستبرأ بحیضة فكذا تلك، لأن المقصود من استبراء كل منهما معرفة براءة رحمها^(١٠).

١- انظر: للتفريع ١٢٢/٢، الإشراف ٧٠١/٢-٧٠٢، القوانين للفقهاء ١٥٩، التاج والإكليل ١٦٧/٤.

٢- انظر: المغني ٥٦٣/٩-٥٦٤، الشرح الكبير ١٠٠/٢٤، شرح منتهى الإرادات ١٢١٣/٤.

٣- انظر: للتفريع ١٢٢/٢، الإشراف ٧٠١/٢-٧٠٢، القوانين للفقهاء ١٥٩.

٤- انظر: المغني ٥٦٣/٩-٥٦٤، الشرح الكبير ١٠٠/٢٤، الإنصاف ١٠٠/٢٤-١٠١.

٥- انظر: المغني ٥٦٤/٩، الشرح الكبير ١٠١/٢٤.

٦- انظر: المغني ٥٦٤/٩، الشرح الكبير ١٠٠/٢٤-١٠١، الإنصاف ١٠١/٢٤.

٧- انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١١٠/٣٢.

٨- هو : أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام، بن عبدالله الحراني المشقي، الإمام الفقيه المجتهد المفسر الأصولي

المجاهد، نفي الدين أبو العباس، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي ٧٢٨، انظر: طبقات الحفاظ للذهبي ٤/

١٤٩٦، نيل طبقات الحنابلة ٣٨٧/٢.

٩- انظر: المغني ٥٦٤/٩، فتاوى شيخ الإسلام ١١٠/٣٢.

١٠- انظر: المرجع السابق ١١٠/٣٢-١١١.

المنافسة والترحيب

إن القولين لم يستندا إلى نص في الموضوع ، وإنما هي تعليقات وأقيسة. غير أن مستند القول الأول تمكن مناقشته بأن العدة من الطلاق ليس المقصود منها فقط مجرد معرفة براءة رحم المطلقة ، بل أيضا إيجاد مهلة للتروي والتفكير لحل الزوجين يعاودان علاقتهما الزوجية ، فافتضى ذلك مزيد وقت .

ومن هنا فعمل الراجح القول الثاني وهو أن الزانية تستبرأ بحيضة واحدة ، وذلك لأن الحيضة كفيلة بإظهار براءة رحمها ، وهذا المقصود ، وليس ثمة مقصود آخر ، والله أعلم .

المطلب الثالث: توبة الزانية

وفيه فرعان :

الفرع الأول : حكم نكاح الرجل مزنيته قبل توبتها .

الفرع الثاني: كيفية توبة الزانية .

الفرع الأول : نكاح الرجل مزنيته قبل توبتها

تقدم أن المذاهب الأربعة متفقة على حل نكاح الزانية^(١) ، وتقدم أن الحنفية والشافعية لا يشترطون استبراءها بخلاف المالكية ، والحنابلة ، لكن هل تشترط توبتها لحل عقد الذي زنى بها عليها؟.

لختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : إن توبتها لا تشترط لحل عقد الزاني بها عليها ، وبه قال الحنفية، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، مستكئين بما يلي:

١ - انظر ص ١٥ من البحث .

٢ - انظر: للمعونة ٧٩٥/٢ ، الإشراف ٧٠١/٢ - ٧٠٢ ، النسخ والمنسوخ ٣١١/٢ ، القوانين الفقهية ١٤٠ .

٣ - انظر: الأم ٢١/٥ ، الحلوي ٢٥٦/١١ ، حلية الطماء ٣٧٨/٦ - ٣٧٩ .

١ - ما روي أن رجلاً تزوج امرأة وكان له ابن من غيرها ، ولها بنت من غيره ، ففجر الغلام بالجارية ، وظهر بها حمل ، فلما قدم عمر مكة رفعاً إليه ، فسألها فاعترفا ، فجلدهما الحد ، وحرص على أن يجمع بينهما فأبى الغلام^(١) .

وجه الاستدلال أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه لم يسأل عن توبتهما ، مع حرصه على الجمع بينهما ، فدل ذلك على أن توبتها ليست شرطاً لحل نكاح الزاني بها إياها .

٢ - ما روي أن رجلاً سأل عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - عن نكاح الزانية؟ فقال : يجوز ، أرأيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز؟^(٢) .

وجه دلالة أن ابن عباس أباح نكاحها من غير اعتبار لتوبتها ، وفاس ذلك على ما لو سرق شخص عينا ثم ابتاعها ، فإنه يجوز له شراؤها من غير اشتراط لتوبته من سرقة له .

القول الثاني : إن الزاني لا يحل له العقد على مزنيته قبل توبتها ، وبه قال الحنابلة^(٣) ، مستكئين بما يلي :

١ - قوله تعالى : (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)^(٤) .

١ - تقدم تخريجه .

٢ - أخرجه عبدالرزاق ٢٠٣/٧ ، سعيد بن منصور في سننه ٢٢٤/١ ، ابن أبي شيبة ٢٤٨/٤ . ورجال عبدالرزاق وعبد الله بن أبي يزيد نقلت ، انظر : تقريب التهذيب ٤٨٢/١ ، ٥٠٢/٢ .

٣ - انظر : المعني ٥٦٢/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٧/٢٠ ، منتهى الإرادات ٩١/٤ ، شرح منتهى الإرادات ١٢١٣/٤ ، كشف القناع عن متن الإقناع ٨٣/٥ .

٤ - سورة النور الآية ٣ .

٥ - انظر : المعني ٥٦٣/٩ .

وجه دلالة الآية تصريحها بتحريم نكاح الزواني ، والزانية ما لم تنب على ذلك يحرم نكاحها ، لأنها بالتوبة تفارق وصف الزنا ، وبدونها تظل في حكم الزانية^(١) .

٢ - قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ) (٢) (٣) . وهذا في سياق اللواتي يحل نكاحهن و (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ) هن العفاف^(٤)، فمفهومه أن نكاح غير العفيفات غير مباح^(٥) .

٣ - ما روي أن مرثداً الغنوي^(٦) دخل مكة فرأى امرأة فاجرة يقال لها عناق ، فدعته إلى نفسها ، فلم يجبها ، فلما قدم المدينة سأل رسول الله ﷺ فقال : أُنكحُ عناقاً؟ ، فلم يجبه ، فنزل قول الله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) فدعاه رسول الله ﷺ - فتلا عليه الآية ، وقال "لا تنكحها"^(٧) (٨) .

وجه دلالة الحديث أن النبي ﷺ - نهى مرثداً عن نكاح المرأة الفاجرة ، وهذا نص صريح في محل النزاع .

١ - انظر: المرجع السابق .

٢ - سورة المائدة من الآية ٥ .

٣ - انظر: كشف القناع ٨٣/٥ .

٤ - الجامع لأحكام القرآن ١٢٠/٥ .

٥ - انظر: المرجع السابق .

٦ - هو مرثد بن أبي مرثد واسم أبي مرثد كنان الغنوي ، شهد بدرأ واستشهد في غزوة ذات الربيع سنة ٣ ، انظر: اسد الغابة ١٤٤/٥ .

٧ - أخرجه أبو داود ٥٤٢/٢ رقم ٢٠٥١ كتب للنكاح بلبا في قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة) ، والسنائي ٣٧٤/١ ، رقم ٣٢٢٨ كتب للنكاح بلب تزويج الزانية ، للترمذي ٣٠٧/٥ ، رقم ٣١٧٧ كتب لتفسير بلب ومن سورة لقور ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٢٩٦/٦ - ٢٩٧ .

٨ - انظر: المغني ٥٦٣/٩ ، الشرح الكبير ٥٦٣/٢٠ .

٤- إن الزانية ما لم تنب لا يأمن ناكحها أن تبذل بضعتها لغيره ، فيختلط ماؤهما ، وفي ذلك ما لا يخفى من المفساد ، فكانت التوبة مشترطة لحل نكاحها^(١) .

المناقشة والترجيح

إن مستندات القول الأول لا يعتبر أي منهما نصاً في موضوع النزاع. أما أثر عمر فلم يتعرض لموضوع التوبة ، ولعل عمر استتاب الفتاة ، أو أن توبتها علمت قبل رفعها إليه ، ولا دليل ينفي ذلك، وبذل لصحة هذا أن عمر رفعت إليه فتاة زنت وقد توانى وليها في تزويجها وقال عمر: أليس قد ثابت؟ قال نعم ، قال فزوجها^(٢) ، فهذا الأثر صريح في أن عمر يشترط التوبة.

ولو سلم عدم توبتها فتصرف عمر هذا لا يعارض حديث مرثد الغنوي. أما أثر ابن عباس فلم يتعرض للموضوع، لأن السائل لم يسأل عن شرطية توبتها لحل نكاحها ، وإنما سأل عن حكم نكاحها من حيث المبدأ، فأفتاه بالحل. أما شروط ذلك الحل فهي شيء آخر، ولم يتعرض لها.

وبناء على ذلك فعمل الراجح القول باشتراط توبة الزانية لحل نكاح الزاني بها، لما تقدم من أدلته، وهي أدلة قوية سالمة من المناقشة.

ولما في هذا القول من تغليب على الزواني، لأنهن إذا علمن أنهن لا يئكحن إلا بعد التوبة، كان ذلك داعياً لهن إليها ، بخلاف ما إذا علمن أنهن يمكن أن يئكحن دون اعتبار لتوبتهن، ففي ذلك إغراء لهن بالبقاء مصرات على معصيتهن ، محتفلات لنزواتهن، غير مكترثات بدواعي الشرع إلى التوبة والصلاح. والله أعلم .

١ - انظر: المرجعين السابقين .

٢ - أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣/٣٧٧ .

الفرع الثاني: كيفية توبة الزانية

إذا كان الراجح اشتراط توبة البغي لكي يحل نكاحها للذي زنى بها فكيف تعلم توبتها عند أصحاب هذا الشرط؟ في ذلك القولان التاليان :

القول الأول: أن يدعوها الزاني بها إلى الزنا ، فإن أجابت علم أنها لم تنب ، وإن امتنعت ظهرت توبتها بذلك، وبه قال أحمد^(١) ، وهذا المذهب^(٢) ، لأنها بدون هذا الامتحان لا يتأكد من صحة دعواها للتوبة.

القول الثاني: إن توبتها كالتوبة من سائر الذنوب، وهي الاستغفار والندم، والإقلاع عن الذنب ، وبه قال بعض الحنابلة^(٣) .

ومستند هذا القول إن هذا هو المعلوم في التوبة من كل الذنوب ، والزنا ذنب من الذنوب ، فكانت التوبة منه كالتوبة من سائر الذنوب ، ولأن القول الأول يستدعي خلوة الرجل بها وذلك محرم^(٤) ، لقول رسول الله -ﷺ- في حديث ابن عباس : " لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر امرأة إلا ومعها ذو محرم " فقام رجل فقال يا رسول الله إنني كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتي حاجة فقال النبي -ﷺ- انطلق فاحج مع امرأتك^(٥) .

كما أنه قد يلجم عنه أن يفتتها وتقنته فيقعا في الجريمة مرة أخرى، وسد الذرائع للمفضية إلى الشرور من أصول شريعتنا، وهذا القول هو الراجح عندي لما سبق من مستندات .

١ - انظر: المغني ٥٦٤/٩ ، كشف القناع ٨٣/٥ .

٢ - انظر: الإصناف ٣٣٩/٢٠ - ٣٤٠ .

٣ - انظر: المغني ٥٦٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٨/٢٠ ، الإصناف ٣٣٩/٢٠ - ٣٤٠ ، كشف القناع ٨٣/٥ .

٤ - انظر: المغني ٥٦٤/٩ .

٥ - أخرجه البخاري رقم ٣٠٠٩ كتاب الجهاد والسير باب فضل من أسلم على يديه رجل ومسلم ١٨٧٢/٤ رقم ٢٤٠٦/٣٤ كتاب فضائل الصحابة .

المبحث الثاني: نكاح الزانية غير الزاني بها

وفيه مطالب:

المطلب الأول : نكاح الزانية غير الزاني بها .

المطلب الثاني: استبراء الزانية لنكاح غير الزاني بها .

المطلب الثالث: توبة الزانية لنكاح غير الزاني بها .

المطلب الأول : نكاح الزانية غير الزاني بها

تقدم أن المذاهب الأربعة متفقون على أن للزاني أن ينكح التي بغى بها ، وأن من العلماء من منع ذلك .

ونفس هذا الخلاف ينسحب على مسائلنا هذه. فالذين منعوا الزاني من نكاح من زنا بها منعوا غيره كذلك من نكاحها، والذين أباحوا للزاني التزوج بمن زنا بها أباحوا لغيره كذلك التزوج بها.

أما مستندات الفريقين هنا فهي نفس مستنداتهم هناك.

والذي يترجح في هذه المسألة هو حل نكاح الرجل مزنية غيره، لما تقدم من مرجحات حل نكاح الرجل مزنيته، بل حل نكاح الزانية لغير من زنى بها أولى وأظهر، بشرط توبتها واستبرائها، لما في منع البغي من التزوج بالذي زنى بها وبغيره من إغراء لها بالبقاء على البغاء، وامتھان السفاح، بل وتكوين عصابة لبنات الهوى، يصرن بؤرة إغواء للطامعين، وإغراء للغافلين، وسد الذرائع من أصول شريعتنا الإسلامية. والله أعلم.

المطلب الثاني: استبراء الزانية لنكاح غير الزاني بها

إن استبراء الزانية لحل نكاح الزاني بها لها تقدم الحديث عن حكمه. أما استبرائها لحل تزوج غيره بها فإن الحنفية والشافعية لا يشترطونه، بخلاف المالكية والحنابلة

فيشترطونه، ومستندات الجميع هي ذات مستنداتهم في مسألة اشتراط استبراء الزانية ليحل
للذي تعاطى معها جريمة البغاء نكاحها .

وتقدم- عند بحث هذه المسألة- أن الراجح هو اشتراط استبراء الحامل ليحل للزاني
بها نكاحها ، وكذلك فإن الراجح أن لا بد من استبراء رحم البغي ليحل لغير الذي بغى بها
نكاحها ، وذلك لما تقدم هناك من مرجحات ، بل الرجحان هنا أظهر ، لأن الماء ليس
ماء، فكان لا بد من حفظ مائه من أن يختلط بماء غيره .

وربما يعترض على هذا بأن ماء الأول لا حرمة له، لأنه وقع في غير موقعه،
ولكونه معتد لحدود الله في إراقته في رحم من لا تحل له^(١) .

ولكن هذا الاعتراض يُدحض بأن ماء الأول لا حرمة له فعلاً، ولكن الحفظ ليس له
وإنما هو لماء الناكح الشرعي الجديد ، فلا بد أن يحفظ الماء المحترم من أن يمتزج بماء
الزاني غير المحترم^(٢) .

المطلب الثالث: توبة الزانية للنكاح غير الزاني بها

تقدم أن جمهور العلماء لا يشترطون توبة الزانية ليحل للذي زنى بها نكاحها، وأن
الحنابلة يشترطون ذلك .

أما اشتراط توبتها ليشرع لغير من فعل معها الزنا أن ينكحها فإن فيه الخلاف
المسابق في توبة الزانية لحل نكاح الزاني بها. فالجمهور لا يشترط توبتها، والحنابلة
يشترطونها، وأدلة كلا الفريقين هي نفس أدلتهم في مسألة اشتراط توبة الزانية ليحل للذي
زنى بها نكاحها .

١ - انظر: الحناية ٢/٣٨٣ - ٣٨٤ .

٢ - انظر: فتاوى ابن تيمية ١١٧/٣٢ - ١١٨ .

والراجع هنا هو اشتراط توبة الزانية من الزنا ليحل لغير الزاني بها نكاحها، وذلك لما تقدم من مرجحات لاشتراط توبتها في مسألة نكاح الزاني بها، ولأن العرب تستعظم أن تكون امرأة الرجل بغيًا، ولذلك فإن شنيع الشتم عندهم الشتم ببغاء الزوجة ، فكان من قولهم شتم فلان فلانًا بالزاي والقاف إذا بالغ في شتمه وقال له : يا زوج القحبة^(١)، ولأن الله تعالى قال في المحلات: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ)^(٢)، والزواني المقيمات على زناهن لسن محصنات، لأن المحصنة هي العفيفة^(٣).

ولأنه سبحانه قال عن نكاح الأحرار الإمام: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ)^(٤) ، فقد شرط لنكاح الأمة أن تكون محصنة عفيفة غير مسافحة ولا متخذة خدن ، والمسافحة هي الزانية التي تسفح ماءها مع هذا وذلك، وجاء هذا الشرط مذكوراً في نكاح الإمام دون نكاح الحرة لما كان معلوماً عند العرب من أن الحرة لا تزني ، وأن الإمام هن المعروفات بالزنا عادة^(٥)، فإذا كان نكاح الأمة من شرطه أن تكون عفيفة غير مسافحة ولا بغي كان ذلك في الحرة أولى وأحرى ، لما كان معلقاً بها من عفاف وصيانة حتى في أيام الجاهلية ، ومن لم تثب من زناها ليست عفيفة ولا محصنة ، بل هي بغي سافرة لا يمكن أن يعقلها الزوج عن بغاها مهما راقب وواظب، ومهما تابع واحتاط ، لما لهن من حيل، وقدره على استمالة قلوب ذوي العقول، ويمكن من غلبة ذي اللب العاقل. والله تعالى أعلم .

١ - انظر: فتاوى ابن تيمية ١١٧/٣٢ .

٢ - سورة النساء من الآية ٢٥ .

٣ - انظر: فتاوى ابن تيمية ١٢١/٣٢ - ١٢٢ .

٤ - سورة النساء من الآية ٢٥ .

٥ - انظر: فتاوى ابن تيمية ١٢٢/٣٢ .

المبحث الثالث: زنا الزوجة

وفيه مطلب واحد: أثر زنا الزوجة على بقاء العصمة.

أثر زنا الزوجة على بقاء العصمة

إذا زنت زوجة الرجل فهل يعتبر زناها موجبا لفراقها؟ .

اختلف أهل العلم في ذلك على القولين التاليين:

القول الأول: إن زنا الزوجة يوجب الفرقة بينها وبين زوجها ، وبه قال علي^(١) -

والحسن البصري^(٢) ، استدلالاً بالتالي :

١ - ما روي أن علياً -عليه السلام- فرق بين رجل وامرأته لما زنى قبل دخوله بها^(٣) .

وجه الدلالة قياس زنى المرأة في إيجابه الفرقة على زنى الزوج، بجامع اقتراف جريمة الزنا في حال العصمة^(٤) .

٢ - إن ملاءنة الزوج زوجته توجب الفرقة بينهما لتحقيقه الزنا عليها، فدل ذلك على أن اقترافها للزنا موجب للفرقة^(٥) .

القول الثاني: إن زنا الزوجة لا يوجب فرقة ، وبه قال الحنفية^(٦) ، والمالكية^(٧) ، والشافعية^(٨) ، والحنابلة^(٩) ، مستكئين بما يلي :

١ - أخرجه البيهقي ٢٥٢/٧ رقم ١٣٨٨٢ كتاب للنكاح باب ما يستل به على قصر الآية فيما نزلت فيه . وفي سنه أبو نصر بن قتادة لم أجده .

٢ - انظر: الحاوي ٢٥٩/١١ ، المغني ٥٦٥/٩ .

٣ - تقدم تخريجه .

٤ - انظر: المغني ٥٦٥/٩ .

٥ - انظر: المرجع السابق .

٦ - انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٠٨/٥ ، حاشية ابن عابدين ٥٠/٣ .

٧ - انظر: التاج والإكليل ٤١٨/٣ ، شرح الخرشي ١٧٢/٣ ، حاشية المعدي عليه ١٧٢/٣ .

٨ - انظر: الحاوي ٢٥٩/١١ .

٩ - انظر: المغني ٥٦٥/٩ ، الشرح الكبير ٣٤١/٢٠ .

- ١ - حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : " لا يحرم الحرام الحلال" (١) (٢) .
وجه دلالة أن زنى المرأة حرام ، وبقاء الزوجين على الزوجية مندوب أو مباح ، فلو حرم بالزنا لكان الحرام حرم الحلال ، وذلك خلاف لنص الحديث .
- ٢ - إن زنى الزوجة معصية من المعاصي فلم يكن موجباً للفرقة كالسرقة وغيرها من المعاصي (٣) .
- ٣ - إن ادعاء الرجل زنا زوجته لا يبينها ، ولو كان نكاحها بنفسه بالزنا لانفسخ بمجرد دعوى الرجل زنا زوجته كالرضاع (٤) .

المناقشة والترحيل

أما أثر علي ﷺ - أنه فرق بين الرجل وامراته بسبب زناه قبل الدخول بها فيمكن حمله على أن الرجل غر المرأة من نفسه بإظهار نفسه عفيفاً نقياً فبان بخلاف ذلك .
وأما إلحاقهم ثبوت الزنا باللعان في إيجاب الفرقة بين الزوجين فهو قياس مع الفارق ، مع فساد الاعتبار .
أما الفارق فهو أن فرقة اللعان جاءت بعد أيمان مؤكدة ، قد تعز بعدها الحياة الزوجية المستقيمة ، بخلاف مجرد الزنا فلا أيمان فيه .
أما فساد الاعتبار فلأن النبي ﷺ - لم يقل للمتلاعنين إن نكاحكما انفسخ بمجرد الزنا ، بل لم تقع الفرقة حتى فرق النبي ﷺ - بينهما بعد تمام اللعان (٥) .

١ - تقدم تخرجه .

٢ - انظر: الحاوي ٢٥٩/١١ .

٣ - انظر: المغني ٥٦٥/٩ .

٤ - انظر: المرجع السابق .

٥ - أخرجه البخاري ص ٩٢٠ - ٩٢١ رقم ٤٧٤٨ كتاب التفسير باب " الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصائقين " ، ومسلم ١١٣٢/٢ - ١١٣٣ رقم ١٤٩٤/٨ كتاب اللعان .

ومن هنا فالراجح هو القول الثاني القاضي بأن نكاح الزوجة لا يرتب انفساخ النكاح، لما تقدم من أدلة، وللإجابة عن مستندات القول الآخر.

إلا أن الأولى لمن علم من امرأته زنا أن يفارقها ندبا كما يقول المالكية^(١)، وذلك لما في الإبقاء على نكاحها من تعريض لفراشه للدنس ولمائه للاختلاط بماء غيره وهو لا يدري، ولأن زناها يندس عرضه، ويثير حول بيته وشرفه لغط الناس، فضلا عن تعريضه نشأه لفساد الأخلاق ورذالة الطباع لما بيد من أهم من ذلك، وبهذا قال أحمد بن حنبل في الشرح الكبير^(٢): "ولكن أحمد استحب مفارقة امرأته إذا زنت، وقال: 'أرى ألا يمسك مثل هذه لأنه لا يؤمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولذا ليس منه"، وبذلك قال الحنفية^(٣) أيضا. والله أعلم.

الخاتمة

إن جريمة الزنا من الجرائم الشنيعة التي رتب الله - سبحانه وتعالى - عليها الحد تطهيراً لمقترفيها، وزجراً له عن المعاودة إليها، وردعاً لغيره عن الإقدام عليها.

كما أنه - سبحانه وتعالى - رتب عليها أحكاماً أخرى عديدة، منها أن الزانية - وإن استحقت الحد - لا تمنع من الزواج بإطلاق، بل يقيد ذلك الإطلاق تأديباً لها، فيحرم نكاح الزانية حتى يتم استبوابها وتوبتها على الراجح، وأن الاستبراء يتم بالحیضة الواحدة، لأنها منبئة عن خلو الرحم وفراغه مما علق به من الزنى، وأنه يشترط توبتها حتى يأمن الزوج الجديد عودتها إلى الزنا، وأن توبتها تكون بالاستغفار والإقلاع عن الذنب.

هذا من حيث تأثير الزنى إجمالاً على المستقبل الاجتماعي للزانية. أما من حيث تأثيره على علاقتها الاجتماعية الأسرية الحالية فإن من أهل العلم من اعتبر اقتراف المرأة للزنى مفسداً لنكاحها الحالي، غير أن الجمهور - وهذا الراجح - لا يعتبرونه سبباً من

١ - انظر: الفتاوى والإكلیل ٤١٨/٣، شرح الخرشي على خليل ١٧٢/٣، حاشية العدوي عليه ١٧٢/٣.

٢ - لابن قدامة ٣٤٢/٢٠.

٣ - انظر: حاشية ابن علقين ٥٠/٣.

أسباب انفصام عروة النكاح ، وإن استحب كثير من العلماء للزوج مفارقة زوجته إن زنت، حفظاً لفراشه من التلوث، وصيانة لمائه من الاختلاط بماء غيره ، وتنزيها لأخلاق ذريته عن الرذائل.

وفي الختام: أسأل الله تعالى أن يعصمنا وجميع المسلمين من كل سوء، وأن يعيننا على تجنب المحرمات، حتى تغيب كل صور الدنس الخلقي من واقعنا، تركية لنفوسنا، ونطهيرا لسلوكنا، وصيانة لذرياتنا، والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

- الإجماع لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر ، دار الثقافة ، الدوحة .
- الأحكام السلطانية لعلي بن محمد الماوردي ، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ ، البابي الحلبي وأولاده .
- أحكام القرآن لأحمد بن علي الجصاص ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- أحكام القرآن لمحمد بن عبدالله المعروف بابن العربي ، مراجعة محمد عبدالقادر عطا الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد بن ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م ، المكتب الإسلامي - بيروت .
- أساس البلاغة لمحمود بن عمر الزمخشري ، طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار صادر - بيروت . الإشراف على نكت مسائل الخلاف لعبد الوهاب البغدادي خدمة الحبيب ابن الطاهر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، دار ابن حزم .
- أصول الفقه الإسلامي ، الدكتور وهبه الزحيلي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- الأم لمحمد بن إدريس الشافعي ، تعليق محمود مطرجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلي بن سليمان المرداوي ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التتري ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، دار هجر - مصر .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- البنابة في شرح الهداية لمحمود بن أحمد العيني ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، المكتبة التجارية - مكة .

- التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف العبدري المعروف بالمواق، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، دار الفكر .
- تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب البغدادي - الكتاب العربي - بيروت.
- للتبصرة في أصول الفقه . لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي ، حققه الدكتور محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، تصوير ١٤٠٢ .
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزليعي ، الطبعة الثانية معادة بالأوقست عن الطبعة الأولى سنة ١٣١٢هـ ، دار الكتاب الإسلامي.
- التعليق المغني على الدارقطني لمحمد شمس الحق آبادي مطبوع بهامش سنن الدارقطني .
- التفرع لعبيد الله بن الحسين بن الجلاب ، دراسة وتحقيق حسين بن سالم الدهماني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق خليل مأمون شيخا ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تصحيح وتنسيق عبدالله هاشم اليماني المدني ، شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة .
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تحقيق : محمد شاكر ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي ، دار الفكر .
- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي لمحمد أبي زهرة ، دار الفكر العربي.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفه الدسوقي ، طبع بدار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ، المكتبة التجارية ، مكة .
- حاشية العدوي على شرح الخرشي لعللي العدوي ، مطبوع بهامش شرح الخرشي على مختصر خليل .
- الحاوي لعللي بن محمد الموردي ، تحقيق محمود مطرجي وآخرين ، المكتبة التجارية - مكة.
- حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء لمحمد بن أحمد الشافعي القفال ، تحقيق ياسين أحمد دراكة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م ، مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن - عمان .

- الذيل على طبقات الحنابلة لعبدالرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بابن رجب ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان.
- روضة الطالبين وعون المفتين للإمام النووي ، إشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- سنن الدارمي لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، تحقيق فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار الكتاب العربي .
- سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، عالم الكتب - بيروت .
- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبي داود المسجستاني ، إعداد وتعليق عزت عبيد دعاس ، دار الحديث - حمص - سوريا .
- السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- السنن لمسيّد بن منصور الخراساني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، دار السلفية بومباي - الهند .
- سنن ابن ماجه لمحمد بن زيد ابن ماجه القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح الخرشي على مختصر خليل للخرشي ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- شرح العناية على الهداية لمحمد بن محمود البابرتي ، الطبعة الأولى ١٣١٥هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر .
- الشرح الكبير لعبدالرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، دار هجر - مصر .
- شرح مختصر الروضة ، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم ابن سعيد الطوفي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ .
- شرح منتهى الإرادات لمنصور بن إدريس البهوني . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، مكتبة نزار مصطفى البار - مكة .

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ومكتبتها سنة ١٣٤٩هـ .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل حماد الجوهري ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار القلم للملايين .
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري ، عناية أبي صهيب الكزي ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، بيت الأفكار الدولي للنشر والتوزيع - الرياض .
- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، دار الحديث - القاهرة .
- طبقات الحفاظ لمحمد بن أحمد البغدادي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل لعبد الرحمن بن إبراهيم المقسمي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- فتاوى ابن تيمية لأحمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .
- فتاوى النوازل في الفقه الحنفي لأبي الليث السمرقندي ، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ ، مطبعة شمس الإسلامية حيدر آباد الدكن .
- فتح للتدبير لمحمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ، الطبعة الأولى ١٣١٥هـ دار صابر - بيروت .
- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، طبعة ١٣٩٨هـ - دار الفكر - لبنان .
- القوانين الفقهية لمحمد بن جزى ، المكتبة الثقافية - بيروت .
- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، عالم الكتب .
- لسان العرب المحيط لمحمد بن مكرم بن منظور ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي ، دار لسان العرب - بيروت .
- المبدع في شرح المقنع لإبراهيم بن محمد بن مفلح ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، المكتب الإسلامي .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبدالحق بن عطية الأندلسي ، تحقيق السيد عبدالعال

- السيد إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر .
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمجد الدين أبي البركات ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مكتبة المعارف - الرياض .
- مختصر اختلاف العلماء لأحمد بن علي الجصاص ، دراسة وتحقيق عبدالله نذير أحمد ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار البشائر الإسلامية .
- مختصر الطحاوي لأحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، طبعة ١٣٧٠ ، مطبعة دار الكتاب العربي ، للقاهرة .
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- مسند أحمد بن حنبل ، ترقيم محمد عبدالسلام الشافعي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- المصنف في الأحاديث والآثار لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق مختار أحمد الندي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، الدرر السلفية - الهند .
- المصنف لعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق عبدالرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي - بيروت .
- المعتمد في أصول فقه الإمام أحمد لعلي عبدالحميد بلطه جي ومحمد وهبي سليمان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، دار الخبر - بيروت .
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي وشركاه بمصر .
- المعونة على مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب البغدادي ، تحقيق حميش عبدالحق ، مكتبة نزار الباز - مكة .
- المغني لعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، عبدالفتاح محمد الحلو ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، دار هجر - مصر .

- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لمحمد بن أحمد المالكي التلمساني ٧١٠ - ٧٧١هـ، حققه عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التتقيح وزيادات ، لتقي الدين محمد ابن أحمد الفتوحى الحنبلي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- المنهاج ليحيى بن شرف النووي ، مطبوع مع نهاية المحتاج .
- المذهب في فقه الإمام الشافعي لإبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق محمد وهبة الزحيلي ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية - بيروت .
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأحمد بن حمزة ابن شهاب الرملي ، دار الفكر ، الطبعة الأخيرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لمحمد بن عبدالله المعروف بابن العربي ، تحقيق عبدالكبير العلوي المدغري ، طبعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -المغرب .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار صلى الله عليه وسلم لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، مصطفى محمد الهواري ، طبعة جديدة لعام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، مكتبة القاهرة - مصر .
- الواضح في أصول الفقه ، لعلي بن عقيل بن عقيل ، تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ، مؤسسة الرسالة .

**العلاقة بين الوعي بالسلامة ووسائل الإعلام
دراسة ميدانية على الرياض وجدة والدمام**

إعداد

الدكتور/ عبدالله بن محمد بن سعد آل تويم

الأستاذ المساعد في قسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض — المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تقيس هذه الدراسة مستوى الوعي العام بالسلامة بجوانبه الثلاثة؛ الوعي المعرفي، والوجداني، والعملية، ثم تدرس علاقة الوعي بالتعرض لوسائل الإعلام. وقد اتبع الباحث فيها المنهج الوصفي الذي يقوم على المسح الميداني عن طريق الاستجابة لاستبيانات الدراسة التي وزعت على أفراد العينة (٧٥٠ مفردة) في الرياض وجدة والدمام.

فأس الباحث مستوى الوعي بالسلامة لدى عينة الدراسة من خلال إجاباتهم عن تسع عشرة فقرة تتعلق بالمعلومات حول السلامة، والاتجاهات نحو قواعد السلامة وإجراءاتها، وتقدير نسبة الوعي بالسلامة لدى أفراد العينة بحوالي (٧٦,٢%)، وهي أعلى بكثير من النسبة التي جعلها للباحث حداً أدنى لقبول الوعي.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مستوى الوعي بالسلامة والتعرض لوسائل الإعلام، بمعنى أن الذين يتعرضون للرسائل الاتصالية يتعلمون معلومات مهمة ذات صلة بالوعي بالسلامة، وقد انعكست تلك المعلومات والمعارف على أنماط السلوك الذي يمارسونه.

وعلى الرغم من محدودية تعرض أفراد العينة لوسائل الإعلام السعودية وإصدارات الدفاع المدني للتوعية بالسلامة، إلا أن لها تأثيراً إيجابياً في زيادة مستوى الوعي، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تكثيف الرسائل الاتصالية ذات المضمون التوعوي بالسلامة، ويؤكد في الوقت نفسه ضرورة العناية بأعداد تلك الرسائل في شكل جذاب وأسلوب مبدع يستقطب الجمهور ويشده لمتابعة مضمونه.

الجزء الأول: المنخل المنهجي

مقدمة

بلغت حوادث الحريق التي باشرها الدفاع المدني عام ١٤٢٠هـ أكثر من (٢٠٦٠٠) حادث، بمعدل (٥٦) حريقاً تقريباً كل يوم، وفُتِّرت خسائرها المادية بأكثر من (٨٣) مليون ريال، وراح ضحيتها (٢٧٨) متوفياً، وأكثر من (١٤٠٠) مصاب، وتعود (٢٨%) من هذه الحوادث إلى تماس الكهرباء، و(٢٧%) إلى عبث الأطفال، و(٣,٦%) إلى تسرب الغاز واشتعال المواقد، و(٧,٥%) إلى الإهمال ونقص الوعي. وبلغت عمليات الإنقاذ التي قام بها الدفاع المدني في العام نفسه أكثر من (٥٤٠٠) عملية، توفي فيها (١٣٧٠) شخصاً، وأصيب أكثر من (٣٧٤٠) شخصاً، وفُتِّرت خسائرها المادية بأكثر من ستة ملايين ريال، ويمثل الاحتجاز داخل الغرف أكثر من (٣١%) من هذه الحوادث. وعدد الحرائق والوفيات والخسائر المادية وعمليات الإنقاذ في عام ١٤٢٠هـ أكثر من

عدد الحرائق والوفيات وعمليات الإنقاذ التي حدثت في العام الذي قبله. (الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية، ١٤٢٠هـ).

وتدل هذه الأرقام على وجود مشكلة حقيقية، تتمثل في ارتفاع نسبة الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن الحوادث المدنية، وفي محاولة جادة لتقليل تلك الخسائر بدأت المديرية العامة للدفاع المدني في شهر صفر ١٤٢٣هـ تنفيذ حملة إعلامية شاملة لمدة عام تهدف إلى "نشر ثقافة السلامة بين المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية لرفع مستوى الوعي العام والتأثير في سلوكيات الجمهور للتصرف وفقاً لقواعد السلامة". (اللجنة الإعلامية ١٤٢١هـ: ٥)

وتُعنى هذه الدراسة بقياس مستوى الوعي العام بالسلامة وتقدم نماذج لبعض سلوكيات السلامة التي يمارسها أفراد المجتمع السعودي في الحياة العامة والحالات الطارئة، وتتعرف على بعض المعلومات المهمة لدى الجمهور عن الدفاع المدني.

مشكلة الدراسة: تتحدد مشكلة هذه الدراسة في إجابة السؤال التالي:

ما واقع الوعي بالسلامة لدى عينة الدراسة وما علاقته بوسائل الإعلام؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الحصول على إجابات الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالوعي بالسلامة ؟
- هل لدى أفراد العينة وعي بالسلامة ذو درجة مقبولة؟
- هل يختلف الوعي بالسلامة تبعاً للسمات الديموغرافية لأفراد العينة؟
- هل يختلف الوعي بالسلامة تبعاً لطبيعة الممارسة اليومية العادية؟
- هل يختلف مستوى الوعي تبعاً لمعلومات أفراد العينة عن الدفاع المدني؟
- ما السلوك المتوقع لأفراد العينة عند وقوع بعض الحوادث المنزلية؟ وهل يختلف مستوى الوعي بالسلامة تبعاً لهذا السلوك؟
- ما العلاقة بين الوعي بالسلامة وللتعرض لوسائل الإعلام؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها أول دراسة علمية - حسب علم الباحث - تقيس مستوى الوعي بالسلامة المنزلية في المجتمع السعودي بجوانبه الثلاثة ؛ الوعي المعرفي وهو الثراء المعرفي لدى المبحوثين، والجانب الوجداني وهو تكوين الاتجاهات والميول نحو السلامة ومكوناتها، والجانب الثالث وهو الممارسة أو السلوك أو الجانب العملي والتطبيقي، ومثل هذا النوع من الدراسات يساعد في قياس مستوى نجاح حملات التوعية العامة التي تستعمل وسائل الاتصال الجماهيري لزيادة مستوى الوعي لدى الجمهور المستهدف أو فشلها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد مفهوم الوعي بالسلامة المنزلية.
٢. التعرف على مستوى الوعي بالسلامة المنزلية لدى أفراد العينة، وعلاقة هذا الوعي بمتغيرات الدراسة.
٣. التعرف على بعض الممارسات اليومية ذات الصلة بالسلامة.
٤. التعرف على مستوى المعلومات العامة لدى أفراد العينة عن الدفاع المدني.
٥. التعرف على مستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع لأفراد العينة أثناء الحدث.
٦. التعرف على علاقة مستوى الوعي بتعرض أفراد العينة لوسائل الإعلام السعودية ومتابعتهم لبرامج التوعية التي تقدمها المديرية العامة للدفاع المدني والنشرات الإعلامية التي تصدرها.

فروض الدراسة

١. لدى أفراد العينة وعي بالسلامة المنزلية ذو درجة مقبولة.
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالسلامة لدى أفراد العينة تعود إلى:

- السمات الديموغرافية لأفراد العينة.
 - الممارسات اليومية العادية.
 - مستوى معلومات أفراد العينة عن الدفاع المدني.
 - السلوك المتوقع في الحالات الطارئة.
- ٣ هناك علاقة طردية إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام السعودية ومستوى الوعي بالسلامة لدى أفراد العينة.

حدود الدراسة

- اقتصرَت الدراسة على المواطنين السعوديين في كل من الرياض وجدة والدمام.
- أجريت الدراسة في المدة من ٨/٢٥ إلى ١١/٢٥/١٤٢٢هـ.

الدراسات السابقة

اتضح للباحث- من خلال مراجعة أدبيات البحث- افتقار المكتبة السعودية إلى دراسات الجمهور المتعلقة بثقافة السلامة والحوادث المنزلية، إذ لم يجد الباحث أي دراسة تقيس مستوى المعرفة بالسلامة أو نوع الفعل الذي يمكن أن يسلكه أفراد المجتمع السعودي عند وقوع حوادث المنازل.

ومن أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث مما له صلة غير مباشرة بموضوع البحث الدراساتان اللتان بنيت عليهما خطة الحملة الإعلامية الشاملة؛ فقد حلل (أبو زنادة وبيت المال، ١٤٢٢هـ) عينة منتظمة (Systematic Sample) بلغت "١٠٦٥" حادثاً من مجموع الحوادث "٢٥٦٥٢" التي باشرها الدفاع المدني عام ١٤٢٠هـ بهامش خطأ يساوي (٣%) حسب معادلة سلوفين (SLOVIN)، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة تلك الحوادث، والاستفادة من نتائجها في إعداد الرسائل الاتصالية للحملة، وانتهت الدراسة إلى رصد عدد من النتائج المتعلقة بالتوزيع الزمني للحوادث حسب فصول السنة وأشهرها وأيام الأسبوع وساعات اليوم، والتوزيع الجغرافي لتلك الحوادث؛ إذ تبين أن منطقة

الرياض أكثر المناطق تعرضاً للحوادث بنسبة (٢٣,٢%)، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة (١٧,١%) ثم المنطقة الشرقية بنسبة (١٥,٩%)، وعرضت الدراسة أيضاً لطبيعة الحوادث التي باشرها الدفاع المدني وأنواعها. فقد أشار الباحثان إلى أن جهاز الدفاع المدني جهاز إطفاء في المقام الأول إذ تقدر حوادث الحريق بحوالي (٦٦,٩%) من مجموع حوادث العينة، في حين قدرت عمليات الإنقاذ بحوالي (٢٤,٩%)، وقد تركزت مسببات تلك الحوادث في الإهمال والركون للغير في مراقبة شؤون السلامة (٣٠,١%)، ثم الكهرباء (٢٦,٢%)، وحوادث السيارات (١٧,٧%) والغاز (٣,٨%)، وقد نتج عن تلك الحوادث ٥٩٣ إصابة منها ٢٥٨ حالة وفاة، وأرجع الباحثان ارتفاع عدد الحوادث والإصابات إلى جهل الناس بالتصرف الصحيح في مواقف الحوادث، وأكدا ضرورة تكثيف الرسائل التي توجه لتوعية الناس بالسلوك الصحيح عند وقوع الحادث.

أما الدراسة الثانية (بيت المال، وأبو زنادة، ١٤٢٢هـ) فقد درسا فيها آراء الجمهور حول خدمات الدفاع المدني ورجاله، وحجم انتشار الحوادث وأكثرها خطورة من وجهة نظر الجمهور، وهي دراسة وصفية استخدمت فيها أسلوب المسح لجمع المعلومات، على عينة عشوائية سحبت عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية لتمثل مجتمع الدراسة "المواطنون السعوديون والمقيمون في المملكة"، وجمعت معلومات الدراسة عن طريق الاستبانة.

وأظهرت هذه الدراسة أن الحوادث المنزلية أكثر الحوادث التي وقعت لأفراد العينة خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ تقدر بـ (٨٨,٣%) من مجموع تلك الحوادث، وتشمل الحوادث المنزلية احتجاز الأطفال في الغرف أو السيارات (١٧,٤%)، وحوادث الطبخ والغاز (١٦,٥%)، والحرائق (١٥,٥%) وحوادث عبث أطفال (١٢,٨%)، والغرق (٦,٦%)، وانفجار سخانات المياه (٤,١%)، والمصاعد الكهربائية (٥,٥%)، وحوادث التنفئة (٥,٣%)، والصعق الكهربائي (٤,٦%). أما النسبة المتبقية (١١,٧%) فهي حوادث الأمطار والسيول (٩,٢%)، وانهيار المنازل (٢,٥%).

وأرجع الباحثان أسباب هذه الحوادث إلى الإهمال في مراقبة الأطفال (٤,١٨)، والجهل بقواعد السلامة (٤,١١)، وعدم الاهتمام بها عند تصميم المنزل (٣,٩٩)، وعدم مراعاة السلامة عند التعامل مع الكهرباء (٣,٩٨)، والتصرف الخاطئ عند وقوع الحوادث (٣,٨٨)، وتعتمد فعلها (٢,٠٤).

ومن الدراسات المتعلقة بالوعي دراسة (الشلاش، ١٤١٨هـ) التي تهدف للكشف عن مستوى إدراك الأسرة السعودية لمخاطر حوادث الحرائق المنزلية، وبيان أثر متغيرات المستوى التعليمي لرب الأسرة أو ربة الأسرة، والمستوى الاقتصادي، ووجود منبه الحريق، وطفاية الحريق اليدوية في المنزل، والخبرة المباشرة وغير المباشرة للأسرة في الحريق على مستوى الإدراك.

وقد استعمل الباحث الاستبانة في عملية جمع المعلومات من عينة الدراسة التي بلغت مفرداتها ٢٠٠٠ أسرة، وأظهرت نتائج تحليل الثباين وجود فرق ذي دلالة إحصائية في مستوى الإدراك حسب متغيرات: "المستوى التعليمي، ووجود طفاية الحريق، والخبرة غير المباشرة، ووجود منبه الحريق، والمستوى الاقتصادي، والخبرة المباشرة"، إذ بلغت القيمة الفائية للثباين (١٣٥,٨٠٧، ٩٧٣، ١١٧، ٠٠٤٠، ٩٦، ٨٦٢، ٧١، ٦٠٦، ٦٥,٧٥، ٦١) على التوالي "بدلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠).

وأجرى (الأحمري، ١٤١٢هـ) دراسة تطبيقية على مدينة الرياض حول أثر نوعية الجمهور بمهام وأعمال الدفاع المدني في التقليل من الخسائر، وقد حدد مشكلته البحثية في بيان العلاقة بين نوعية الجمهور بمهام وأعمال الدفاع المدني وحجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة من حوادث الحريق المنزلية، وبنى دراسته على فرضية بديلة هي أنه "توجد علاقة بين عدم وعي الجمهور بقواعد وإجراءات السلامة من المخاطر وبين زيادة حجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن وقوع الحوادث والكوارث بكافة أشكالها"، ومجتمع البحث في هذه الدراسة أصحاب الأسر الذين وقعت لهم حوادث حريق في منازلهم عام ١٤١٠هـ في مدينة الرياض، واختار (١٠%) من الذين تقدر خسائرهم

المادية في الحريق بأقل من عشرة آلاف ريال وهم (٨٠) مفردة، و(١٠%) من الذين تزيد خسائرهم المادية في الحريق عن عشرة آلاف ريال، ثم زاد عدد هؤلاء إلى (٨٠) مفردة.

وأشار في مقممة بحثه إلى أنه قلص الوعي من خلال المقاييس التالية:

- ١٢ فقرة لقياس درجة موافقة المبحوث على خطورة بعض الأشياء في المنزل.
- ١٠ فقرات لقياس أهمية توفر بعض أدوات السلامة، والتصرفات المطلوبة في كثير من الأحيان، ومهام الدفاع المدني.
- ٦ فقرات لقياس أهمية القيام بالأعمال الضرورية عند نشوب الحريق.
- أسباب زيادة الخسائر المادية والبشرية في الحريق بشكل عام.
- طرق ووسائل الوقاية للتقليل من الخسائر.
- معرفة المبحوث للأعمال والمهام التي ينبغي عليه القيام بها في الوقت الحاضر.
- معرفة المبحوث للأعمال التي يجب على الدفاع المدني أن يقوم بها.
- تقدير المبحوث لدرجة وعيه بمهام وأعمال الدفاع المدني.

وانتهى "الأحمري" إلى وجود علاقة عكسية بين وعي الجمهور بقواعد وإجراءات السلامة من المخاطر، والخسائر البشرية والمادية الناتجة عن وقوع الحوادث؛ ومعنى ذلك أن زيادة الوعي تقلل الخسائر، ونقص الوعي يزيد الخسائر، وأكد أن للتوعية بمهام الدفاع المدني وأعماله أثرٌ كبيراً في التقليل من الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن الحوادث والكوارث، وفي الوقت نفسه وصف التوعية الإعلامية بمهام وأعمال الدفاع المدني وقلة الإرشادات والتعليمات التي توجه للسكان بالضعف.

وعلى الرغم من أهمية موضوع "الأحمري" إلا أن الباحث هنا يسجل عدداً من الملاحظات:

- بُنيت النتيجة الخاصة بضعف التوعية الإعلامية على تقديرات المبحوثين ولم تُبنى على نتائج تحليل المضمون أو مسح للرسائل الاتصالية.

• لم يحدد "الأحمري" مستوى أو درجة الوعي عند كلتا الفئتين من خلال المتوسط الحسابي لدرجات المقاييس الثمانية التي أشار إليها في مقدمة بحثه.

• لم يعرض "الأحمري" لنتائج العلاقة بين الخسائر المادية والبشرية ومستوى الوعي عند الفئتين، وإنما عرض التوزيعات التكرارية لمتغيرات الدراسة عند الفئتين، واستعمل مربع كاي لاختبار مدى تطابق التوزيع المتوقع مع التوزيع الحقيقي، ووصف بعض نتائج الاختبار بالقوة رغم افتقارها للدلالة الإحصائية، وكان من الأولى أن يستعمل مربع كاي لاختبار العلاقة بين متغيرين أحدهما متغير تابع وهو الخسائر المادية والبشرية، والثاني متغير مستقل مثل الوعي بالسلامة والمستوى التعليمي والاقتصادي، مع العلم أن مربع كاي لا يقيس قوة العلاقة، وإنما تُقاس (القحطاني، والعامري، وآل مذهب، والعمر، ١٤٢١هـ، ١٤٢١هـ: ٣٥٧، ٣٥٨) من خلال اختبارات أخرى مثل مقياس فاي (Phi) الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين يتكون كل منهما من فئتين أو مجموعتين، ومقياس كرامرز في (Cramer's V) الذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين بشرط أن يكون حجم الجدول أكبر من ٢×٢، ويستخدم هذان المقياسان عندما تكون نتيجة مربع كاي ذات دلالة إحصائية.

• لم يختبر الفرق في مستوى الوعي بين المجموعتين - أصحاب الخسائر القليلة والخسائر الكبيرة - عن طريق اختبار (ت).

وتختلف دراسة الباحث - هنا - عن دراسة "الأحمري" في كونها تقيس مستوى الوعي بالسلامة لدى أفراد المجتمع، بغض النظر عن وقوع الحادث أو عدم وقوعه، لأن الحادث الذي وقع عام ١٤١٠هـ قد يُوجد اتجاهها إيجابياً نحو السلامة ويدفع صاحبه للوقاية من تكرار الحادث وبالتالي فإن تغيّر وعيه عام ١٤١٢هـ ستكون نتيجة طبيعية للتجربة التي خاضها مع الحادث، وليس نتيجة للتعرض لرسائل التوعية، وتختلف أيضاً في اتساع مجتمع البحث، إذ لم تقتصر على الرياض فقط، بل شملت الرياض وجدة

والدمام، وتتميز أيضاً بقياس تأثير درجة الوعي بمتغيرات الدراسة، ومن الاختلافات المهمة كذلك أن الأحمرى تعامل مع الوعي على أنه متغير مستقل يؤثر في تقليل الخسائر البشرية والمادية، في حين تعامل الباحث هنا مع الوعي على أنه متغير تابع يتأثر بالعوامل المستقلة.

ومن الدراسات المتعلقة بالوعي دراسة (الحارثي، ١٤١٤هـ) عن دور وسائل الاتصال في تكوين الوعي المروري، وأشار في تحديد مشكلتها إلى الخسائر البشرية والمادية نتيجة حوادث السيارات، وأن الحد من استنزاف الأرواح والأموال مسؤولية كبيرة تحتاج قبل كل شيء إلى معرفة حقيقية بدوافع المشكل، وأضاف أنه لا توجد دراسات وافية ومتكاملة عن وعي الإنسان المروري - أحد الأبعاد المهمة في العملية المرورية "الإنسان والمركبة والطريق" - ولم يحظ الوعي المروري إلا بعد محدود من الدراسات التي تناولت تقويم برامج التوعية المرورية، وبناءً على هذه الإشارات فإن التوعية المرورية - حسب رأي الحارثي - وسيلة وغاية في آن واحد ذلك أن قدرة السائق الواعية على التحكم في سيارته وتقدير أسباب الحوادث وما يترتب عليها من أضرار للفرد والمجتمع تؤدي إلى تزايد العوامل التي تضمن السلامة بإذن الله.

وقد اتبع "الحارثي" في دراسته منهج الدراسات الوصفية مستعملاً أداة تحليل المضمون للمحتوى الظاهر في وسائل الاتصال الجماهيرية "الصحف والإذاعة والتلفزيون" في المملكة العربية السعودية، حيث قام بتحليل ما نشرته الصحف أو أذيع في الإذاعة أو عرض في التلفزيون خلال العام الهجري ١٤١٠هـ عن التوعية المرورية.

وسعى "الحارثي" من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف من أبرزها التعرف على مدى الاهتمام بتصحيح المفاهيم الخاطئة أو تعديل الاتجاهات السلبية أو تغيير بعض السلوكيات الخاطئة لدى الجمهور المستهدف من العملية الاتصالية، وتدعيم السلوكيات الإيجابية لديه، وانتهى إلى عدد من النتائج المتعلقة بتحليل المضمون لمحتوى الرسائل الاتصالية ذات الصلة بالتوعية المرورية، ثم قدم عدداً من التوصيات من أهمها:

أن أساس المشكلة المرورية انعدام الوعي وهو ما يمكن تسميته السلوك الإنساني الخاطئ، ويرى أن تصحيح هذا السلوك يتم عن طريق تكوين وعي مروري عن طريق الاتصال، وأكد ضرورة إجراء الدراسات الميدانية قبل تصميم الرسائل الإعلامية.

ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج دراسة حول تنمية الوعي العلمي لدى طلاب المرحلة الثانوية في دول الخليج العربية (أحمد، ١٤١٣هـ)، الذي حدد مشكلة بحثه في الحصول على إجابة عن السؤال "ما واقع الوعي العلمي لدى عينة الدراسة وكيف يسمى ذلك الوعي؟" واستعمل منهج البحث الوصفي الذي يقوم على المسح الميداني عن طريق الاستجابة لعبارات المقياس والاستمارات التي أرسلت لدول مجلس التعاون ما عدا دولة الكويت بسبب ظروف الحرب، ويقدر عدد الأفراد المشاركين في هذه الدراسة حوالي (٨٩٠) طالبا وطالبة بنسبة (٤٠%) من المجموع الكلي للطلاب والطالبات في تلك الدول.

وانتهى "أحمد" إلى عدد من النتائج بعد أن حدد مستوى الوعي المقبول وهو (٨٠%) من القيمة الوزنية، سواء على مستوى كل محور من محاور الدراسة "الميول العلمية، والأمانة الفكرية، والتفكير العلمي، والتفتح الذهني، والوعي العلمي بوجه عام" أو على مستوى الفقرة، ومن أهم تلك النتائج أن لدى أفراد العينة وعياً علمياً مرتفعاً إلى حد كبير، حيث إن جميع فقرات المقياس السبع والعشرين لم تتخفض معدل إجاباتها عن مستوى الوعي المقبول ما عدا أربع فقرات فقط، ثم استعرض نتائج اختبارات الفروق حسب الدولة، ومحاور المقياس والتخصص، والجنس.

أما فيما يتعلق بوسائل تنمية الوعي العلمي فقد صمّم ثلاث استبانات لجمع المعلومات ذات الصلة بالوعي العلمي عن "الأنشطة المدرسية، والمؤسسات والجمعيات، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، ثم استعرض بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة المدرسية في جميع الدول مجتمع البحث، وعرف بالمؤسسات التي تهتم بنشر الوعي العلمي وهما الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر التابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في

السعودية، والنادي العلمي العماني، ثم استعرض البرامج الإذاعية والتلفزيونية في كل من الكويت وقطر وعمان والإمارات.

وقد أظهرت هذه الدراسات للباحث إمكانية قياس مستوى الوعي بالسلامة عن طريق عدد من الأسئلة التي تساعد في الكشف عن مستوى المعارف والمعلومات المتعلقة بقواعد السلامة وإجراءاتها، وتتضمن أيضا بعض التصرفات التي يمكن أن يسلكها أفراد العينة في الحالات العادية والطارئة.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: جهود الدفاع المدني في مجال رفع مستوى الوعي

يُعرّف الدفاع المدني في المملكة العربية السعودية بأنه "مجموعة من الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب والحوادث المختلفة، وإغاثة المنكوبين وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات وسير العمل في المرافق، وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم وحالات الحرب والطوارئ" (المديرية العامة للدفاع المدني، ١٤١٨هـ: ٦).

وحدد النظام مهام الدفاع المدني في زمن السلم في الوقاية من الحوادث "السلامة العامة"، والتدخل فور وقوع "حوادث الحريق" وتنفيذ عمليات "الإنقاذ" و"الإسعاف" والتقليل من الخسائر البشرية والمادية ما أمكن، وإعداد الخطط لمواجهة حالات الحروب والكوارث.

ولكي يحقق الدفاع المدني الوقاية من الحوادث فإن عليه أن يعزز خطط التنمية العامة للدولة بتوفير مقومات الحماية والسلامة للقطاع البشري والاقتصادي، ويتخذ الإجراءات والتدابير التي تمنع وقوع الحوادث، ويعمل على إزالة مسبباتها، كما أن عليه أن يُنظّم حملات التوعية في مجال السلامة باستخدام وسائل الاتصال كالكتيبات والنشرات

والمصاحفات والأفلام والسننات وأسابع التوعية والمؤتمرات والمعارض والصحافة والإذاعة والعروض الحية.

ويتعامل الدفاع المدني مع المواطن على أنه جزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع المدني يتفاعل معه ويكمل رسالته، ومن أجل ذلك حرصت المديرية العامة للدفاع المدني على تعريف الجمهور بطبيعة عمل جهاز الدفاع المدني ليتصرف تصرفاً صحيحاً عند تعرضه للحوادث، ولتتعامل مع كل ما يحيط به من أدوات وأجهزة تعامل سليماً يوفر الحماية والأمن له ولمجتمعه.

وتتضمن إدارة الشؤون العامة بالدفاع المدني بمهمة تعريف الجمهور وتوعيته من خلال الاتصال المباشر، والاستفادة من وسائل الإعلام في نشر رسالة السلامة والتوعية الوقائية ومفاهيمها.

وتؤمن إدارة الشؤون العامة بمبدأ تقسيم الجمهور وتوجيه رسائل خاصة لكل فئة من فئاته؛ إذ طبعت كتيباً خاصاً عن السلامة المنزلية، تتناول الأخطار المنزلية وطرق الوقاية منها وكيفية التعامل معها، وكتيباً آخر موجهاً لربة البيت يعرفها بالأخطار التي قد يتعرض لها الطفل في المنزل من مرحلة الحبو حتى الإدراك، وطبعت كتيباً ثالثاً بعنوان "لَوْن وتعلم مع سالم" ويعتمد هذا الكتيب على تنمية معارف الطفل ببعض المخاطر والوقاية منها والتصرفات المثلى للتعامل معها، وطبعت نشرات خاصة للمزارعين ترشدهم للأساليب المثلى في التعامل مع المبيدات الكيماوية وحرثائق النخيل والمزروعات، كما طبعت كتاباً رابعاً عن السلامة في المصنع وهو موجه لعمال المصانع، ونشرة أخرى تتعلق بملابس السلامة ولوازم الوقاية في المصانع، وطبع الدفاع المدني عدداً من النشرات والكتيبات العامة بلغ مجموع النسخ المطبوعة منها حوالي (٦١٠,٠٠٠) نسخة، إضافة إلى الإرشادات التي كتبت على (١,٠٠٠,٠٠٠) نسخة من جداول رحلات القطار والتذاكر. (المديرية العامة للدفاع المدني، ١٤١٨هـ).

وفي محرم ١٤٢٠هـ أصدرت الإدارة العامة للشؤون الثقافية والإعلامية نشرة فصلية بعنوان "الدفاع المدني"، ولكنها توقفت بعد صدور العدد السابع في شهر محرم ١٤٢٢هـ، ويوجد لدى الدفاع المدني استديو إذاعي وتلفزيوني لإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية، إلى جانب المشاركة في برنامج اليوم العالمي للدفاع المدني والمهرجانات الوطنية والمعارض العامة.

ثانياً: الوعي بالسلامة

الوعي في اللغة العربية حفظ القلب الشيء، وعى الحديث يعيه وعياً: حفظه وفهمه وقبله، (ابن منظور، ١٤١٤هـ)، وفي الحديث "نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاَهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا قَرَبٌ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ" (رواه الترمذي ٢٥٨٢) وفي رواية أخرى "نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْهَا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ قَرَبٌ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ" (رواه الترمذي ٢٦٥٩)، يقال "وعيت الحديث أعيه وعياً فأنا واعٍ، إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان: أي أحفظ وأفهم، وفي الحديث لا يعذب الله قلباً وعى القرآن أي عقله ليماناً به وعملاً، فأما من حفظ ألفاظه وضيع حدوده فإنه غير واعٍ" (ابن الأثير، ب: ٢٠٨) ويفهم من هذا، أن الوعي يؤسس على ثلاثة جوانب: العقل، وهو "الجانب المعرفي" والإيمان به، وهو "الجانب الوجداني" والعمل به، وهو "الجانب التطبيقي". أحمد (١٤١٣هـ).

وبناء على ذلك فإن الوعي الذي يقصده الباحث في هذه الدراسة هو توفر المعلومات الصحيحة عن الدفاع المدني، وتكوين الميول والاتجاهات نحو قواعد السلامة وإجراءاتها وأدواتها، ثم الممارسة العملية للصحيحة في الحياة العادية والحالات الطارئة، والحد الأدنى الذي يمكن قبوله في هذه الدراسة (٧٥%) من الوعي وهو ما يساوي (٣,٧٥) من (٥).

وتعرّف السلامة في اللغة العربية بـ "البراءة؛ فيقال: تسلم منه: أي تبرأ. وقال ابن الأعرابي: السلامة: العافية. وسميت الجنة دار السلام؛ لأنها دار السلامة الدائمة التي

لا تتقطع ولا تقنى، وهي دار السلامة من الموت والهرم والأسقام. وسلمه الله من الأمر: وقاه إياه." (ابن منظور ١٤١٤هـ).

ويقصد الباحث بالسلامة هنا اتباع القواعد والإجراءات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة للوقاية من الحوادث التي تقع في المنزل، أو تقلل من أخطارها على الأهل، وخاصة حوادث الحريق والكهرباء والغرق، والاختناق والأدوات الحادة والمنظفات.

الجزء الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج البحث

تدخل هذه الدراسة في إطار دراسات الجمهور، وقد اتبع الباحث فيها المنهج الوصفي الذي يقوم على المسح الميداني عن طريق الاستجابة لاستبانات الدراسة التي وزعت على أفراد العينة.

المتغيرات المستقلة في البحث.

■ السمات الديموغرافية:

- المدينة.
- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- عدد الأطفال في المنزل.

■ الممارسة اليومية العادية:

- وسائل التكلفة المستعملة.
- وسائل السلامة المتوفرة في المنزل.
- ضبط حرارة سخانات المياه.

■ المعلومات العامة عن الدفاع المدني:

- معرفة رقم الدفاع المدني.
- معرفة أقرب مركز للدفاع المدني.
- معرفة الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني.

■ السلوك المتوقع في الحالات الطارئة:

- تسرب الغاز.
- اشتعال النار في زيت القلي.
- الغرق في الماء.
- نشوب حريق في المنزل.
- الصعق الكهربائي.
- انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال.

■ التعرض لوسائل الإعلام:

- قراءة الصحف السعودية.
- مشاهدة التلفزيون السعودي.
- الاستماع للإذاعة السعودية.
- قراءة نشرات التوعية التي تصدرها المديرية العامة للدفاع المدني.
- متابعة برامج التوعية التي يعدها الدفاع المدني وتعرض في التلفزيون السعودي.

مجتمع البحث

بنى الباحث هذه الدراسة على نتائج دراستي "بيت المال وزنازة" التي عرض لهما ضمن الدراسات السابقة، فقتصر مجتمع بحثه على المناطق الثلاث الرياض ومكة المكرمة

والمنطقة الشرقية، لأنها أكثر المناطق تعرضاً لحوادث الدفاع المدني عام ١٤٢٠هـ، ثم تعمّد اختيار أكبر المدن في تلك المناطق وأكثرها سكاناً وهي الرياض وجدة والدمام، (مصلحة الإحصاءات العامة ١٤١٩هـ) وجعل الأسر السعودية التي تعيش فيها مجتمعاً للبحث.

عينة البحث "نوع العينة، حجمها، كيفية أخذها"

حدد الباحث مفردات الدراسة بـ (٧٥٠) مفردة توزع بالتساوي على المدن الثلاث "الرياض وجدة والدمام"، واتبع أسلوب المصادفة ضمن الطريقة غير الاحتمالية حيث طلب الباحث من مساعديه توزيع الاستبانات على من يصادفون في تلك المدن؛ لتعذر معرفة جميع أفراد مجتمع البحث.

أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع معلومات هذه الدراسة على "الاستبانة"، التي تضمنت عدداً من الأسئلة حول بعض المعلومات والمعارف المتعلقة بالسلامة، والاتجاهات والميول نحو قواعد السلامة وإجراءاتها، وتساعد هذه الأسئلة الباحث في قياس مستوى الوعي بالسلامة لدى عينة البحث.

واحتوت الاستبانة على بطاقة فنية تعين بعض المتغيرات في الدراسة مثل العمر والمؤهل العلمي والجنس، وعدد الأطفال في المنزل، ونماذج من السلوك في الحالات العادية والطوارئ، ومستوى التعرض لوسائل الإعلام وبرامج التوعية الخاصة بالدفاع المدني.

صدق الاستبانة: 'صدق المحتوى'

استرشد الباحث عند بناء الاستبانة بأراء عشرة من ضباط الدفاع المدني بحكم الخبرة والتخصص فيما يتعلق بالعناصر التي يجب أن تتوفر في مقياس الوعي بالسلامة،

وطلب الباحث منهم مراجعة الاستبانة في صورتها الأولية للتأكد من وضوح العبارات والجمل وعدم التباسها، وأنها تقيس ما وضعت له، وهو التعرف على مستوى الوعي بالسلامة، وطلب منهم أيضاً إضافة أي جوانب أخرى للسلامة لم تتضمنها الاستبانة، وتحديد الفقرات التي يمكن الاستغناء عنها أو دمجها مع غيرها.

وبناء على ردود المحكمين حذف الباحث الفقرات المتعلقة بطفاية الحريق الخاصة بالسيارة، ودمج الفقرات الثلاث الخاصة بسخانات المياه في فقرة واحدة، ووضع عدداً من الخيارات للأسئلة الخاصة بالسلوك المتوقع عند الحوادث الطارئة، وأضاف فقرات جديدة تتعلق بمتابعة برامج التوعية التي يقدمها الدفاع المدني في التلفزيون السعودي، ووسائل السلامة، وتدريب أفراد الأسرة على الطريقة التي يتصرفون بها عند حدوث حريق في المنزل، والخدمات التي يقدمها الدفاع المدني، ومن ثم صاغ الباحث الاستبانة في صورتها النهائية.

وتتكون الاستبانة من الأجزاء التالية:

- بيانات تتعلق بالسمات الديموغرافية للمبحوثين "المدينة، العمر، المؤهل الجنس، عدد الأطفال في المنزل".
- بيانات تتعلق بالتعرض لوسائل الإعلام "الصحف السعودية، التلفزيون، الإذاعة، نشرات الدفاع المدني، برامج التوعية التلفزيونية التي يقدمها الدفاع المدني".
- ست فقرات عن السلوك المتوقع في الحالات الطارئة "تسرب الغاز، اشتعال النار في زيت القلي، نشوب الحريق في المنزل، الغرق، الصعق الكهربائي، انسكاب السائل الحار على الأطفال".
- المعلومات العامة عن الدفاع المدني "رقم هاتف طوارئ الدفاع المدني، وأقرب مركز للدفاع المدني، والخدمات التي يقدمها الدفاع المدني".

- خمس فقرات تتعلق بمعرفة اسم الحي والشارع ورقم البيت والشوارع الرئيسية الموصلة لسيارات الدفاع المدني عند الحاجة، والهدف من ذلك مساعدة المبحوث على تقدير الوقت الذي تستغرقه عملية توصيف موقع البيت للدفاع المدني، ولم يستعمل الباحث بياناتها في التحليل.
- السلوك العدائي في الحياة اليومية "وسائل السلامة، وسائل للتنفئة، ضبط سخانات المياه".
- اثنان وعشرون فقرة لقياس مستوى الوعي اقترنت كل فقرة بخمسة خيارات متدرجة، ما عدا فقرتين؛ الأولى: القدرة على استعمال طفاية الحريق "ثلاثة خيارات"، والوقت المستغرق في عملية وصف المنزل "أربعة خيارات".

ثبات المقياس

للتحقق من ثبات المقياس استعمل الباحث معادلة ألفا كرونباخ (ALPHA CRONBACH) فأظهرت النتائج أن قيمة "ألفا" قبل حذف الفقرات الخاصة بزيادة الأحمال الكهربائية، وجمع الألبسة مع بعضها في مكان واحد، ووضع الأطفال أكياس البلاستيك على وجوههم تساوي (٠,٦٦) وسبب حذف هذه الفقرات الثلاث انخفاض قيمة معامل التمييز لها، وبعد حذفها بلغت قيمة "ألفا" لفقرات المقياس (٠,٧٠)، وبكل هذه القيمة على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، (القحطاني، وآخرون ١٤٢١هـ: ٢١٤)، وبناء على ذلك أصبح مجموع فقرات المقياس تسع عشرة فقرة.

إجراءات جمع البيانات

طلب الباحث من مساعديه في كل من الرياض وجدة والدمام البدء في توزيع الاستبانة في منتصف شهر شعبان من عام ١٤٢٢هـ على أن توزع على ١٢٥ مفردة من الرجال و١٢٥ مفردة من النساء في كل مدينة من المدن الثلاث، بحيث يكون مجموع مفردات العينة ٧٥٠ مفردة، على أن ينتهي توزيعها في نهاية الشهر نفسه، وعاد للباحث ٥٠٢ استبانة تمثل (٦٦,٩٣%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

المعالجة الإحصائية

للتوصل إلى إجابة على تساؤلات الدراسة استعمل الباحث المعالجات الإحصائية التالية:

- الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) وتشمل:
 - النسبة المئوية (Percent).
 - المتوسط الحسابي (Mean) لفقرات مقياس الوعي بالسلامة.
 - الانحراف المعياري (Standard Deviation).
- مربع كاي (Chi-Square) لـ:
 - اختبار مدى تطابق التوزيع المتوقع مع التوزيع الحقيقي لنوع السلوك المتوقع في الحالات الطارئة.
 - تحديد وجود علاقة بين مستوى الوعي والسلوك المتوقع في الحالات الطارئة.
- مقياس كرامرز في (Cramer's V) لقياس قوة علاقة الارتباط ذات الدلالة الإحصائية التي تظهر في اختبار مربع كاي وتراوح درجة القوة بين (٠ و ١).
- تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) بين مستويات الوعي بالسلامة تبعا لمتغير المدينة والسلوك المتوقع في الحالات الطارئة.
- اختبار شيفيه (Scheffe) المتحفظ للقيام بعملية المقارنات المتعددة إذا أظهر اختبار تحليل التباين فرقا له دلالة إحصائية، وذلك لتحديد الفئة التي تختلف عن غيرها في مستوى الوعي بالسلامة اختلافا ذا دلالة إحصائية.

- اختبار "ت" (One-Sample Statistics) للحكم على معنوية الفرق بين متوسط الوعي عند مجموعتين.
- معامل الارتباط (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين مستوي الوعي وبعض السمات الديموغرافية "العمر، المؤهل، عدد الأطفال" ومستوى الوعي والتعرض لوسائل الإعلام. (القحطاني، وآخرون ١٤٢١هـ) (العقيلي، والشايب، ١٤١٩هـ).

الجزء الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها مستوى الوعي بالسلامة

قام الباحث بقياس مستوى الوعي بالسلامة لدى عينة الدراسة من خلال إجاباتهم عن تسع عشرة فقرة تتعلق بالمعلومات والمعارف حول السلامة، والاتجاهات والميول نحو قواعد السلامة وإجراءاتها، وبلغ المتوسط الحسابي لمجموع أوزان الإجابات (٣,٨١) وتقدر نسبة الوعي بحوالي (٧٦,٢%)، وهي أعلى بقليل من النسبة التي جعلها الباحث حداً أدنى لقبول الوعي، وبناء على ذلك فإن مستوى الوعي لأفراد العينة بالسلامة وعي مقبول.

يبين الجدول (١) أن اثنتي عشرة فقرة من فقرات المقياس قد تجاوزت الحد الأدنى الذي وضعه الباحث لمستوى الوعي المقبول (٣,٧٥)، وتتعلق هذه الفقرات - حسب ترتيبها - برفع الأدوات الحادة بعيدة عن الأطفال (٤,٨٣)، ودرجة الاهتمام بحقيقة الإسعافات الأولية في المنزل (٤,٧٦)، وأهمية وجود طفاية الحريق في المنزل (٤,٧١)، وطريقة التأكد من تسرب الغاز (٤,٤٣)، ورفع مفاتيح الأبواب عن الأطفال (٤,٣٤)، والقدرة على وصف موقع المنزل (٤,٢٥)، سباحة الأطفال الصغار لوحدهم في البانيو "المغطس" أو المسابح الصغيرة الخاصة بهم (٤,٢٠)، واستعمال الأقفال التي يمكن فتحها يدوياً "بدون مفتاح" من الخارج في دورات المياه (٤,٠٥)،

وشرء العلاج من الصيدلية دون استشارة الطبيب (٤,٠١)، ووضع أعواد الثقاب "الكبريت" بعيدا عن الصغار (٣,٩٥)، واستخدام البنزين في تنظيف الثياب من البقع الملونة (٣,٩٤)، وعدم إخفاء سلك توصيلة الكهرباء تحت السجاد (٣,٨٠).

جدول (١) عناصر قياس الوعي بالسلامة

م	عناصر قياس الوعي بالسلامة	المتوسط	الانحراف المعياري
١	نحرص دائما على رفع الأدوات الحادة "السكاكين" بعيدة عن الأطفال.	٤,٨٣	٠,٥٠
٢	ما مدى أهمية وجود حقيبة الإسعافات الأولية في المنزل؟	٤,٧٦	٠,٥٢
٣	ما مدى أهمية وجود طفاية الحريق في المنزل؟	٤,٧١	٠,٦٦
٤	إذا أردنا التأكد من تسرب الغاز نشمع عود الثقاب ونقرّبه من مكان للتسرب	٤,٤٣	١,٠٠
٥	مفاتيح الأبواب مرفوعة دائما عن الأطفال حتى لا تغلق الأبواب عليهم وهم في الداخل.	٤,٣٤	٠,٩٦
٦	ما مستوى وصفك لموقع منزلك؟	٤,٢٥	١,٠٤
٧	يسمح الأطفال الصغار لوحدهم في الباتيو "المغطس" أو المسابح للصغيرة الخاصة بهم.	٤,٢٠	١,٠٣
٨	في أبواب دورات المياه نستعمل الأقفال التي يمكن فتحها يدويا "ببون مفتاح" من الخارج إذا غلق الباب على أحد الأطفال.	٤,٠٥	١,١١
٩	إذا مرض أحد أفراد الأسرة، نشترى له علاجاً من الصيدلية مباشرة.	٤,٠١	١,٠٧
١٠	نضع أعواد الثقاب "الكبريت" غالبا بجوار الفرن.	٣,٩٥	١,٢٣
١١	نستخدم البنزين في تنظيف الثياب من بقع الملونة.	٣,٩٤	١,٠٢
١٢	نضع سلك توصيلة الكهرباء التي نستعملها تحت السجاد حتى لا يشوه المنظر ولا يعثر به أحد.	٣,٨٠	١,٢٦
١٣	نقوم بتنظيف سخانات المياه في بداية موسم الشتاء كل عام	٣,٧٣	١,٠٤
١٤	كيف تصف قدرتك على مساعدة من يحتاج للإسعافات الأولية؟	٣,٦١	٠,٨٩
١٥	نضع لوحات النظافة "لفلاش، والكلوركس، وغيرها" في دورات المياه دائما.	٣,٥٥	١,٣١
١٦	كم الوقت الذي يتكفيك لوصف موقع منزلك لرجال الدفاع المدني؟	٣,٥	١,٠٢
١٧	نحن حريصون على نظافة منزلنا؛ ولذلك نستخدم المواد المنظفة القوية "مثل لفلاش" رغم خطورتها على الصحة.	٣,٢٠	١,١٧
١٨	كيف تصف قدرتك على استعمال طفاية الحريق؟	٢,٩٣	٠,٦٧
١٩	أترّب أفراد أسرتي على الطريقة التي نتصرف بها عند حدوث الحريق في المنزل.	٢,٤٤	١,٢٦
المتوسط الحسابي للعناصر = ٣,٨١		Alpha = ٠,٧٠٠٨	

ويذل الجدول (١) أيضا على وجود سبع فقرات لم يصل الوعي بهن إلى الحد المقبول، وتتعلق هذه الفقرات بتنظيف سخانات المياه في بداية موسم أشتاء كل عام

(٣،٧٣)، والقدرة على إسعاف المصابين (٣،٦١)، ووضع أدوات النظافة "الفلاش، والكلوركس، وغيرها" في دورات المياه دائما (٣،٥٥)، والوقت الذي تستغرقه عملية وصف موقع المنزل لرجال الدفاع المدني (٣،٥)، واستخدام المواد المنظفة القوية "مثل الفلاش" (٣،٢٠)، والقدرة على استعمال طفاية الحريق (٢،٩٣)، وتدريب أفراد الأسرة على الطريقة التي يتصرفون بها عند حدوث الحريق في المنزل (٢،٤٤).

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بالفروق بين أفراد العينة في مستويات الوعي أجرى الباحث عددا من الاختبارات الإحصائية فأظهرت له عددا من النتائج يعرضها فيما يأتي:

أولاً: السمات الديموغرافية

١. توزيع أفراد العينة على مدن مجتمع البحث

بلغ مجموع أفراد العينة المستجيبين (٥٠٢) كما في الجدول (٢)، يمثل سكان مدينة الرياض منهم (٢٩،١%) وسكان مدينة جدة (٣٠،٩%) في حين بلغت نسبة سكان مدينة الدمام (٤٠%)، ومعنى ذلك إن نسبة الاستجابة في الدمام تفوق الاستجابة في الرياض، وتفوق الاستجابة في جدة.

جدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب مدن مجتمع البحث

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	المدينة
١	٠،٤٣٣٦	٣،٨٢٣٨	٤٠،٠	٢٠١	الدمام
٢	٠،٣٧٠٣	٣،٨٢٧١	٣٠،٩	١٥٥	جدة
٣	٠،٣٦٩٦	٣،٧٩٩٧	٢٩،١	١٤٦	الرياض
	٠،٣٩٦١	٣،٨١٧٨	١٠٠،٠	٥٠٢	المجموع

وبينت نتائج تحليل التباين المعروضة في الجدول (٣) أن التباين في العامل المستقل "المدينة" ليس له علاقة بالمتوسط الحسابي لمستوى الوعي بالسلامة لأفراد العينة في كل من الرياض وجدة والدمام؛ حيث افترقت النتيجة للدلالة الإحصائية التي يمكن قبولها.

جدول (٣) تحليل التباين لتأثير المدينة على مستوى الوعي بالسلامة

مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة
٦,٨١١	٢	٣,٤٠٥	٠,٢١٨	٠,٨٠٤
٧٨,٥٢٦	٤٩٩	٠,١٥٧		
٧٨,٥٩٥	٥٠١			

وتعني هذه النتيجة قبول الفرضية الصفرية "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالسلامة تبعاً للمدينة".

١. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

تشير بيانات الجدول (٤) إلى أن المستجيبات في هذه الدراسة أكثر من المستجيبين؛ إذ تقدر نسبة الإناث بـ (٥٦,٨%)، بينما قدرت نسبة الرجال بـ (٤٣,٢%) من مجموع أفراد العينة.

جدول (٤) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري
ذكر	٢١٧	٤٣,٢	٣,٨٤٧١	٠,٣٧٣٣
أنثى	٢٨٥	٥٦,٨	٣,٧٩٥٥	٠,٤١١٩
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠	٣,٨١٧٨	٠,٣٩٦١

وقد تكون هذه النتيجة طبيعية لأن عدد الإناث في المجتمع السعودي أكثر من عدد الرجال، وقد تعود هذه النتيجة إلى أن النساء يتعاملن مع استبانات جمع المعلومات والبحث العلمي تعاملًا إيجابيًا؛ لأن الباحث قد طلب من مساعديه الذين قاموا بتوزيع استبانات الدراسة أن يكون عدد الاستبانات الموزعة على الرجال مساوية لعدد الموزعة على النساء.

وأشار الجدول (٥) إلى تساوي الرجال والنساء في مستوى الوعي بالسلامة، إذ أظهرت نتيجة اختبار (ت) أن الفرق بينهما ليست له دلالة إحصائية لأنها أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني أن الفرضية الصفرية "لا توجد فروق دالة إحصائية بين مستوى وعي الرجال ومستوى وعي النساء" فرضية مقبولة.

جدول (٥) اختبار (ت) لقياس الفرق بين درجة الوعي عند الرجال والنساء

للجنس	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة
نكر	٣,٨٥	٠,٣٧٣٣	١,٤٤٨	٠,١٤٨
لثي	٣,٨٠	٠,٤١١٩		

١. توزيع أفراد العينة حسب العمر

تدل المعلومات المعروضة في الجدول (٦) على أن أعمار أكثر من (٧٥%) من مجموع أفراد العينة أقل من (٣٥) سنة، في حين أشار الجدول إلى أن (٢٢,٣%) من أفراد العينة تزيد أعمارهم عن (٣٦) سنة، وتتفق هاتان النتيجةتان مع آخر إحصاءات تعداد السكان في المملكة العربية السعودية، إذ تشير آخر الإحصاءات الرسمية (مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤١٩هـ) إلى أن نسبة السعوديين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة حوالي (٧٨,٨%) من مجموع السكان السعوديين، وهذا يعني أن المجتمع السعودي من المجتمعات الشابة التي يكون فيها عدد الشباب أكثر من عدد كبار السن.

جدول (٦) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٦ سنة فما فوق	٣١	٦,٢	٣,٩٥١٧	٠,٣٤٠٤	١
من ٢٦ إلى ٣٥	١٧٧	٣٥,٣	٣,٨٩٥١	٠,٣٦٠٣	٢
من ٣٦ إلى ٤٥	٨١	١٦,١	٣,٨٩٣٥	٠,٣٧٥٩	٣
٢٥ سنة فأقل	٢٠٣	٤٠,٤	٣,٧٠٤٣	٠,٤٠٨٨	٤
لم يبين	١٠	٢,٠			
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			
معامل الارتباط بين مستوى الوعي والفئة العمرية					
**٠,٢١٥					

كشفت اختبارات معامل الارتباط بيرسون (Pearson) عن وجود علاقة إيجابية (**٠,٢١٥) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين مستوى الوعي بالسلامة والفئة العمرية، ومعنى ذلك أنه كلما زادت سنوات العمر لأفراد العينة زاد مستوى الوعي بالسلامة، وإذا قلت سنوات العمر انخفض مستوى الوعي، ويعزى ذلك إلى الخبرات التي يكتسبها الفرد من الحياة سواء بالمعايشة للأحداث، أو مشاهدتها، أو السماع عنها.

١. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

ويمكن توزيع أفراد العينة إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول الأميون غير المتعلمين وهم (٦%) من مجموع أفراد العينة، والقسم الثاني الذين التحقوا بمراحل التعليم العام الابتدائي والمتوسط والثانوي، ويمثل هؤلاء (٣٨,٥%) من أفراد العينة، والقسم الثالث الذين يحملون مؤهلات علمية بعد المرحلة الثانوية، وتبلغ نسبتهم (٥٨,٨%).

لم تظهر معامل الارتباط جدول (٧) وجود علاقة بين مستوى الوعي والمؤهل العلمي قبل تحديد بعض المؤهلات العلمية، بمعنى أن ارتفاع مستوى التعليم لا يعني ارتفاع مستوى الوعي، والعكس صحيح، ولكن بعدما حدّد الباحث الحاصلين على مؤهل التعليم العالي ظهرت العلاقة الارتباطية بين مستوى الوعي والمؤهل العلمي (٠,٠٩٣*) ومع أنها دالة إحصائياً إلا أنها منخفضة جداً.

جدول (٧) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	الترتيب	النسبة	متوسط لوعي	الانحراف المعياري	لترتيب
دبلوم بعد الثانوية	٤	٠,٨	٤,١٥٦٠	٠,٣٥٤٠	١
جامعي	٢٧٠	٥٣,٨	٣,٨٥٣٨	٠,٣٣٨٣	٢
إبتدائي	١١	٢,٢	٣,٨٤٢١	٠,٤٠٠١	٣
ثانوي	١٣٢	٢٦,٣	٣,٧٩٩٢	٠,٤٤٩٥	٤
متوسط	٥٠	١٠,٠	٣,٧٨٧٩	٠,٣٩٠٧	٥
تعليم عال	٢١	٤,٢	٣,٦٠٨٧	٠,٥٥٧٠	٦
غير متعلم	٣	٠,٦	٣,٢٩٨٢	٠,٢٦٤٩	٧
لم يبين	١١	٢,٢			
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			
معامل الارتباط "بعد تحديد التعليم العالي"					*٠,٠٩٣

٥. توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال في المنزل

يُعدّ التفريق بين أفراد العينة الذين لديهم أطفال في المنزل الذي يسكنون فيه وأفراد العينة الذين ليس لديهم أطفال أمراً مهماً للغاية، لأن هناك عناصر كثيرة في مقياس الوعي

بالسلامة ترتبط ارتباطاً قوياً بوجود الأطفال. فمثلاً قد لا يتخرج أفراد الأسرة الذين ليس لديهم أطفال في إبقاء أعواد اللقاب قريبة من الفرن، وقد لا يضعوا السكاكين والأدوات الحادة في مكان مرتفع بعيد عن متناول الأطفال؛ لأن جميع أفراد المنزل راشدون يعرفون كيف يتعاملون مع هذه الأدوات.

جدول (٨) توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال في المنزل

الأطفال	التكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري	الترتيب
من ٧ إلى ٨	٢٧	٥,٤	٣,٨٦٥٣	٠,٣٣٢٦	١
من ٣ إلى ٤	١٣٩	٢٧,٧	٣,٨٥٩٠	٠,٣٧٤٤	٢
من ٥ إلى ٦	٥٩	١١,٨	٣,٨٤٢٢	٠,٤٠٢٠	٣
أكثر من ٩	١٧	٣,٤	٣,٧٩٨٤	٠,٥١٥٣	٤
لا يوجد	٨٦	١٧,١	٣,٧٥٩٩	٠,٣٨٩١	٥
من ١ إلى ٢	١٥٢	٣٠,٣	٣,٦٣٨٧	٠,٤٠٥٥	٦
لم يبين	٢٢	٤,٤			
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			
معامل الارتباط بين الوعي وعدد الأطفال				٠,٠٠٨	

ويظهر الجدول (٨) أن (١٧,١%) من أفراد العينة ليس لديهم أطفال في البيوت التي يسكنون فيها، وأن (٧٨,٦%) لديهم أطفال، وأكثر من نصف أفراد العينة (٥٨%) لا يزيد عدد الأطفال في منازلهم عن (٤) أطفال، وأن حوالي خمس أفراد العينة (٢٠,٦%) يزيد عدد الأطفال لديهم عن خمسة أطفال.

ومع أن مقياس الوعي بالسلامة قد تضمن عدداً من الفقرات ذات الصلة بالأطفال، إلا أن عدد الأطفال في المنزل ليس له علاقة ارتباطية بمستوى الوعي لعدم وجود الدلالة الإحصائية.

ثانياً: الممارسة اليومية العادية

١. استعمال وسائل التدفئة

يشير الجدول (٩) إلى أن الدفائية التي تعمل بالكهرباء أكثر وسائل التدفئة استعمالاً من قبل أفراد العينة (٤٠,٧%)، ويلها في المرتبة الثانية دفاية الزيت الكهربائية (٢٥,٤%)، ثم

أجهزة التكييف التي تعمل بنظام (Hot Pump) "التدفئة ذات الدورة العاكسة" (١٥,٣%)، وفي المرتبة الرابعة أجهزة التكييف العادية التي تتم عملية التدفئة بها عن طريق جهاز التسخين (Heater) المثبت داخل المكيف (١٠,٧%) وعادة ينبعث منه رائحة عند تشغيل التدفئة في المرة الأولى بداية موسم الشتاء في كل عام نتيجة احتراق الأتربة الموجودة على جهاز التسخين، وجاء في المرتبة الخامسة الحطب أو الفحم (٦,٤%)، وأخيراً دفاية الكيروسين "الجاز" (١,٦%).

جدول (٩) توزيع أفراد العينة حسب وسائل التدفئة المستعملة

الترتيب	الاحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	للتكرار	وسائل التدفئة
١	٠,٣٧٣٠	٣,٩٠٣١	١٥,٣	٧٩	التكييف الذي يعمل بنظام التدفئة ذات الدورة العاكسة (HP)
٢	٠,٣٦٧٠	٣,٨٥٦٨	٢٥,٤	١٣١	دفاية الزيت الكهربائية
٣	٠,٣٩٦٩	٣,٨٢٣٢	٤٠,٧	٢١٠	دفاية الكهرباء
٤	٠,٣٧١٥	٣,٦٧٦٠	١٠,٧	٥٥	التكييف الحار رغم الرائحة المنبعثة منه
٥	٠,٣٤٧٢	٣,٤٧٥٧	٦,٤	٣٣	الحطب أو الفحم
٦	٠,٣٩٧٢	٣,٤٤١٦	١,٦	٨	دفاية الكيروسين "الجاز"

ويتوقف اختيار وسيلة التدفئة - عادة - على مستوى الوعي بمميزات الوسيلة وخصائصها السلبية والإيجابية. فاستعمال الفحم والحطب مثلاً قد يتسبب في إحداث حريق بسبب تطاير الشرر، وقد يحدث حالة لختناق بسبب الكربون المنبعث من الفحم والأخشاب، واستعمال الدفايات الكهربائية أو تكييف الفريون في التدفئة من خلال أجهزة التسخين (Heater) المثبتة في المكيف تتسبب في نقص الأكسجين الموجود داخل الغرفة فيصاب الإنسان عندئذ بالاختناق، وهكذا.

وهنا تظهر الحاجة للإجابة عن السؤال التالي: هل هناك اختلاف في مستوى الوعي بالسلامة عند الذين يستعملون وسيلة معينة في التدفئة والذين لا يستعملونها؟

وللإجابة عن هذا السؤال استعمل الباحث اختبار (ت) لقياس الفرق في الوعي بين مستخدمي كل وسيلة من وسائل التدفئة وغير المستخدمين لها، فظهرت النتائج المعروضة في الجدول (١٠) التي كشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي

بالسلامة؛ إذ بلغت قيمة (ت) (٥,٢٧) في اختبار الفرق بين متوسط وعي الأفراد الذين لا يستعملون الحطب أو الفحم في التفتة ومتوسط الوعي عند غير المستعملين لها، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠)، ووصلت قيمة (ت) (٢,٧٢) في اختبار الفرق بين متوسط وعي الأفراد الذين لا يستعملون الدفأة التي تعمل بالجاز "الكيروسين" ومتوسط وعي الأفراد الذين يستعملونها، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٧)، وهناك فرق أيضا ذو دلالة إحصائية بين متوسط الوعي عند الأفراد الذين يستعملون المكيفات ذات أجهزة التسخين (Heater) في التفتة ومتوسط الوعي عند الأفراد الذين لا يستعملونها؛ فبلغت قيمة اختبار (ت) (٢,٨٣٣) بدلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٥)، ومثل ذلك الفرق (٢,٠٩٤) ذو الدلالة الإحصائية عند (٠,٠٣٧) بين مستوى الوعي عند مستخدمي أجهزة التكييف التي تعمل بنظام (Hot Pump) "التفتة ذات الدورة العاكسة" وبين مستوى الوعي عند الأفراد الذين لا يستخدمونها.

أما مستوى الوعي عند مستخدمي دفايات الزيت أو الكهرباء فلا يختلف عن مستوى وعي غيرهم، وقيمة اختبار (ت) ليس لها دلالة إحصائية لأنها أعلى من الحد المقبول (٠,٠٠٥).

جدول (١٠) اختبار (ت) لقياس الفرق بين درجة الوعي حسب وسيلة التفتة

الدلالة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الاستعمال	وسيلة التفتة
٠,٠٠٠	٥,٢٦٩-	٠,٣٤٧٢	٣,٤٨	٣٣	نعم	الحطب أو الفحم
		٠,٣٨٨٤	٣,٨٤	٤٦٩	لا	
٠,١٩٠	١,٣١٣	٠,٣٦٧٠	٣,٨٦	١٣١	نعم	دفأة للزيت
		٠,٤٠٥٤	٣,٨٠	٣٧١	لا	
٠,٧٩٤	٠,٢٦١	٠,٣٩٦٩	٣,٨٢	٢١٠	نعم	دفأة للكهرباء
		٠,٣٩٦١	٣,٨١	٢٩٢	لا	
٠,٠٠٧	٢,٧٢٥-	٠,٣٩٧٢	٣,٤٤	٨	نعم	دفأة الجاز
		٠,٣٩٣٥	٣,٨٢	٤٩٤	لا	
٠,٠٠٥	٢,٨٣٣-	٠,٣٧١٥	٣,٦٨	٥٥	نعم	التكييف العادي
		٠,٣٩٥٩	٣,٨٤	٤٤٧	لا	
٠,٠٣٧	٢,٠٩٤	٠,٣٧٣٠	٣,٩٠	٧٩	نعم	تكييف HP
		٠,٣٩٨٦	٣,٨٠	٤٢٣	لا	

٢. وسائل السلامة

تمثل طفاية الحريق في الجدول رقم (١١) أكثر وسائل السلامة توفراً عند أفراد عينة الدراسة (٤٣,٢%) وجاء في المرتبة الثانية جهاز إنذار الحرائق (١٢,٢%)، وفي المرتبة الثالثة جهاز كشف الدخان (٧,٨%)، وفي المرتبة الرابعة السلم الخارجي للطوارئ (٧%)، وأخيراً جهاز رش الماء الآلي (١,٢%).

جدول (١١) توزيع أفراد العينة حسب أدوات السلامة

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط لوعي	النسبة	التكرار	
١	٠,٤٣٦٤	٣,٩٥٢٨	٧,٨	٣٩	جهاز كشف الدخان
٢	٠,٣٨٩٨	٣,٨٩٥٤	٤٣,٢	٢١٧	طفاية للحريق
٣	٠,٣٦٥٦	٣,٨٧٩٠	٧,٠	٣٥	سلم خارجي
٤	٠,٤٨٨٨	٣,٧٦٨٢	١٢,٢	٦١	جهاز إنذار الحريق
٥	٠,٥٥٠١	٣,٦٥١١	١,٢	٦	جهاز رش آلي

ويلحظ الباحث انخفاض عدد الأفراد الذين تتوفر لديهم وسائل السلامة الأخرى غير طفاية الحريق، ويعود ذلك - فيما يبدو - إلى أن هذه الوسائل تتطلب تجهيزات خاصة عند إنشاء المبانيات، وهذه التجهيزات ليست شرطاً ملزماً عند إنشاء المبانيات الخاصة، إضافة إلى ارتفاع تكلفتها المادية، مقارنة بتكلفة طفايات الحريق.

ولقياس الفرق بين مستوى الوعي عند الأفراد الذين لديهم وسائل السلامة والأفراد الذين ليست عندهم تلك الوسائل استعمل الباحث اختبار (ت)، فأظهرت النتائج المعروضة في الجدول رقم (١٢) وجود فرق (٤,٦٥٩) ذي دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠) بين مستوى الوعي للأفراد الذين لديهم طفاية حريق، ومستوى الوعي للأفراد الذين لا توجد لديهم طفايات حريق، كما ظهر فرق آخر، بلغت فيه قيمة (ت) (٢,٣٩٣)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١٧) بين متوسط الوعي عند الأفراد الذين يوجد في منازلهم جهاز كاشف الدخان ومتوسط وعي الأفراد الذين لا يوجد هذا الجهاز في بيوتهم.

أما وسائل السلامة الأخرى "جهاز إنذار الحريق، وجهاز الرش الآلي، وسلم النجاة الخارجي" فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي للذين لديهم تلك الوسائل ومستوى الوعي للذين لا توجد لديهم.

جدول (١٢) اختبار (ت) لقياس الفرق بين درجة الوعي حسب وسائل السلامة

وسيلة السلامة	الاستعمال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	لدلالة
طفلية الحريق	نعم	٢١٧	٣,٨٩٥٤	٠,٣٨٩٨	٤,٦٥٩	٠,٠٠٠
	لا	٢٢٦	٣,٧٢١٨	٠,٣٩٣٩		
جهاز كشف الدخان	نعم	٣٩	٣,٩٥٢٨	٠,٤٣٦٤	٢,٣٩٣	٠,٠١٧
	لا	٤٠٤	٣,٧٩٢٨	٠,٣٩٥١		
جهاز إنذار للحريق	نعم	٦١	٣,٧٦٨٢	٠,٤٨٨٨	-٠,٨١٠	٠,٤١٨
	لا	٣٨٢	٣,٨١٣٠	٠,٣٨٥٥		
جهاز رش آلي	نعم	٦	٣,٦٥١١	٠,٥٥٠١	-٠,٩٥٨	٠,٣٣٩
	لا	٤٣٧	٣,٨٠٩٠	٠,٣٩٩٠		
سلم نجاة خارجي	نعم	٣٥	٣,٨٧٠٠	٠,٣٦٥٦	١,١١٠	٠,٢٦٨
	لا	٤٠٨	٣,٨٠٠٧	٠,٤٠٣٧		

٣. ضبط مؤشر سخانات المياه عند الرقم (٦٠)

يوجد في سخانات المياه - عادة - جهاز خاص لتنظيم درجة حرارة الماء، مما يمكن من ضبطها عند مستوى معين، ويسمى هذا الجهاز ترموستات (Thermostat)، ويمكن الاستدلال على صلاحيته من خلال اللبنة التي تضيء عند تشغيل السخان، وتطفئ بعد وصول درجة الحرارة إلى المستوى المحدد من خلال منظم الحرارة، و تعد العناية بسخانات المياه من حيث نظافتها، وضبط مؤشر الحرارة على الدرجة المعتدلة (٦٠) دليلاً مهماً في الوعي بالسلامة، لأن مرحلة الغليان تبدأ عند (٧٠)؛ وقد يؤدي ذلك إلى انفجار السخان، وسقوط الجدران المجاورة، وإصابة الأشخاص القريبين منه.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (٥٣,٢%) من أفراد العينة يحرصون على أن يكون مؤشر الحرارة عند الرقم (٦٠)، وفي هذا إشارة إلى أنهم يدركون خطورة ارتفاع درجة

الحرارة أكثر من ذلك. ولدت بيانات الجدول (١٣) على أن (٤,١٠%) من العينة يحرصون على أن يكون المؤشر على (٩٠)، وفي هذا مخاطرة بحياتهم وحياة من معهم في المنزل، وعلى العكس من ذلك- نتيجة الحذر الشديد- يحرص (٨,٧%) على أن يكون المؤشر عند الرقم (٣٠)، وفي هذا إشارة إلى أن سخانات الماء عند هؤلاء لا تعمل بصورة جيدة، لأن درجة حرارة مائها لا تزيد عن (٣٠). كما كشفت النتائج عن أن أكثر من ربع العينة (٢٦,١%) سلبيون لا يهتمون بمؤشر سخانات المياه، ولا يدرون هل وصل إلى مرحلة الغليان أم لا.

جدول (١٣) توزيع أفراد العينة حسب درجة حرارة سخان المياه

الترتيب	الاحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	
١	٠,٣٥٧٠	٣,٨٨٩٣	٥٣,٢	٢٦٧	حرص على أن يكون مؤشر الحرارة سخان المياه عند الرقم (٦٠)
٢	٠,٤٤٤٠	٣,٨٦٢٢	٧,٨	٣٩	حرص على أن يكون مؤشر الحرارة سخان المياه عند الرقم (٣٠)
٣	٠,٣٩٧٥	٣,٧٨٨٢	١٠,٤	٥٢	حرص على أن يكون مؤشر الحرارة سخان المياه عند الرقم (٩٠)
٤	٠,٤١٣٦	٣,٦٦٩٠	٢٦,١	١٣١	لا أري
			٢,٦	١٣	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع

ولدت نتائج تحليل التباين للمعروضة في الجدول (١٤) على وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠) بين مستوى الوعي عند الأفراد تبعاً لضبط مؤشر سخانات المياه؛ إذ بلغت القيمة الفائية (٩,٨٩٩)، ونظراً لأهمية معرفة الفئة التي يختلف مستوى الوعي عندها عن غيرها من الفئات استعمل الباحث اختبار شيفيه (Scheffe) المتحفظ للأقيام بعملية المقارنات المتعددة؛ فتبين في الجدول (١٥) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية بين مستوى الوعي للأفراد الذين يضبطون مؤشر حرارة السخان عند الرقم (٦٠) والأفراد الذين لا يدرون عند أي رقم يكون.

جدول (١٤) تحليل التباين لمستوى الوعي تبعاً لضبط مؤشر سخانات المياه

مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
٤,٣٩٠	٣	١,٤٦٣	٩,٨٩٩	٠,٠٠٠
٧١,٦٩٠	٤٨٥	٠,١٤٨		
٧٦,٠٧٩	٤٨٨			
بين المجموعات				
داخل المجموعات				
المجموع				

جدول (١٥) نتيجة اختبار المقارنة المتعدد لشيقيبه

ضبط مؤشر سخان	متوسط الاختلاف	الانحراف المعياري	الدلالة
عند الرقم ٦٠ لا لاري	*٠,٢٢٠٣	٤,١٠١	٠,٠٠٠

ثالثاً: المعلومات العامة عن الدفاع المدني

١. معرفة رقم طوارئ الدفاع المدني

أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (١٦) أن (٧٤,٥%) من أفراد العينة يعرفون رقم الهاتف الخاص بطوارئ الدفاع المدني وهو (٩٩٨)، وأن (١٨,٤%) - وهم بقية أفراد العينة - لا يفرقون بين هاتف الدفاع المدني، وهاتف الدوريات الأمنية (٩٩٩)، والهلال الأحمر السعودي (٩٩٧)، وأمن الطرق (٩٩٦)، ومكافحة المخدرات (٩٩٥)، بالإضافة إلى أرقام أخرى غير مستعملة. ومعنى ذلك أن هؤلاء لديهم معلومات مغلوطة وغير صحيحة. كما أن هناك فئة أخرى من عينة الدراسة لم يستطع أفرادها اختيار الإجابة الصحيحة التي تدل على رقم الدفاع المدني لأنهم لا يدرون، ومعنى ذلك أن هؤلاء بحاجة إلى معلومات تزيد عنهم الجهل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "بيت المال وزنادة" التي أشارت إلى أن (٦٥,٢%) من أفراد عينة دراستها هم الذين يعرفون رقم طوارئ الدفاع المدني.

جدول (١٦) رقم طوارئ الدفاع المدني حسب إجابات أفراد العينة

رقم طوارئ	تكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري	الترتيب
رقم لآخرى (٩١١) (١١٩)	٢	٠,٤	٤,٠٠٩	٠,١٦٢٨	١
لا أدري	١٣	٢,٦	٣,٩٨٣	٠,٣٤١٠	٢
الدفاع المدني ٩٩٨	٣٧٤	٧٤,٥	٣,٨٤٠٦	٠,٣٨٨٢	٣
الدوريات الأمنية ٩٩٩	٢٦	٥,٢	٣,٧٢٦١	٠,٣٢٨٦	٤
الهلال الأحمر السعودي ٩٩٧	٥٧	١١,٤	٣,٦٨٩٩	٠,٤٢١٦	٥
لمن لطرقت ٩٩٦	٤	٠,٨	٣,٣١٥٨	٠,٦٠١٦	٦
مكافحة المخدرات ٩٩٥	٣	٠,٦	٣,٣٠٢١	٠,٣٤٩٠	٧
لم يبين	٢٣	٤,٦			
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			

وأظهرت بيانات الجدول (١٧) وجود فرق دال إحصائياً بين مستوى الوعي بالسلامة عند الأفراد الذين يعرفون رقم طوارئ الدفاع المدني (٩٩٨) ومستوى الوعي عند الأفراد الذين أخطؤوا فيه أو لم يعرفوه، وبلغت قيمة اختبار (ت) (٢,٩٠٨) عند مستوى (٠,٠٠٤)، فالمتوسط الحسابي لمستوى الوعي بالسلامة عند من يعرف رقم الدفاع المدني (٣,٨٤) ومتوسط الوعي عند من لا يعرفونه أو أخطؤوا فيه (٣,٧١). ومع أن متوسط الوعي عند بعض الفئات التي أخطأت في رقم طوارئ الدفاع المدني كان مرتفعاً، إلا أن الفرق بينه وبين متوسطات الوعي الأخرى ليست له دلالة إحصائية حسب نتيجة اختبار تحليل التباين الذي أجراه الباحث.

جدول (١٧) نتيجة اختبار "ت" لقياس الفرق بين درجة الوعي حسب معرفة رقم الطوارئ

رقم طوارئ الدفاع المدني	الحدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	لدلالة
٩٩٨	٣٧٤	٣,٨٤٠٦	٠,٣٨٨٢	٢,٩٠٨	٠,٠٠٤
لرقم لآخرى	١٠٥	٣,٧١٤١	٠,٤١٣٣		

١. معرفة أقرب مركز للدفاع المدني

ثلث أفراد العينة - تقريباً (٣١,٣%) - لا يعرفون أقرب مركز للدفاع المدني جدول (١٨)، وتعد هذه نسبة مرتفعة نسبياً، وقد يعود ذلك إلى انخفاض عدد مراكز الدفاع المدني أو أن مواقعها غير بارزة. بمعنى أنها تكون داخل بعض الأحياء، وبالتالي فإن

سكان الأحياء الأخرى قد لا يعرفون موقعها، وتقدر نسبة وعي هذه الفئة بحوالي (٣,٦٨). في حين تقدر نسبة وعي الفئة التي تعرف مقر أقرب مركز للدفاع المدني بـ (٣,٨٨)، ويمثل هؤلاء (٦٧,٧%) من أفراد العينة.

جدول (١٨) توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم لأقرب مركز للدفاع المدني

	للتكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري
نعم	٣٤٠	٦٧,٧	٣,٨٨١٥	٠,٣٧٢٢
لا	١٥٧	٣١,٣	٣,٦٨٣٢	٠,٤١٦٠
لم يبين	٥	١,٠		
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠		

ولمعرفة قيمة الفرق بين وعي هاتين المجموعتين استعمل الباحث اختبار (ت) جدول (١٩) فتيبين أن قيمة (ت) (٥,٣١٧) ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن معرفة أقرب مركز للدفاع المدني تساعد على زيادة مستوى الوعي بالسلامة.

جدول (١٩) نتيجة اختبار "ت" لقياس الفرق بين درجة الوعي حسب معرفة أقرب

مركز للدفاع المدني

معرفة خدمات الدفاع المدني	الحد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة
نعم	٣٤٠	٣,٨٨١٥	٠,٣٧٢٢	٥,٣١٧	٠,٠٠٠
لا	١٥٧	٣,٦٨٣٢	٠,٤١٦٠		

١. معرفة خدمات الدفاع المدني

ينظر (٧١,٣%) من أفراد العينة للدفاع المدني- حسب بيانات الجدول (٢٠)- على أنه الجهة التي تقدم خدمة إطفاء الحرائق، وإنقاذ المصابين، وإسعاف المرضى، وهذه هي الإجابة الصحيحة حسب ما جاء في نظام الدفاع المدني، بينما قصر (١٠,٢%) من العينة خدماته على إطفاء الحرائق فقط، وأشارت نسبة قليلة (١,٦%) إلى أن الدفاع المدني ينقذ المصابين فقط، وجمعت فئة أخرى (١,٤%) بين إطفاء الحرائق وإنقاذ المصابين، وذكر (٠,٨%) من مجموع العينة أن الدفاع المدني يتولى إسعاف المرضى فقط، ومثل هؤلاء

أولئك الذين يرون أن الدفاع المدني لا يقدم أيأ من هذه الخدمات الثلاث، أما الذين يجهلون الخدمات التي يقدمها للدفاع المدني فنسبتهم قليلة جداً، فهي لم تتجاوز (٤,٠%) من مجموع أفراد العينة.

جدول (٢٠) توزيع أفراد العينة حسب الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني

الترتيب	الاحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	
١	٠,٣٨٥٦	٣,٨٤٥٨	٧١,٣	٣٥٨	إطفاء الحرائق، وإقاذ لمصابين، وإسعاف لمرضى
٢	٠,٣٠٠٨	٣,٧٣٦٨	٠,٨	٤	لا يقومون بشيء
٣	٠,٤١٢٨	٣,٦٤٩٥	١٠,٢	٥١	إطفاء الحرائق فقط
٤	٠,٣٤٣٨	٣,٦٣٦٦	١,٤	٧	إطفاء الحرائق وإقاذ لمصابين
٥	٠,٣٣٤٩	٣,٦٠٥٣	٠,٤	٢	لا أدري
٦	٠,٤٥٤٣	٣,٦٠٤٢	١,٦	٨	إقاذ المصابين فقط
٧	٠,٦٨٩٠	٣,٥٩١٤	٠,٨	٤	إسعاف المرضى فقط
			١٣,٥	٦٨	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	للمجموع

ولمعرفة الفرق بين مستوى الوعي عند أفراد العينة أصحاب الإجابة الصحيحة عن الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني، ومستوى الوعي عند غيرهم استعمل الباحث اختبار (ت) فظهرت النتائج المعروضة في الجدول (٢١) التي تكل على وجود فرق بلغت فيه قيمة (ت) (٤,٠٧) وهي ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي بالسلامة عند هاتين الفئتين.

ويشير الجدول (٢١) إلى أن الفرق لصالح الفئة التي تعرف الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للوعي عند هذه الفئة (٣,٨) بينما وصل متوسط الوعي عند الفئة التي لا تعرف جميع الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني أو تجهلها (٣,٦).

جدول (٢١) نتيجة اختبار 'ت' لقياس الفرق بين درجة الوعي حسب معرفة خدمات الدفاع المدني

معرفة خدمات الدفاع المدني	لعدد	المتوسط	الاحراف المعياري	قيمة 'ت'	دلالة
لا	٧٧	٣,٦٤٦٧	٠,٤٠٧٣	٤,٠٧٠٠	٠,٠٠٠
نعم	٣٥٨	٣,٨٤٥٨	٠,٣٨٥٦		

رابعاً: التصرف في الحالات الطارئة

يُعبّر الملوك والتصرف الذي يمارسه الإنسان - عادة - عن مستوى الوعي الذي وصل إليه، والمعرفة التي يمتلكها، وتشير الدراسات والأبحاث إلى "خمسة عوامل نفسية داخلية تتدخل بين الأحداث المشاهدة والسلوك الملاحظ، وتلك العوامل هي: الإدراك والتعلم والشخصية والدوافع والقدرات." (سيزلاقي، ووالاس، ١٤١٢هـ - ٥٤).

ولمعرفة السلوك المتوقع عند وقوع بعض الحالات الطارئة سأل الباحث أفراد العينة عن أول عمل سيقومون به إذا شعروا بتسرب الغاز في المطبخ، أو إذا اشتعلت النار في زيت القلي، أو إذا رأوا شخصاً يغرق في الماء، أو إذا شب حريق في المنزل، أو إذا رأوا شخصاً يصعقه التيار الكهربائي، أو إذا انسكب سائل حار على أحد الأطفال.

وفيما يلي يعرض الباحث للأفعال التي سيقوم بها أفراد العينة في كل حادثة من حوادث الحالة الطارئة

١. تسرب الغاز داخل المطبخ

تشير بيانات الجدول (٢٢) إلى أن (٩١%) من أفراد العينة سيتصرفون تصرفاً صحيحاً إذا شعروا بتسرب الغاز في المطبخ، إذ سيفلقون أنبوبة الغاز من أجل إيقاف تسرب الغاز، وسيفتحون النافذة من أجل طرد الغاز المتجمع داخل المطبخ واستبداله بهواء نقي، وسيتعدون عن أي مصدر للشرر الذي قد يؤدي إلى اشتعال النار، وتعد هذه النسبة مرتفعة جداً مدللة على أن أفراد العينة لديهم مستوى عال من الوعي بخطورة الغاز، ولذلك جاءت تصرفاتهم سليمة وحذرة في الوقت ذاته. وفي نظرة أخرى للجدول نفسه يتبين أن نسبة الذين قد يُعرضون أنفسهم للخطر بسبب تشغيل مروحة طرد الهواء "الشفط" منخفضة جداً (٥,٢%)، ويتبين أيضاً وجود فئة قليلة جداً (١,٦%) سيستجرون بمن حولهم أو سيهربون من المواجهة، أو سيخرجون الأطفال من البيت حماية لهم من

الإصابات التي قد تقع.

جدول (٢٢) السلوك المتوقع لأفراد العينة عند تسرب الغاز في المطبخ

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	للتكرار	السلوك المتوقع عند تسرب الغاز
١	٠,٣٨١٩	٣,٨٣٦٥	٩١	٤٥٧	أطلق أنبوبة الغاز، ثم افتح للنافذة، وليتد عن أي مصدر لإحداث الشرر
٢	٠,٦٦٢٥	٣,٦٥٤٢	١,٦	٨	لخري "الستجد بمن حولي، اهرب لا اري، أبعاد الأطفال"
٣	٠,٤٤١٤	٣,٦١٠٣	٥,٢	٢٦	اشغل مروحة للشفت ثم أغلق أنبوبة الغاز
			٢,٢	١١	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة $P = ٠,٠٠٠$					مربع كاي = ٧٨٩,٥٨٥

ومن أجل معرفة مدى وجود اختلاف في مستوى الوعي بالسلامة تبعاً لنوع السلوك عند تسرب الغاز في المطبخ أجرى الباحث تحليل التباين، فبينت النتائج المعروضة في الجدول (٢٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بين سلوك أفراد العينة إذا شعروا بتسرب الغاز داخل المطبخ، وقد بلغت قيمة (ف) (٤,٨٧٣) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٨).

جدول (٢٣) تحليل التباين لمستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عند تسرب الغاز في المطبخ

المجموع للمربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١,٤٨٦	٢	٠,٧٤٣	٤,٨٧٣	٠,٠٠٠
٧٤,٤٣٣	٤٨٨	٠,١٥٣		٨
٧٥,٩٢٠	٤٩٠			

ولأهمية معرفة الأفراد الذين يختلف وعيهم اختلافاً ذا دلالة عن وعي غيرهم، أجرى الباحث مقارنات متعددة عن طريق اختبار (Scheffe) المتحفظ ودلت نتائجه- في الجدول (٢٤)- على أن الاختلاف في مستوى الوعي بين الأفراد الذين سيفلقون أنبوبة الغاز ويفتحون النافذة ثم يبتعدون عن أي مصدر للشرر، ومستوى وعي الأفراد الذين سيفلقون مروحة طرد الهواء، وبلغت قيمة الاختلاف (٠,٠٢٢٦)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١٧).

جدول (٢٤) نتيجة اختبار المقارنة المتعدد لشيقي

الدلالة	الانحراف المعياري	متوسط لفروق	تشغل مروحة فشفط ثم اطلق انبوية الغاز
٠,٠١٧	٧,٨٧٤	٠,٢٢٦٢(*)	اطلق انبوية لغاز، ثم افتح للنافذة، ولتعد عن أي مصدر لإحداث الشرر

٢. اشتعال النار في زيت القلي

دل الجدول (٢٥) على أن (٧٣,٥%) من أفراد العينة سيغلقون الفرن، ويغطون زيت القلي المشتعل بأي غطاء يمنع الأكسجين عن النار المشتعلة، وأن (١٣,٥%) سيكتفون بإغلاق الفرن فقط، ويتركون النار المشتعلة في الزيت، وسيزيد (٥,٤%) من العينة اشتعال النار إذا حاولوا إطفاء النار بالماء، كما دل الجدول على وجود أفراد سلبيين - غير إيجابيين - كون نمبة (٣,٢%) سيخرجون من المطبخ، وينتظرون حتى تتمد النار.

جدول (٢٥) السلوك المتوقع لأفراد العينة عند اشتعال النار في زيت القلي

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	للتكرار	السلوك المتوقع عند اشتعال النار في زيت القلي
١	٠,٣٦٢٣	٣,٨٨٨٢	٧٣,٥	٣٦٩	اطلق الفرن وأعطى النار المشتعلة غطاء يمنع الهواء
٢	٠,٣٠٤٥	٣,٧٧٥١	١٣,٥	٦٨	اطلق الفرن
٣	٠,٤١٦٢	٣,٦٨٧١	١,٠	٥	آخرى
٤	٠,٤٢٣٢	٣,٤٢٢٨	٥,٤	٢٧	اطفى النار بالماء
٥	٠,٤٧٨٥	٣,٢٩٦١	٣,٢	١٦	أخرج من المطبخ وانتظر حتى تتمد النار
			٣,٤	١٧	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة P = ٠,٠٠٠				مربع كاي = ٩٧٦,٨٠٤	

وأظهرت نتائج تحليل التباين المعروضة في الجدول (٢٦) وجود اختلاف في الوعي بالسلامة بين الأفراد تبعاً لأول فعل سيقومون به إذا اشتعلت النار في زيت القلي عندهم، وبلغت القيمة الفائقة لهذا الاختلاف (١٩,٩٧٦*) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠).

جدول (٢٦) تحليل التباين لمستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عند اشتعال النار في زيت القلي

الدالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
٠,٠٠٠	١٩,٩٢٦	٢,٦٤٦	٤	١٠,٥٨٣	بين المجموعات
		٠,١٣٢	٤٨٠	٦٣,٥٧٦	داخل المجموعات
			٤٨٤	٧٤,١٥٩	المجموع

ولأهمية معرفة الأفراد الذين يختلف مستوى الوعي بالسلامة عندهم اختلافاً ذا دلالة إحصائية عن مستوى الوعي عند غيرهم، أجرى الباحث مقارنات متعددة عن طريق اختبار شيفيه (Scheffe) - المتحفظ *جدول (٢٧)- فتمين أن الاختلاف بين وعي الأفراد الذين سيغلقون الفرن، ويغطون النار بغطاء يمنع السهواء ووعي كل من الذين سيطفئون النار المشتعلة في الزيت بالماء (٠,٤٦٥)، والذين سيخرجون من المطبخ وينتظرون حتى تخدم النار (٠,٥٩٢). وهاتان القيمتان دلتان إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٠).

جدول (٢٧) نتيجة اختبار شيفيه بشأن اختلاف السلوك أثناء اشتعال النار في زيت

القلي باختلاف درجة الوعي

الدالة	الاحراف للمعياري	متوسط الفروق		
٠,٠٠٠	٧,٢٥٦	٠,٤٦٥٤ (*)	أطفئ النار بالماء	أطفئ الفرن وأطفئ النار المشتعلة بغطاء يمنع السهواء
٠,٠٠٠	٩,٢٩٤	٠,٥٩٢٢ (*)	أخرج من المطبخ وانتظر حتى تخدم النار	
٠,٠٠١	٨,٢٧٨	٠,٣٥٢٣ (*)	أطفئ النار بالماء	أطفئ الفرن
٠,٠٠٠	٠,١٠١	٠,٤٧٩١ (*)	أخرج من المطبخ وانتظر حتى تخدم النار	

كما أظهرت النتائج اختلافاً أيضاً بين مستوى الوعي عند الأفراد الذين سيغلقون الفرن إذا اشتعلت النار في زيت القلي، ومستوى الوعي عند كل من: الأفراد الذين سيطفئون النار بالماء (٠,٣٥٢)، والأفراد الذين سيخرجون من المطبخ وينتظرون حتى تخدم النار (٠,٤٧٩). وهاتان القيمتان دلتان إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، و (٠,٠٠٠) على التوالي.

٣. رؤية الغريق

انقسمت تصرفات أفراد العينة عند رؤية الشخص الذي يغرق في الماء إلى ستة أقسام جدول (٢٨)؛ وأفاد القسم الأول- وهو أكثرهم (٥١,٤%) - بأنهم سيرمون طوق النجاة، أو حبلا يسحبون به الغريق خارج الماء، أما القسم الثاني- وهم الأكثر إيجابية، وهم القادرون على السباحة فيسزلون في الماء لإنقاذ الغريق، وتقدر نسبة هؤلاء بحوالي (١٨,٧%) من مجموع أفراد العينة، وسيبادر (١٢,٩%)، وهم القسم الثالث بالاتصال بالدفاع المدني لينوب عنهم في إنقاذ الغريق. أما القسم الرابع فأول عمل سيقومون به (٩,٦%) هو تقديم بعض التعليمات التي قد تساعد الغريق على النجاة، في حين سيستجد (٢,٦%) بمن حولهم من الناس. أما القسم السادس (٠,٢%) فهم أكثر أفراد العينة سلبية، وهم الذين حيزهم الموقف ولا يدرون ما يفعلون.

جدول (٢٨) السلوك المتوقع لأفراد العينة عندما يغرق أحد الأشخاص

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	السلوك المتوقع إذا غرق أحد الأشخاص
١	٠,٣٧٣٩	٣,٨٥٠٨	٥١,٤	٢٥٨	أرسي له طوق النجاة أو حبلا أسحبه به
٢	٠,٤٠٦٩	٣,٨٤٦٢	٩,٦	٤٨	أصلبه بعض التعليمات التي تساعد في إنقاذ من الغرق
٣	٠,٤٥٣٠	٣,٧٨٧١	١٢,٩	٦٥	أصل بالدفاع المدني
٤	٠,٤٥٣٠	٣,٧٨٧١	٠,٢	١	لا أفري
٥	٠,٣٧٠٤	٣,٧٢٣٠	١٨,٧	٩٤	أقول في الماء لإنقاذه
٦	٠,٤٥٧٠	٣,٦٩٤٣	٢,٦	١٣	أستجد من حولي
			٤,٦	٢٣	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة P = ٠,٠٠٠				مربع كاي = ٥٤٩,٣٨٠	

وتشير هذه النتائج إلى أن عددا كبيرا من أفراد العينة لا يجيدون السباحة، وأن آخرين قد يذهبون إلى أماكن السباحة دون أن يصطحبوا معهم الأدوات المعينة على الطفو فوق الماء، مثل طوق النجاة، كما أن هناك عددا آخر لم يقرروا الوقت الذي تستغرقه سيارات الدفاع المدني في الوصول إلى مكان الغرق، وهذه كلها مؤشرات تدل على انخفاض مستوى الوعي بالسلامة عند ارتياد أماكن السباحة.

وبيّنت نتائج تحليل التباين لمستوى الوعي تبعا للسلوك المتوقع عند رؤية الغريق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (جدول ٢٩). وبناء على ذلك فإن الفرضية الصفرية "لا توجد فروق في مستوى الوعي تبعا للسلوك المتوقع عند رؤية الغريق" فرضية مقبولة.

جدول (٢٩) تحليل التباين في الوعي تبعا للسلوك المتوقع عند رؤية الغريق

مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
١,٤١٠	٤	٠,٣٥٢	٢,٣١١	٠,٠٥٧
٧٢,١٢٠	٤٧٣	٠,١٥٢		
٧٣,٥٣٠	٤٧٧			

٤. نشوب حريق في المنزل

دلت بيانات الجدول (٣٠) على أول عمل سيقوم به أفراد العينة إذا شب حريق في منازلهم؛ إذ سُخِّرَج (٤٥%) منهم الأطفال والنساء من المنزل حماية لأرواحهم ومساهمة فاعلة في تقليل الإصابات بين الأفراد، وسقط (٢٥,٣%) من أفراد العينة التيار الكهربائي حتى لا يتسبب في توسيع دائرة الحريق، في حين سيستدعي (١٣,٥%) الدفاع المدني ليتولى إطفاء الحريق، بينما انبرى (١٢%) لإطفاء الحريق، واكتفى (١%) من أفراد العينة بالهرب أو الصراخ.

جدول (٣٠) السلوك المتوقع لأفراد العينة عند نشوب حريق في المنزل

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	السلوك المتوقع إذا نشب حريق في المنزل
١	٠,٣٥٦٥	٣,٩٨٣١	١٣,٥	٦٨	الاتصال بالدفاع المدني
٢	٠,٢٤٠١	٣,٧٨٥١	٢٥,٣	١٢٧	قطع التيار الكهربائي
٣	٠,٣٨٢٥	٣,٨٢٢٥	٤٥,٠	٢٢٦	إخراج الأطفال والنساء من المنزل
٤	٠,٢٤٥٨	٣,٥٣٣٢	١٢,٠	٦٠	محاولة إطفاء الحريق
٥	٠,٤٧٤٢	٢,٩٠٢٣	١,٠	٥	لنرى "الهرب، الصرخ"
			٣,٢	١٦	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة P = ٠,٠٠٠				مربع كاي = ٢٩٠,٢٧٦	

وكشفت نتائج تحليل التباين جدول (٣١) عن وجود اختلاف في مستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عند نشوب حريق في المنزل، إذ بلغت القيمة الفائية (٢١,٢٨٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠).

جدول (٣١) تحليل التباين لمستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عندما يشب حريق في المنزل

بين المجموعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١١,٣٢١	٤	٢,٨٣٠	٢١,٢٨٥	٠,٠٠٠	
٦٣,٩٥٧	٤٨١	٠,١٣٣			
٧٥,٢٧٧	٤٨٥				المجموع

ولأهمية معرفة أي السلوك يختلف اختلافاً ذا دلالة عن غيره استعمل الباحث اختبار (Scheffe) المتحفظ للقيام بعملية المقارنات المتعددة جدول (٣٢)، فدلّت النتائج - بعد تحديد الذين سيهربون أو يصرخون لقلّتهم - على أن هناك اختلافاً في مستوى الوعي بين الأفراد الذين سيحاولون إطفاء الحريق، ومستوى الوعي عند كل من الذين سيقطعون التيار الكهربائي (٥,٦٩٦*)، والذين سيخرجون الأطفال والنساء من المنزل حماية لهم من الإصابات (٥,٢٨*)، والذين سيتصلون بالدفاع المدني (٦,٤٤*)، ودلالة هذه القيم الثلاث عند مستوى (٠,٠٠٠).

جدول (٣٢) نتيجة اختبار شيفيه بشأن اختلاف الوعي

باختلاف السلوك أثناء نشوب حريق في المنزل

متوسط للفروق	الانحراف المعياري	الدلالة		
٠,٢٤١٩(*)	٥,٦٩٦	٠,٠٠٠	قطع التيار الكهربائي	محاوله إطفاء الحريق
٠,٢٨٩٣(*)	٥,٢٨٠	٠,٠٠٠	إخراج الأطفال والنساء من المنزل	
٠,٤٤٩٩(*)	٦,٤٤٠	٠,٠٠٠	الاتصال بالدفاع المدني	
٠,١٦٠٦(*)	٥,٠٢٩	٠,٠١٨	إخراج الأطفال والنساء من المنزل	الاتصال بالدفاع المدني

كما دلّت النتائج على وجود اختلاف بلغت قيمته (٠,١٦٠٦*) في مستوى الوعي بين الأفراد الذين سيتصلون بالدفاع المدني ومستوى الوعي عند الذين سيخرجون الأطفال

والنساء من المنزل.

٥. الصعق الكهربائي

أظهرت البيانات المعروضة في الجدول (٣٣) أن أكثر من نصف العينة (٥٦,٤%) سيقطعون التيار الكهربائي إذا رأوا أحد الأشخاص يصعقه التيار، لأنهم يدركون أن التيار الكهربائي مصدر الخطر، وأن قطع التيار يُمكنهم من التعامل مع الشخص مباشرة دون تردد، كما أدرك (٣١,١%) أن الملامسة المباشرة لجسد الشخص الذي يصعقه التيار تؤدي إلى انتقال التيار إليهم، ولذلك سيحاولون إبعاد الشخص عن التيار عن طريق الإمساك بثوبه أو أي قطعة غير ناقلة للتيار الكهربائي، وثلث النتائج على وجود فئة تكاليف تعتمد على الآخرين في تقديم العون لهم دون أن يبادروا لنيله بأنفسهم. فقد أشار (٧%) من أفراد العينة إلى أنهم سيتصلون بالدفاع المدني لإنقاذ الشخص من الصعق الكهربائي، وكشف الجدول أيضا عن فئة قليلة غير واعية بخطورة التيار الكهربائي، ولا يعرفون الوسائل التي ينتقل عبرها التيار؛ وقد ذكر (١,٨%) أنهم سيمسحون للشخص بيده ليعبده عن مصدر الصعق، أما أكثرهم سلبية (١%) فهم الذين اكتفوا بالصراخ، أو الهرب من موقع الحدث، أو لا يدرون ماذا يفعلون.

جدول (٣٣) السلوك المتوقع لأفراد العينة عندما تصعق الكهرباء أحد الأشخاص

الترتيب	الاحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	السلوك المتوقع عند الصعق الكهربائي
١	٠,٣٦٤٢	٣,٨٨٦٧	٥٦,٤	٢٨٣	قطع التيار الكهربائي
٢	٠,٣٧٥٥	٣,٧٧٣٦	٣١,١	١٥٦	اسحبه بثوبه أو أي قطعة أخرى لأبعده عن مصدر التيار الكهربائي
٣	٠,٤٠٥٨	٣,٧٠٠٨	٧,٠	٣٥	فصل بالدفاع المدني
٤	٠,٥٣٢٤	٣,٢٥٠٨	١,٨	٩	اسحبه بيده لأبعده عن مصدر التيار
٥	٠,٥١٧٦	٣,١٦٨٤	١,٠	٥	لأخرى "لا لأقرب، أصرخ، أهرب"
			٢,٨	١٤	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة P = ٠,٠٠٠				مربع كاي = ٩٥٠,٥٦٦	

وأظهرت نتائج تحليل التباين المعروضة في الجدول (٣٤) اختلافاً في مستوى الوعي تبعاً لاختلاف السلوك المتوقع عندما تصعق الكهرباء أحد الأشخاص؛ إذ بلغت القيمة الفاتية للتباين (١٢,٦٢٤) بدلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠).

جدول (٣٤) تحليل التباين في مستوى الوعي بالسلامة تبعاً للسلوك المتوقع عندما تصعق الكهرباء أحد الأشخاص

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	بين المجموعات
٠,٠٠٠	١٢,٦٢٤	١,٧٨٢	٤	٧,١٣٠	دخل المجموعات
		٠,١٤١	٤٨٣	٦٨,١٩٧	للمجموع
			٤٨٧	٧٥,٣٢٧	

ولمعرفة السلوك الذي يختلف فيه مستوى الوعي عن غيره استعمل الباحث اختبار شيفيه (Scheffe) المتحفظ للقيام بعملية المقارنات المتعددة جدول (٣٥)، فكشفت النتائج عن وجود اختلاف في مستوى الوعي بين الأفراد الذين سيسحبون الشخص - الذي تصعقه الكهرباء - بيده ومستوى الوعي عند كل من الأفراد الذين سيتصلون بالدفاع المدني (٠,٤٥٠*)، ومن سيقطع التيار الكهربائي (٠,٦٣٥٩*)، والذين سيسحبونه بأي قطعة لا توصل الكهرباء (٠,٥٢٢٨*)، كما أن هناك فرقاً آخر بين مستوى الوعي عند الأفراد الذين سيصرخون أو يهربون أو لا يدرون ماذا يفعلون ومستوى الوعي عند كل من الذين سيقطعون التيار الكهربائي (٠,٧١٨٣*)، والذين سيبعدون الشخص عن التيار بأي قطعة لا توصل الكهرباء (٠,٦٠٥٢*).

جدول (٣٥) نتيجة اختبار شيفيه بشأن اختلاف الوعي باختلاف السلوك عندما تصعق الكهرباء أحد الأشخاص

الدلالة	الاحراف المعياري	المتوسط	
٠,٠٣٨	٠,١٤٠٤	٠,٤٥٠٠(*)	أصبح بيده لأبعده عن مصدر التيار
٠,٠٠٠	٠,١٢٧٢	٠,٦٣٥٩(*)	أصبح بيده لأبعده عن مصدر التيار
٠,٠٠١	٠,١٦٩٥	٠,٧١٨٣(*)	أخرى "لا لري، اصرخ، اهرب"
٠,٠٠٣	٠,١٢٨٨	٠,٥٢٢٨(*)	أصبح بيده لأبعده عن مصدر التيار
٠,٠١٤	٠,١٧٠٧	٠,٦٠٥٢(*)	أخرى "لا لري، اصرخ، اهرب"

٦. انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال

إذا انسكب سائل حار على أحد الأطفال فإن أول عمل سيعمله أفراد العينة جدول (٣٦) هو تخفيف الألم بالماء البارد (٥٤,٢%)، أو خلع الملابس الملاصقة (١٦,٩%)، أو الذهاب به للمستشفى (١٦,٣%)، أو تخفيف الألم بوضع كمية من معجون الأسنان على موضع الألم (٤%)، أو تغطية الألم بمرهم الحروق (٢,٨%) وقد يخفف بعضهم الألم بمعجون الطماطم، أو البيض المخفوق، أو العسل الطبيعي، أو الحليب البارد (٢,٤%).

جدول (٣٦) السلوك المتوقع لأفراد العينة إذا انسكب سائل حار على أحد الأطفال

السلوك المتوقع إذا انسكب سائل حار على الطفل	التكرار	النسبة	متوسط الوعي	الانحراف المعياري	الترتيب
أضع مرهم الحروق على مكان الألم	١٤	٢,٨	٣,٩١١٤	٠,٢٦٠٢	١
أذهب به للمستشفى على الفور	٨٢	١٦,٣	٣,٨٤٠٢	٠,٤٠٤٦	٢
أخفف الألم بالماء البارد	٢٧٢	٥٤,٢	٣,٨٢٢٣	٠,٤٠٦١	٣
أخلع الملابس الملاصقة للألم	٨٥	١٦,٩	٣,٨١٨٦	٠,٣٦٠١	٤
أفري "معجون الطماطم، بيض مخفوق، عسل طبيعي، حليب بارد	١٢	٢,٤	٣,٦٨١٠	٠,٤٣٧٣	٥
أضع معجون أسنان على مكان الألم	٢٠	٤,٠	٣,٦٦١١	٠,٣٤٧٠	٦
لم يبين	١٧	٣,٤			
المجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			
مربع كاي = ٦١١,٩٨٦		قيمة P = ٠,٠٠٠			

وتشير هذه البيانات إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة سيخففون الألم بعدد من الوسائل المتاحة، وهذا في حد ذاته مؤشر إيجابي يدل على مستوى الوعي بسلامة الأطفال، كما أن نزع الملابس الملاصقة في حد ذاتها وسيلة من وسائل تخفيف الألم بحيث تسمح لتيار الهواء بتلطيف منطقة الألم، ولكن الغريب في هذه النتيجة هو انخفاض نسبة الأفراد الذين سيستخدمون مرهم الحروق، ومعنى ذلك أن أكثر أفراد العينة لا يوجد في منازلهم صيدلية توضع بها الضمادات التي يمكن استعمالها في الحالات الطارئة مثل هذا الحادث وهو انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال.

جدول (٣٧) تحليل التباين بين السلوك المتوقع إذا انسكب سائل حار على أحد الأطفال على

مستوى الوعي بالسلامة

مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
٠,٨٨٤	٥	٠,١٧٧	١,١٤٣	بين المجموعات
٧٤,١٢٨	٤٧٩	٠,١٥٥		داخل المجموعات
٧٥,٠١٣	٤٨٤			المجموع

وبينت نتائج تحليل التباين لمستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عند انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال في الجدول (٣٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبناء على ذلك فإن الفرضية الصفرية "لا توجد فروق في مستوى الوعي تبعاً للسلوك المتوقع عند انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال" فرضية مقبولة.

لقد انعكس مستوى الوعي على السلوك المتوقع في الحالات الطارئة، إذ أشارت لنتائج اختبار مربع كاي (الجدول ٣٨) إلى وجود علاقة متوسطة حسب مقياس كرامرز في (Cramer's V) وذات دلالة إحصائية مهمة بين مستوى الوعي والسلوك المتوقع عند تسرب الغاز، واشتعال النار في زيت القلي، ونشوب نار في البيت، والصق الكهربائي، انسكاب السائل الحار على أحد الأطفال.

جدول (٣٨) نتائج اختبار مربع كاي "العلاقة بين مستوى الوعي والسلوك المتوقع في

الحالات الطارئة

العلاقة بين مستوى الوعي وكل من:	مربع كاي	الدلالة	قوة العلاقة (Cramer's V)	الدلالة
السلوك عند تسرب الغاز	٢٦٩,٦	٠,٠٠	٠,٥٢٤	٠,٠٠
السلوك عند اشتعال النار في زيت قلي	٤٦٩,٠٥	٠,٠٠	٠,٤٩٢	٠,٠٠
السلوك عند رؤية الحريق	٣٢٧,٦	٠,٠٠	ليس له دلالة	٠,٠٠
السلوك عند نشوب حريق في المنزل	٥٣٢,٤	٠,٠٠	٠,٥٢٣	٠,٠٠
السلوك عند الصق الكهربائي	٥٧٨,٠٤	٠,٠٠	٠,٥٤٤	٠,٠٠
السلوك عند انسكاب السائل الحار	٥٠٥,٥	٠,٠٠	٠,٤٥٧	٠,٠٠

خامسا: التعرض لوسائل الإعلام

١. قراءة الصحف السعودية

انقسم أفراد العينة من حيث متابعة الصحف السعودية إلى قسمين؛ جدول (٣٩) القسم الأول: غير المنتظمين، أو الذين لم يواظبوا على قراءتها وهم الذين يمكن أن يُعَمَّر عليهم أكثر من أسبوع دون أن يقرؤوا الصحف، وتقدر نسبة هؤلاء بحوالي (٣٨%) من مجموع أفراد العينة، والقسم الثاني المنتظمون أو المداومون على قراءة الصحف بحيث لا يمر أكثر من أسبوع دون أن يقرؤوها، ويمثل هؤلاء حوالي (٦٠%).

جدول (٣٩) مستوى تعرض أفراد العينة للصحف السعودية

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	قراءة
١	٠,٣٥٤٨	٣,٨٧٧٢	٣٤,٧	١٧٤	يومية
٢	٠,٤٢٠١	٣,٨٧٥٢	٤,٨	٢٤	يومان في الأسبوع
٣	٠,٣٥٩٠	٣,٨٦٦٠	١,٦	٨	سنة أيام في الأسبوع
٤	٠,٤٣١٧	٣,٨٤٩٩	٥,٦	٢٨	أربعة أيام في الأسبوع
٥	٠,٣٩٢٨	٣,٨٢٥٥	٤,٢	٢١	ثلاثة أيام في الأسبوع
٦	٠,٤٨١٧	٣,٨٢١٢	٤,٢	٢١	خمس أيام في الأسبوع
٧	٠,٣٨٧٠	٣,٧٨٨١	٤,٨	٢٤	يوم واحد في الأسبوع
٨	٠,٤٠٦٦	٣,٧٦٣٤	٣٨,٠	١٩١	لحيفا
			٢,٢	١١	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة P = ٠,٠٠٠			مربع كاي = ٦٤٣,٦٤٨		

حتى مع ارتفاع نسبة الموظفين على قراءة الصحف السعودية إلا أن مستوى هذه المواظبة ليس واحداً؛ فأكثر الفئات مواظبة أولئك الذين يحرصون على قراءتها يوميا (٣٤,٧%)، ويأتي بعدهم الذين يقرؤون الصحف أربعة أيام في الأسبوع (٥,٦%)، ثم الذين يقرؤونها يوما واحدا أو يومين في الأسبوع (٤,٨%) لكل منهما، ثم الذين يقرؤونها خمسة أيام أو ثلاثة أيام في الأسبوع (٤,٢%) لكل منهما، وأخيرا من يقرأ الصحف السعودية ستة أيام في الأسبوع (١,٦%).

وفي نظرة أخرى للجدول (٣٩) يتبين أن (٦٣,٢%) من أفراد العينة لم يصلوا إلى مرحلة الارتباط الوثيق بالصحف السعودية، أو مرحلة الانتماء العاطفي الذي يدفعهم

لقراءتها يوميا، وتظهر هذه النتيجة الحاجة إلى تحديد أيام الأسبوع التي يقرأ فيها الجمهور السعودي الصحف أكثر من غيرها، حتى توظف تلك الأيام في تقديم رسائل اتصالية تهدف إلى زيادة مستوى الوعي بالسلامة .

٢. مشاهدة التلفزيون السعودي

يبين الجدول (٤٠) انخفاض مستوى مشاهدة أفراد العينة للتلفزيون السعودي؛ إذ أشار (٧٧,٣%) إلى أن مشاهدتهم للتلفزيون نادرة (٢٦,٥%) أو قليلة (٢٤,٧%) وفي أحسن الأحوال يمكن وصفها بأنها متوسطة (٢٦,١%)، أما الذين توصف مشاهدتهم للتلفزيون السعودي بأنها كثيرة أو كثيرة جدا فقد بلغت نسبتهم (٢٠,٥%) من مجموع أفراد العينة.

جدول (٤٠) مستوى تعرض أفراد العينة للتلفزيون السعودي

للمشاهدة	التكرار	النسبة	متوسط لوعي	الانحراف المعياري	الترتيب
كثيرا	٦٧	١٣,٣	٣,٩٣٦٨	٠,٤١٧٦	١
كثيرا جدا	٣٦	٧,٢	٣,٩٠٦٣	٠,٤١٠٩	٢
درجة متوسطة	١٣١	٢٦,١	٣,٨٩٧٧	٠,٣٥٤٢	٣
قليل	١٢٤	٢٤,٧	٣,٧٧٧٢	٠,٣٧٠٨	٤
نادرا	١٣٣	٢٦,٥	٣,٧٠٤٤	٠,٤٠٦٧	٥
لم يبين	١١	٢,٢			
للمجموع	٥٠٢	١٠٠,٠			
مربع كاي = ٧٩,٣٧٧		قيمة P = ٠,٠٠٠			

٣. الاستماع للإذاعة السعودية

ليست الإذاعة السعودية بأحسن حظاً من التلفزيون السعودي؛ فقد ذكر (٨٤%) من مجموع أفراد العينة أن استماعهم للإذاعة السعودية نادر (٤١,٨%)، أو قليل (٢٢,١%)، أو ذو درجة متوسطة (٢٠,١%)، ودلت البيانات في الجدول (٤٠) على أن نسبة قليلة (١٣,٨%) يستمعون للإذاعة السعودية كثيرا (٨,٦%) أو كثيرا جدا (٥,٢%).

جدول (٤١) مستوى تعرض أفراد العينة للإذاعة السعودية

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	الاستماع
١	٠,٤٩٤٢	٣,٩٥٥٦	٥,٢	٢٦	كثيرا جدا
٢	٠,٣٥٠١	٣,٨٩٢٩	٢٠,١	١٠١	بدرجة متوسطة
٣	٠,٤٣٧٦	٣,٨٦٦٧	٨,٦	٤٣	كثيرا
٤	٠,٣٧٨٣	٣,٨١٩٩	٢٢,١	١١١	قليل
٥	٠,٣٩٤٤	٣,٧٥٧٦	٤١,٨	٢١٠	نادرا
			٢,٢	١١	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة $P = ٠,٠٠٠$			مربع كاي = ٢١٣,١٤٥		

٤. قراءة نشرات السلامة

سبقت الإشارة في الجانب النظري للدراسة إلى أن إدارة الشؤون العامة بالدفاع المدني قد طبعت عددا من الكتيبات والنشرات لتوزيعها على المواطنين والمقيمين، بهدف زيادة مستوى الوعي عندهم وتثقيفهم بالقضايا المتعلقة بالسلامة، وعند النظر في الجدول (٤٢) يبين انخفاض مستوى قراءة أفراد العينة لمطبوعات الدفاع المدني، فقد أشار أكثر من نصف أفراد العينة (٥٨,٨%) إلى أن قراءتهم لنشرات السلامة نادرة أو قليلة، وأفاد ربع المبحوثين (٢٤,٥%) أن قراءتهم لتلك النشرات ذات درجة متوسطة، أما الأفراد الذين وصفوا درجة قراءتهم لنشرات الدفاع المدني بأنها كثيرة أو كثيرة جدا فلم تتجاوز نسبتهم (١٤,٤%).

جدول (٤٢) مستوى قراءة أفراد العينة لنشرات السلامة التي يصدرها الدفاع المدني

الترتيب	الاحتراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	قراءة نشرات السلامة
١	٠,٤٠٧٦	٤,٠٧٩٢	٦,٠	٣٠	كثيرا جدا
٢	٠,٣٨٧٠	٣,٨٩٥٦	٨,٤	٤٢	كثيرا
٣	٠,٣٨١٠	٣,٨٨٩١	٢٤,٥	١٢٣	بدرجة متوسطة
٤	٠,٣٤٨٩	٣,٨١٣١	٢٥,٧	١٢٩	قليل
٥	٠,٤٠٤٢	٣,٧١٣٦	٣٣,١	١٦٦	نادرا
٦			٢,٤	١٢	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة $P = ٠,٠٠٠$			مربع كاي = ١٤٢,٥٥١		

وقد يعود انخفاض مستوى قراءة نشرات السلامة إلى محدودية انتشارها وتوزيعها وقلة عدد نسخها، فمع أن الإرشادات التي طبعت على جداول رحلات القطار كثيرة نسبياً 'مليون نسخة' إلا أنه لن يطلع عليها إلا فئة محدودة وهم مستخدمو القطار في التنقل بين الرياض والشرقية، وإذا نظرنا إلى نسبة نسخ جميع المطبوعات على اختلاف مضمونها إلى عدد السكان في المملكة العربية السعودية فسيكون نسخة واحدة لكل عشرين شخص (٢٠:١) تقريباً.

١. مشاهدة برامج التوعية التلفزيونية

يبدو أن المديرية العامة للدفاع المدني شعرت بأن نشرات السلامة ومطبوعاتها غير كافية لتوعية الناس وزيادة مستوى معرفتهم بالسلامة المنزلية أو حتى السلامة الصناعية، فاجأت إلى إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية الخاصة من خلال الاستديو الإذاعي والتلفزيوني الذي أنشأته لهذا الخصوص، ونظراً لانخفاض مستوى مشاهدة أفراد العينة للتلفزيون السعودي؛ فإن ذلك سينعكس ضمناً على مستوى مشاهدة برامج التوعية التي يقدمها الدفاع المدني في التلفزيون؛ فيشير الجدول (٤٣) إلى أن أكثر من نصف العينة (٥١,٦%) يرون أن مشاهدتهم لبرامج التوعية في التلفزيون نادرة أو قليلة، وأن (٢١,٧%) يشاهدونها بدرجة متوسطة، وأن مشاهدة (١٤,٨%) من أفراد العينة لبرامج التوعية كثيرة أو كثيرة جداً.

جدول (٤٣) مستوى تعرض أفراد العينة لبرامج التوعية التي يقدمها الدفاع المدني في التلفزيون

ترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الوعي	النسبة	التكرار	مشاهدة برامج التوعية
١	٠,٤٠٨٥	٣,٩٣٥٣	٩,٤	٤٧	كثيراً
٢	٠,٤٦٦١	٣,٩٠٦٣	٥,٤	٢٧	كثيراً جداً
٣	٠,٣٦٦٢	٣,٩٠٣٧	٢١,٧	١٠٩	بدرجة متوسطة
٤	٠,٣٥٢٥	٣,٨٣٢٣	٢٢,١	١١١	قليلاً
٥	٠,٤٠٠٢	٣,٦٦١٧	٢٩,٥	١٤٨	نادراً
			١٢,٠	٦٠	لم يبين
			١٠٠,٠	٥٠٢	المجموع
قيمة $P = ٠,٠٠٠$			مربع كاي = ١١٢,٧٩٦		

ولمعرفة تأثير التعرض لوسائل الإعلام على مستوى الوعي بالسلامة أجرى الباحث سلسلة من اختبارات معامل الارتباط، فأظهرت النتائج المعروضة في الجدول (٤٤) وجود علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية عالية (٠,٠١) بين مستوى الوعي بالسلامة وكل من قراءة الصحف السعودية (٠,١٢٣)، ومشاهدة التلفزيون السعودي (٠,٢١٢)، والاستماع للإذاعة السعودية (٠,١٥٠)، ومتابعة نشرات السلامة التي يصدرها الدفاع المدني (٠,٢٤٣)، ومتابعة برامج التوعية التي يقدمها الدفاع المدني في التلفزيون (٠,٢٤٤).

جدول (٤٤) معامل الارتباط بين مستوى الوعي والتعرض للوسائل الإعلامية

قراءة الصحف السعودية	مشاهدة التلفزيون	الاستماع للإذاعة	متابعة نشرات السلامة	متابعة برامج التوعية للتلفزيونية
**٠,١٢٣	**٠,٢١٢	٠,١٥٠ **	**٠,٢٤٣	**٠,٢٤٤

ومعنى هذا أنه كلما زادت درجة التعرض لهذه الوسائل، زاد مستوى الوعي بالسلامة، والعكس أيضا صحيح، وتفسر هذه النتيجة بأن الذين يتعرضون للرسائل الاتصالية التي تبثها وسائل الإعلام وبرامج الدفاع المدني ونشراته التوعوية يتعلمون معلومات مهمة ذات صلة بالوعي بالسلامة، وقد انعكست تلك المعلومات والمعارف على أنماط السلوك الذي يمارسونه.

استنتاجات

أوضحت هذه الدراسة معالم السلامة التي تشكل الوعي لدى مجتمع الدراسة، ويمكن القول: إن ما تضمنته هذه الدراسة يمثل مؤشرا متقدما لطبيعة ثقافة السلامة في المملكة العربية السعودية، وتتلخص معالم الدراسة في النقاط التالية:

١. لدى أفراد العينة وعي وجذائي قوي (٤,٧٣) ويقدر هذا المتوسط بحوالي (٩٤,٧%)، ويتلخص هذا الوعي في الإيمان بأهمية وجود حقبة للإسعافات الأولية، وطفاية حريق

في المنزل، ولكن الواقع العملي والتطبيقي يختلف اختلافا كبيرا؛ إذ لا توجد طفايات الحريق إلا عند (٤٣,٢%) من أفراد العينة، وما لم تتحول المعرفة أو الوعي الوجداني إلى سلوك عملي وممارسة يومية فإنه لا قيمة لهما.

وقد طالب عدد كبير من أفراد العينة بعقد دورات تدريبية لطلبة المدارس وطلباتها في الإسعافات الأولية واستعمال طفايات الحريق، وهو ما يشير إلى أن لدى الناس استعدادا نفسيا لتقبل هذه الدورات التدريبية، ورغبة ملحة للمشاركة فيها، ويمثل هذا الاتجاه عاملا قويا من عوامل نجاح مثل هذه البرامج التدريبية التي تهدف إلى إكساب المتدربين مهارات عملية.

٢. يجهل (٣١,٣%) من أفراد العينة الموقع الجغرافي لمراكز الدفاع المدني القريبة إليهم، وقد لا يرجع السبب في ذلك إلى أفراد العينة وحدهم، ولكنه قد يعود إلى نقص مديرية الدفاع المدني في تحقيق الانتشار الجغرافي في جميع الأحياء أو في المنطقة الواحدة، وبناءً على هذه النتيجة يدعو الباحث إلى إيجاد مراكز صغيرة للدفاع المدني داخل كل حي، للقيام بالدوريات الميدانية، وتهتم بتوعية الناس وتدريبهم وبناء العلاقة معهم، وتوكل في الوقت نفسه مباشرة حوادث الحريق الصغيرة وحالات الإنقاذ أو الإسعاف، وإذا تطلب الحادث تعزيزات وآليات كبيرة يمكن الاستعانة بمراكز الدفاع المدني الكبيرة، وبهذا الاقتراح نعالج قضيتين؛ القضية الأولى: الاقتراب من الناس وتحقيق التفاعل معهم، والقضية الثانية: معالجة شكوى أفراد العينة من تأخر سيارات الدفاع المدني، خاصة أن معظم الحوادث تبدأ صغيرة ويمكن احتواؤها في بداياتها.

٣. مع أن الأسئلة المتعلقة بقياس المعلومات عن الدفاع المدني "رقم الطوارئ، وأقرب مركز، والخدمات التي يقدمها" جاءت سهلة، إلا أن نسبة أفراد العينة الذين أجابوا عنها إجابة صحيحة منخفضة نسبياً، وقد يعود ذلك إلى انخفاض مستوى الجهود الإعلامية التي بذلها الدفاع المدني في التعريف بنفسه، كما قد تعود أيضاً إلى تنامي التفاعل بين مراكز الدفاع المدني والمواطنين.

٤. تعكس ممارسة الحياة العادية مستوى الوعي؛ فالذين يستعملون "الحطب أو الفحم" أو "نفاية الجاز" أو "التكيف العادي الذي يدفئ عن طريق جهاز التدخين (Heater)"

أقل وعياً من الأفراد الذين لا يستعملونها، وعلى العكس من ذلك فإن الذين يستعملون التكييف الذي يعمل بنظام الدورة العاكسة (HP) في التدفئة أكثر وعياً من غيرهم، والذين توجد في منازلهم "طفايات حريق" أو "جهاز كاشف الدخان" أكثر وعياً من غيرهم، والذين يضبطون مؤشر سخانات المياه عند الرقم (٦٠) أكثر وعياً من الذين لا يدرون عند أي رقم يكون المؤشر.

٥. انعكس مستوى الوعي على السلوك المتوقع في الحالات الطارئة، وتؤكد هذه النتيجة أهمية رفع مستوى الناس وتوعيتهم بقواعد السلامة وإجراءاتها لأن لها مردوداً إيجابياً - حتى - في الظروف الطارئة.

٦. حتى مع محدودة تعرض أفراد العينة لوسائل الإعلام السعودية وإصدارات الدفاع المدني للتوعية بالسلامة، إلا أن لها تأثيراً إيجابياً في زيادة مستوى الوعي، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تكثيف الرسائل الاتصالية ذات المضمون التوعوي بالسلامة، ويؤكد في الوقت نفسه على ضرورة العناية بإعداد تلك الرسائل في شكل جذاب وأسلوب يستقطب الجمهور ويشده لمتابعة مضمونه، ويتوقع الباحث أن تحقق حملة التوعية التي بنفذها الدفاع المدني إنجازاً مهماً في مجال رفع مستوى الوعي وتعزيز الاتجاهات الإيجابية وتحويل السلوك السلبي إلى سلوك إيجابي بإذن الله.

٧. اعتمدت الدراسة على شريحة المواطنين فقط دون المقيمين، ولعل الدراسات القائمة تشمل العينات الأخرى الوافدة، وخاصة مكة والمدينة، وذلك لوجود عينات مختلفة ومتنوعة من جميع أنحاء العالم، ويستحسن دراسة تلك الحالات لمعرفة مستوى وعيها بالسلامة، وللاستفادة من نتائج الدراسة المقترحة عند إعداد برامج التوعية في موسم الحج والعمرة.

وأخيراً أمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة في خدمة وطننا الغالي، وأن تساعد في التخطيط لبرامج التنمية ومشروعاتها، وأتمنى أن تستفيد المديرية العامة للدفاع المدني منها، وأن تبنى على هذه النتائج دراسات وأبحاث علمية أخرى.

المراجع

١. ابن لأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ب.ت). النهاية في غريب الحديث والأثر. الجزء الخامس المكتبة الإسلامية. تحقيق محمود محمد الطناجي.
٢. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفرقي المصري (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). لسان العرب. دار صادر. بيروت. الطبعة الثالثة.
٣. أبو زنادة، زامل، وبيت المال، حمزة (١٤٢٢هـ). الدراسات التأسيسية لحملة التوعية العامة "الدراسة الأولى" تحليل مضمون سجلات حوادث الدفاع المدني لعام ١٤٢٠. غير منشور.
٤. أحمد، سلام سيد (١٤١٣هـ/١٩٩٢م). تنمية الوعي العلمي لدى طلاب المرحلة الثانوية في دول الخليج العربية. مكتب للتربية العربي لدول الخليج. الرياض.
٥. الأحمر، عبدالله بن حامد (١٤١٢هـ). أثر توعية الجمهور بمهام وأعمال الدفاع المدن في التقليل من الخسائر: دراسة تطبيقية على مدينة الرياض. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. غير منشور.
٦. بيت المال، حمزة، وأبو زنادة، زامل (١٤٢٢هـ). الدراسات التأسيسية لحملة التوعية العامة "الدراسة الثانية" دراسة الجمهور. غير منشور.
٧. الحارثي، ساعد خضر العرابي (١٤١٤هـ). "دور الاتصال في تكوين الوعي المروري". مجلة كلية الآداب ١٠. جامعة الإمارات العربية المتحدة.
٨. الحملة الإعلامية الشاملة للدفاع المدني (شوال ١٤٢١هـ). اللجنة الإعلامية في المديرية العامة للدفاع المدني.
٩. الدفاع المدني ومعييرة ٧٤ عاما (١٤١٨هـ). المديرية العامة للدفاع المدني.
١٠. سيزلاقي، اندرو دي، و والاس، مارك جي (١٤١٢هـ). السلوك التنظيمي والأداء. ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد. معهد الإدارة العامة. الرياض.
١١. الشلائش، إبراهيم بن عبدالله (١٤١٨هـ). إدراك الأمرة السعودية لمخاطر حوادث الحرائق المنزلية: دراسة مسحية على محافظتي بريدة وعنيزة في منطقة القصيم. بحث تكميلي لنيل

- درجة الماجستير. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. غير منشور.
١٢. العقيلي، صالح ارشيد، والشايب، سامر محمد (١٤١٩هـ). التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج SPSS، دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان.
١٣. القحطاني، سالم بن سعيد، والعامري، أحمد بن سالم، وآل مذهب، معدي بن محمد، والعمر، بدران بن عبدالرحمن (١٤٢١هـ). منهج البحث في العلوم السلوكية. الرياض. المطابع الوطنية الحديثة.
١٤. الكتاب الإحصائي السنوي (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). مصلحة الإحصاءات العامة.

الثقافات الفرعية إطار لتفسير السلوك الجانح

إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالمعبود مرسى

أستاذ الأنثروبولوجيا - جامعة قناة السويس

جمهورية مصر العربية

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث أحد الأطر النظرية في تفسير السلوك المنحرف بين صغار السن والمراهقين خاصة "الأحداث أقل من ثمانية عشر عاماً". ويمثل هذا الإطار النظري أحد المنطلقات العلمية الاجتماعية في تحليل وتفسير قضية جناح الأحداث، وذلك بالتركيز على أشكال الفعل التي يأتيا الصغير وهو بصحبة الآخرين، ومن خلال سياق مرجعي محدد هو "الثقافات الفرعية" أو "الثقافات الخاصة" التي ترجع الميل إلى تسابق الصغار، واتدماجهم سويًا عن طريق مجموعة من "القيم" و"الأفكار" و"المعتقدات" و"التقاليد" والممارسات، وطائفة من "الكلمات" و"الرموز" و"الإشارات" وغيرها من العناصر الثقافية الفرعية التي تبرر العدوان على الأشخاص والممتلكات وغيرها.

ويعالج الباحث هذا الموضوع في ضوء الإسهامات النظرية التي طرحها عدد من الباحثين المتخصصين، مع إثبات بعض نتائج البحوث الميدانية التي تؤيد أو تنفي كل أو بعض الفروض والقضايا التي أثارها بعض علماء الاجتماع، ولكل من هؤلاء العلماء موقف نظري محدد في تفسير السلوك الجانح، ولكنهم يتفقون على وجود إطار مرجعي ثقافي يدعم الفعل المنحرف، ويبرر تكراره داخل جماعات لها سماتها الثقافية، خاصة بين الذكور.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

مقدمة

يتناول هذا البحث بالوصف والتحليل والنقد أحد المداخل النظرية في تفسير السلوك الجانح؛ وهو المدخل الثقافي. ويرتكز ذلك النوع من تحليل المشكلات السلوكية إلى ما يعرف "بالثقافات الفرعية للجانحين". Delinquent Sub- Cultures. وهو اتجاه في البحث ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وبدأ في الازدهار اعتباراً من عقد الستينيات على يد عدد من المنظرين للسلوك الإجرامي، ابتداء بالذين قدموا إسهامات رائدة في هذا المضمار، ثم ظهرت مجموعة من البحوث المباشرة في عدد من المجتمعات الأوروبية، ومجتمعات العالم الثالث، وذلك لاختبار الفروض والقضايا التي أثارها نظريات الثقافات الفرعية للجانحين. وانقسم الباحثون بشأن دلالتها التفسيرية إلى مذاهب مختلفة. وفي مجتمعنا العربي عامة ومصر خاصة تضاعف حجم البحوث التي تناولت مشكلة الانحراف بين صغار السن والمراهقين. بيد أن قليلاً منها اهتم بدراسة الثقافات الفرعية للجانحين. الأمر الذي دفعني إلى طرح الفروض والوقائع التي أثّرت في هذا الصدد مع اختبار مدى صحتها في المجتمع المصري.

هدف البحث

يهدف هذا البحث النظري إلى وضع الحقائق العلمية المتصلة بنظريات الثقافة الفرعية للأحداث الجانحين قيد المناقشة والتحليل، واستقراء مختلف الشواهد، بغرض الوصول إلى عدد من النتائج التي تمكن من تقويم دلالة المدخل الثقافي في تفسير السلوك المنحرف. لا سيما أن هذا المدخل ينطلق من فرض أساسي عام هو أن السلوك الجانح الذي يأتيه الفرد يرتكز في الأصل إلى الإطار المرجعي الذي يوجهه، قبل أن يكون فعلاً ينسب إلى شخص الفاعل.

تساؤلات البحث

رغم أن المقولات والقضايا والفروض التي تشكل المدخل الثقافي في تفسير جناح الأحداث وسلوك عصابات الأطفال خاصة تعود إلى عقد الستينات من القرن العشرين؛ إلا أن مضمون الثقافات الفرعية للجانحين ما زال يستأثر بمزيد من الدراسة والبحث على مستوى دول العالم. وقد تعددت أشكال هذه الثقافات، وحققت انتشارها وأدى ذلك إلى تنوع البحوث الميدانية مع وجود أطر نظرية جديدة في القرن الواحد والعشرين، ومن هنا كان طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالثقافات الفرعية للجانحين في ضوء الفهم الخاص للثقافة بمعناها الاجتماعي العلمي، وهل تعددت المفاهيم مع اتساع نطاق الثقافات الجزئية ذات المكونات المتباينة؟
- كيف نشأت هذه الثقافات، وما مقومات وجودها، وخصائص كل نوع منها، وإلى أي مدى كان نموها وتطورها خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت عقد الستينات؟
- هل تستقل هذه الثقافات عن ثقافة المجتمع ككل، وإلى أي مدى يكون ذلك الاستقلال؟

■ كيف يمكن اختبار القضايا المتصلة بالثقافات الفرعية للجانحين على المستوى التطبيقي.

■ ما هي القيمة العلمية والعملية لمدخل الثقافة الفرعية للجانحين.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على استقراء التراث النظري من خلال استقصاء الآراء المختلفة لعدد من الباحثين الذين قدموا إسهامات بارزة في صياغة القضايا والمقولات النظرية، ويصبح المنهج الوصفي الاستقرائي أكثر المناهج ملائمة لجمع الحقائق وتصنيفها، ويأتي الوصف هنا مشفوعاً بالمقارنة بين الآراء والأفكار، مع بيان أوجه الاتفاق وصور الاختلاف. وعلى الجانب الآخر يثبت الباحث نتائج البحوث الميدانية ذات العلاقة بالموضوع، سواء تلك التي تتصل بتقرير النظرية، أو تنفي بعض أو كل مرتكزاتها.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث يتناول الأول منها الإطار المنهجي، ويختص الثاني بتحديد مفهوم الثقافات الفرعية للجانحين في ضوء المعنى العام للثقافة، ويتناول المبحث الثالث تصنيف الثقافات الفرعية للجانحين، مع استعراض النماذج والاتجاهات الأساسية المختلفة، ثم نختم البحث بمناقشة وتقيب يتضمن إسهامات الباحث الجزئية في اختبار بعض قضايا وفروض الثقافات الفرعية للجانحين من خلال البحث الميداني.

المبحث الثاني: مفهوم الثقافات الفرعية للجانحين

تعتبر الثقافات الفرعية للجانحين بمثابة إطار من المكونات والعناصر الثقافية، التي تتميز بوجود مستقل نسبياً عن ثقافة المجتمع ككل، وينطوي ذلك على أفراد طائفة من

السمات والخصائص السلوكية، ومجموعة من "القيم" و"المعايير" و"المعتقدات" وبعض المؤشرات الرمزية، التي تشكل في مجملها إطارا مرجعيا، يحكم تصرفات صغار المجرمين بصفتهم جماعة. وعلى ذلك فإن مقومات تلك الثقافة الخاصة لا تعود إلى الفرد بقدر ما تتشكل عن طريق الكل الاجتماعي. فإذا سلك صغير السن أو الحدث سلوكا منحرفا من نوع ما، فإن تفسير هذا السلوك يكون بالبحث عن مكونات الإطار الثقافي الخاص الذي ينتمي إليه، والذي تمثله عادة "الشَّلَّة" أو "العصابة"، ويصبح البحث عن دوافع السلوك مرتبطا بتفاعل الحدث مع جماعته الخاصة، تلك الجماعة التي تحقق لأعضائها نوعا من الحماية والدفاع، كما تدفع عنهم المسؤولية إبان التحقيق والمحاكمة قدر المستطاع، ويشعر الفرد نحوها بقدر من الانتماء، الذي يقترن أيضا بدرجة من الولاء لمبادئها، والإخلاص لقواعدها والترابط الجمعي. (Vetter and Silverman, 1986: 64-215).

ويذهب البعض إلى أن مفهوم الثقافات الفرعية للجانحين ينصرف بالدرجة الأولى إلى النظر لأساليب الاتصال والتفاهم والتبادل المشترك بين شلل التمرد، وجماعات العصيان، وزمر الشغب وغيرها، كوحدات منظمة إلى حد ما، ولها وجودها العيني المشخص، وتأثيرها في سلوك المنتسبين إليها. وفي ضوء هذا الفهم يصبح السلوك الجانح مرتبطا بأعراف الجماعة مع أنه ينسب إلى الفاعل الفرد، الذي تتحدد مسؤوليته على أساس شخصي. ومن هنا فإن الثقافات الفرعية للجانحين تعد بمثابة أطر للاتصال وتنظيم السلوك لدخل جماعات المنحرفين، وتقدير الأداء الذي يأخذ صيغة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المشاركين في الفعل، عبر حيز زمني معين، فضلا عن أنها مواقع للعمل تحكمها شروط متعددة يسميها البعض "ظروف الموقف الإجرامي". (Floyed, 1972: 629, Davis, 1991; 72 Felson, 1994: 159).

وفي حدود هذا التصور تبقى الثقافات الفرعية للجانحين متصلة بعناصر الثقافة في مفهومها العام، من حيث أن هذه الأخيرة تعني نماذج التصرف، وأساليب الحياة، والطرق التي توجه الأفعال في شتى المواقف. ولا يبدأ الوجود الثقافي الفرعي من حيث ينتهي الكل الثقافي أو النموذج المميز لثقافة شعب من الشعوب، وإنما بينهما وحدة والتتام، ومن ناحية المعنى فقد تشترك الثقافات الفرعية نسبيا مع الثقافات الأم. بيد أن عناصر كل ثقافة فرعية تختلف عن نظائرها من الثقافات الأخرى، بل إن الثقافات الفرعية للجانحين الصغار والمجرمين الكبار تتباين فيما بينها وتتعدد وتقبل الانقسام على ما سوف نرى. ولذلك لا يستل المعيار أو القيمة الثقافية الخاصة عن بنية الثقافات ككل حتى مع إمكانية التمييز بينهما. (أبو زيد، ١٩٨٢م: ١٤ , 69, Novy, 1992: Fave, 1974: 69, 529 Murata, 1989-33, Fried man, 1976: 529).

ومن هنا فإن رواد الاتجاه الثقافي في تفسير السلوك الجانح، تقيّدوا إلى حد كبير بالمعنى العام للثقافة كما حدده رالف لنتون، وإدوارد سابير، وألفرد كروير وغيرهم؛ وفي نفس الوقت استوعب بعضهم الأطر الجديدة في فهم الثقافة على النحو الذي بينه مارفن هاريس Marvin Harris ضمن مدخله المعروف بالأيكولوجيا الثقافية، وأيضاً جون بودلي J. Bodley عن رأيه في الثقافة كإطار للتكيف مع معطيات الواقع الاجتماعي. وبصفة عامة يمكن الانتهاء إلى نتيجة مؤداها أن الباحثين في الثقافات الفرعية للجانحين على اختلاف آرائهم فهموا تلك الثقافات على الوجه الصحيح، أي من حيث أنها أطر مرجعية خاصة تتشكل أساساً من "القواعد" و "الأصول" التي توجه السلوك، وتعين الفرد على التكيف مع أوساط الاتصال التي يتعرض لها، بما تشتمل عليه تلك الأوساط من ألوات، وما تضمه من قيم ومعايير، فضلاً عن الرموز الثقافية بشتى مكوناتها، وفي مقدمتها لهجة الكلام الخاص، والأنساق اللغوية المغلقة التي تنتشر بين الجانحين كجماعة، وتكتسب خصوصية وتقرداً. (Harris, 1969: 268, Rainwater, 1969: 230, Murdock, 1972: 75-78)

وترجع نشأة الثقافات الفرعية للجانحين إلى الضغوط الاجتماعية التي تواجه صغار السن، خاصة من أبناء الشرائح الاجتماعية الفقيرة، ولا يعتبر الفقر في حد ذاته عاملاً سببياً بقدر ما هو إطار أكثر ملاءمة لنمو تلك الثقافات، وهنا يتصل التفسير بأنواع الاستجابات، وطرق التكيف مع ظروف الحرمان الاقتصادي النسبي. وقد يصبح التفاوت الشديد بين الطبقات الاجتماعية- مع قسوة الضغوط الاجتماعية على بعضها دون الآخر، ثم إحساس الأفراد بذلك التفاوت- من العوامل المؤثرة في نشأة الثقافات الفرعية كرد فعل للحرمان، وكنوع من المقاومة السلبية للثقافة (Heimer, 1997: 803). ولذلك فإن الثقافات الفرعية للجانحين تبرز بشكل واضح في مجتمعات الوفرة الاقتصادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد وبريطانيا، حيث تشكل زمر العصيان، وجماعات التمرد بين صغار السن والمراهقين، ويشد تماسكها، وتحقق وجودها النوعي والخاص، بينما تنسم تلك الزمر بالضعف وتعرض للتمزق من حين لآخر، أو تولف بناء هشاً يسهل تفككه في مجتمعات فقيرة كالهند. (أبو زيد ١٩٩٠: ٩٨).

وقد كشفت معظم البحوث أنه كلما كان هناك إطار ثقافي فرعي له محتواه الضمني أو الصريح من القواعد والرموز ذات الدلالة الاتصالية والتعبيرية بين المشاركين في الزمر الجانحة؛ زاد التحام الجماعة واشتد تأثيرها. وهذا هو واقع الحال في المجتمعات الرأسمالية، لا سيما بين الذكور، حيث تفقر تجمعات الجانحين من الإناث إلى إطار واضح من القيم والمعايير ونماذج السلوك. وأضيف بأن توافر عناصر المخاطرة والإقدام والجسارة، فضلاً عن الخشونة والصلافة والمداورة والمناورة التي تتفق وطبيعة الأداء بين الذكور تدفع صغار السن والمراهقين إلى الالتقاء والتجمع في شكل "شُلل" تتخذ من نواصي الشوارع والأزقة أماكن ملائمة. وتعمل الشروط الطاردة في المنزل، وساعات الفراغ الطويلة على تكرار اللقاءات وتواترها، ثم تتبلور عنها مناسبات متعددة، تنمي الميول المرجحة للشغب والتمرد، وتكون مصحوبة عادة بلهجة من الألفاظ القاسية والجارحة. (Nagan, 1997: 121, Gibson, 1963: 53).

وقد تعددت الثقافات الفرعية للجانحين على المستويين الجغرافي والاجتماعي وتباينت في كل المجتمعات المعاصرة، وأصبحت تمثل وحدات متضائلة داخل تكوينات أكبر، كما جمعت بين أشكال شتى من مظاهر السلوك التي يصح نعت بعضها بصفة الانحراف والجريمة، وبعضها الآخر بصفة السلبية والإعاقة، بينما يبقى بعضها الثالث في حيز النشاط الزائد، ويعبر عن النزعات الكامنة للحاجات التي ينبغي أن تلبى. وتدرج تحت هذه المجموعات الثلاث مظاهر كثيرة للفعل تدعمها أطر ثقافية مرجعية يصعب الإحاطة بكل ضروبها. وعلى سبيل المثال فإن جماعات 'الهوليكانز' وهي نوع واحد من زمر المشجعين لفرق كرة القدم ترتاد الملاعب وتمارس أنماطا متعددة من السلوك داخل الملاعب وخارجها، ويمكن وصف سلوكها ومواقفها الجماعية أحيانا بالإيجابية، وتارة أخرى بالشغب والتمرد. (More House, 1991: 499 Caplan, 1992: 456.)

بينما يوصف سلوك جماعة "الهيبيز" بالتطرف داخل سياقات ثقافية معينة، يعتبره البعض نوعا من التعبير عن الحاجة للتغيير والخروج على المألوف. ويصدق نفس القياس على كثير من الجماعات التي تمارس ألوانا معينة من الموسيقى والغناء والعروض الجسمية، بل إن أنماطا معينة من الشذوذ الجنسي تجد مسوغات لها على المستويين العرفي والقانوني، الأمر الذي يفيد ضرورة الحكم على الثقافات، الفرعية للجانحين والمراهقين في ضوء ثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدات الفرعية، وعلى ذلك فإن التساؤل المطروح بشأن مفهوم الثقافات صحيح وتنوعها يزداد بمرور الزمن. (Welzer, 1997: 243).

المبحث الثالث: تصنيف الثقافات الفرعية للجانحين

يذهب عدد من الباحثين إلى تقسيم الثقافات الفرعية إلى ثلاثة نماذج هي: "النموذج الإجرامي" Criminal sub cultures ويضم كل مظاهر السلوك التي تتصل بالاعتداء على الأموال والممتلكات وما يناظرها، و"النموذج العدواني"

Aggressive sub cultures ويشتمل على ضروب متعددة من الاعتداء على الأشخاص بما في ذلك الإصابات التي تلحق بالفاعل نفسه، و"النموذج الثالث" هو النمط "الانسحابي أو الهروبي" With drawing sub-cultures غير أن ذلك التقسيم تبسيط مخل لقضية متشابكة، لأنه يكشف تنوع الآراء وتعددتها عن ضرورة البحث عن إطار تصنيفي ملائم يجمع معظم الأشكال قدر المستطاع، ولا يمنع من وجود بعض مظاهر التصور في إحصاء مختلف الجوانب.

وهذه محاولة متواضعة أکّسّم فيها الثقافات الفرعية للجانحين على النحو التالي:

أولاً: تصنيف الثقافات الفرعية للجانحين في ضوء البنية الطبقيّة للشرائح الاجتماعيّة الدنيا

من رواد هذا الاتجاه البنوي ألبرت كوهن عالم الاجتماع الأمريكي والأساذ بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، ويشاركه في الرأي وولتر ميلر عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي؛ فكلهما يتفقان في المنطلقات الفكرية من حيث علاقة الثقافات الفرعية للجانحين بالبناء الطبقي للمجتمع، ولكنهما يختلفان في بعض طرق التحليل، مع تباين نسبي في التفسير أيضاً، (Cohen, 1968: 152, Miller 1958: 18.) وقد ذهب ألبرت كوهن إلى أن الجانح للفرد استثناء، بينما القاعدة هي الثقافة الخاصة التي تتبناها عادة زمرة الجانحين التي يطلق عليها "العصابة"، حيث تأتي الاستجابة من جانب الفرد بسبب التفاعل مع المتشابهين معه وجدانياً وعقلياً، وعن طريق هذا التفاعل تنمو القيم والمعايير المضادة، وتحقق انسجامها الداخلي على نحو يؤدي في النهاية إلى قبول المعيار الجمعي، على حساب المقومات الشخصية التي يضمحل دورها، ويصبح البعد النفسي الذاتي خاضعاً لتوجيه الوسط الثقافي. ذلك الوسط الذي يتألف في رأيه - من عناصر منظمة وليست عشوائية، تضم معايير ومعتقدات وقيماً خاصة تدعّمها الرموز ذات الدلالة التعبيرية، وفي مقدمتها لهجة الحديث والألفاظ والعبارات والإشارات والأصوات ذات المضمون الفني بين ممارسي للنشاط الجانح.

بيد أن تكوين تلك الثقافات يرتكز في البداية على التقسيم الطبقي للمجتمع، ويمكن بشدة في توزيع المعايير بين الطبقتين المتوسطة والدنيا، وهو توزيع غير متجانس وغير معتدل. فبينما يسمح البناء الطبقي للشرائح الاجتماعية المتوسطة بتثنية أبنائها بأسلوب ملائم، يلتقى أبناء الشرائح المتوسطة والدنيا أمام نمق واحد لتحقيق المكانة الاجتماعية وسلم الصعود والارتقاء، الذي تحدده معايير وقيم الطبقة المتوسطة، ويصبح البحث عن المكانة مطلباً ملحا من جانب الكل. غير أن الطبقة المتوسطة تمتلك الوسائل اللازمة لإعداد أبنائها، بما يحقق لهم بلوغ الغايات المنشودة، وتوفر لهم الفرص المناسبة بحكم طريقتها في العيش، وتحقيق أسباب المنافسة بما يؤدي في النهاية إلى التكيف الصحيح، وتجذب المشكلات الصعبة. وعلى العكس من ذلك يواجه أبناء الشرائح الدنيا موانع تتصل بتوزيع الفرص، كما يستند أسلوب التثنية بينهم إلى الصراع وتعدد صور المتناقضات، على مستوى توزيع الأدوار بين الأبوين، فضلا عن التفاوت بين أساليب المعاملة الأسرية، بالإضافة إلى إحساس الأبوين بالإحباط وضعف الإمكانيات. وكلما اشتدت المتناقضات وعوامل الصراع في بنية الطبقة وانعكست على الوحدة الصغيرة "الأسرة" نمت العواطف والمفاهيم المشتركة ذات المردود السلبي. وحيال إدراك أبناء الطبقات الدنيا لمواقف التعارض والتضاد الذي ينطوي عليه سلوكهم مقارنة بالمعايير العامة التي هي من صنع الطبقات المتوسطة، يميل هؤلاء الفقراء نحو المشاركة الاضطرارية بشدة في نسق القيم، الذي تحدده الطبقة المتوسطة، مع محاولة تغييره في نفس الوقت، وهنا تتكرر ثنائية التضاد مرة أخرى. (Rumbaut, 1999: 163).

ولشرح ثنائية التناقض في القيم والمعايير بين الطبقتين، يذكر كوهن أن مكانة الأنثى في الشرائح الدنيا تعتمد على الاقتران بالذكر عن طريق الزواج، وتحقق أقصى مستويات طموحها بنجاحها في إدارة الشؤون المنزلية، وتبقى محور الرعاية والتوجيه، ويقل دور الأب تبعاً لذلك. وعلى العكس من ذلك يتحقق التوزيع المتكافئ للأدوار بين

الأبوين داخل الطبقات المتوسطة والعليا. ومن جانب آخر يتعرض "حق التملك" وحيازة الأشياء بين أبناء الشرائح الدنيا للتجاوز والتعدي بشكل فوضوي Anarchic. من ذلك تبعد الفواصل التي تعين ممتلكات الصغار وحاجاتهم من الأدوات ووسائل اللعب. ومثل هذه التجاوزات وغيرها تنمي "المعتقدات" الخاطئة التي تسوّغ العدوان على حقوق الغير في مراحل تالية من حياة المراهق. (Cohen, 1967: 22).

من جانب ثالث يزداد الميل إلى الأسلوب التسامحي المفرط في تنشئة الصغار، لا سيما بين الشرائح السفلى من الطبقة الدنيا. وهذا النموذج في التنشئة مسئول عن انتشار أساليب المراوغة والتلق والدخاع بين الصغار، ويختلف إطار القيم الثقافية بين الطبقات الأخرى فينطوى أسلوب المعاملة الأسرية على نسق متوازن من الجزاءات، ولا يأخذ بأسلوب العقاب المادي الشديد والقاسي الذي يَفْقِد الحب ويولّد الكراهية.

تلك أمثلة قليلة من مظاهر كثيرة أحصاها كوهن للتفرقة بين محتوى القيم والمعايير والمعتقدات بين الطبقتين. (Felson, 1994: 167). فأبرزت كوهن لم يتناول الأسرة كوحدة نمطية لتنمية الثقافات الفرعية للجناحين، ولكنه تناولها في ضوء المتغير العام للطبقة. فقد لاحظ مغالاة علماء النفس فيما يسمونه "بالعلاقات الوالدية" وهي - حسب رأيه- إطار للصلات المباشرة بين الطفل وأبويه. وأيقن أن ذلك الإطار المحدود يعجز عن استيعاب المتغيرات الثقافية ذات الارتباط بجماعات الأسر ككل، لا سيما أنه يرى في الخلفية الأسرية وحدة بنائية يتجاوز وجودها الحيز المباشر للعلاقات الآتية، ويمتد عبر فترات زمنية ملائمة يحددها تعاقب الأجيال خلال عمق تاريخي مناسب، وهنا تصبح خبرات الصغير داخل أسرته مرتبطة بعلاقاته خارجها، ويكون الالتقاء بين من ينتمون إلى أنساق أسرية متقاربة في التكوين والوظائف من مصادر نشأة ونمو الثقافات الفرعية. (نعيم، ١٩٦٤: ٨١) وتفسير ذلك أن هناك مناظرة تتم تلقائيا بين المراهقين الذي يشتركون في أوضاع أسرية متشابهة، ويأتي تعاملهم مع اعتبارات المكانة الأسرية منسوبة إلى

وضع الطبقة الاجتماعية، ذلك أن الأسرة تحدد فئات الناس الذين يتصل بهم الصغير، كما تعين صور المواقف التي يواجهها، ومن خلال صور المقارنات والمناظرات يتحقق انتماء الصغير للثقل. وهنا تلقي أساليب التنشئة التي تتبناها الأسرة مع البناء الخارجى للطبقة الاجتماعية، ويعتقد كوهن أن المراهق لا يستجيب لزمرة الأصدقاء كفرد، بل كعضو في أسرة تواجه ضغوطا محددة، دفعته للانحماص بالمتشابهين معه في الأطر المرجعية الثقافية، ويكون انغماسه في النشاط الجانح مرهونا بشروط التقارب بينه وبين المناظرين له في عدد من سمات السلوك والقيم والدوافع أيضا. (Shoemaker, 1984: 43) (Sherer, 1991: 268, Dallos 1985: 379, Zieman, 1983: 490)

على أن العلاقة بين جماعتي الأسرة والرفاق في نهاية فترة المراهقة المبكرة على جانب كبير من الأهمية في تشكيل القيم الخاصة بجماعات الناصية، وبخضوع ذلك التشكيل لمتغيرات كثيرة من بينها السن والجنس، ودرجة التباعد والتقارب في الحي والجيرة، ومستوى التبادل في القيم والمعايير، فضلا عن نمو أساليب التعبير عن الذات وإثبات البراعة والتفوق، إلى غير ذلك مما يتصل بسلوك عصابات التمرد وزمر العنوان. ويضيف كوهن: إن تعدد الجماعات الثانوية، كالجمعيات والنوادي والروابط بين أبناء الشرائح المتوسطة والعليا، وميل الآباء نحو تحقيق انتماء أبنائهم إليها يحول دون التوجيه الهامشي للسلوك، ويقلل من فرص الانطلاق العشوائي للنشاط، ويوفر الإطار المناسب للضبط الذاتي، وهي في الوقت نفسه استثمار مفيد للفراغ، وعامل إقصاء لمشاعر الملل والسأم. وقد تضمنت المقارنات بين أنواع القيم ونماذج السلوك في الطبقتين جوانب شتى يصعب إحصاؤها. فهي تكشف عن التباين الكبير في مستويات الحياة، وأساليب العيش، وطرق التعامل فضلا عن القيم الثقافية على اختلاف رتبها. ومن ثم فإن الأسلوب المقارن الذي اتبعه هذا الباحث يدل على الاختلاف الملموس في بناء القيم والنماذج والمثل، بل ومكونات الشخصية أيضا على مستوى الفرد والأسرة والجيرة، وجماعة الرفاق والطبقة الاجتماعية ككل. (Kaplan, 1983: 122).

وفي أي من هذه المكونات تبقى الثقافات الفرعية للجانيين مرتبطة أساسا بالكيان الكلي للشرائح الدنيا، وتركز تلك الثقافات إلى مقومات غير اقتصادية في أغلب الأحوال، الأمر الذي يرجح أهمية السمات الثقافية في توجيه الفعل، ولا يعني ذلك التقليل من أهمية عنصر الدخل ومستوى الرفاهية المادية في التفسير السببي للسلوك الجانح، إنما يتعلق الأمر بطبيعة التحليل الثقافي كمبحث مستقل. ويمكن القول إن نظرية أوسكار لويس في فهم "ثقافة الفقر" تساعد في شرح بعض النتائج التي انتهى إليها ألبرت كوهن. فقد تبين أن كثيرا من الأسر التي تنتمي للطبقة الدنيا وطبقة العمال خاصة في ضوء مقياس "الدخل والمهنة" يمكن تصنيفها ضمن الطبقات المتوسطة، استنادا إلى المعايير الثقافية. وبنفس الكيفية يوجد عدد كبير من الأسر التي تعتبر من الطبقات المتوسطة من المنظور الاقتصادي والموقع الحضري والجيرة، ولكنها تنتمي إلى الشرائح الدنيا بالنظر إلى نوع الخبرات التي تقدمها لأبنائها، وأنماط القيم الأكثر اتصالا بالثقافات الفرعية للجانيين. (Oscar Lewis, 1968: 24).

وفي تقديرى أن موقف كوهن الفكري ينطوي على مبالغاة في إثبات القيمة التفسيرية للعناصر والمتغيرات الثقافية. لا سيما أن هذا النوع من البحث يرتبط بتعليل كل صور الجناح من حيث الكم والكيف. ومن جانب آخر يلاحظ تراجع من قبل كوهن حيال موقف الفصل التعسفي بين المكونات الثقافية للشرائح الاجتماعية، فقد اعترف صراحة بإمكانية التبادل بين المعايير وانتقال القيم بين الطبقات، أي الحراك الثقافي، وهو شكل من أشكال التغيير في العناصر الثقافية، وعدم تركزها في شريحة دون أخرى، على ما سوف نراه تباعا. وأخيرا فإن السمات الست التي قال بأنها تميز الثقافات الفرعية للجانيين "الصفة غير النفعية للسلوك، والاهتمام بالمتع سريعة الزوال، وتعدد أنماط الجناح، وسيادة خلق الرفض والإنكار، ثم التمرد بالإضافة إلى الطابع الذكري"؛ إنما هي مظاهر أو سمات لبعض صور السلوك الجانح دون أن تتسحب على كل النماذج السلوكية.

في نفس الاتجاه النظري قتم وولتر ملير نظريته حول التمرکز المحوري للثقافات الفرعية. وتمثل ذلك التمرکز في المواقف المشتركة في المعتقدات والأفكار ونماذج السلوك التي تنمو في محيط الأسرة، وتزدهر مع حركات الهجرة وعمليات الصراع، وطرق التكيف مع متغيرات الحياة الحضرية. ويميل وولتر ملير إلى إثبات الدور الذي تؤديه العوامل الأيكولوجية في التأثير على نوع العلاقات وأنواع القيم التي تتصل سبباً أو نتيجة بسلوك عصابات الناصية. تلك الزمر التي درسها بنفسه في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب عدد آخر من البحوث الجزئية المناظرة، وهو مثل كوهن يركز على مجتمع الطبقة الدنيا، ولكنه يخصص شريحة العمال باهتمام أكبر. (Kevin, 1999: 759)

وفي حدود هذا التصور يرى ملير أن الثقافة الفرعية للجانحين لا تعود إلى الإطار الخاص لزمر النواصي، قدر ارتباطها بثقافة الشريحة الاجتماعية الأدنى. فإذا كانت تلك الشريحة تختلف ثقافياً عن الشرائح المتوسطة والعليا، فإن ذلك التباين الملموس في النماذج والمثل وموجهات السلوك ينعكس على سلوك الصغار بشدة، وقد تأثر ميلر بأوسكار لويس زميله في ذات التخصص، ولذلك يصف شريحة العمال بأنها من ذوي الأصول العرقية الجافة، يتوطنون في مناطق مختلفة في المدن، وتسيطر الأم على الشؤون المنزلية، بل إن الأمر يتجاوز حدود السلطة التقليدية للأب، بحيث تصبح الأم مصدر الكسب، بل والإنفاق على الأب في عدد كبير من الحالات. وأمام مظاهر شتى للتناحر والتناقض في توزيع الأدوار، ومكونات القيم بين أسر العمال، يفتر الصغار إلى النموذج الصحيح للتوجيه. وتعمل الضغوط المختلفة مثل ضيق المكان، وفاقة السكان، ونقص مناسبات شغل وقت الفراغ وغيرها، على التقاء أبناء هذه الشريحة سوياً، وتجمعهم عشوائياً حول النواصي. وخلال صور التجمع المذكور يجد الصغار فرصهم في الإثبات الوجداني، وفي الإحساس بالمكانة والتعبير عن الذات. ويكون ذلك التعبير على أشكال متعددة من أفعال الشغب والتمرد. (ليلة ١٩٧٤م: ٧٥).

لقد عدد ميلر السمات الثقافية المحورية المميزة لشريحة العمال، وهي ست: "الشغب"، و"الخشونة"، و"التلق"، و"الاستقلال الذاتي"، والاعتقاد الشديد في قيمة الحظ أو "القسم"، و"الإثارة". وتعتبر كل سمة من هذه السمات التي تخص أفراد الشريحة أساساً؛ مسئولة عن ظهور نمط أو أكثر من أنماط السلوك الجانح لدى الأبناء عن طريق الانتقال الثقافي، وعلى سبيل المثال تنتقل الخشونة من الآباء إلى الأبناء، وتظهر في القسوة مع الغير أحياناً، أو العدوان الجنسي والشذوذ، أو اللامبالاة بما يثير عادة انفعال الناس. وتعد تلك السمة التي تنقسم بدورها إلى بنود ثقافية، مسئولة عن سيادة الطابع الذكوري وسيطرته على السلوك، حيث يتميز "دور الذكر" Male Role بالقهر في مقابل تمرکز "دور الأنثى" Female Role حول عواطف الرقة والوداعة، باعتبارها مخلوقاً ضعيفاً، مما يضطرها للبقاء بالمنزل، وحين ترتكب الأنثى سلوكاً خشناً، إنما يكون ذلك من قبيل التشبه بالذكور، دون أن يمكنها من مجاراتهم. (Marcela, 2000: 431). ومن جانب آخر تفتقر سمة الاعتقاد الشديد في قيمة الحظ بالمراهنات، والمقامرات، واحتراف السرقة. أما الإثارة فتبدو في المغامرات، وارتداد أوساط محرمة على الصغار، بينما يركز الاعتماد على عوامل الحظ والقسم إلى معتقدات وأفكار معتلة، ترجح الميل إلى الهوى، والتكهنات غير الصحيحة حول ظواهر المستقبل، كما تتصل بالتفسير الجزافي وغير المنطقي للحوادث. لذلك فإن هذه السمة تفسر الأفعال الخارقة للصغار، على نحو ما يظهر في الاحتيال والنصب وغير ذلك، فضلاً عن ألوان العبث والانفعال والتهور. وأخيراً فإن صفة الاستقلال تعني التحلل من الضوابط الاجتماعية ومن كل صور الرقابة، في مقابل التأكيد على الكيان الذاتي للشريحة، ومن مظاهر انعكاسات هذه السمة على سلوك صغار السن تكرار ظواهر الهروب من المدرسة، وتدمير الممتلكات العامة، ومقاومة أجهزة الضبط الاجتماعي ذات الشكل الرسمي.

تلك هي السمات الأصلية المميزة للطبقة، تجاورها طائفة أخرى من الخصائص المكملة التي تنصرف لوصف جماعات المراهقين الذين ينتمون إلى عصابات النواصي، وهي:

(أ) ميل المراهقين - باستمرار - للاستجابة لضغوط الأمهات اللاتي يتطلعن إلى الأداء الوظيفي المزدوج، بحيث تأخذ الأمهات أدوار الآباء في الرقابة والضبط، بجانب الرعاية المنزلية. وتلك الازدواجية انعكاسات متعددة، من بين إفرازاتها دفع الأبناء الذكور لتمثيل دور الأب، الذي يكثّر غيابه عن المنزل بسبب ساعات العمل الطويلة، وحيث يكون الوجود داخل المنزل غير ملائم مع متطلبات ذلك الدور، ينشط الصغير للبحث عن ذاته خارج المنزل.

(ب) تفوق الانتماء لجماعات الرفاق وغيرها على علاقات الانتساب الأصلي للأسرة. وبما أن الأولى تلبي حاجات الصغير، وتعجز الثانية عن ذلك لأسباب متعددة، يصبح الولاء للرفاق أشد عمقا، وأكثر استمرارا. ويذكر ملير أن الحاجات التي تلبيها جماعات الرفاق اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى، ومنها الاندماج، والإحساس بالهوية، والتعبير الصريح عن الأفكار والمعتقدات.

(ج) بروز مجموعة من المعايير والقيم الملائمة ونسق محدد من الجزاءات "الثواب والعقاب" خارج الأسرة. وغالبا ما يركز ذلك النسق على قواعد تناهض قيم المجتمع، أو تدل على التمرد ورفض المعايير العامة. ويذكر ملير أن العضو الأكثر خداعا والأوسع منلورة، يحظى بتقدير أكبر، وجزاء أوفى، بينما يتعرض الساذج وضعيف الحيلة للازدراء وللعقاب أحيانا.

والواقع أن رأي ملير يفصح عن عدة نتائج تفسر العلاقة بين الشريحة الاجتماعية والسلوك الجانح بعامه، وسلوك عصابات النواصي بصفة خاصة، يمكن وضعها على النحو التالي:

١- يشتمل نسق القيم والمعايير ومصادر الموجهات الثقافية لدى شرائح العمال على عناصر تسوّغ التعدي على حقوق الغير، أو تجعله مقبولا ومبررا، وتصبح الأفعال التي تمثل تعديا على القانون أو العرف العام محل عدم اكتراث من قبل الأسر والآباء على وجه التحديد. فالمعايير مخالفة لمعايير التنشئة السليمة في الأصل، ومعوقة للأداء الصحيح.

٢- إن مظاهر التعدي والعدوان ومصادر المناشط الجانحة لدى الصغار بمثابة وسائل غير ملائمة لتحقيق الأهداف، أو هي استثمار بسيط وسهل للطاقة، حيث يتعلق معظم الصغار بالأعمال الهامشية، ويقنعون بالعائد المحدود، سواء كان ذلك عائدا ماديا 'كالنفود' ، أو معنويا مثل ارتباط المكانة بالتغلب على الغير.

٣- هناك علاقة مستمرة بين مواقف الآباء والضغط الاجتماعية التي تلاحق الطبقات الفقيرة، وبين استجابات الأبناء لما يشعر به الآباء من ضغوط ومظاهر للإجبار والصد. ولذلك فإن السلوك الجانح يواجه بعدم الاكتراث من جانب الآباء في أكثر الحالات، أو بالقبول في بعض الحالات، أو بالمعاوضة، والتدعيم في أقل الحالات، حين يدافع الآباء بشدة عن سلوك أبنائهم، بل ويشجعونهم على الانتماء لعصابات النواصي. وطبقا لأي من هذه الاستجابات تكون درجة عمق الانحراف وشدة خطورته. فهناك الجناح العرضي والمحدود الأثر، كما توجد جماعات إثارة الشغب والتمرد على القواعد والآداب العامة، بجانب العصابات المنظمة ذات التكوين الخاص. (غباري، ١٩٨٧م: ٩٢).

٤- تعتبر "الشال" والجماعات المنحرفة- على اختلاف صورها- تعبيراً عن الشروط الحياتية التي تعيشها الشرائح الدنيا بعامّة، وشريحة العمال بخاصة، فضلا عن أنها تجسيد للمشكلات النوعية التي تواجه المراهقين. (Miller, 1958: 18, Downes, 1969: 88, Mccord, 1991: 397, Johnson, 1991: 73).

وترى الدراسة الراهنة أن هناك علاقة بين بنية السمات التي ذكرها ملير، وبين استجابة الفرد أو الجماعة لها، ثم تصرفه وفقا لما تكل عليه أو تنفع إليه. ويتحقق هذا على مستوى السمات الأصلية والفرعية. وتفسير ذلك أن لاختزان العناصر والبُنى الثقافية عبر عملية التنشئة الاجتماعية والاكتساب لا يتم بدرجة واحدة، وبالتالي يختلف تأثير هذه البُنى طبقا لدرجة الاختزان، وتمسك الفرد أو الجماعة بالقيمة أو المعيار أو المعتقد الذي اختزنه، ويترتب على ذلك تعدد النماذج الانحرافية وتباينها، فتارة تنتشر مظاهر الشغب بشكل خطير، وتارة أخرى يصبح الاعتداء على الممتلكات طابعا شائعا بين المراهقين، وتارة يصبح العدوان على الأشخاص هو الشكل السائد. وفي هذا الصدد يختلف ملير عن كوهن، فقد اعتبر هذا الأخير الثقافة الفرعية للجانحين وسطا لنقل السلوك بين صغار السن والمراهقين كجماعة لها وحدتها المستقلة نسبيا عن الطبقة، بينما مال ملير بشدة نحو ربط القضية الكلية "الطبقة أو الشريحة" بالقضية الجزئية "جماعة الناصية أو العصابة؛" فقال بقاعدة التكافؤ بين قيم وسلوك الشريحة من ناحية، وقيم وسلوك الجانحين من ناحية أخرى، بيد أنهما اتفقا معا على رد السلوك الجانح ونشأة الزمر المنحرفة إلى طبقة اجتماعية معينة، وهذا ما أحسبه تجاوزا لشروط النمبية الثقافية، التي تقضي بتوزيع القيم على اختلاف صورها بين الشرائح والطبقات بشكل معتدل نسبيا، لا سيما بعد تعاطم دور أساليب الاتصال وسرعة انتشارها.

ثانيا- الآراء التي تفسر السلوك الجانح في ضوء الثقافات المشتركة بين كل شرائح المجتمع

لم يقبل بعض الباحثين في موضوع الثقافات الفرعية للجانحين المقولات والقضايا التي تنظر للقيم والمعايير المرجحة للسلوك المنحرف على أنها عناصر ثقافية تخص الشرائح الاجتماعية الدنيا وحدها، بل إن ذلك تبسيط مخل لقضية معقدة، وتعمف في الحكم، فضلا عن التحيز في أساليب القياس الإحصائي، وكلها عوامل جنحت بالباحثين

إلى تعميمات غير صحيحة. ويؤكد هؤلاء أن السلوك الجانح- شأن كل صور الانحراف الاجتماعي- يعود إلى عوامل متعددة، وينتشر بين كل الطبقات الاجتماعية، بيد أن ذلك الانتشار لا يتوزع توزيعاً متشابهاً بين الشرائح الاجتماعية جميعاً، بل وحتى داخل الشريحة الاجتماعية الواحدة لأسباب كثيرة. (Bernburg, 1999: 457)

ومن رواد ذلك الاتجاه في التفسير جرشهام سايكس ودافيد مانتزا، وريتشارد كلوارد وللويد أوهلان إلى جانب عدد آخر غيرهم. ويتفق هؤلاء فيما بينهم على وجود أكثر من إطار فرعي يوجه سلوك الجانحين، ويميزهم عن كبار المجرمين، ولكنهم يختلفون في تحديد طبيعة تلك الثقافات الفرعية، ومحتواها من العناصر والمكونات، ودرجة تأثيرها في سلوك المنتسبين إليها. الأمر الذي تعين معه تقسيم أرائهم إلى أكثر من إطار نظري.

فقد ذهب سايكس ومانتزا إلى ما يسمونه بنظرية: "الالتقاء والتقارب المستتر تحت تأثير الانسياق والغواية"، التي يمكن تلخيص أفكارها فيما يلي:

١- هناك ظروف خاصة، ومواقف صعبة، تواجه المراهقين وتدفعهم للتقارب فيما بينهم بحيث تتحد استجاباتهم، ويحدث بينهم نوع من التآلف والتناغم في المشاعر والقيم.

٢- من بين شروط ذلك التآلف التجانس في أساليب الحياة والعيش، وحدة مظاهر التبرم والسأم، والمال في المنزل، والمدرسة، ومكان العمل، وأيضاً في الحي، والجيرة، والمدينة ككل.

٣- تؤدي الشروط المذكورة إلى آثار ونتائج سلبية، تظهر في شكل أفعال تعبيرية وعفوية تمثل صوراً من الجناح الكامن أو المستتر، وهو بمثابة استثمار غير ملائم للطاقة ونشاط الصغار في وقت الفراغ الطويل. (إسماعيل ١٩٨٤م: ١٢٢).

٤- يتعرض المتجانسون في الشروط السابقة للانسياق والاندفاع تحت تأثير ما يسميه

ماترا التسليم بالقدر Mood of fatalism ومن بين نتائج سيادة ذلك الطابع الجسارة، واللامبالاة بالأخطار.

٥- كلما تكررت فرص الانسياق، ودعمتها وحدة "السن"، و"الجنس"، و"المستوى الاجتماعي"، وشروط المكان المناسب، و"الوقت الكافي"؛ كان الانحام بين المشاركين فعلا ومؤثرا.

٦- ينتج عن الانحام بين زمر المراهقين تنظيم للجماعة، وتوزيع للأدوار والمسؤوليات بداخلها، ويأخذ ذلك التوزيع غالبا مراتب للقيادة والتبعية. وهذا ما يبدو جليا في عصابات الأطفال.

٧- حيث يتشكل الكيان الجمعي تنمو وسائل الدفاع عن ذات الجماعة، وإزالة المسؤولية عنها، وإلحاق التهم بالغير. وهذا ما يسميه "ساكس وماترا" فنون تحييد الذنب. Techniques of guilt neutralization. وهذه الفنون هي التبريرات Justifications المنطقية أو الملفقة أحيانا، يقدمها الأحداث الجانحون عادة لإكساب الفعل صبغة ملائمة، أو للتخفيف من مشاعر الذنب، أو دفع الخوف والخل في مواقع المسؤولية وإيان الاتهام، وغالبا ما تأتي تلك التبريرات نالبة للفعل، ولكنها تعبر أيضا عن الاتفاقات الضمنية أو الصريحة السابقة على الفعل.

٨- وأخيرا- وعلى غرار الآراء السابقة- تتألف فنون تحييد الذنب من عناصر خمسة، هي: التنصل من المسؤولية، وإنكار وقوع الضرر، وتجاهل وجود الضحية، وإلحاق التهم بالغير، والتظاهر بالولاء الشديد. ويشتمل كل عنصر من هذه العناصر على شروح مطولة لا سبيل إلى إحصائها الآن. غير أن هذه الفنون أو التبريرات تجمع بين الجوانب الثقافية والسلوكية والنفسية ضمن منظومة واحدة، تفسر مختلف أنماط سلوك الجانح في شكله الفردي

والجمعي. (Matza & Sykes, 1967: 665)

إن محتوى الثقافة الفرعية للجانحين في رأي سايكس وماتزا، يتشكل في غالبه من الأساليب والطرق التي يبتدعها الصغار للتحرر من القيود الأخلاقية، أو تبرير الاعتداء على قواعد العرف والقانون. بحيث تجعل السلوك صحيحا مادام يحظى بقبول المشاركين. ومن بين التبريرات التي يندلج بها الجانح على انتقاء المسؤولية، عدم توافر القصد والنية إبان وقوع الفعل، وبأن الخطأ يعود إلى سلوك الآخرين لا إلى ذاته، وأنه في موقف الضحية لا المذنب، إلى غير ذلك من العلل والمسوغات. وأضيف بأن تلك التبريرات - على حد قول ماتزا - لا تستقل عن البناء الأساسي لثقافة المجتمع، بما في ذلك ما تنقله وسائل الاتصال العامة من صور انتهاك القانون، والآراء والأفكار السائدة عن العدالة والمساواة، وأيضاً المعتقدات التي تتصل بالتفاوت في تقدير الخطأ والصواب، وما ينتج عن ذلك للتفاوت من صراع وتناقض في الفهم والتقدير. (Schwendinger, 1997: 73).

وتأسيساً على ذلك فإن السلوك الجانح ليس رد فعل عكسياً حيال المشكلات التي تواجه المراهقين من أبناء الشرائع الدنيا، بل يرجع إلى عملية إعادة صياغة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحكم السلوك عن طريق الأساليب الفنية لدفع المسؤولية وتحييد الذنب وغيرها من التبريرات. ولا يرفض الجانح المعايير التقليدية والعامة التي تقرها الطبقات المتوسطة أو غيرها على فرض انتمائه للشرائح الدنيا، كما يكون على بيئة بشرية القانون والنظام أو العرف العام، ومدركاً لصوابه الأخلاقي. بيد أنه يشق لنفسه طريقاً متكاملاً - إلى حد ما - مع طبيعة الضغوط المفروضة عليه، فيستعين بالتبريرات المذكورة، تلك التبريرات التي تجعله في موقف محايد. (Matza & Sykes, 1957: 667). على أن الأساليب المذكورة مشتقة من السياق الثقافي ككل، لا سيما ما تعلق منها بحدود المسؤولية الجنائية، وحقوق الدفاع، ومواطن الضعف في الإجراءات الخاصة بالتحقيق والمحاكمة، فضلاً عما تنقله وسائل الإعلام من مواد ثقافية، تؤثر سلباً على الصغار

والمراهقين بصفة خاصة. لا سيما أن كثيراً من الأفعال الجانحة تتطوي على تشييد لغوي، ينظم الأفعال المضادة، ويحدد طريقة تعلّمها، أو كيفية انتقالها بين الجانحين الصغار، أو بينهم وبين المجرمين الكبار. (Bayer, 1981: 190, Downes, 1969: 74).

ويرى الباحث أن نظرية الانسحاق ركزت على عوامل الإغراء والإثارة، من ناحية تأثيرها في كل فئات المراهقين، بغض النظر عن نوع الانتماء الطبقي، كما كشفت عن دور وسائل الاتصال في نقل الخبرة الإجرامية. كذلك بينت أثر الضغوط الاجتماعية التي تواجه الصغار، ومن بين نتائجها الاستثمار غير الملائم لوقت الفراغ الطويل. هذا بالإضافة إلى إثبات علاقة الميول الكامنة للجناح بالانتماء للجماعات الإجرامية والتقاء المتشابهين في كثير من الصفات سواء، ضمن نطاق للتفاعل الاجتماعي المتصل، خلال فسحة مناسبة للمكان والزمان بجانب وحدة الهدف والمصير. (الشناوي ١٩٧٢م، ١٦٠).

إلى جانب نظرية الانتماء المستتر والانسحاق توجد نظرية 'بناء الفرص المتفاوتة' وتعد الثقافات الفرعية للجانحين" ومن أبرز روادها ريتشارد كلوارد Richard Cloward ، ولويد أولهن Lioyed Ohlin، وتتفق تلك النظرية مع سابقتهما في عدد من المحاور، كما تختلف عنها في بعض الأفكار. فالصراع بين نماذج السلوك المشروع، والسلوك غير المشروع متصل. ومع أننا نضع فوارق أحيانا بين الممنوع والمباح أو السوي والمتناغم من ناحية، وغير السوي والمرفوض واللاتوافقي من ناحية أخرى؛ فإن التدخل بين نوعي الفعل متكرر. وكثيرا ما نمتزج الأساليب المشروعة بالأساليب غير المشروعة، لاسيما بين صغار السن والمراهقين داخل كل الطبقات الاجتماعية. ولا شك أن صغار السن في كل طبقة يعيشون ظروفًا اجتماعية متباينة نسبيا. (Lowand & Ohlin, 1960: 111)

من جانب آخر قد تتداخل أنساق القيم الثقافية مع الأشكال المتعددة للعلاقات الاجتماعية

لتشكل وحدة لا تقبل الانقسام في بناء الفرص المشروعة وغير المشروعة، ويعبر ذلك الخلط - في رأي كلوارد وأهلان - عن أسلوب جديد في تحديد الموقف الإجرامي. وكلما زاد التداخل كانت فرص الانحراف أوسع، وكلما كان ذلك التداخل قاصراً على حدود التماس فقط دون أن ينطوي على الخلط والتشويه قلّت فرص الانحراف. وتفسير ذلك أن الوفرة النسبية في الوسائل المشروعة وتعدد أنواعها وبدائلها في الأسرة والحي - فضلاً عن الطبقة الاجتماعية تؤدي إلى تحقيق مجال أفضل من المطامح، وترتبط بالحركة الاجتماعية الصاعدة. بيد أن ذلك لا يتوافر بالنسبة لكل شرائح المجتمع، لأن الموانع والضغوط الاجتماعية مثل "الأمية"، و"التفكك الأسري"، وتقص الحاجات الضرورية تحول دون إتاحة الأساليب المشروعة لبلوغ النجاح في الحياة الاجتماعية، فيكون البديل هو الانحراف. (جابر ١٩٨٨: ٢٠٩).

ويضيف كلوارد وأهلان أن القيم التي توجه السلوك الجانح وتدعم استمراره تشكل وحدات للبناء الفرعي للثقافة. ثم تنمو هذه الوحدات كلما توافرت لها الظروف الملائمة. ومنها عدم اكتراث الكبار بسلوك الصغار، خاصة أعمال الشغب والإثارة، والتستر حيال بعض صور النشاط غير المشروع، وضعف الإجراءات الجنائية، وسهولة الإفلات من العقاب، وتقديم التسهيلات أمام أعمال المراهقات وغيرها من المناشط الهامشية. (Cloward, 1969: 115).

وفي ضوء ما سبق نرى أن بناء الفرص المتفاوتة بين السلوك السوي والسلوك الجانح يتأثر بما يلي:

أولاً: بالمكان والموقع: وهذا ما يشير إلى تأثير الحي والجيرة في سلوك السكان عامة والمراهقين وصغار السن بصفة خاصة.

ثانياً: كما يتأثر بناء الفرص المتفاوتة بوسائل الضبط الاجتماعي، التي تبدو باهتة وغير فعالة لدى بعض الأسر والشرائح الطبقية.

ومن جانب آخر يتأثر تباین "الفرص الموضوعية" تبعاً للتناقضات الاجتماعية السائدة، والأيدولوجيات المسيطرة، وغيرها من العوامل التي تتصل بتوزيع الموارد بالمدلول الاقتصادي، وتوفير الخدمات وتوفير الخيارات والبدائل بالمفهوم الاجتماعي الثقافي، والتكيف مع الضغوط والتوترات النفسية على اختلاف أنواعها. وينعكس ذلك البناء التفاضلي على صغار السن بدرجة أعمق لأن اختزان النعوت السيئة وتراكمها يتم على نحو معين، خلال فترة المراهقة المتوسطة بصفة خاصة. وكلما زادت كمية الصفات المختزنة زاد ميل الصغار نحو من يشبهونهم في تلك الصفات، ويزداد ذلك الميل بسبب ما يشعر به هؤلاء من عوامل الجذب المختلفة، وفي مقدمة هذه العوامل الإحساس بالولاء والإخلاص فيما بين المتآلفين، وتبادل مشاعر الإعجاب والتباهي، وتشابه المواقف المتعلقة بإثبات الذات.

وحسبما تقضي به شروط التوحد والانتماء بين المتشابهين، يتجه هؤلاء إلى إعادة صياغة المناشط بما يتلاءم ونوع الضغوط والمشكلات التي تواجههم، وتصبح جماعة الرفاق وسطاً لتسهيل مرور الخبرات وتراكمها على نحو يرجح بواث الرفض والمقاومة لكل ما يناهض قواعد تلك الجماعة أو ينال من أعضائها. ولذلك فإن الجانحين الذين ينتهكون قواعد العرف والقانون العام لا يرفضون شرعية هذه القواعد، ويقبلون التبريرات الأخلاقية التي تركز عليها؛ غير أن الالتزام بها لا يحقق مطامحهم، ولا يتفق مع الشروط الصعبة التي تكتنف حياتهم. من أجل ذلك يكون الانتماء للجماعات والشلل المضادة بمثابة تشكيل من نوع جديد للعلاقات والقيم، يعبر عن رأي المنتسبين ويحقق أهدافهم. (عارف، ١٩٨٦: ١٥٧).

واستناداً إلى هذا التصور لا ينسب السلوك الجانح إلى طبقة معينة، على النحو الذي ذهب إليه كوهن ومليير، وسايكس وماتز، بل إلى الصراع بين قيم الطبقتين الدنيا والمتوسطة في ضوء متغيرات عدة هي:

- ١- خصوصية بناء القيم بين الشرائح الطبقية الدنيا لأسباب وضغوط معينة.
- ٢- وجود تباين نسبي بين القيم والمعايير على مستوى كل الشرائح الاجتماعية، مع اتجاه مستمر نحو تدعيم أنساق القيم في الطبقتين المتوسطة والعليا، باعتبار أن هذه الأنساق تجسد كل ما هو عام وشائع وصحيح.
- ٣- هناك تطابق بين بنية القيم في الشرائح الدنيا وبين سلوك الأبناء. ويتم ذلك للتطابق بشكل تلقائي عبر عملية التنشئة الاجتماعية.
- ٤- يذكي مواقف الصراع تفوق بعض الطبقات على بعضها فيما يتصل بمحكات تحديد المكانة الاجتماعية، ومنها معيار "مستوى الدخل"، و"المهنة". وحيث تزداد السيولة النقدية لدى الشرائح العليا والمتوسطة، وتميل المهن إلى الصعود والارتقاء؛ تتسع المسافة الاجتماعية بين هذه الشرائح والشريحة الدنيا، مما يضاعف فرص التجاوز والتعدي على الأموال والأشخاص.
- ٥- تزداد نسب الجناح بين الشرائح الطبقية الدنيا بسبب التباين في بناء الفرص، وفي نوع القيم، مع إمكانية وجود أكثر من ثقافة فرعية تدعم أنماطا من الجناح، يمكن التمييز بينها على مستوى التدرج الطبقي كله. (cloward, 1959: 165).

ينتهي كلوارد وأهلن من هذا التحليل إلى تقسيم الثقافات الفرعية للجناحين إلى ثلاثة أنواع متميزة، ويتفاوت انتساب كل منها إلى الشرائح الطبقية بسبب عوامل ونتائج متعددة. وهذه الأنواع هي:

النموذج الأول: الثقافة الفرعية ذات الشكل الإجرامي

وتشتمل على مجموعة القيم والمعايير، وأنماط السلوك، وأساليب الحياة والعيش التي يركز إليها السلوك اللصوصي المنظم. ويعتمد هذا السلوك - في مختلف صورته - على "خلق" الخداع والاحتيال، والمراوغة والدهاء، وغالبا ما تقع الممارسة ضمن جماعات محترقة، تتلمذ عادة على يد غيرها من الكبار نسبيا في العمر، وذوي الخبرات

والتجارب الإجرامية السابقة، وتزدهر هذه الجماعات في المدن الكبرى بصفة خاصة. وفي حدود هذا السياق يشتمل التمرين على قواعد وأصول ومظاهر للتعبير تأخذ طابعا مستترا (Uchiyama, 1993: 114).

وتظهر "القيم" المرتبطة بالطراز الإجرامي في المهارات البدوية، وفي تبرير وتمرير فنون خداع الغير، ومن "المعتقدات" ما يقرر أن العالم بأسره ينطوي على الخداع والتضليل. وكثيرا ما يرى هؤلاء الجانحون في أنفسهم المهارات والقدرات ذات التكوين المميز، وبالتالي فإن مظاهر "القوة"، و"المناعة" تكمن في ذواتهم في مقابل مظاهر "الضعف" و"السذاجة" التي توجد في الخصم أو الضحية. يؤكد هذه المعتقدات نمو العوامل الدافعية داخل إطار الجماعة، وفي مقدمتها الإحساس بالانتماء، والقدرة على التغلب، والتفوق في المهارات البدوية.

النموذج الثاني: الثقافة الفرعية ذات الخصائص الصراعية

وينطوي ذلك الطراز على كل العناصر التي تتصل بتبرير العنف والعدوان، ويتجه العنف تارة نحو الأشخاص، وتارة أخرى نحو الممتلكات، وينتشر ذلك النوع من السلوك في مناطق معينة لها سمات سكانية، وجغرافية، واجتماعية معينة. وتتميز جماعات العنف بالتشتت والتعدد طبقا للقواعد والمبادئ التي تبرر العنف والعنف المضاد، كما تظهر فكرة الدفاع عن حدود المكان والموقع، بالإضافة إلى نمو المعتقدات المتصلة بالعرق أو السلالة والدين. ومن الملامح البارزة لفصائل العنف نشوب المعارك من حين لآخر. وتساق إلى نشوب تلك المعارك تبريرات متباينة. كما يصبح الانتقام لذات الجماعة، أو بسبب الاعتداء على أحد أفرادها هدفا قائما بذاته. ومن أكثر صور العنف بين الأحداث التمرد والمروق، والعصيان ضد الأبوين أو المدرسين، أو أي من جماعات المجتمع ومؤسساته، وذلك بالنسبة للاعتداء على الأشخاص. أما عن العنف الموجه نحو الأشياء فإن من أشكاله تدمير الأثاث، والاعتداء على المرافق العامة. وغالبا ما تركز هذه الأفعال

على مبررات وأهداف غير واضحة. (Kennedy, 1993: 89)؛ وقد يتخذ العنف لدى الأحداث مظاهر استعراضية تتمثل في أعمال الشغب لإثارة اهتمام الغير، وأحياناً يقع الفعل لهدف التندر، ولا يتجاوز حد المزاح وجلب الضحك. ومن عوامل انتشار أنماط العنف بين الصغار صراع القيم بين الكبار والصغار، وتداعي وسائل الضبط الاجتماعي، وسرعة التحولات في عناصر السكان بسبب عمليات الإحلال والتجديد في العمران، وزيادة موجات الهجرة إلى المدن الكبرى. (Zhou, 1998: 335).

النموذج الثالث: الثقافة الفرعية ذات الخصائص الانسحابية

تتميز حياة بعض الجانحين بالتقهقر والانسحاب والعزلة، ويتجلى ذلك بين الشاذين جنسياً، كذلك يدخل في هذا السياق كل مظاهر التشبه بالإثا في السلوك والعادات، وفي استعمال الأدوات والملابس وغيرها. وينكر كلوارد وأهلن أن السلوك الانسحابي يظهر بشدة لدى المتعاطين للمخدرات والمسكرات. لأنه تنمو لدى هؤلاء طائفة من "المعتقدات"، و"الأفكار"، و"القيم" الهامشية. وتشكل هذه الفئة لهذا السبب جماعات صغيرة نسبياً. فالممارسون للواط أو السكر يؤثرون الانزواء والتمركز في جيوب ومناطق خاصة، وتضعف بينهم مقاييس الولاء والإخلاص، وكثيراً ما تعبر زمر المدمنين المراهقين عن أكثر الجماعات تكرراً لمبادئها الخاصة. ففي حالات الملاحقة والمواجهة تتفكك الجماعة وينفطر عقدها. (Byqvist, 1998: 57).

إن الثقافة الفرعية الهشة من هذا النوع ترجح مشاعر التيه والانتشاء، وسط قيم وعقائد تثير الشراب والسكر طبقاً لطقوس وشعائر، تجعل الأداء مشبعاً للغاية تحت شروط معينة؛ منها خلوة المكان، وتظهر خلال ذلك ألوان من التعبير الرمزي بالحركة والكلمة والصوت، وتشكل هذه المكونات الثقافية ما يعرف "بلغة الشراب"، تلك اللغة التي تدعمها الاستجابات المشتركة ذات الطابع التهكمي "الساخِر". (خالد ١٩٩٤: ٨٧).

مناقشة وتعقيب

أثار تفسير السلوك الجانح في ضوء الثقافات الخاصة قضايا ومشكلات جديدة بالنظر والاعتبار من الناحيتين الفكرية التصورية، وعلى مستوى التطبيق والبحوث المباشرة. وتكفي الإشارة إلى أن المشكلات التي طرحها الباحثون مازالت مثار جدل حتى يومنا هذا. ويكاد يتمركز الرد على التساؤلات المطروحة في صدر هذا البحث حول مسألتين أساسيتين:

أولاهما: الإطار الفكري والتصوري للثقافات الخاصة.

الأخرى: اختبار القضايا على ضوء البحوث المباشرة.

فيما يتصل بالقضية الأولى، تعرض المنظرون للثقافات الفرعية للجانحين إلى عدد من المشكلات النظرية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية. وأصبح من المؤكد أن تفسير السلوك - استنادا إلى التمايز بين الطبقات الاجتماعية - لا يعتمد على مقاييس مثل "الدخل"، و"المهنة"، و"الموقع" فحسب، بل إن هناك ركائز ثقافية تتمتع بقدر من القوة التفسيرية، ويستطيع الباحث من خلالها تحديد درجة انتشار السلوك المنحرف، وعمق تأثيره، مع تقدير أسبابه، عن طريق دراسة محتوى "القيم"، و"المعايير"، و"المعتقدات"، و"الأفكار"، و"الرموز" وغيرها من موجهات الفعل.

من هنا جاءت التفسيرات النظرية المطولة لمقومات الثقافات الفرعية ومضمونها على قدر من دقة الصياغة وقوة البرهان. واستعان العلماء بأساليب الاستقراء الجيد للظواهر، فجاءت الأحكام الاستنباطية والتعميمات ملائمة لتحليل المشكلات الاجتماعية في دائرة النظريات الاجتماعية الصغرى، أو النظريات محدودة المدى. هذا في الوقت الذي استوعب فيه الباحثون ما كتبه علماء الجريمة من قبل. وقد صادف المندخل الثقافي في تفسير السلوك الجانح قبولا في الأوساط العلمية. ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

(١) أثبت العلماء أن الثقافات الخاصة بالجانحين تتكون من عناصر منظمة وليست عشوائية، تتحكم في سلوك صغار السن والمراهقين. ويكتسب السلوك عن

طريقها طابعه الجمعي المغاير نسبيا للجناح الفردي، كما تزداد الثقافات الفرعية انتشارا. (Hoshino, 1992: 130)

(٢) تتألف الثقافات الخاصة بالجانيين من طائفة من العناصر والسمات المشتركة بين الممارسين، تشكل في نهاية الأمر أهم طرق الاتصال والتفاهم والتبادل بين الصغار، فضلا عن المصطلحات الإجرامية ولهجة الكلام والأساليب الفنية وغيرها.

(٣) تتصل السمات الثقافية السائدة بين الجانيين بجنس الذكور، وإذا كان للإناث الجانحات ثقافة خاصة فإنها محدودة النطاق ضعيفة الأثر، وللتمايز بين الجنسين في هذا الصدد أسباب تقسره تناولها الباحثون. (Banks, 1996: 49)

(٤) استوعب التفسير الثقافي متغيرات أخرى هامة في تحليل السلوك مثل تأثير الحي والجيرة، والرفاق، والمهنة، والمكانة الاقتصادية الاجتماعية، وهي من المكونات البنائية. وذلك واضح عند ألبرت كوهن أكثر من غيره.

(٥) يصلح التفسير الثقافي لتحليل مشكلة الجناح في كثير من المجتمعات، دون أن تقتصر حدوده النظرية على المجتمعات ذات التدرج الطبقي المميز كالولايات المتحدة الأمريكية. (سويف، ١٩٩٠م: ٨٣)

بيد أن هذا النوع من التفسير تعرض لآخذ متعددة على مستوى الصياغة النظرية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) اتصل بناء النظريات الثقافية بالشرائح الطبقيّة الدنيا غالبا، الأمر الذي جعلها متحيزة معرفيا من عدة وجوه.

(٢) إن المعايير والقيم والمعتقدات وماتر المكونات الثقافية ليست من العناصر التي يمكن التمييز بينها داخل الشرائح الاجتماعية، وإن إمكانية الاتصال فيما بينها على مستوى التدرج الاجتماعي كله أكبر من حيز التفرقة فيما بينها. وكثيرا ما يتخذ توزيع هذه المكونات طابعا انتشاريا بين كل فئات المجتمع، لا سيما بعدما اتسعت وسائل الاتصال وتعاظم تأثيرها.

٣) يرتبط تكوين الثقافات الفرعية للجانحين بعوامل كثيرة ومتغيرات عدة، وتعتبر الشريحة الاجتماعية عاملاً واحداً في تكوينها. وينصرف هذا المأخذ لبعض الباحثين وليس كلهم.

٤) استعان منظرو الثقافات الفرعية للجانحين بمفاهيم نفسية مثل: 'رد الفعل العكسي'، و'الإحباط'، و'الكبت'، و'التعويض'، و'التناقض الوجداني' وغيرها؛ مما يمثل انحرافاً عن المكونات الثقافية (Farrington, 1987: 37, Moro, 1987: 37).

أما على مستوى اختبار الفروض في ضوء البحوث المباشرة فقد تعددت البحوث التي تناولت بعض متغيرات الثقافة الفرعية للجانحين، وتراوحت نتائجها بين الإثبات والنفي. فقد أفادت بحوث دافيد دوانز، وولف جانج في بريطانيا أنه من الصعب -على المستوى العملي- الفصل بين المعايير والقيم العامة، وبين تلك التي توجه سلوك الجانحين الصغار. وإذا أمكن الفصل بين نوعي المعايير، فإن ذلك لا يساعد على تفسير العمليات المركبة والصور المتباينة للجماعات الجانحة. وعلى ذلك فإن الثقافات الفرعية للجانحين تشكل متصلاً مع الثقافة الكلية أو "الثقافة الأم". ومن جانب آخر أثبتت بعض البحوث أن هناك تبايناً بين النماذج التلقائية والعابرة والعفوية للشال والجماعات الجانحة، وبين الأشكال المنظمة ذات النشاط الإجرامي المحترف، فهذه الأخيرة هي التي ينظمها بنية ثقافي يصح أن نطلق عليه اصطلاح الثقافات الخاصة. (Powers, 1991: 230)

من جانب ثالث كشفت بحوث كل من سبرجل وجوردن عن وجوب إعادة النظر في تباين الأطر الثقافية الفرعية بين فئات الجانحين على النحو الذي أوضحه كلوارد وأهلن. ذلك أن هناك تداخلاً بين العناصر والبنود الثقافية التي توجه سلوك الممارسين للسرقة والنشل، وبين تلك التي تحكم أفعال المدمنين ومحترفي الجنسية المثلية، ممن يتصف نشاطهم بالانسحاب والعزلة. ولا ينفصل سلوك العدوان ثقافياً عن مظاهر السكر التي تتصل به أحياناً سبباً أو نتيجة. من ناحية رابعة دلت بحوث كل من جيمس شورت

وسبرجل أيضا على أن "القواعد" التي تخضع لها أفعال الغش والتحايل والخداع تختلف من مجال لآخر، مما يعنى إمكانية انقسام الثقافات الفرعية لعدد أكبر، يتجاوز نطاق التقسيم الثلاثي المشار إليه آنفا. من ذلك تبين "المعايير" التي تخضع لها المراهقات والمقامرات، عن تلك التي يستند إليها التزييف وتزوير المستندات مثلا، وكذلك أعمال المزاغة والتحايل التي تميز سلوك النشل. وجميعها يحقق عائدا ماديا، أو يرتبط "بالنقد" كوعاء للقيم الاقتصادية وأسلوب لتبادل المنافع. (Philipson, 1971: 137, Spergel, 1961: 32, Tojanwics, 1978: 46, Kersten, 1993: 277)

ورغم أن معظم البحوث التي حاولت اختبار عناصر الثقافات الفرعية ومكوناتها للجانيين تمت غالبا في مجتمعات غربية، إلا أن البحوث العربية لها حظها من التقدير أيضا. ففي دراسة بعنوان "مناقشة لنظرية البرت كوهن في ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة" بمدينة القاهرة توصل الباحث في الشق المتصل بالثقافة الفرعية - إلى أن تلك الثقافة الخاصة ليست مجرد استقطاب سلبي لقيم ومعايير المجتمع السائدة. ولا يتمثل الأحداث الجانحون القيم المضادة للمجتمع إلا إذا فشلوا في تحقيق أهدافهم عن طريق القيم المقبولة والسائدة. ومع إثبات الباحث للصفة النفعية للسلوك الجانح، باعتباره يحقق عائدا ماديا، إلا أن تأكيده على إدراك الفاعل لنتائج سلوكه مقدما، وارتباطه بخطط وأهداف، إنما يعنى وجود شكل من أشكال التنظيم الذي يركز على طائفة من المعايير والقيم الخاصة. (السمري ١٩٨٤م: ٤٥٥).

وفي تقديري أن الثقافات الخاصة بالجانيين تتباين على مستوى التطبيق - من مجتمع لآخر، ولا ترتبط بالتقسيم التقليدي للطبقات الاجتماعية على النحو الذي قال به كوهن وغيره والذي يصدق على مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يصح ذلك التصنيف بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات الغربية. وأضيف أن الثقافات الفرعية للجانيين تزدهر في مناطق حضرية معينة، وتنتشر بين أبناء الشرائح الفقيرة أكثر من غيرها وذلك لأسباب مطولة، وضغوط اجتماعية لا سبيل إلى إحصائها الآن.

وفي دراستين للباحث تناولت الأولى العصابات الجانحة (١٩٨١م)، والثانية "الجانحين المحترفين" (١٩٩١) دلت نتائجها على وجود إطار ثقافي خاص يميز تلك الفئة، وينطوي ذلك الإطار على طائفة من "السمات المشتركة"، ومجموعة من "القيم والمعايير"، فضلا عن أساليب الاتصال والتفاهم، و"الوسائل الفنية" في ممارسة السلوك، وجميعها يؤكد المحتوى النوعي لثقافة الجانحين الصغار دون الثامنة عشرة، وتتألف تلك الثقافة خاصة بالنسبة للمحترفين لسلوك "النشل" من بنود وعناصر كثيرة، يتصل بعضها بـ"القيم" الانحرافية الموجهة للفعل، كما يختص بعضها الآخر بلهجة "الكلام" التي أمكن تصنيفها ضمن منظومة من الرموز والكلمات والإشارات التي تتصل بكل ضروب الممارسة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وأساليب التصرف حيال الجمهور وأجهزة الضبط وغيرها، وبصفة عامة تركز جماعات النشل إلى إطار ثقافي فرعي مفصل يناهض بشدة المعايير والقيم ولغة الكلام لدى أفراد المجتمع والثقافة السائدة من حيث الشكل والمضمون والوظائف، وينطوي ذلك على تفاصيل لا سبيل إلى إثباتها الآن.

غير أن تلك الثقافة ليست على درجة من التماسك بين العناصر والمكونات إلى الحد الذي يحقق استمرارها. فهي تتعرض - بفعل عوامل وضغوط خاصة - للتفكك والتشرد من حين لآخر، ويمكنها أن تفسر جانباً من سلوك الأحداث الجانحين. وتبقى جوانب أخرى مرجعها البناء الاجتماعي للمجتمع، وطبيعة النظم الاجتماعية، واتجاهات التغيير الاجتماعي، فيما قبل، وأثناء، وبعد ما يسمى فترة الانفتاح الاقتصادي.

ولا تزال البحوث التطبيقية تتناول بالإثبات والنفي والتعديل كثيرا من القضايا التي أثارها نظرية الثقافة الفرعية للجانحين، خاصة فيما يتعلق بالثقافات الخاصة بدمني المخدرات من صغار السن والمراهقين، ومن شرائح طلاب المدارس بصفة خاصة، وقد تناولها بالتفصيل عدد من الباحثين المصريين، أذكر منهم مصطفى سويف الذي أثبت في عدد من البحوث أهمية المحتوى الثقافي الخاص بالإيمان في تدعيم سلوك الشراب

والسكر بين طلاب المدارس، والذي يبدأ عادة بتجربة المواد المنشطة والمنومة، ثم ينتهي بالاعتقاد على أكثر المخدرات ضررا وهو الهروين. وينتشر الآن بشكل واسع تعاطي (البانجو) بين المراهقين والشباب، خاصة بين من يسمون "بأولاد الناصية"، أو "أطفال الشوارع". ويمكن القول بأن الثقافات الهامشية مسؤولة عن انتشار "القيم"، و"المعايير"، و"الأفكار"، وأنماط السلوك التي تبرز وتدعم الانفصال عن القيم المشتركة والعامّة. (Grewe, 1997: 968)

وعلى ذلك فإن النظريات المشار إليها ذات كفاءة تفسيرية في المجتمعات العربية التي شأهنت الآن نموا وتزايدا في أنواع الثقافات المضادة، دون ان يتعلق التحليل بالتقسيم الطبقي التقليدي على النحو الذي فصلته هذه النظريات في صيغتها الغربية، الأمر الذي يعني إمكانية بلوغ إطار نظري عربي يفسر سلوك الجانحين في المجتمعات العربية والإسلامية التي تحدثت بها الأطر الفرعية الثقافية تحت التأثير السلبي لشبكات الاتصال والإعلام الدولي. (Le-Peter, 1994: 3)

أخلص من العرض السابق إلى أن الثقافات الفرعية للجانحين في فترة العمر التي تنتهي عند سن الثامنة عشرة أو العشرين غالبا، وعلى النحو الذي تم تحديده في المبحث الثاني تحقق وجودها باستمرار كما تزداد أنماطها في العالم المعاصر حتى مع وجود العولمة الثقافية وسرعة انتشارها. ولا تستقل هذه الثقافات عن ثقافة المجتمع ككل، وإنما تأخذ منها وتضيف إليها أو تؤثر فيها وتتأثر بها. وهذا على المستويين المحلي والإقليمي. أما على المستوى العالمي فقد تأثرت الثقافات الفرعية في كل دول العالم ببعضها الآخر، وبشكل نسبي، وأصبح عدد من هذه الثقافات يجمع بين المحلية والإقليمية والدولية. أما عن اختبار القضايا والمقولات التي أثارها العلماء فقد دلت البحوث الميدانية والمباشرة على صدق عدد كبير من الفروض والوقائع، وتأكدت عن هذا الطريق القيمة العلمية والعملية للمدخل الثقافي في تفسير السلوك الجانح بكل صوره. وتعتبر هذه النتائج إجابة على التساؤلات التي سبق طرحها.

مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية

- أبو زيد أحمد، مايو ١٩٩٠، البناء والبنائية، دراسة في المفاهيم، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني. ص ص ٩٧-١٢٥.
- إسماعيل عزت وآخرون، ١٩٨٤، جنوح الأحداث، وكالة المطبوعات الحديثة، الإسكندرية.
- السمري علي، ١٩٨٤، جناح الأحداث والطبقة العاملة، دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة بمدينة القاهرة على ضوء نظرية ألبرت كوهن، للكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد السادس، أبريل، ص ص ٤٥٣-٤٦٦.
- الشناوي سمير، مارس ١٩٧٢، نقد البحوث التي أجريت بشأن نظريتي المخالطة للفارقة والاحتواء، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول. ص ص ١٣٥-١٦٢.
- جابر سامية محمد، ١٩٨٨، الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سويف مصطفى، ١٩٩٠، علاج الإلتمان، الخبرة المصرية في إطارها الحضاري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، العدد القاهرة. ص ص ٨٣-٩٣.
- عارف محمد عثمان، ١٩٨٦، طريق الانحراف، بحث ميداني عن احتراف البغاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ص ص ١١-١٦١.
- غباري محمد سلامة، ١٩٨٧، أسباب جنوح الأحداث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
- ليلة علي محمد، يولية ١٩٧٣، العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي، المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص ص ٧٣-٢٩٢.
- نعيم سمير أحمد، مارس ١٩٦٤، بناء الأسرة وتكوين الجناح، لجورج دني فوس، المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع، العدد الأول. ص ص ٧٩-٩٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Banks Terry, 1996, "Salivary Testosterone and cortisol in Delinquent and violent urban subculture", Journal of social psychology, vol. 136, No. 1, PP. 49-56.
- Bayer, R., 1986, Crime punishment and Decline of liberal optimism, Rinhan and Winston, New York.
- Bernbung Curnnar, 1999, Adolescent violence, social control and the subculture of Delinquency: Factors Related to violent Behavior and Nonviolent Delinquency", youth and Society, vol. 30, No. 4, pp. 445-460.
- Byqvist Siv and Olsson Boerye, 1998, Criminality and subcultural affiliation in a Career perspective, Journal of psychoactive – Drugs, vol. 30, No.1, pp. 53-68.
- Caplan Choy, 1992, "Indochinese refugee Families and Academic Achievement", Scientific American, Vol. 266, No.2, Pp. 36-42.
- Cloward Richard and Lloyd Ohlin, 1960, Delinquency and opportunity: Theory of Delinquent Gang, Glencoe 111: the free press, 1960
- Cloard Richard, 1959, "Illegitimate means, Anomie and Deniant Behavior", American sociological Review, Vol. 24. Pp. 164-176.
- Cohen Albert, 1968, Deviant Behavior, In international Encyclopedia of social sciences, Vol. 4.
- Cohen Albert, 1970, Deviance and Control, Prentice-Hall of India, New Delhi.
- Cohen Albert, 1967, Delinquent Boys: The culture of Gang, Mcmillian, London.
- Davis Marvin, 1991, Another look at the relationship between Delinquency, Prentice-Hall London.
- Downes David, 1969, The Delinquent Solution; A study in sub-

culture

- o theory, Routledge and Kegan Paul, London.
- Fraaington D. and Berkowitz, 1982, "Differences Between Individual and Group Fights", British Journal of Psychology, Vol. 27, PP. 323-333.
- Fave Richard, 1974, "The culture of Poverty: A strategy for Research, Social problems, vol. 21, PP. 609-621.
- Felson Richard and Liska Allen, 1994, "The subculture of violence and Delinquency: Individual Vs. School", Social forces, Vol. 73, No.1, PP. 155- 173.
- Floyd Herbert, 1972, "Dilemma of Youth: the choice of parents or peers as a frame of Reference for Behavior", Journal of Marriage and Family, Vol. 34, PP. 627-634.
- Friedman Charles and Mannard Adel, 1976, "Juvenile street Gangs: the Victimization of youth". Adolescence Vol. 44, N.11 PP. 527-533.
- Gibson H., 1963, "Aslang Vocabulary Test as An Indication of Delinquent Association, British Journal of Social and Clinic Psychology, Vol.2 PP. 50-55.
- Greve M., 1997, "How Marginal is a marginalized group", Social science and medicine, Vol. 45, N.6, PP. 967-970.
- Harris Marvin, 1969, The Rise of Anthropological Theory, Routledge and Kegan Paul, London.
- Heimer Karen, 1997, "Socioeconomic status, sub cultural Definitions and Violent Delinquency" Vol. 75, No. 3 PP. 799-833.
- Hoshino Kanehiro and Harada Yutaka, 1992, "A study on the Influence of organized criminal Gangs upon Juveniles, conforming to the Boryokudan subculture", Reports of National Research Institute of police science, Vol. 33, No. 2 PP. 128-143

- Johnson V., 1991, "Effects of the family Environment on Adolescent substance use: Delinquency and Copying Styles", Vol. 17, No.1, PP 71-88.
- Kaplan H. and Robbins C., 1983, "Testing General theory of Deviant Behavior in longitudinal Perspective" In K. van Dusen and S. Mednick (eds) perspective studies in Delinquent and criminal Behavior, Boston, Kluwer – NiJh off, PP. 117-146.
- Kennedy Leslie and Baron Stephen, 1993, "Routine Activities and subculture of violence: A study of violence on the street", Journal of Research in Crime and Delinquency, Vol. 30, No.1, PP. 88-112.
- Kersten Joachim, 1993, "Street Youths, Bosozoku and Yekaza formation and Societal Reactions in Japan", Crime and Delinquency Vol. 39 No. 3, PP. 277-295.
- Kevin Lalor, 1999 "Street children: A comparative perspective", Child Abuse and Neglect Vol. 23, No. 18, P. 759.
- Li-Peter S., 1994, "A word part: The multi cultural world of visible minorities and the art world of Canada", The Canadian Review of sociology and Anthropology, Vol. 31 PP. 365-391.
- Matza David and Sykes, 1957, "Techniques of Neutralization: A theory of Delinquency", American Sociological Review, 20, P. 37-49.
- Matza David and Sykes, 1968, Delinquency and subterranean values", American sociological Review, Vol. 20, No. 5 PP. 211-231.
- McCord Joan, 1991, "Family Relationships, Juvenile Delinquency and Adult Criminality", Criminology, Vol. 29, No. 3, PP. 397-417.

- Miller John, 1995, "Gender and Power on the street: Street prostitution in the Era of Crack Cocaine", Journal of Comparative Ethnology, Vol. 25, No.4, PP. 427-442.
- More house Phillip, 1991, "Football hooligans: old Bottle and New wires", The Sociological Review, Vol. 39, PP. 489-502.
- Moro Charles, 1987, "Violence against and by youth: Forms of Intervention and Control", Tut-togiovant Notizie, Vol. 2, PP. 36-42.
- Murata James, 1989, "Family values, Delinquency and The Mexican family in U.S.A", American sociological Review, Vol. 17, P. 5431.
- Nagan John, 1997, "defiance and Despair: sub cultural and structural linkages Between. Delinquency and Despair in the life course, social Forces, Vol. 76, No. 11, PP. 119-134.
- Novy D. and Gaa J., 1992, "The Association Between paterns of Family functioning and Ego Development of the Juvenile offender", Adolescence, Vol. 27, No. 105, PP. 25-35.
- Oscar Lewis, 1968, The study of slum cultures: Background for Lavida, Random House, New York.
- Powers Karel, 1991, "Resilent Lords and Indian Vagabonds: Walth Migration and The Reproductive transformation", Ethnohistory, Vol. 38, PP. 225-249.
- Rainwater Lewis, 1969, "The problem of lower class culture and poverty- war strategy", In Daniel Moynihan, on understanding porerty, Basic Books, PP. 229-259.
- Rumbaut, 1997, "Ties and Bind: Immigration and Immigrant families in the united states" In A Booth A.C. Crouter , New York, PP. 390-405.
- Schwendinger Herman, 1997, "Chart in subcultures at a frontier of knowledge", British Journal of Sociology, Vol. 48, No.1, PP.

71-94

- Shoemaker D., 1984, Theories of Delinquency, Oxford university press, New York.
- Spergel Lorence, 1961, "An Exploratory Research in Delinquent sub-cultures", American Sociological Review, Vol. 53, PP. 33.
- Trojanowicz charles, 1978, Juvenile Delinquency, Concepts and Control, Englewood cliff, New jersey, prentice - Hall.
- Uchiyama Ayako and Hoshino Kanehiro, 1993, "A study on the conformity of Boryokudan Members to the Boryokudan subculture", Reports of National Research Institute of police science, Vol. 34, No.2, PP. 113-121.
- Vetter harold and Silver man Ira, 1968, Criminology and crime, Harper and Row, New York.
- Welzer Odette and Lilian M., 1997, "Prostitution", Journal of Contemporary, Ethnology, Vol. 17, PP. 241-245.
- Yinger M., 1965, Toward field study of Behavior, MCGraw-Hill Company, New York.
- Zhou Bankston, 1998, Growing up American: How Vietnamese children adapt to the life in the united states, New York, Roussell sage foundation.
- Zhou Bakston, 2000, The Biculturation of the Vietnamese student, unban Education, New York.

ثانيا: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب والرسائل الجامعية

عرض كتاب

القيادة الإدارية: التحول نحو نموذج القيادي العالمي

تأليف الدكتور/ سالم بن سعيد القحطاني

أستاذ الإدارة العامة المشارك في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

إعداد

العميد الدكتور / سعيد بن محمد الغامدي

مدير المعهد العالي للدراسات الأمنية / كلية الملك فهد الأمنية

مقدمة

هذا الكتاب الذي سوف نجر عبر صفحاته هو (القيادة الإدارية: التحول نحو نموذج القيادي العالمي) تأليف (الدكتور/سالم بن سعيد القحطاني) أستاذ الإدارة العامة المشارك في كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود، وهو غني عن التعريف لحضوره المتكرر خلال الندوات والمؤتمرات العلمية، ولكتاباته المستمرة في المجالات المتخصصة في حقل الإدارة، ويقع الكتاب في (٢٥٩) صفحة توزعت على تسعة فصول، تناولت القيادة من حيث الأسس، والمناهج، والتطور التاريخي، والأساليب والأشكال. ومن خلال الصفحات التالية سوف نتناول أبرز محاور هذا الكتاب، ونختتم برأينا الشخصي.

يُبين المؤلف في المقدمة أن القيادة هي المحرك الرئيس للعملية الإدارية الناجحة، وهي التي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها بتميز، ثم أشار إلى أن أحد دوافع تأليف هذا الكتاب هو ما لاحظته من اهتمام التنظيمات الإدارية والمختصين في حقل الإدارة بالمديرين وإهمالهم للقادة الإداريين، لأن عمل المدير يقوم على ما يرسمه له القائد، فالتأثير في نظر المؤلف هو مهندس العملية الإدارية، ثم بيّن أن فكرة الكتاب أتت في ظل عدم توافر الكتاب الجامعي المناسب الذي يعالج جوانب القيادة الإدارية المعالجة الصحيحة، ثم بين أهم المحاور التي احتواها الكتاب، مختتماً بنموذج توضيحي لتقسيمات الكتاب.

الفصل الأول بعنوان: (مدخل إلى القيادة الإدارية الأسس والمناهج): وقد قسمه المؤلف إلى خمسة أقسام على النحو التالي :

القسم الأول: مقدمة وتحدث فيها عن أهمية القيادة، وأنها وجدت حيث وجد الإنسان على اليابسة، وذهب إلى أنها ليست خاصة بالإنسان، بل إن القيادة توجد في بعض الممالك غير إنسانية. وأشار إلى أن القيادة برزت في كل التجمعات الإنسانية الرسمية، وغير الرسمية منذ القدم، وضرب أمثلة برب الأسرة، وشيخ القبيلة في إفريقيا، وفي آسيا، وأمريكا اللاتينية.

القسم الثاني: مفهوم وتعريف القيادة: تحدث المؤلف هنا عن مفهوم القيادة، ثم أورد بعض تعاريف القيادة في اللغة والاصطلاح ، ومنها تعريف ابن دريد الذي يرى أن القيادة في اللغة ما خوزه من الفعل (قاد)، كما في قاد الرجل بعيرة ، فهو يقوده قوداً كما أورد بعض التعاريف الاصطلاحية للقيادة نذكر منها :- تعريف (توماس جور دن) الذي يعرف القيادة بأنها (الوظيفة التي يستخدم فيها الشخص ما يملكه من سمات وخصائص اكتسبها بالخبرة والتعلم) ، وقد أوضح المؤلف أن هناك خلافاً بين العلماء حول تعريف القيادة في الاصطلاح. ففي العصر الماضي كانت القيادة ترمز إلى بعض السمات الشخصية، والقرارات الخاصة التي منحها الله سبحانه لبعض الأشخاص، سواء كانت عقلية أو جسدية أو أخلاقية ، أما في العصر الحديث فقد اختلف معنى القيادة وتغير لتتوافق مع متطلبات العصر ومكوناته ، ومع للتنظيمات ذات النشاط النوعي والتخصصي المختلف ، حيث لم يعد بالإمكان الاعتماد على السمات الشخصية بل أصبحت هناك حاجة ماسة إلى بعض المهارات التي تتطلبها المنظمات المختلفة حسب النشاط الذي تمارسه.

ويخلص المؤلف بتعريف مختصر للقيادة، فيرى أنها: (قدرة القائد على إقناع الأفراد والتأثير عليهم لحملهم على أداء واجباتهم ومهامهم التي تُسهم في تحقيق الهدف المشترك للجماعة). بعد ذلك حاول المؤلف أن يركز على القيادة الإدارية، فأورد بعض التعاريف التي منها تعريف وايت (White) الذي يرى أن القيادة الإدارية هي: (قيام القائد بتوجيه وتنسيق ورقابة أعمال الآخرين في الإدارة) . وتعريف هنت لارسون (Hunt Larson) الذي يرى أن القيادة الإدارية (هي الوسيلة المناسبة التي يتمكن بواسطتها المدير من بث روح التألف والتعاون المثمر بين الموظفين في المنظمة من أجل تحقيق الأهداف المشروعة). ثم يخلص إلى أن القيادة الإدارية في نظره هي: (الدور الذي يتقصد الشخص المكلف بإدارة المنظمة .. عندما يقوم بالتأثير على المرؤوسين - أفراداً وجماعات - ودفعهم لتحقيق أهداف المنظمة بجهودهم المشتركة). ثم ذكر المؤلف مداخل دراسة القيادة الإدارية الثلاثة وهي :

١- المدخل الفردي: وهو مدخل علماء النفس في دراسة القيادة. وقد ركز هذا المدخل على الفرد باعتبار الركيزة الأساسية للقيادة بما يتمتع به من صفات.

٢- المدخل الاجتماعي :- وهو مدخل علماء الاجتماع، ويسمى أيضا المدخل الموقفي، ويرى هؤلاء أن دراسة القيادة ينبغي أن تنطلق من البيئة الاجتماعية التي يمارس فيها القائد مهامه ومسؤولياته، ويعنون بذلك بيئة المنظمة والمجتمع الذي يمارس سلطاته من خلاله .

٣- المدخل التوفيقي : ويقوم هذا المدخل بالجمع بين المدخلين السابقين لدراسة القيادة، وهو المدخل المفضل لدى علماء الإدارة ، ويرى أنصار هذا المدخل أن القيادة هي عملية تفاعل اجتماعي، ويرون أنه لا يكفي لنجاح القائد تفاعل سماته مع متطلبات الموقف بل بالإضافة لذلك يجب أن يكون هناك تفاعل بين شخصية القائد وحيثيات الموقف بشكل كلي.

القسم الثالث: أوضح فيه المؤلف عناصر القيادة الإدارية وهي: وجود الجماعة، وجود هدف مشترك والتناسق والانسجام ، والقدرة على التأثير مثل التأثير القسري ، والتأثير بالمكافآت ، والتأثير الشرعي، والتأثير المعرفي ، والتأثير بالمرجعية ، وتأثير السمات ، وتأثير القرينة .

القسم الرابع : تحدث فيه المؤلف عن دور القيادة الإدارية في المنظمات، مبيناً فيه أهمية القيادة الإدارية للمنظمة وعلاقتها بالعملية الإدارية ككل من حيث التخطيط والتنظيم، والتوجيه والتنسيق، والرقابة والمتابعة، واتخاذ القرارات .

القسم الخامس : بين فيه المؤلف مبادئ القيادة الإدارية وهي : الإيمان بالهدف، الإنطلاق إلى الأمام، حب العمل مع الآخرين، التقدير السليم للموقف، تحمل المسؤولية، التصرف على المستوى القيادي، حسن التصرف، والقيادة نحو الإصلاح.

الفصل الثاني بعنوان (تطور الفكر القيادي الإداري). وقد قسمه المؤلف إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: مقدمة وهي سرد تاريخي للفكر القيادي عبر العصور.

القسم الثاني : تحدث المؤلف فيه عن الفكر القيادي الإداري في العصور القديمة، ابتداء من الحضارة السومرية، مبيناً أن السومريين قد عرفوا بعض ألوان القيادة الإدارية. فقد وجد في بعض الوثائق أنه كان لكهنة معابدهم نظامٌ ضريبي محكم، ثم تحدث عن الحضارة المصرية، موضحاً أن هذه الحضارة تميّزت بفن العمارة والنحت والنقش والكتابة، وتعتبر الأهرامات أهم الشواهد على قدرات المصريين القدامى التنظيمية والإدارية. ثم عرج المؤلف على الحضارة البابلية قائلاً إن أبرز ما أسهمت به حضارة بابل في مجال الفكر الإداري عامة والقيادي خاصة هو قانون حمورابي.

بعد ذلك تحدث المؤلف عن حضارة الصينيين، موضحاً أن الصينيين بحكمتهم وفلسفتهم عرفوا بعض المبادئ الإدارية في مجالات القيادة والتخطيط والتنظيم والرقابة. وأشار إلى إن دستور الإمبراطور (شاو) يعتبر أقدم دليل إداري يضعه قائد لموظفي الخدمة المدنية من أنصاهم إلى أعلام مرتبة، كما قال المؤلف عن الحضارة الإغريقية إنها أولى الحضارات التي عملت على تكوين دولة ديمقراطية، وإن الإغريق عرفوا ما يسمى بروح الخدمة العامة، والتي تتمثل في التأكيد على أن المصلحة العامة تسمو على المصلحة الخاصة. أما الرومان فبين المؤلف أن أهم ما ميز حضارتهم هو منصب الرقيب، أو المدعي العام، ويتمتع شاغله بسلطات أهمها الإشراف على سجلات المواطنين وممتلكاتهم أو الرقابة على الأخلاق والآداب العامة .

القسم الثالث : خصصه المؤلف للحديث عن الفكر القيادي الإداري في العصور الوسطى، وبين أن هذا العصر تميّز بسيطرة الإقطاع، حينما كان الملوك والنبلاء يملكون جميع موارد الدولة ، كما تميّز هذا العصر البسيط بسيطرة الكنيسة على جميع شؤون الحياة، ومن إسهامات هذا العصر رسالة (لوقا باكيولي) في عام ١٤٩٤م التي وصف

ففيها مسك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج ، وأشار المؤلف الى أن القرن السادس عشر عرف بالمفاهيم الإدارية اتضح ذلك من كتابات (سير توماس) ، و (نيقولو ماكيفلي) .
القسم الرابع : تحدث فيه المؤلف عن الفكر القيادي الإداري في العصر الإسلامي، مبتدئاً بعهد الرسول ﷺ ، وبين أن الرسول ﷺ يمثل القائد الأول في الإسلام. فقد أسس الدولة، وأوجد الأرض، وحرر الشعب ، وكون السلطة، وبنى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي على ضوء التشريعات الربانية. ثم ذكر المؤلف أهم المبادئ القيادية الهامة مثل مبدأ الشورى، ومبدأ العدالة والمساواة، ومبدأ طاعة ولاة الامر ، ومبدأ العمل الجماعي (العمل بروح الفريق) ، ومبدأ القوة ومبدأ الأمانة، ومبدأ الجدارة .

ثم تطرق المؤلف الى إسهامات خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- في تطوير الفكر القيادي، موضحاً استمرارية اتباعه- رضي الله عنه- لما وضعه رسول الله ﷺ من تشريعات وأنظمة، كما استمر في تطبيق المبادئ التي تعلمها من رسول الله ﷺ، كالعدل، والشورى، والمساواة، والرفق بالآخرين ،كما سمح بحرية الرأي الآخر، ودل على ذلك بسماحه لعمر بن الخطاب- رضي الله عنه- في معارضته له في قتال المرتكبين، بعد ذلك تحدث المؤلف عن الفاروق- رضي الله عنه- وكيف أنه أرسى عدداً من المبادئ منها محاسبة موظفيه عن أموالهم من أين اكتسبوها ، وانتهج عمر المؤتمر السنوي الذي كان يعقده أثناء موسم الحج ليناقد فيه ولاة الأقاليم، ويتابع من خلاله أحوال الدولة والرعية. وأقر عمر مبدأ الرقابة الشعبية حتى على نفسه كقائد للأمة، إذ كان يقول للناس (اتقوا الله عباد الله ، أعينوني على أنفسكم بكفها عني ، وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضاري النصيحة فيما ولائي الله من أمركم). كما طور عمر النظام الإداري للدولة، فأسس- رضي الله عنه- عدداً من الدواوين التي بلغت خمسة دواوين كان أهمها ديوان الخراج ، وديوان الرسائل ، وديوان الجند. ثم عرج المؤلف على عهد عثمان بن عفان- رضي الله عنه- مشيراً إلى أنه سار على ما سار

عليه عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- إلا أنه زاد باهتمامه بالقرآن الكريم، وأمر بجمعه خوفاً من ضياعه نتيجة استشهاد العديد من حفظته، كما زاد في عدد الدواوين حتى أصبحت سبعة دواوين .

ثم تحدث عن قيادة علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- وأنه سار على النهج النبوي، واتبع نهج أسلافه من الخلفاء الراشدين في التعامل مع القادة والقيادة ، ثم ذكر المؤلف أن في كتاب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- إلى (الأشتر النخعي) بياناً لملاحح نهجه القيادي، وتوجيهات منهجية سديدة في القيادة أهمها : أن يكون القائد طائعاً لله ، ومتقياً له، ومتسلحاً بسلح العمل الصالح. وأن يكون القائد رحيماً ومحباً لمن تحته من المرؤوسين، وقادراً على العفو والصفح، والبعد عن الكبر والغطرسة ... إلخ.

ثم أورد المؤلف بعض الممارسات القيادية في العهد الأموي مبتدئاً بعهد معاوية- رضي الله عنه- مبيناً أنه أول من ابتدع نظام الحكم الوراثي في الإسلام ، وبين طريقته في التعامل مع رعيته من خلال قوله (إن بيني وبين الناس شجرة لن تنقطع أبداً فإن هم شذوها أرخيتها وإن هم أرخوها شددتها). وبين المؤلف أن حكم بني أمية امتد لسنوات عديدة، شهدت العديد من التطورات التي ساهمت في إثراء الفكر القيادي كان من أهمها زيادة عدد الدواوين ، واتساع الدولة الإسلامية، مما جعل الخليفة يفوض أمور إدارة الولايات إلى ولاة الأقاليم، بمنحهم سلطات شبه مطلقة في إدارة شؤون ولاياتهم ، كما أن دخول العديد من الأمم في الدولة الإسلامية ساهم في تطوير وظائف الدولة .

ثم تحدث المؤلف عن العهد العباسي، مشيراً إلى أن هذا العهد قد أثرى الفكر الإسلامي عامة ، والفكر الإداري والقيادي خاصة بكثير من آراء الكتاب المسلمين النيرة ، مثل الفارابي الذي كتب (المدينة الفاضلة)، وأبي الحسن الماوردي الذي كتب (الوزارة)، وأبي يعلى محمد الحنبلي الذي كتب (الأحكام السلطانية) وأبي محمد عبدالله بن قتيبة الذي كتب (الإمامة والسياسة) .

القسم الخامس : وتحدث فيه المؤلف عن الفكر القيادي الإداري في العصر الحديث، موضحاً أن أهم ما يميز الفكر الإداري الحديث هو الثورة الصناعية التي مهدت الطريق أمام التطوير الإداري، إلا أن القفزة الصناعية لم تسايرها قفزة بنفس المستوى في الفكر الإداري، ثم تحدث المؤلف عن المدارس الإدارية المختلفة على النحو التالي:

١- المدرسة التقليدية : قامت هذه المدرسة على الأفكار التي ظهرت في الغرب في أول القرن التاسع عشر، وقد رسخت بعض المفاهيم غير الديمقراطية مثل الأمر ، والرقابة ، والتوجيه ، والسلطة . ثم أورد المؤلف أهم نظريات المدرسة التقليدية مثل:

- نظرية البيروقراطية لـ(ماكس فيبر) (١٨٦٤م- ١٩٢٠م). وقد ركزت هذه النظرية على وصف النموذج الإداري المثالي للمنظمة الذي يقوم على أساس تقسيم العمل ، وهرمية الرقابة ، والعمل المكتبي.

- نظرية الإدارة العلمية ركزت هذه النظرية على وضع الأسس والأساليب العلمية للعمل الإداري، ومن كتاب هذه النظرية (هنري جانت)، و(فرانك جليبرت)، وزوجته (إيليان)، و (فردريك تايلر).

- نظرية التقسيم الإداري وأهم كتابها (أوليفر شليدون) الذي وضع كتاب (فلسفة الإدارة) عام ١٩٢٣م ، وقام (هنري فايول) بوضع عدد من المبادئ الإدارية وردت في كتابه (الإدارة الصناعية العامة)، و(جيمس مونيه)، و(ألن رايلي) قاما بأول محاولة منهجية لدراسة التنظيم، فحددا مهام القائد، ووضعوا مبادئ شاملة للتنظيم في كتابهما (الصناعة إلى الأمام) الذي صدر عام ١٩٣١م. وذكر المؤلف أن مساهمة (لوثر جوليك) في هذه النظرية تتمثل في وظائف المدير التي أطلق عليها (البوسد كورب POSDCORB). أما مساهمة (ليندل إيرويك) فتكاد تنحصر في تأليفه عدداً من الكتب أهمها: (عناصر الإدارة العامة) الذي صدر عام ١٩٤٣م، الذي جمع فيه العديد من أفكار رواد الإدارة وفلاسفتها أمثال (فايول)، و(تايلور)، و(مونيه)، و(رايلي)، وحللها وشرحها بلغة بسيطة.

٢- مدرسة العلاقات الإنسانية : يقول المؤلف تسمى المدرسة الكلاسيكية الحديثة لتمسكها ببعض مبادئ النظريات الكلاسيكية ، وحيناً تسمى مدرسة العلاقات الإنسانية لاهتمامها بجوانب العلاقات الإنسانية والاجتماعية في المنظمة، ثم أورد المؤلف أهم دراسات هذه المدرسة ونظرياتها على النحو التالي :

- تجارب هوثرن: وتقوم على الدراسات التي أجراها الباحث الأمريكي (التون مايو) بين عامي ١٩٢٤-١٩٣٢م، وهدفت إلى معرفة تغيّر الإنتاجية بتغير الظروف المحيطة بالعمل. ونتيجة لهذه الدراسة تم التوصل إلى تأثير السلوك الإنساني في التنظيم البشري. فقد أسهمت هذه التجارب في نشر الاهتمام بالعلاقات الإنسانية في مجال العمل.

- نظريتا ماكزيجر (X . Y) الذي صنف البشر في المنظمة إلى صنفين صنف وضعه تحت نظرية (X) ويرى أن الإنسان العادي يكره العمل. وأغلب الناس يجب أن يجبروا على العمل، ويرقبوا ويوجهوا ويهددوا بالعقاب من أجل الحصول على الإنتاج اللازم ، والإنسان العادي خامل وغير طموح ، وليست لديه مبادأة أو مبادرة، ولا يحب المخاطرة . أما الصنف الآخر فوضعه تحت نظرية (Y) ويرى أن الإنسان يحب العمل، ويسعى إليه بمحض إرادته تحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة ، ويتعلم تحمل المسؤولية تحت الظروف المناسبة ، والإنسان طموح بطبيعته وهو قادر على استخدام الفكر البناء والخيال في حل المشكلات التنظيمية ، والإنسان قادر على الإبداع والابتكار والإقدام على الأخطار.

٣- المدرسة السلوكية : هذه المدرسة- كما ذكر المؤلف- لها خصائصها وسماتها التي تتميز بها عن غيرها من المدارس، ولها روادها من أمثال (تقيستر برنارد)، و(هربرت سايموت) و(ماري فوليت)، و(ماسلو) . وفيما يلي نورد بعض مساهمات هؤلاء الرواد .
- التنظيم والسلطة لبرنارد : يرى (برنارد) أن أفضل أنواع التنظيم هو التنظيم الرئاسي الذي يخضع فيه كل شخص لرئيس معين ، والرئيس لرئيس أعلى منه، ويخضع

الجميع لسلطة مركزية في نهاية الأمر ، ويرى برنارد أن التنظيم يقوم على ثلاثة عناصر هي: التعاون ، والتنسيق والإدارة.

- العلاقات التنظيمية لسايمون : يرى (سايمون) أن التنظيم: (هيكل مركب من الاتصالات والعلاقات بين مجموعة من الأفراد ومن هذه العلاقات يستمد كل فرد جانباً كبيراً من المعلومات والقيم ، والاتجاهات التي تحكم عملية اتخاذ القرارات). فالمدير- في رأي سايمون- لايعني باتخاذ القرار فقط ، وإنما ينظر الى ردود الفعل الناتجة عنه.

- الهدف لماري فوليت: حيث قامت (ماري فوليت)- كما يقول المؤلف- بعدد من الرسائل اعتمدت فيها على أساس دراسة الإدارة من وجهة نظر علم النفس. فهي ترى أن هناك قائداً واتباعاً، وكلاهما يسير خلف قائد غير منظور هو الهدف المشترك للجميع.

- هرمية ماسلو للحاجات: يرى (أبراهام ماسلو)- كما يقول المؤلف- أن الحاجات الإنسانية من أهم محددات السلوك الإنساني، وأنه يمكن ترتيب الحاجات على شكل هرم تمثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية الأساسية ثم تتدرج الحاجات ارتفاعاً حتى تصل إلى قمة الهرم حيث الحاجة إلى تحقيق الذات ، فالعامل يؤدي عمله بالطريقة التي يحقق من خلالها حاجاته.

٤- مدرسة الإدارة الحديثة: يقول المؤلف- بعد استعراض المدارس الإدارية السابقة: اتضح أن هناك شبه اتفاق- علمي- بين كتاب النظريات والمدارس، يتمثل في تفسير ظاهرة السلوك التنظيمي حيث اتضح أنها تتشكل من نظام متكامل ، ثم تحدث عن نظرية النظام المفتوح، مبيناً أنها تقوم على التأكيد على العلاقات الوثيقة بين التنظيم والبيئة المحيطة بالمنظمة، وذلك لأن عمل التنظيم وفاعليته يتوقفان على استمرار توافر الموارد لها من البيئة، كالمواد الخام ، والقوى العاملة ، ورؤوس الأموال، ومعلومات وأشكالها المختلفة، حيث يقوم التنظيم بتحويل هذه الموارد ومزجها بالكميات والمقايير الاقتصادية من خلال أنشطة مختلفة لانتاج سلع أو خدمات يقدمها للبيئة. فالنظام المفتوح يتصف بعناصره الثلاثة مدخلات، وعمليات، ومخرجات .

الفصل الثالث: بعنوان (أساليب وأشكال للقيادة الإدارية ونظرياتها) اشتمل على أربعة أقسام على النحو التالي :

القسم الأول : المقدمة؛ وذكر فيها المؤلف أن القيادة تتخذ عدداً من الأساليب أو الأنماط .
القسم الثاني : أساليب القيادة الإدارية وتحدث فيه المؤلف عن عدد من الأساليب هي :

١- أسلوب الشدة : وقد ساد هذا الأسلوب نتيجة للظروف التي كانت سائدة في العصور القديمة، والوسطى، وبداية العصر الحديث .

٢- أسلوب اللين: وحول هذا الأسلوب يقول المؤلف بعد ظهور العديد من المآخذ على أسلوب الشدة، وظهور الاتجاه الحديث في الإدارة المتمثل في المدرسة السلوكية ونظرياتها، كنظرية العلاقات الانسانية، والنظرية السلوكية، ونظرية التنظيم ، ونتيجة لحدوث كثير من التغيرات والتطورات في الأعمال بدأ القادة يتجهون نحو تغيير أسلوبهم في التعامل مع أتباعهم إلى الأسلوب النقيض وهو أسلوب اللين .

٣- أسلوب الحزم: وعنه يقول المؤلف: تبين للقادة الإداريين بعد تطبيق أسلوب اللين أنه لا يمكن أن يحل مشكلة جميع العاملين لأن بعضهم لاينفع معه إلا أسلوب الشدة. لذلك رأى الباحثون أنه يمكن اللجوء الى أسلوب وسط بين الشدة واللين ، وهو الأسلوب الحازم. ومن أبرز من نادى به (ماكر جبر) ، و(ماكموري) ، و(ليكرت).

القسم الثالث : أشكال القيادة الإدارية : تحدث المؤلف عن أهم أشكال القيادة مثل:

١- القيادة الاستبدادية (التسلطية)، وتسمى - أحياناً- بالقيادة التسلطية، أو القيادة الأوتوقراطية، وتقوم فلسفة هذا الشكل على مبدأ أن القادة المستلطين يرون أن عليهم إجبار العاملين على أداء الأعمال، انطلاقاً من سلطتهم الرسمية التي تخولهم إياها اللوائح والقوانين التنظيمية .

٢- القيادة المتساهلة : وتسمى أحياناً- كما يقول المؤلف- بالقيادة المتحررة، أو الفوضوية، أو غير الموجهة، أو قيادة عدم للتدخل؛ وتقوم على النقيض من القيادة التسلطية.

٣- القيادة المشاركة (التعاونية) ، وتسمى أيضا القيادة الديمقراطية ، وجاءت هذه القيادة- كما يقول المؤلف- نتيجة لحل إشكالية تشدد القيادة الاستبدادية، وتسهل القيادة المتساهلة وانفلاتها بحيث يقوم القائد في القيادة التعاونية بإيجاد قنوات اتصال بينه وبين العاملين، ويمنحهم الثقة ويشركهم في اتخاذ القرار، ويشجعهم على إبداء الرأي .
القسم الرابع : نظريات القيادة الإدارية : وفي هذا القسم تحدث المؤلف عن أهم نظريات القيادة من خلال المدارس الإدارية التقليدية والسلوكية على النحو التالي:

١- نظريات القيادة الإدارية التقليدية : ذكر المؤلف النظريات التالية :

أ- نظرية السمات : يقول المؤلف تسمى أيضا نظرية الرجل العظيم حيث تقوم على مفهوم أن القائد رجل عظيم منحه الله عدداً من الصفات والخصائص التي لا تتوافر إلا في الرجال العظماء.

ب- نظرية الموقف: ظهرت هذه النظرية كرد فعل لنظرية السمات التي ركزت على القائد وأهملت الأتباع والموقف، وترى هذه النظرية- كما ذكر المؤلف- أن القيادة الناجحة هي التي تتوافر فيها الخصائص اللازمة للتعامل مع الموقف حسب طبيعة العناصر المكونة له ، وحسب متطلبات ذلك الموقف المكانية والزمانية ،ونوع الجماعة المقودة واتجاهاتها ،ومشاكلها واحتياجاتها؛ وهكذا فإنه لا يظهر القائد إلا إذا تهيأت له الظروف لاستخدام مهاراته وتحقيق طموحاته . ومن رواد هذه النظرية (ناننباوم) الذي حدد عناصر الموقف في: شخصية القائد ،ومدى مشاركة المرؤوسين ، والقوى الكامنة في الموقف. ومن رواد هذه النظرية أيضاً (فينلر) الذي رأى أن عناصر الموقف تكمن في الثقة القائمة بين القائد والمرؤوسين ،وطبيعة العلاقات التبادلية، والتحديد الواضح لأهداف ومهام التنظيم ،وحجم وطبيعة الصلاحيات الممنوحة للقائد لمواجهة الموقف. ومنهم أيضا (ردن) الذي يقول إن عناصر الموقف تكون في وسائل وطرق تنفيذ العمل، وغايات الجهاز التنظيمي ، والعنصر الإنساني في التنظيم كالقائد والمرؤوسين .

ج- النظرية التفاعلية : جاءت هذه النظرية لتكون وسطاً بين نظرية السمات التي ركزت على القائد، ونظرية الموقف التي ركزت على عناصر الموقف؛ وتقوم هذه النظرية- كما يقول المؤلف- على التفاعل الكلي بين عناصر العملية القيادية المتمثلة في شخصية القائد، واتجاهات وحاجات ومشاكل الأتباع ، وعناصر الموقف.

٢- نظريات القيادة الإدارية السلوكية، نورد أهمها فيما يلي:

أ) نظريتنا ماكربجر (س) ، و (ص) (X. Y) حيث صنف المرووسين الذين يتعامل معهم القائد إلى صنفين تقدم الحديث عنهما .

ب- نظرية الشبكة الإدارية : جاءت هذه النظرية نتيجة للأبحاث التي قام بها (بليك) ، و(موتون) عام ١٩٧٦م، وتأثرت بدراسة جامعة أواهيو، وتقوم هذه النظرية على أن هناك بعدين للقيادة: بعد الاهتمام بالعمل، وبعد الاهتمام بالعاملين، ويتم قياس كل بعد على مقياس من (٩) درجات حسب درجات الاهتمام، يبدأ بصفر أي انعدام الاهتمام، وينتهي بالرقم (٩) قمة الاهتمام بهذا البعد ،وأحد البعدين عمودي، والآخر أفقي.

ج- نظرية الأبعاد الثلاثة لـ (وليم ردن) قامت أيضا على نتائج دراسات جامعة أواهيو، ويرى (ردن)- كما ذكر المؤلف- أن هذه النظرية تميز بين أنماط القيادة الناتجة عن أبعاد ثلاثة هي درجة كفاءة القيادة في الاهتمام بالعمل ، والاهتمام بالعاملين، وكفاءة للقيادة في إحداث التأثير الإداري أو عدمه.

د- نظرية المسار إلى الهدف : هذه النظرية قامت أولا- كما يقول المؤلف- على أفكار (مارتن إيفان) عام ١٩٧٠م، ثم طورها (روبرت هاوس) في العام التالي. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن القائد يوضح للعاملين معه الطرق التي يمكن أن توصلهم إلى أهدافهم ،والمسارات والأساليب المؤدية إلى ذلك، وتتوقف فعالية القائد على ما يحثه سلوكه، ونمط قيادته من أثر على رضا العاملين وتحفيزهم.

هـ- نظرية لضج الأتباع : قام (هرسى) ، و (بلاشارد) بوضع وصف للوضع الذي يكون عليه المرووس من حيث علاقته بالآخرين ، ورغبته في الإنجاز والتحصيل

وتحمل المسؤولية ، ومستوى الخبرات والقدرات في مراحل معينة من عمله بالمنظمة . ووفقاً لهذه النظرية فإن هناك حاجة لزيادة درجة نضج الأتباع الوظيفي.

و- نظرية سلسلة نظم الإدارة: وفقاً لهذه النظرية- كما يرى (ليكرت) ، يتنقل القائد الإداري بين أربعة نظم حسب الحاجة والموقف الذي يواجهه في الواقع. فالقائد نارة لا يثق في أتباعه مما يولد لديهم الخوف نتيجة التهديد والعقاب، ونارة يجد لديه بعض الثقة في مرؤوسيه، مع الاحتفاظ بصلاحيات اتخاذ القرارات ومراقبتها، مع أنه يعطى تفويضاً بسيطاً في التنفيذ، ونارة يعطى القائد قدراً كبيراً من الثقة، فيفوض عملية اتخاذ القرارات التنفيذية، ويحتفظ لنفسه باتخاذ قرارات السياسة العامة للمنظمة، ونارة لا يشك القائد في المرؤوسين، ويشعر بالثقة العالية فيهم، ولذلك فهو يتوزع معهم صلاحية اتخاذ القرارات في كل المستويات الإدارية كل حسب اختصاصه .

ز- نظرية أنماط القيادة : وفقاً لهذه النظرية التي ظهرت على يد كل من (تننباوم) و(شمند) عام ١٩٥٨م، فإن هناك سبعة أنماط قيادية يتحرك خلالها القائد الإداري؛ لكن هذه الأنماط القيادية تتأثر ببعض العوامل مثل: العوامل الشخصية للقائد، كالمعرفة، والخبرة، والقيم، والمعتقدات، العوامل المتعلقة بالمرؤوسين كالاستقلالية، والتمتع، والمسؤولية، والخبرة، والمعرفة، والعوامل المتعلقة بالظرف أو الموقف التنظيمي كالمناسخ التنظيمي، وتكوين جماعات العمل، والتكوين البيئي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المنظمة . والأنماط القيادية التي جاءت بها هذه النظرية هي : نمط يكون القائد هو المسيطر على الأمور؛ فهو يتخذ القرارات. ونمط يتخذ فيه القرارات ويحاول شرحها للمرؤوسين وإقناعهم بها . ونمط يقدم القائد أفكاره للمرؤوسين ويناقشهم، ويطلب منهم الأسئلة. ونمط يتخذ القائد فيه قرارات مبدئية قابلة للتغيير عند مناقشتها مع المرؤوسين . ونمط يتولى القائد فيه عرض المشكلة على

المرووسين، وبطلب منهم إبداء آرائهم واقتراحاتهم عليها، ومساعدته في اتخاذ قراره. ونمط يحدد فيه القائد للمرووسين الحدود العامة للقرار الواجب اتخاذه، ويترك لهم مهمة دراسة المشكلة، واتخاذ القرار المناسب. ونمط يترك فيه القائد للعاملين الحرية في اتخاذ القرار حسب ما تمليه عليهم الأنظمة والسياسة العامة للمنظمة.

الفصل الرابع: بعنوان (القائد الإداري المسلم): وقد قسمه المؤلف إلى ستة أقسام هي: **القسم الأول:** مقدمه: ذكر فيها أن للقائد الإداري للمسلم صفة تميزه عن غيره، وبين أن الإسلام اهتم بالقيادة منذ بزوغ فجره، فنظر إلى القيادة على أنها جزء هام من الطبيعة البشرية، فهي تشكل النظام الذي تركز عليه حياة الإنسان وتفاعله مع غيره من بني البشر.

القسم الثاني: ماهية القيادة في الإسلام: وفي ذلك يقول المؤلف إن القيادة - كمفهوم إسلامي - ترتبط بالعقيدة الإسلامية التي هي عبارة عن مثل عليا يؤمن بها الإنسان المسلم وتؤثر على كل تصرفاته وأعماله، ثم بين المؤلف أن أهمية القيادة في الإسلام تتضح من خلال الآيات القرآنية التي وجه الله سبحانه وتعالى رسوله فيها بالاهتمام بالقيادة، كما أكد ذلك المصطفى ﷺ (لا يحل لثلاثة يكونون بفرقة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم).

القسم الثالث: أنماط القيادة في الإسلام: يقول المؤلف أنه عند مراجعة الممارسات القيادية في الإسلام وجد أنها تتراوح بين عدة نماذج منها: القيادة المثالية، والقيادة الحازمة، والقيادة اللينة، والقيادة المستبدة، ثم فصل ذلك على النحو التالي:

١- القيادة النبوية (القيادة المثلى). فهذا النمط يتمثل في ممارسات محمد ﷺ القيادية، وهو نمط مثالي، لأن النبي ﷺ كان لا يتصرف إلا بناء على ما يوحى إليه. قال تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾ (النجم: ٣-٥). ونكر المؤلف أن الرسول ﷺ كان يستشير أصحابه في الأمور التي لم ينزل بها وحي مثل استشارته عليه السلام للأعصاب في دخول معركة بدر، واستشارته ﷺ لأصحابه في قضية أسرى بدر ...

٢- نمط القيادة العمري (القيادة الحازمة) يقول المؤلف كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أبرز القادة المسلمين الذين ساهموا في تطوير الفكر الإسلامي في القيادة الإدارية من خلال تبنيه أسلوب القيادة الحازمة؛ فقد كان أسلوبه القيادي يقوم على الشدة في غير عنف، واللين في غير ضعف.

٣- نمط قيادة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (القيادة اللينة) يقول المؤلف كان عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في قيادته مرناً في تعامله مع الرعية حتى إن البعض اعتبر ذلك ضعفاً فمن لئنه استجابته لأهل الولايات في عزل وإلهم إذا طلبوا منه ذلك.

٤- نمط القيادة الحجابية (المستبدة) وهذا النمط- كما يقول المؤلف- ينسب للحجاج بن يوسف الثقفي الذي تميز بالسلبية ، والتشدد الصريح نتيجة التعصب العرقي والسياسي الذي ساد في العراق آنذاك ، وقد أسفر هذا التشدد عن قسوة وصرامة في التعامل مع الآخرين دون هودة ، والتككيل والتتديد بالمعارضين ، إلا أن المؤلف أوضح أن هذا النمط لا يمكن أن ينسب للقيادة الإسلامية كلية ، ولكنه نمط ظهر في فترة الحكم الإسلامي ، وتكرر وشاع استخدامه في الحضارة الإسلامية .

القسم الرابع : أركان القيادة في الإسلام: وهي- كما قال المؤلف- الإسلام والتقوى، والقوة والأمانة، والعلم ، والعدل والإنصاف.

القسم الخامس: أسس القيادة الإدارية في الإسلام وهي- كما ذكرها المؤلف- تكليف ومسئولية، والشورى، والقنوة الحسنة، والفتنة والواقعية، و البر والرحمة، والإخلاص.

القسم السادس: خصائص القائد الإداري المسلم : وفيه ذكر المؤلف أهم خصائص القائد المسلم وهي : الفطرة السوية، و توحيد الجهود والعمل بروح الفريق، و الثقة وعدم الشك، والمحافظة على النظام والانتظام، وحب العمل والانتماء إليه، وتحقيق الهدف، حسن الحكم والتواضع، والرحمة بالمرؤوسين ومحبتهم، والعفو عند المقدرة، الحزم والوسطية في التعامل، الشجاعة والصبر وضبط النفس.

الفصل الخامس: (ب عنوان القيادة التحويلية وإدارة منظمات القرن الحادي والعشرين)

وقد قسم المؤلف هذا الفصل إلى تسعة أقسام هي:

القسم الأول: المقدمة، وفيها مهد المؤلف لهذا الفصل، مبيناً أهمية القيادة في إدارة التغيير، كونه يمثل العامل المشترك في المتغيرات العالمية المستقبلية.

القسم الثاني : عالمية القيادة الإدارية ومسئولياتها في المنظمات الحديثة: أوضح المؤلف أنه لكي يصل القائد بمنظمته إلى مصاف المنظمات العالمية فعليه القيام ببعض الإجراءات الضرورية.

القسم الثالث: متغيرات وظروف منظمات القرن الحادي والعشرين: ذكر المؤلف هنا أن أهم تحديات القيادات العالمية، وأهم ما يميز العصر الجديد هو انفتاح الاقتصاد العالمي ، وسيطرة التقنية على الصناعات والمنظمات والأعمال كافة، ونمو السوق التنافسية في مختلف القطاعات، وتشجيع العمل الحر، وتخفيض الرقابة الحكومية على المؤسسات، ولاشك أن توجه القيادات نحو التغيير كان مطلباً من متطلبات العصر الجديد المتفاعل مع الضغوط المحلية والعالمية ، ومن الضروري معرفة أهم العوامل التي دعت الى التغيير والتحول العالمي كاستجابة للواقع.

القسم الرابع : التحديات التي أبرزها القرن الحادي والعشرون: أورد المؤلف عدداً من التحديات مثل : تحدي المنافسة ،تحدي العولمة ،وتحدي الاستخدام الأمثل للموارد ، وتحدي الجودة الشاملة، والتحديات التكنولوجية ، وتحدي اتخاذ القرار في عالم متغير .

القسم الخامس : القائد التحويلي وموقفه من التحديات المستقبلية : وهنا تحدث المؤلف عن القائد التحويلي، فأورد تعريفاً للهواري (١٩٩٩م) بأنه هو (القائد الذي يرفع مستوى العاملين لتحقيق الإنجاز والتنمية الذاتية ، والذي يروج لعملية تنمية وتطوير المجموعات والمنظمات ، ويستثير في الأتباع الهمم العالية ، والوعي بالقضايا العالمية الرئيسة، في الوقت الذي يعمل فيه على زيادة ثقتهم بأنفسهم)، ثم بيّن أن القائد الإداري في ظل الأحوال المتغيرة وغير المستقرة ، وفي ظل الظروف المتطورة عندما تصبح المنظمة أمام تحديات ومتغيرات عالمية ومحلية كبيرة فإن عليه - أي القائد - أن يعمل على تغيير موقفه وأسلوبه القيادي، واستبداله بأسلوب تطوري أكثر مرونة وإقبالاً على التغيير كي لا يفقد السيطرة على مجريات الأمور في المنظمة.

القسم السادس: حاجة القائد التحويلي إلى التغيير: يقول المؤلف في هذا القسم إن على القائد التحويلي العمل على تحويل المنظمة ونقلها إلى مصاف المنظمات العالمية المتطورة.

القسم السابع :- خصائص ومهام القائد التحويلي :- أورد المؤلف بعض الخصائص التي حددها كل من (باس)، و(بينس) وهي : أنه شخص ذو رؤية ورسالة ومعايير عالية وله جاذبية شخصية، وذو شخصية إلهامية يشجع التابعين ويستثير فكرهم ، ويهتم بالأشخاص، ويرى القائد التحويلي أن المبرر لوجوده هو نقل الناس نقلة حضارية ، وللقائد التحويلي حضور واضح ، ونشاط بدني متفاعل، ويتميز القائد التحويلي بأنه مؤثر جداً في الناس عندما يحدثهم، ويستثير هذا القائد أفكار التابعين وعقولهم ، هو دائماً قادر على التعامل مع الغموض والمواقف المعقدة، ويسعى القائد التحويلي للوصول باتباعه إلى تحقيق إنتاجية عالية، وهو عنصر تغيير ، ومحب للأخطار المحسوبة.

كما أورد المؤلف مهام القائد التحويلي التي حددها (الهواري) كما يلي : إدراك الحاجة للتغيير، وصياغة الرؤية والرسالة، واختيار نموذج التغيير ومساراته، وتكوين الاستراتيجية الجديدة لتحقيق الرؤية التي رسمها، والرسالة التي أعدها ، وتعبئة الالتزام من خلال ثقافة المنظمة، إدارة الفترة الانتقالية .

القسم الثامن: عناصر عملية القيادة التحويلية : ذكر المؤلف عناصر القيادة التحويلية التي حددها (رينسمث) وهي :- إدارة التنافس ، وإدارة التعقيد، وتكيف المنظمة مع التوجه العالمي ، وإدارة فرق العمل العالمية ، وإدارة المفاجآت وعدم التأكد، وإدارة التعليم والتدريب المستمر .

القسم التاسع: متطلبات ومهارات بناء القيادات التحويلية وهي الوعي الذاتي، والقدرة على إدارة الذات ، والرؤية المستقبلية المتمركزة حول مستقبل المنظمة ، والتعامل مع الآخرين من خلال فهم ديناميكيات الجماعة ، واستيعاب متطلبات العولمة والتألق معها بشكل لا يؤثر على المبادئ والقيم، وتطوير أساليب الاتصال ، وتدريب وتطوير وتحفيز

العاملين ، وتطوير القدرة على التعلم عند المنظمة ، والتطوير الذاتي عند الموظفين . ثم ذكر المؤلف بعض المهارات اللازمة للقائد التحويلي مثل :- القدرة على استيعاب التحولات الاقتصادية والتحديات المستقبلية ، والقدرة على المبادأة والابتكار والإبداع، والقدرة على مواجهة المواقف المتغيرة وإحداث التغيير والتطوير الإداري.

الفصل السادس : بعنوان (القائد الإداري وفريق العمل) قسم المؤلف هذا الفصل إلى ستة أقسام علي النحو التالي :

القسم الأول: المقدمة : تحدث المؤلف في المقدمة عن أهمية تفاعل الموارد البشرية لتحقيق أهداف التنظيمات المختلفة، وقد أدى ذلك إلى اعتبار أن الإدارة هي أداء العمل عن طريق الآخرين، ومع تطور أساليب العمل وتقنياته ومتطلباته ثبت من خلال الدراسات الإدارية أن القائد لا يستطيع أن يؤدي العمل من خلال الآخرين إن لم يعمل معهم بشكل مباشر من خلال فريق.

القسم الثاني: مفهوم فريق العمل وأنواعه: بين المؤلف في هذا القسم أن التطور التنظيمي في كثير من منظمات العصر الحاضر أصبح يتخذ شكل التنظيم الأفقي الذي يقوم على أساس التنظيم الشبكي وتنظيم فريق العمل ، وأصبح العمل في منظمات اليوم يتوقف على التفاعل بين أفراد المنظمة بما فيهم القائد الذي يتولى إدارة وتنسيق ذلك التفاعل ، ثم أورد بعض أنواع فرق العمل مثل : فريق الإنجاز، وفريق حل المشكلات، وفريق التطوير، و الفريق الرسمي، والفريق غير الرسمي .

القسم الثالث: دور القائد التحويلي في فريق العمل: يقول المؤلف. إن نجاح فريق العمل يتوقف على ما يبذله القائد من جهود للقيام بدوره على الوجه المطلوب.

القسم الرابع : مراحل تطوير فريق العمل: ذكر المؤلف أكثر التصنيفات شيوعاً وهو تصنيف (موكسون). فيرى أن الفريق يمر بأربع مراحل هي: مرحلة التكوين، وفيها يشعر الأعضاء بالحماس والتفاؤل والخوف من الفشل والتطلع الممزوج بالقلق نحو

المستقبل، وهنا تسود بينهم العلاقات الرسمية، ومرحلة العصف، وفيها يغلب على الأعضاء الشعور باختلاف وجهات النظر ، والرفض والمقاومة لبعض الآراء، ومرحلة وضع المعايير يبدأ الأعضاء الإنضمام الى الفريق لتحقيق الهدف المشترك براحة نفسية ، ويسود سلوك الصراحة وتسوية الخلافات، وبناء علاقات شخصية متميزة، ومرحلة الأداء، وفيها يبدأ الفريق ممارسة عمله فعلياً، منطلقاً من شعور عال بالرضا والثقة بالنفس وبالأخرين ويقوم سلوك الأعضاء هنا على التعاون.

القسم الخامس : المهارات اللازمة لفريق العمل: ذكر المؤلف المهارات التالية: الإتصال الفعال، والإستطلاع الإيجابي، والتغذية الراجعة، وإدارة الخلاف بين أعضاء الفريق.

القسم السادس: خصائص فريق العمل الفعال: أورد المؤلف في هذا القسم أهم خصائص فريق العمل الفعال وهي: القيادة المشاركة ، والاتصال المفتوح ، والبيئة الودية ، وإدراك أهداف الفريق المشتركة ، وفهم وتوضيح المهام والأنوار ، والمشاركة في جميع أعمال الفريق ، والتحضر في التعامل مع الخلاف ، والإتفاق الجماعي في اتخاذ القرارات ، والتقييم الذاتي وتنويع الأساليب.

الفصل السابع : بعنوان: (القائد الإداري والأساليب الإدارية الحديثة) قسم المؤلف هذا الفصل إلى خمسة أقسام نعرضها كما يلي :

القسم الأول: المقدمة : وضع المؤلف في المقدمة أهمية أن يعرف القائد بالأساليب الإدارية الحديثة ، وكيفية تعامله معها ، والعمل على الإستفادة منها في تحويل المنظمة.

القسم الثاني : القائد الإداري والإدارة بالأهداف : تحدث المؤلف في هذا القسم عن الإدارة بالأهداف وتطورها التاريخي ومقومات نجاح هذا الأسلوب؛ فأشار إلى أن ظهور الإدارة بالأهداف كان على يد المفكر الأمريكي (بيتر دركر) في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبين المؤلف أن هذا الأسلوب يقوم على أن يرسم الموظف أهداف وظيفته القائد كما يراها، وأهداف وظيفته ، ثم يناقش تلك الأهداف مع القائد ووضعاها في اتفاق نهائي.

القسم الثالث : القائد الإداري وإدارة الجودة الكلية: ذكر المؤلف في هذا القسم أن إدارة الجودة هي أسلوب حديث أثبت فاعليته في تطوير المنظمات، ونشأ هذا الأسلوب على يد الأمريكي (إوارد ديمنج) : وتقوم فكرة هذا الأسلوب على بناء ثقافة تنظيمية عميقة الجودة تركز على فلسفة خدمة العميل وأداء العمل بشكل صحيح من أول مرة.

القسم الرابع : القائد الإداري وإعادة هندسة نظم العمليات الإدارية (ا لهندرة): يقول المؤلف إن هذا الأسلوب الحديث جاء كحل شامل للعديد من المشاكل المتكررة التي تواجهها بعض المنظمات ، وهي تعني البدء من الصفر، وليس الإصلاح والترميم للوضع القائم.

القسم الخامس : القائد الإداري وإعادة اختراع الحكومة: يقول المؤلف في هذا الصدد ظهر هذا الأسلوب في العصر الحديث، ويقوم على عملية إدخال تغييرات جذرية في أعمال الحكومة وأساليب إدارتها لأنشطتها.

الفصل الثامن : بعنوان (مهارات القيادة الإدارية الحديثة): قسم المؤلف هذا الفصل إلى ثمانية أقسام هي :

القسم الأول : مقدمة؛ وفيها أكد المؤلف على أهمية المهارات والخصائص التي حددها نظرية السمات رغم ظهور العديد من النظريات.

القسم الثاني : القائد الإداري وإدارة الذات : وهنا يؤكد المؤلف أن القائد لا يمكن أن ينجح في التعامل مع الآخرين وقيادتهم ما لم يكن ناجحاً في تعامله مع نفسه ، وحدد مفهوم إدارة الذات بأنها (قدرة القائد الشخصية على التعامل مع نفسه بما يتعامل به مع الآخرين، ومعرفته بقدراته ومهاراته، واستغلالها بفعالية) .

القسم الثالث : القائد الإداري وإدارة الوقت: وهنا وضع المؤلف مفهوم إدارة الوقت- كما حددها (البرعي وعابدين ١٤٠٨هـ) بأنها (توفير واستغلال وقت العمل الرسمي للتركيز على النشاطات التي تجعل من المدير قائداً فعالاً، ومن المسؤولين الآخرين

كالموظفين والعمال أشخاصًا يسعون إلى الإنجاز بكفاءة وإنتاجية عالية وإخلاص وأمانة). بعد ذلك ذكر المؤلف أهم سبل إدارة الوقت بفاعلية مثل تخطيط الوقت والمهام بدقة ، وإدارة المكتب بفاعلية ، وحسن استخدام التفويض، وإدارة الإتصال الفعالة ، واستثمار الوقت كمورد ناضب.

القسم الرابع: القائد الإداري وإدارة التغيير : في هذا القسم بدأ المؤلف بتحديد معنى إدارة التغيير بأنها : التخلل المنظم الذي يقوم به القائد أو يشرف عليه لإحداث تغيير مدروس ومخطط في عناصر العمل التنظيمي ، بحيث يكون موجهاً نحو غايات معينة ، ثم التحكم في مساره وأهدافه وطريقة تنفيذه . بعد ذلك تحدث المؤلف عن أهم أبعاد التغيير مثل أن يقرر القائد هل يكون التغيير سريعاً أم بطيئاً؟ ومدى الحاجة للتغيير ، وهل التغيير يكون شاملاً أم جزئياً؟ ، وما هو التغيير المطلوب هل هو سلوكي أو معنوي؟ . ثم بيّن المؤلف مراحل التغيير التي تبدأ بالتشخيص، ثم وضع خطة للتغيير تشمل التهيئة لقبول التغيير وتنفيذ عملية التغيير، وتنتهي المراحل بالمتابعة التصحيحية .

القسم الخامس: القائد الإداري وإدارة ضغوط العمل : حيث حدد المؤلف مفهوم ضغوط العمل بأنها تلك المثيرات النفسية والفسولوجية التي تضغط على الفرد ، وتجعل من الصعب عليه أن يتكيف مع المواقف ، وتحول دون أدائه عمله بفاعلية .

ثم ذكر بعض أسباب ضغوط العمل مثل صراع الدور وغموضه ، والعبء الوظيفي، والحوافز والأجور، وبيئة العمل وطبيعته، وضعف المشاركة في اتخاذ القرار. بعد ذلك أوضح المؤلف أهم أساليب إدارة الضغوط على مستوى الفرد، مثل الفرز الى الله سبحانه وتعالى ، وتعديل بناء الشخصية لدى الفرد ، وإدارة الوقت بفعالية ، ومواجهه الصراع في بيئة العمل بإدراك وجود المشكلة ، والقيام ببعض التمارين البنائية مثل تمارين التنفس والاسترخاء العضلي ، وطلب المساعدة من المختصين في معالجة الضغوط .

أما على مستوى المنظمة فيقول المؤلف على القائد تبني عدد من الأساليب مثل: استخدام أساليب الإدارة الحديثة، وإدارة ثقافة المنظمة بما يضمن تعزيز رضا الأفراد،

وإقرار مبدأ المشاركة في وضع الخطط والسياسات الإدارية ، وفي الاجتماعات واللجان، وإعادة تصميم الوظائف لتكون ذات معنى وذات استقلالية، والإشراف الفعال الذي يضمن تحقيق أهداف المنظمة ورضا الموظفين.

القسم السادس : القائد الإداري وإدارة الصراع: يقول المؤلف هنا يقصد بالصراع ذلك السلوك الفردي أو الجماعي الذي يحدث في المنظمة، ويؤدي إلى منع أو إعاقة فرد أو جماعه في التنظيم من تحقيق أهداف معينة، ثم ذكر المؤلف بعض أسباب الصراع وهي: أسباب سلوكية مثل تفاوت الصفات الشخصية كالقيم والمعتقدات والاتجاهات، والمستوى الثقافي والعمر ، واختلاف الإدراك والاتجاهات ، والاختلافات الفردية الشخصية ، وتعدد التنظيمات غير الرسمية والعلاقات الاعتمادية ، وصراع الدور ، وأسباب تنظيمية مثل : التدخل بين أنشطة المنظمة، وعدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات المناطة بالعاملين في المنظمة ، ومعوقات الإتصالات ، والتنافس على الموارد، وتباين المصالح والأهداف ، واختلاف ثقافات العاملين ، وتسلب الإدارة. بعد ذلك أورد المؤلف أهم أساليب إدارة الصراع مثل توفير إمكانية المشاركة في صنع القرار، وتجزئة الصراع، وتقليص أهميته لتسهيل معالجته ، وإيضاح الأهداف ووسائل تحقيقها عن طريق توزيع خطوات التنفيذ ، وتحديد الأدوار بشكل واضح ودقيق ، وبناء وتعزيز الثقة بين العاملين ، والاستعانة بالجهات الاستشارية لإجراء الدراسات وتدريب العاملين ، وموضوعية وعدالة القوانين التي تحكم العلاقة بين الموظفين والإدارة .

القسم السابع : القائد الإداري وإدارة الإخفاق : وهنا أكد المؤلف أن على القائد الإداري- للنجاح في إدارة الإخفاق- اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة مواقف الإخفاق والفشل مثل: توقع حدوث الأخطاء والإخفاقات، والمبادرة إلى تحليل الخطأ أو الفشل لمعرفة أسبابه وكيفية علاجه ، ووضع خطة علاجية مفصلة لمواجهة الإخفاق، وأن يشارك القائد رؤوسه في تحليل مواطن الخلل ، والاستفادة من الأخطاء، ومن مواضع الإخفاق كدروس تدريبيه ، وعدم اليأس وبث الروح المعنوية العالية عند الرؤوسين .

القسم الثامن : القائد الإداري وإدارة الاجتماعات : يقول المؤلف تعتبر الاجتماعات أهم الأنشطة التي يمارسها القادة الإداريون. وللتعرف على أفضل سبل إدارة الاجتماعات، فعلى القائد أن يعرف أولاً ما هي أهم أسباب عدم فعالية الاجتماعات، ثم أكد المؤلف أهمية امتلاك القائد لبعض المهارات الشخصية مثل : تشجيع المشاركة التدريجية في نقاش موضوعات الاجتماع ، وإفساح المجال للجميع، وإعطاء الفرصة لأدوي الخبرة والمعرفة للإجابة على تساؤلات الاجتماع ، واستخدام صيغة الأسئلة المفتوحة ، والإبتعاد عن المجادلة ، والبعد عن التضخيم وتوقع المستحيل .

الفصل التاسع : بعنوان (مشكلات وتنمية وتحديات القيادة الإدارية) قسم المؤلف هذا الفصل إلى أربعة أقسام هي :

القسم الأول: المقدمة: وتحدث فيها عن أهمية تحول المنظمات نحو النموذج العالمي لمواجهة المشاكل الذاتية عند القادة الإداريين من خلال تنمية القدرة التحويلية لديهم، وتطوير قدراتهم على إحداث التغيير اللازم في منظماتهم .

القسم الثاني : مشكلات القيادة الإدارية: تحدث المؤلف فيه عن أهم مشكلات القيادة في الوطن العربي مثل البيروقراطية المترهلة ، وجمود الأنظمة واللوائح ، وعدم قدرة القيادات الإدارية على نقل واستخدام التكنولوجيا ، والبيئة المادية والتنمية الخرسانية ، والقيم والانتماءات الاجتماعية ، والضغط الداخلي والخارجي ، وعدم كفاءة القيادات الإدارية، والإنغلاق الثقافي ، والإنحراف الإداري الأخلاقي .

القسم الثالث : تنمية وتطوير القيادة الإدارية : وفي هذا القسم أشار المؤلف الى أهم سبل تطوير القيادات الإدارية مثل تأهيل القيادات الإدارية وتطوير وتدريب القيادات الإدارية، وحسن اختيار وتعيين القيادات الإدارية .

القسم الرابع : التحديات المعاصرة والمستقبلية : تحدث المؤلف في هذا القسم عن أهم التحديات التي تواجه القيادات الإدارية في العصر الحاضر مثل : ظاهرة العولمة ،

والمهارات الشخصية الفكرية والإنسانية والفنية، والتطور التقني ، والتحدي الريادي،
والتحدي الأيديولوجي .

في الختام يسرني أن أخلص إلى أهم الإيجابيات الكبيرة التي حوّاها الكتاب
وبعض الملاحظات الصغيرة على النحو التالي :

أهم الإيجابيات

- ١- شمول الكتاب وإحاطته بالقيادة الإدارية .
- ٢- العمق في طرح الموضوع والغوص ببراعة في مختلف تفاصيله .
- ٣- سلامة لغة الكتاب ووضوحها .
- ٤- استطاع المؤلف أن يبتعد عن الطرح التقليدي لموضوع القيادة الإدارية وقدم رؤية
مستقلة .
- ٥- استطاع المؤلف أن يحدد من هو القائد الفعّال في عصر التحولات .

بعض الملاحظات

- ١- كنت أشوق إلى أن يطرح المؤلف أهم الفروق بين القيادة والإدارة، ثم يوضح من
هو القائد؟ ومن هو المدير؟ .
- ٢- لا أرى فرقاً بين أساليب القيادة وأشكال القيادة التي أوردها المؤلف.

وهذه الملاحظات ما هي إلا وجهات نظر لا تقلل من الإيجابيات الكبيرة التي احتواها هذا
الكتاب الجدير بالاهتمام والقراءة لكل ممارس وطالب ومعلم في هذا الحقل .

عرض رسالة ماجستير بعنوان

**الجريمة المنظمة وسياسة مكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي
(دراسة مقارنة بين أساليب الوقاية والمكافحة في التشريع الجنائي الإسلامي
والأنظمة الجنائية المعاصرة لجريمة تهريب المخدرات)**

للباحث

محمد بن مسفر بن عبدالخالق الشمrani

٢٠٠١م / ١٤٢٢هـ

إعداد :

الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي

مدير تحرير مجلة البحوث الأمنية

مقدمة

العرض الذي نقدمه في الصفحات التالية لرسالة ماجستير بعنوان: "الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي: دراسة مقارنة بين أساليب الوقاية والمكافحة في التشريع الجنائي الإسلامي والأنظمة الجنائية المعاصرة لجريمة تهريب المخدرات" قدمت لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم العلوم الشرطية بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، قام بها الباحث محمد بن مسفر بن عبد الخالق الشمراني عضو هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية، وحصل بموجبها على درجة الماجستير في العلوم الشرطية. وقد أشرف على هذه الدراسة العميد الدكتور/ على بن فايز الجحني، ونوقشت من قبل اللواء الدكتور/ صالح بن فارس الزهراني، واللواء د/ محمد بن فتحي عيد.

تقع هذه الدراسة في (٤٨٦) صفحة، بدأها الباحث بفصل تمهيدي يبين فيه مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتساولاتها، وأهم الدراسات السابقة في مجالها، وصولاً إلى توضيح منهج الدراسة، انتقل بعد ذلك للإطار النظري الذي قسمه إلى ستة فصول، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

وفيما يلي سنلقي الضوء على أبرز ما ورد في هذه الدراسة.

الفصل التمهيدي

في هذا الفصل يبين الباحث مشكلة الدراسة التي لخصها في محاولة التعرف على خصائص وسمات التشريع الجنائي الإسلامي، وكيف يمكن الاستفادة منه في علاج قصور الأنظمة الجنائية المعاصرة عند إعداد وتنفيذ سياسات مكافحة الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات، مبرزاً أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة في موضوعها التي لم يسبق - حسب الباحث - أن عولج بدراسات مماثلة، وكذلك في الوقوف على ماهية عصابات الجريمة المنظمة، مؤملاً أنها ستساعد في وضع تصور حقيقي لأنماط الجريمة

المنظمة يمكن على ضوئه اتخاذ التدابير الوقائية الفاعلة، وأن تساعد الدراسة على دعم العمل الأمني، ورسم السياسات والخطط الأمنية الناجحة للوقاية والمكافحة لجريمة تهريب المخدرات، انطلاقاً من مبادئ التشريع الإسلامي. أما أهداف الدراسة فهي:

- ١- التعرف على طبيعة وماهية عصابات الجريمة المنظمة.
- ٢- التعرف على خصائص التشريع الإسلامي وسياسته في مكافحة الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات.
- ٣- الإطلاع على اجتهادات خبراء القانون الجنائي، ومستوى الاستفادة من أحكام التشريع الجنائي الإسلامي في الحد من الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات.
- ٤- المقارنة بين سياسة التشريع الجنائي الإسلامي، والقانون الجنائي في مكافحة الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات.

وقد صاغ الباحث تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

- ١- ما الخصائص والسمات والتقاليد الخاصة بعصابات الجريمة المنظمة؟
- ٢- ما خصائص التشريع الإسلامي وسياسته في مكافحة الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات؟
- ٣- لماذا لم تنجح اجتهادات خبراء القانون الجنائي في وضع حد لتطور وانتشار الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات؟
- ٤- هل يعتبر التشريع الجنائي الإسلامي علاجاً لثغرات القانون الجنائي وقصوره في مواجهة الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات؟

وقد استخدم الباحث المنهج المقارن لدراسة جميع الوسائل والإجراءات في التشريع الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي المعنية بسياسة الوقاية والمكافحة للجريمة المنظمة. وقد اختار الباحث المملكة العربية السعودية كعينة ممثلة للدول التي تطبق الشريعة الإسلامية في هذا المجال، واختار في المقابل الوسائل والإجراءات المعنية بسياسات

الوقاية والمكافحة في القانون الجنائي المصري لتكون ممثلة للقوانين الجنائية. ومن مجموع أنشطة الجريمة المنظمة اختار الباحث جريمة تهريب المخدرات، وبذلك تكون الشريعة الإسلامية، والقانون الجنائي المصري، وجريمة تهريب المخدرات محدثات لدراسته من الناحية الموضوعية، حيث إن الشريعة الإسلامية واحدة لا تختلف باختلاف الدول التي تطبقها. أما القوانين الجنائية فلا يمكن تطبيق الدراسة عليها جميعاً لتشابهها في الغالب، لأنها مستمدة من القوانين الغربية؛ ولذلك وقع الاختيار على القانون المصري. أما الجرائم المنظمة، فكثيرة ومتعددة الأنواع. وقد وقع الاختيار على جرائم المخدرات لأهميتها وكثرة حدوثها، لأنها تمثل - حسب الباحث - ٧٠% من مجموع الأنشطة الإجرامية المنظمة، وأن عوائد المخدرات تستعمل لتمويل الأنشطة الإجرامية الأخرى، والأهم من ذلك كونها الأكثر وضوحاً وحدثاً في العالم العربي.

الفصل الأول

الفصل الأول من الدراسة خصصه الباحث للحديث عن ماهية الجريمة في ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الجريمة المنظمة، حيث بيّن الباحث أن القرصنة البحرية هي أقدم صور الجريمة المنظمة التي عرفت منذ العصور الوسطى، وحتى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فقد كانت أهداف القرصنة تنحصر في الحصول على المال الذي ترتكب في سبيل الحصول عليه جرائم أخرى كالقتل والخطف، مما دفع دول العالم إلى وضع اتفاقيات ومعاهدات لمواجهة العنف في أعالي البحار، موضحاً أن القرصنة في العصور الحديثة تسعى لتحقيق أهداف منها السلب والذهب والانتقام، ولتحقيق أهداف سياسية.

ثم في فترة لاحقة برزت على الساحة عصابات المافيا في إيطاليا التي ظهرت بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت فيها وفي غيرها من الدول، وظهرت في اليابان

عصابات الياكوزا التي قُدر أفرادها عام ١٩٩٤م بحوالي (٩١٠٠٠) عضو، كما برزت في كولومبيا كارتلات تجارة المخدرات التي تمثل أبرز من يتعامل في الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: تعريف الجريمة المنظمة. أكد الباحث أنه لم يتم التوصل إلى تعريف محدد للجريمة المنظمة. وقد أورد في هذا السياق سبعة تعريفات، أهمها وأشملها- كما يرى الباحث- تعريف أحمد جلال عز الدين الذي جاء فيه: "الجريمة المنظمة تقوم على تنظيم مؤسسي ثابت، وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة وقاعدة للتنفيذ، وأدوار ومهام ثابتة، وفرص للترقي في إطار التنظيم الوظيفي، ودمتور داخلي صارم يضمن الولاء، والنظام داخل التنظيم، والأهم من ذلك كله الاستمرارية وعدم التوقف أو العرضية، وإنما تظل المنظمة قائمة ما دامت تحقق نجاحاً، ولم تفلح أجهزة الأمن أو منظمة منافسة في القضاء عليها " وبذلك تتحصر عناصر الجريمة المنظمة في جماعة مستمرة من الأشخاص، والإرادة المتعمدة للإفساد، واستخدام الإجرام والعنف، والحصول على المكاسب المالية والسطوة".

المبحث الثالث: خصائص وتقاليد الجريمة المنظمة. يرى الباحث أن أبرز هذه الخصائص هو التنظيم، التخطيط، الاحتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، تعايش المجتمع مع ظاهرة الجريمة المنظمة، التكامل، المردود الهائل في زمن قياسي، وأخيراً الدولية. أما التقاليد الإجرامية لعصابات الجريمة المنظمة فهي: البناء الهرمي للتشكيل العصابي، اجتياز الأعضاء الجدد لاختبارات القبول، الطاعة العمياء والولاء المطلق للرؤساء، تغليب مصلحة العصابة على مصلحة أفرادها، صرامة النظام الداخلي، الالتزام بقواعد السلوك، التكتل بأعضاء العصابة، تقسيم مناطق النفوذ، التحكم الذاتي، التأثير من الخصوم، والسعي إلى استمالة الرأي العام.

الفصل الثاني

الفصل الثاني من الدراسة خصصه الباحث لتفسير ظاهرة الإجرام المنظم وأسبابها ودوافعها من خلال عدة مباحث، يمكن تلخيصها فيما يلي:

المبحث الأول: التفسير العلمي لظاهرة الجريمة المنظمة، وفيه وضّح الباحث النظريات النفسية والاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية، مؤكداً على ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المذهب الفردي، والمذهب الاجتماعي، والمذهب التوفيقي، مؤكداً أن الإجرام المنظم إجرام متبصر حكيم، يقوم على درجة كبيرة من النكاء والفتنة، والحذر والحيلة، خلافاً للإجرام العادي الذي يأتي بالصدفة أو العشوائية، أو نتيجة ظروف طارئة لم يسبقها تخطيط أو تفكير. ولذلك يرى الباحث أن المذهب التوفيقي أقرب التفسيرات العلمية للجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: أسباب نشوء ظاهرة الجريمة المنظمة التي يلخصها الباحث في انحدار القيم الأخلاقية، عدم توافر التربية السليمة، انتهاك حقوق الإنسان، التحولات الاجتماعية، عدم ملائمة التشريعات الجنائية للمجتمع. بالإضافة إلى المتغيرات الراهنة التي تضيف أسباباً جديدة لنشوء الجريمة المنظمة، ومنها سهولة الاتصال وسرعة الانتقال، واستحداث أنشطة إجرامية جديدة، والنجاح في غسل الأموال غير المشروعة، وضعف السلطة والصراع في العديد من الدول، ولهيار الكتلة الشرقية، وتوحيد أوروبا، وانحدار أخلاقيات العمل السياسي.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة في العالم العربي وعوامل انحسارها. بيّن الباحث أن أهم العوامل المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة الموقع الجغرافي المتميز المتوسط بين القوى الاقتصادية الكبرى، الانفتاح على العالم الخارجي، القصور التشريعي والثغرات القانونية، ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في الدول الخليجية، انخفاض الضرائب والرسوم في الدول الخليجية، وضعف الخبرة العربية بالجريمة المنظمة.

أما عوامل انحسار الجريمة المنظمة في العالم العربي فيرى الباحث أنها تنلخص في رفض المجتمعات العربية لظاهرة الجريمة، والتجانس العرقي بين المجتمعات العربية، وخصوصية العادات والتقاليد العربية، وعدم توافر التقنيات الحديثة المستخدمة في الجريمة المنظمة كما هو الحال في الدول الغربية.

المبحث الرابع: الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهابية والمخططة والتقليدية، وفي ذلك عرّف الباحث كل نوع منها، وأورد جدولاً للمقارنة بينها يشتمل على ٢٦ عنصراً للمقارنة، أعقب ذلك بتوضيح الفرق بين الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية، مبيّناً أوجه التشابه والاختلاف، وصولاً إلى حقيقتين الأولى تؤكد وجود تشابه كبير بين الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية، وهذا التشابه جعل الكثيرين يعتقدون أن الإرهابية جريمة منظمة، والثانية أن هناك اختلافاً بين الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية، والتشابه بينهما لا يرير لنا اعتبارهما جريمة واحدة لحقيقة الاختلاف بينهما، وقد خلص الباحث إلى أن الاختلاف بينهما يكمن في الهدف والاستمرارية، فالجريمة المنظمة هدفها مادي، والإرهاب هدفه سياسي، بينما الجريمة المنظمة مستمرة، والإرهاب يتوقف عند تحقيق أهدافه.

الفصل الثالث

الفصل الثالث من الدراسة خصصه الباحث للحديث عن الجريمة المنظمة في مجال المخدرات من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالمخدرات ومناطق الزراعة والإنتاج في قارة آسيا، موضحاً أن نشاط المخدرات يمثل ٧٠% من نشاطات الجريمة المنظمة، وأن عوائد المخدرات تمثل الدعم الرئيس لبقية الأنشطة.

المبحث الثاني: التطورات الدولية الحديثة في مجال المخدرات، وفي هذا المبحث بين الباحث التطورات التي حدثت في الأنشطة المتعلقة بالمخدرات في عدد من القارات، استناداً إلى أحدث تقارير الأمم المتحدة في هذا المجال.

المبحث الثالث: آثار الجريمة المنظمة، استعرض الباحث- بكفاءة- هذه الآثار من الناحية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والآثار التنموية، وأخيراً المشكلات الدولية والقانونية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع من الدراسة خصصه الباحث لجانب مهم من دراسته وهو سياسة الوقاية والمكافحة من خلال أربعة مباحث، يمكن إيجازها على النحو التالي:

المبحث الأول: الإجراءات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة، وفي هذا السياق حدد الباحث أهم الملامح والخصوصية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، ثم قدم استراتيجية أمنية مقترحة للتصدي للجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: الجهود العربية لمكافحة الجريمة المنظمة، وقد استعرض الباحث في هذا المجال إنجازات الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وأجهزتها، بدءاً بالمكتب الدائم لشئون المخدرات الذي أنشئ عام ١٩٥٠م، وصولاً إلى جهود مجلس وزراء الداخلية العرب وما تمخض عن ذلك من خطط واستراتيجيات واتفاقيات، وختم ذلك بتقديم استراتيجية مقترحة لمكافحة الإجرام المنظم في العالم العربي.

المبحث الثالث: معايير الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وضح فيه التطور التاريخي للتعاون الدولي، بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات و المؤتمرات الدولية في هذا الخصوص.

المبحث الرابع: المؤتمرات والمنظمات الدولية ودورها في مكافحة الجريمة، وقد بين الباحث الجهود الدولية المتمثلة في المؤتمرات واللقاءات التي تأخذ صفة العالمية أو الإقليمية فيما يتعلق بالجريمة المنظمة بصفة عامة، وذلك على النحو التالي:

- ١- القواعد التوجيهية للمجلس الأوربي في مجال الحاسب الآلي.
- ٢- خطة عمل ميلانو.
- ٣- المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ٤- اتفاقية غسيل الأموال.
- ٥- إعلان بازل.
- ٦- الشرطة الجنائية الدولية.
- ٧- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.
- ٨- مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

الفصل الخامس

الفصل الخامس من الدراسة خصصه الباحث للحديث عن موقف الشريعة الإسلامية من الإجرام المنظم، وذلك في أربعة مباحث كما يتضح مما يلي:

المبحث الأول: التصور الإسلامي لتفسير ظاهرة السلوك الإجرامي. يتفق الباحث مع غيره ممن عرفوا الإسلام أن السبب وراء قصور الأعمال عن بلوغ الآمال والأهداف يكمن في البعد عن الشريعة الإسلامية، وعدم الأخذ بالمنهج الرباني الذي أمرنا الله بتطبيقه على جميع شئون حياتنا، والجريمة المنظمة في نظر الشريعة الإسلامية لا تختلف عن الجريمة العادية من حيث تطبيقها، والعقوبات المقررة لها، فهي تدخل ضمن جرائم الحدود، أو القصاص، أو جرائم التعزير.

وقد لخص الباحث أسباب ظاهرة السلوك الإجرامي من منظور إسلامي في انعدام السوازع الديني أو ضعفه، الفراغ، وسوسة الشيطان، الورثة، الإدمان على المسكرات والمخدرات، قراء سوء، الأسرة، الحالة الاقتصادية، الحالة السياسية، والأمراض النفسية والعقلية.

المبحث الثاني: تنمية الوازع الديني وأثره في الوقاية من الجريمة، وهنا استعرض الباحث سياسة الوقاية في التشريع الإسلامي، وبين أن الوازع الديني من أهم التدابير التي يستخدمها القرآن لحماية الأفراد من الانحراف أو الجريمة، وقد وضّح ذلك من خلال الحديث عن غرس العقائد الإيمانية في النفوس، والعبادات ودورها في الوقاية من الجريمة، وفتح باب التوبة والعودة إلى الفضيلة.

المبحث الثالث: امتدادا لسياسة الوقاية أشار الباحث هنا إلى المعاملات الإسلامية ودورها في الوقاية من الجريمة، وذلك من خلال الحديث عن المعاملات الإسلامية التي تنظم علاقة الناس بعضهم ببعض أفراداً وجماعات بهدف صيانة المجتمع من الفوضى والإضطرابات، بدءاً بالحديث عن النظام الاجتماعي، ثم النظام الاقتصادي، والنظام السياسي، وأخيراً نظام الحسبة في الإسلام.

المبحث الرابع: العقوبات في الإسلام ودورها في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وقد وضّح الباحث ذلك من خلال الحديث عن مبدأ العقوبة في الفقه الإسلامي، والحكمة من مشروعيتها حيث أنها رحمة وعدل، وتحقق الردع ومنع الجريمة، موضحاً الغاية من العقوبات، وأهم المصالح التي يحميها الدين بالعقاب وهي الكليات الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) ، ثم تحدث عن تقسيم العقوبات إلى عقوبات مقررة لجرائم الحدود، وعقوبات لجرائم القصاص والدية، وعقوبات مقررة كفارات، وعقوبات التعازير، واختتم ذلك بليّضاح أثر العقوبات الشرعية في السلوك، ودورها في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

الفصل السادس

الفصل السادس خُصص للموضوع الرئيس في الدراسة وهو سياسة الوقاية والمكافحة لتهريب المخدرات بين التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، قسّمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: حكم المخدرات في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، وفي ذلك قارن الباحث بين حكم المخدرات في التشريع الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي المصري من خلال المحاور التالية:

- ١- بيان الحكم وأدلته.
- ٢- تعاطي المخدرات.
- ٣- إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار بها والتعامل بها على أي وجه.
- ٤- أداء الصلاة تحت تأثير المخدر.
- ٥- الربح الناتج عن التعامل في المواد المخدرة.
- ٦- التصقق بالأموال الناتجة عن التعامل في المواد المخدرة.
- ٧- تعاطي المخدرات للعلاج.
- ٨- التواجد في مكان معد للتعاطي أو كان يجري فيه تعاطي المخدرات.

وخلص الباحث بعد ذلك إلى أن حكم جميع الأنشطة المتصلة بالمخدرات في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي محرمة شرعاً ومجرمة قانوناً. إلا أن الشريعة الإسلامية تتفوق في ثبات حكم التحريم وعدم خضوعه لكمية المادة المخدرة مهما تواضعت وظروف القضية والجاني مهما اختلفت، بينما يتأرجح ثبات درجة التجريم في القانون، فيضعف تبعاً لظروف الجريمة، وكذلك الظروف الخاصة بالجاني.

المبحث الثاني: برنامج الوقاية والعقوبة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، قارن الباحث برنامج الوقاية في التشريع الإسلامي بما جاء في القانون الجنائي، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية تتميز بالكمال والشمولية في الوقاية، وتتجه لإصلاح وتهذيب النفس البشرية وزرع بذور الخير والإصلاح فيها، وقد أورد الباحث بعض الإجراءات التي تتبناها المملكة العربية السعودية وهي ضمن مناهج الوقاية الإسلامية لإصلاح المجتمع والحد من فرص انحرافه، كما قارن ذلك مع القانون الجنائي من خلال المحاور التالية:

- ١- الإعلام ودوره في الوقاية من الجريمة.
 - ٢- السياحة الجانحة خارج البلاد.
 - ٣- المرأة وممارسة دورها الاجتماعي.
 - ٤- تحريم ومنع التجارة بالخمير والمشروبات الروحية.
- كما قارن الباحث أيضاً بين برنامجي العقوبة في الشريعة الإسلامية وفي القانون الجنائي.

المبحث الثالث: في هذا المبحث أورد عدداً من الحقائق التي أثبتتها المقارنة، وبعض الشهادات التي تؤكد سمو الشريعة الإسلامية وقدرتها على حفظ الأمن، وقد جاءت هذه الشهادات من منظمات دولية ومن علماء متخصصين من مختلف الأجناس والأديان، لتؤكد أن المملكة العربية السعودية حققت أفضل المستويات من الناحية الأمنية ومرد ذلك هو تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي الذي يحقق الوقاية والعقوبة والردع اللازم للحد من الجريمة.

نتائج الدراسة

قام الباحث بعرض نتائج دراسته بصورة مفصلة من خلال التقسيم التالي:

أولاً: خلاصة المقارنة

بعد المقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الجنائي في مجال مكافحة المخدرات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

(١) النتائج المتعلقة بحكم المخدرات

(أ) جميع الأنشطة المتصلة بالمخدرات- ومنها التهريب- محرمة شرعاً ومجرمة قانوناً.

(ب) في التشريع الإسلامي تميز الحكم بالثبات، وعدم خضوعه لكمية المادة المخدرة مهما تواضعت، كذلك ظروف القضية والجاني مهما اختلفت.

ج) في القانون الجنائي يتأرجح ثبات درجة التجريم، فيضعف تبعاً لظروف الجريمة وكذلك الظروف الخاصة بالجاني.

(٢) النتائج المتعلقة ببرنامج الوقاية

بعد المقارنة بين الإجراءات التي تعنى بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى التعاطي ثم التهريب لتأمين الطلب على المخدرات اتضح ما يلي:

أ- في مجال الإعلام ودوره في الوقاية من الجريمة تم قياس هذا الدور من خلال معالجة أسباب الجريمة والترويج لها، وبالتالي اختفاء السبب والمسبب، وقد تبين أن دور الإعلام في المملكة العربية السعودية (إيجابي وليس على الإطلاق) ، بينما دور الإعلام في جمهورية مصر العربية (سلبي وليس على الإطلاق).

ب- فيما يتعلق بالسياحة الجانحة خارج البلاد لاحظ الباحث الآثار المترتبة على السفر لدول غير إسلامية، والتأثر بثقافتهم، وما ينتج عنها من انحرافات، ووقوع بعض الشبَاب في جريمة المخدرات بسبب السياحة الخارجية الجانحة، وقد اتضح دور التشريع الإسلامي والقانون في هذا الجانب. فوجد أن التشريع الإسلامي وضع ضوابط معينة لهذا السفر راعى فيها الحاجة، وثوَّافر مستوى من العلم والوازع الديني لدفع الشبهات والشهوات، وقد وضعت المملكة العربية السعودية ضوابط من هذا النوع لتنظيم السفر والسياحة لهذه البلاد، أما في القانون فلا توجد ضوابط لحماية المجتمع من هذه الأخطار، ولم يجد الباحث أن جمهورية مصر العربية قد اتخذت ترتيبات من هذا النوع.

ج- فيما يخص المرأة وممارسة دورها الاجتماعي راعت المقارنة موضوع الافتتان بالمرأة وخطرها على الرجل، ثم عليها لاحقاً، وما تسببه هذه الفتنة من انحرافات وأمراض نتيجة للكبت والآلام والعقد النفسية، ثم الميل إلى المخدرات للهروب من الواقع أو تخدير الضمير لما يسببه من آلام الصحة بعد الوقوع في المحرم، واتضح أن التشريع الاسلامي راعى هذا الجانب، ووضع ضوابط تمنع الوقوع في الفتنة،

ووجه المرأة المسلمة بمراعاة ذلك. وقد تبين من المقارنة التزام المرأة في المملكة العربية السعودية هذا التشريع الوقائي خلال ممارسة أدوارها الاجتماعية، والدولة ترعى هذا الالتزام بهدي من الشريعة الإسلامية. أمّا القانون في جمهورية مصر العربية فلم يلزم المرأة بمثل هذا المستوى من الضوابط الشرعية، ومن وفقها الله وهداها فهو امتثال للتشريع الإسلامي دون إلزام من القانون.

د- في مجال تحريم ومنع التجارة بالخمور والمشروبات الروحية اتضح أن الخمر وجميع المشروبات الروحية حرام شرعاً، والتجارة فيها حرام، ومقتضى التحريم الشرعي مطبق على أرض الواقع في المملكة العربية السعودية، وفي جمهورية مصر العربية وجد أن الخمر والمشروبات الروحية مباح شربها وتجارتها، وهذا السلوك يمارس وفق ضوابط معينة .

(٣) النتائج المتعلقة ببرنامج العقوبة

من خلال المقارنة تبين ما يلي:

أ- العقوبة في التشريع الإسلامي: مصدر التشريع هو الله سبحانه وتعالى، والقاضي في المحاكم الشرعية يمارس القضاء، ويوقع العقوبة حداً أو تعزيراً بهدي الشريعة الإسلامية، ووفق القواعد التي تضبط ذلك، وهو في كل الأحوال يراقب الخالق ويجتهد في إحقاق الحق تحسباً لعدم الخطأ، لأن عقوبة المخدرات وتهريبها في الشريعة الإسلامية من جرائم الحدود، فتعاطيها يقاس على جريمة شرب الخمر وتهريبها حراية، لأنها إفساد في الأرض، ومحاربة لله ورسوله، والعقوبة هنا ثابتة ومحددة، لا يمكن الإعفاء منها، أو تشديدها بتجاوز عقوبتها الأصلية، أو تخفيفها تبعاً للظروف الخاصة بالجاني.

ب- العقوبة في القانون الجنائي: العقوبة مصدرها البشر، وحنماً لأن يكون تشريع المخلوق بمستوى تشريع خالقه، والقاضي في المحاكم القانونية يمارس القضاء، ويوقع العقوبة المقننة أو العقوبة المخول بتقديرها، وهو خلال الممارسة يلتزم

إرضاء البشر أصحاب العلاقة، سواء كان المشرع أو أحد أطراف القضية، وهو في حرج دائم، تدفعه العواطف والضغط، ومؤثرات الاسترحام والتوسل إلى تخفيف العقوبة والتمادي في ذلك حتى لا تحقق أهدافها، وهو في كل الأحوال لا يخشى المسؤولية من المشرع، لأنه يمارس صلاحيته التي خوله إياها القانون، مما يؤدي إلى تعطيل العقوبات الأصلية. فالقاضي لا يلجأ للتشديد إلا إذا أقفل أمامه باب التخفيف، ويندر أن يغلق دونه هذا الباب. وقد اتضح أن عقوبة تهريب المخدرات غير ثابتة في القانون (١٢٢) لسنة ١٩٨٩م، وتحكمها بعض الأحوال كالإغفاء من العقوبة بموجب المادة (٤٨) أو الظروف القضائية المشددة بموجب المادة (٥/٣٤). ويلاحظ هنا أن التشديد لم يتجاوز العقوبة الأصلية للفعل المجرم، أو الظروف القضائية المخففة للعقوبة بموجب المادة (٣٦). ويلاحظ هنا أن تقديرها ترك للقاضي دون ضوابط، وحرية المطلقة في هذا الجانب تعرضه لضغوط المطالبة بالتخفيف.

ج- الشريعة الإسلامية سبقت القانون إلى حماية وصيانة الحقوق الشخصية في الحياة الخاصة، ولكن السلطة تتجاوز بعض هذه الشروط سهواً أو عمداً في بعض الحالات، متى رأت ذلك ضرورياً، وأنه لولا التدخل لوقعت جريمة، أو ضاعت مصلحة عامة، أو كان ضرر الامتناع عن التفتيش مثلاً أكثر من المبادرة إليه، وهنا تراعي الشريعة ذلك وتضع له قاعدة (الضرورة تقتّر بقدرها)، بينما القانون فرط في ذلك، وجعل الحق بيد المتهم للطعن ببطالان إجراءات التفتيش، وتبعاً لذلك بطلان الدليل، ليصل في النهاية إلى البراءة، رغم ضبطه متلبساً وقناعة السلطة والقضاء بإدانته، وهذه ثغرة قانونية يتم استغلالها من قبل المجرمين.

د- هناك ضمانات تمنح للمتهم أثناء محاكمته والحكم بإدانته أو براءته، وهذه الضمانات محاطة في الشريعة الإسلامية بالاهتمام والرعاية، ولكن القانون فرط حين منح المتهم حقوقاً غير مقبولة تتعارض مع أهداف العقوبة ومصلحة المجتمع،

وذلك حين ألزم القاضي عند إصدار الحكم بأن يراعي شخصية الجاني وظروفه، وهذا الإلزام كان سبباً قوياً في ضعف القضاء وبالتالي العقوبة، لكون الجمع بين متناقضين غير ممكن. فإمام القاضي مصلحة المجني عليه والجماعة، وفي الطرف الآخر مصلحة الجاني، فإذا تمت مراعاة مصلحة الجاني وظروفه فإن هذا حتماً سينال من مصلحة وحق المجني عليه، وبالتالي مصلحة الجماعة دون حق.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة

- ١- الجريمة المنظمة دولية، ومكافحتها بفاعلية لا بد أن تكون في إطار دولي.
- ٢- الجريمة المنظمة (سوق للإجرام) ، فلا حدود لإجرامها، ولا تخصص لأنشطتها، ولن تتوقف ما دامت تحقق الربح.
- ٣- الجريمة المنظمة ضد معايير الأخلاق والمبادئ والقيم الإنسانية.
- ٤- الجريمة المنظمة عدو لدود وقوي، ومولحتها دون استعداد تدمير لمؤسسات الدولة ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.
- ٥- تتعارض الجريمة المنظمة بخصائصها ومبادئها مع الشريعة الإسلامية؛ فجميع أنشطتها غير مشروعة.
- ٦- الجريمة المنظمة لا تختار المواجهة متى ما أمكنها تحقيق أهدافها بالاحتيال والرشوة، والابتزاز والتهديد.
- ٧- الانتظار في مواجهة الجريمة المنظمة حتى دخولها الوطن خيار غير استراتيجي.
- ٨- إذا وصلت الجريمة المنظمة داخل الدولة فإن خروجها صعب المنال، ومحاولة إخراجها غير مضمونة للنتائج، وغير مأمونة للعواقب.
- ٩- الإجرام المنظم لا يتعايش مع المجتمع الفاضل.
- ١٠- الشريعة الإسلامية عدو الجريمة المنظمة واجتماعها بسلام في بلد واحد احتمال غير وارد.
- ١١- تطبيق مبدأ (الوقاية خير من العلاج) خيار استراتيجي لمواجهة الإجرام المنظم.

- ١٢- المواطن هو المستهلك لأنشطة الجريمة المنظمة، وأحد عناصر السوق، ومتى تم إصلاحه واحتواؤه فإن تجد الجريمة المنظمة فرصة للانتشار والتفاعل.
- ١٣- التشريعات القاصرة والأنظمة الضعيفة تعتبر ثغرات قانونية تهيب الطريق لاحتراف الإجرام المنظم، واستمرار أنشطته.
- ١٤- الشريعة الإسلامية ليست فقط خياراً استراتيجياً لمواجهة الجريمة المنظمة، ولكنها الحل الوحيد بشرط التطبيق الكامل وليس الجزئي.

ثالثاً: النتائج الخاصة بالمقارنة

- ١- الشريعة الإسلامية مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية. فالمصدر الأول وحي من عند الله باللفظ والمعنى، والمصدر الثاني وحي من عند الله بالمعنى، ولفظاً عن النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، فيما جاء المجتهدون وعلماء الإسلام فالتمزوا بمنهج الله تعالى، واستنبطوا الأحكام للوقائع الجديدة من روح الشريعة وفق قواعد لا تعرف الجور والظلم، بل هي أسمى أنواع العدالة، كونها تنبثق من تشريع إلهي شامل لكل مطالب الحياة. بينما القانون الوضعي من صنع البشر، يخضع لأهوائهم، وينبثق من النقص البشري، فمهما بلغ فقهاء القانون من المعرفة فإن علمهم يظل قاصراً عن بلوغ وإدراك حقائق الأمور، فلا يستطيعون أن يحيطوا بما يحقق لهم الفلاح مثل رب العالمين، والله المثل الأعلى. كما أن القوانين نشأت كطفل وليد يتطور ويتأثر بنشأة الإنسان وبيئته، فكل مجتمع قوانينه التي تتطور معه.
- ٢- قوة الاحترام والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لأن لها هبة واحتراماً في نفوس المؤمنين بها لأنها صادرة من الله، ومن ثم يمثل لها العباد طائعين راضين مقتنعين بفعاليتها دون مناقشة. أما أحكام القانون الوضعي فلا تكتسب لهيبة والاحترام لذاتها أو احتراماً لواضعها، بل تكتسب بعض الاحترام بقدر

- ما اقترن بها من عقوبه، فإن أمن الناس العقوبة انتهكت معظم القوانين.
- ٣- الشريعة الإسلامية كاملة ودائمة. فهي تعنى بكل شئون الحياة، وتصلح لكل زمان ومكان، إلا أن القوانين الوضعية تتغير وتتبدل إذا ظهر فيها نقص أو خلل، أو يتبدل الأخلاق، فما كان محرماً بالأمس يصير مباحاً اليوم والعكس.
- ٤- الجزاء في الشريعة الإسلامية دنيوي وأخروي. ففي أحكامها وعد ووعد بنعيم مقيم، أو عذاب شديد. وتتميز الشريعة بصفة خاصة بجزاء دنيوي، فضلاً عن الجزاء الأخروي، فإن أمكن للناس أن يتهربوا من الجزاء الدنيوي نتيجة عدم الاعتراف بالذنب أو التحايل على أدلة الإثبات، فإن الجزاء في الآخرة يبقى نصب أعينهم ولا مفر منه، ولذلك فإن المؤمنين يخشون مراقبة الله وعقابه أكثر من خشية ولي الأمر ومن يقوم على السلطة في الدنيا. والناس في ظل القوانين الوضعية يجتهدون في التهرب من عقابها، وهم يعلمون أن واضع القانون بشر مثلهم لا يعرف أسرارهم ولا يعلم الغيب، ولن يمتد عقابه إليهم بعد موتهم، وهم والحالة هذه يتجهون إلى التمتع بالحلال والحرام والجرائم والآثام ما داموا في مأمن من العقاب.
- ٥- الشريعة الإسلامية تفرض الرقابة الذاتية. فالؤمن يعلم أن الله تعالى مطلع على كل صغيرة وكبيرة، بل يعلم السر والنجوى، وهو حاكم عظيم لا ينبغي مخالفته، وهو المشرع سبحانه وتعالى يراقب شريعته ومخالفاتها في الغيب وفي ظل غياب السلطة، ويحاسب على التقصير، ولا يتحقق ذلك في القوانين الوضعية.
- ٦- التشريع الإسلامي يوافق الفطرة؛ فما تستحسنه الفطرة السليمة فهو في الشريعة مباح، وما تستهجنه فهو في الشريعة قبيح، إما محرم أو مكروه. أما القوانين الوضعية فيحدث كثيراً ألا تلتقي مع الفطرة السوية إذا تغيرت أحوال المجتمع.
- ٧- الشريعة الإسلامية شاملة لاهتمامها بجوانب العقيدة، والأخلاق، والعبادات،

والمعاملات، وجميع شئون الحياة، في حين أن القوانين الوضعية تهمل موضوع العقيدة والعبادات، والأخلاق.

٨- الشريعة الإسلامية شريعة التوازن والوسطية. أما في ظل القوانين الوضعية،

فكثيراً ما تطفئ مصلحة الفرد على الجماعة أو العكس، كما أن اهتمامها بالجانب المادي فقط كان سبباً في كثير من حالات الفراغ الروحي، ثم الحالات النفسية والأمراض التي بلغت حد اختيار الانتحار لدى البعض.

٩- الشريعة الإسلامية تحقق العدل للناس جميعاً، وعد لها امتداد لعدل الله سبحانه

وتعالى. أما في القوانين الوضعية فكم من قانون تم تعديله لرفع الظلم عن فريق فوق الظلم على فريق آخر.

١٠- الشريعة الإسلامية مرنة، فالحكم يجده القاضي ويتخير به حسب ظروف كل

حالة من أحكام المذاهب الفقهية التي فيها توسعة في الأمور الاجتهادية، إضافة إلى نصوص القواعد الفقهية، بينما القوانين الوضعية نصوص تكبل رجال القانون في كثير من الوقائع، فيحكمون بها ويعلمون أن غيرها أفضل منها، ويستمررون على ذلك لحين تغييرها.

توصيات الدراسة

أولاً: توصيات عامة

١- الاهتمام بالتعاون الدولي والمشاركة في فعالياته على المستوى العالمي، أو

الإقليمي، أو الثنائي.

٢- وضع ضوابط محكمة في وجه أي محاولة لاستغلال برنامج الاستثمار الأجنبي

لتصدير الجريمة المنظمة وأنشطتها.

٣- الاهتمام ببرنامج التوعية، خاصة في المؤسسات الأمنية ضمن برنامج الوقاية

واستعداداً للمواجهة.

- ٤- استمرار الحكم بالشرعية الإسلامية كونها الخيار الاستراتيجي الوحيد لمواجهة الجريمة المنظمة وقائياً.
- ٥- التركيز على تنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع.
- ٦- الاهتمام بتحصين المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بنشاط الإجرام المنظم، خاصة في مجال الأمن والاقتصاد.
- ٧- استمرار العمل على تطوير برامج التنمية، لدعم الاقتصاد الوطني، والوفاء باحتياجات المواطن وأسباب رفاهيته، فالفقر والبطالة أرض خصبة للجريمة المنظمة.
- ٨- الاهتمام بموضوع الفساد ومراقبة للتغيرات الطارئة، والعلاقات المشبوهة بين القيادات وكبار الموظفين. ف شراء النعم والولاء بقوة الابتزاز والتهديد خيار استراتيجي في قانون الإجرام المنظم.
- ٩- الاهتمام ببرامج الوقاية لمنع المنظمات الإجرامية من الوصول إلى البلاد، كون مكافحتها بعد وصولها تكون محاولات غير مضمونة، بل غير مأمونة.
- ١٠- استمرار العمل على مراجعة الأنظمة المعنية بأنشطة الإجرام للمنظم، وإعادة تعديلها وفق ما يحقق المصلحة، ويكفي لردع عناصر الجريمة المنظمة وتجريم الأفعال المتصلة بالجريمة المنظمة كافة.
- ١١- زيادة الاهتمام بدعم المؤسسات الأمنية والأجهزة ذات العلاقة بشرياً ومادياً وفنياً.
- ١٢- المبادرة إلى رفع كفاءة رجل الأمن وتأهيله علمياً وعملياً من خلال دعم الكليات والمعاهد الأمنية، وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.
- ١٣- إنشاء جهاز متخصص لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

ثانياً: توصيات خاصة بموضوع المقارنة

انطلاقاً من نتائج المقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الجنائي التي أظهرت تفوق الشريعة الإسلامية في منهجها الوقائي، وكذلك العقابي يضيف الباحث عدداً من التوصيات منها:

- ١- ضرورة المبادرة إلى الاستفادة من منهج التشريع الإسلامي في علاج الثغرات القانونية وقصور الأنظمة الجنائية المعاصرة عند إعداد وتنفيذ سياسات مكافحة الجريمة المنظمة بصفة عامة، وجريمة تهريب المخدرات بصفة خاصة.
- ٢- التشريع الإسلامي منهج سماوي يتزده عن القصور والخطأ، وقد كشفت المقارنة ذلك بجلاء، مما يؤكد ضرورة استمرار تطبيق هذا المنهج في المملكة العربية السعودية.
- ٣- الاهتمام بموضوع التعاون الدولي والإقليمي في مجال البحث والتحري، ومتابعة المهربين قبل وصولهم إلى حدود المملكة ليتمكن ضبطهم في الوقت المناسب.
- ٤- التركيز على استمرار برامج التوعية للتحذير من أخطار المخدرات.
- ٥- الاهتمام بتربية وإعداد النشء المسلم ورعايته، وترسيخ المثل العليا ابتداءً من المنزل ومناهج التعليم، وذلك لتلافي وقوعهم في مستنقع المخدرات.
- ٦- تشجيع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع، وهذا المبدأ من أبرز صفات وخصائص الأمة الإسلامية.
- ٧- الاستمرار في دعم جهاز مكافحة المخدرات بشرياً ومادياً وفنياً، ليكون أكثر كفاءة في مواجهة المنظمات الإجرامية ونشاط التهريب.

خاتمة

لقد وفق الباحث في اختيار موضوع دراسته لأهميته وحيويته، وردّه على المشككين في صلاحية التشريع الجنائي الإسلامي لكل زمان ومكان، من خلال الدراسة العلمية المؤصلة والموثقة وفق مناهج البحث العلمي المتعارف عليها. فقد عمد الباحث إلى استخدام المنهج المقارن مذكراً ومؤكداً أن إجراء هذه المقارنة لا يهبط بسمو التشريع الإسلامي، كما أنه لا يضع القانون البشري بمنزلة التشريع الإلهي إطلاقاً، ولولا حاجة البعض للاقتناع بسمو التشريع الإسلامي وجهلهم بحقائق ذلك لما كانت هذه المقارنة. كما يؤكد أن النتائج التي توصل إليها فيما يخص التشريع الإسلامي ليست جديدة. فهي حقائق ومسلمات يعرفها من ملأ الله قلبه بنور الإيمان. وقد أوردتها لأن المقارنة أكدتها دون حاجة إلى تأكيد. وقد توصل في النهاية إلى نتائج وتوصيات مفيدة، وقدم استراتيجيتين لمكافحة الجريمة المنظمة إحداهما وطنية والأخرى عربية، وهي مقترحات جديرة بالاهتمام، وقد كانت شخصية الباحث واضحة في الدراسة؛ فقد تميز أسلوبه بالجزالة والرصانة والعرض الشيق بلغة سليمة، في تسلسل منطقي للأفكار، داعماً دراسته بكثير من الوثائق الرسمية والدلائل العلمية من إحصائيات وغيرها، مما جعل هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة الأمنية العربية التي تقتدر إلى هذا النوع من الدراسات العلمية.

تقرير عن ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة

بعنوان :

"سوق العمل في المملكة : الواقع والتحديات"

المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض

خلال الفترة من ٧ - ١٠ شعبان ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٢ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ م

إعداد

الرائد / محمد بن سليمان المنيع

سكرتير تحرير مجلة البحوث الأمنية

كلية الملك فهد الأمنية

مقدمة

لم تعد تلك النظرة الجزئية- حتى لو كانت متخصصة في القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع- تكفي وحدها لعلاج ورصد الآثار السلبية لأي ظاهرة أو نشاط إجتماعي. ومن هذا المنطلق فإن مشكلة واقع سوق العمل، والتحديات المحققة به أصبحت تشكل هاجساً أمنياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً يتجاوز هموم وزارة أو إدارة متخصصة، لأنها إشكالية تشتمل على منظومة من الأبعاد المترابطة التي تتطلب إعادة النظر في كثير من الأهداف والاستراتيجيات للتصدي لهذه القضية والظواهر المصاحبة لها ، مثل البطالة وعلاقتها بالجريمة ، والعمل الجاد لتوطين الوظائف والإحلال من خلال المفهوم الحقيقي للسعودة وتنمية وتأهيل الموارد البشرية المحلية.

وانطلاقاً من مفهوم الأمن الشامل وأهمية التواصل بين الجهات الأمنية والعلمية مع قضايا المجتمع ، وإيماناً بالأبعاد الأمنية لواقع سوق العمل في المملكة وما يواجهه من تحديات ، نظمت كلية الملك فهد الأمنية – باعتبارها قطاعاً أمنياً أكاديمياً – ممثلة في مركز البحوث والدراسات- ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية تحت عنوان "سوق العمل في المملكة : الواقع والتحديات"، وذلك خلال الفترة من ٧ – ١٠ شعبان ١٤٢٣ هـ الموافق ١٣ – ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ م برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة الذي تفضل مشكوراً بافتتاح أعمال الندوة ، وإلقاء كلمة بهذه المناسبة أوضح فيها سموه أهمية موضوع الندوة، وضرورة توظيف البحث العلمي في التعامل مع المشكلات والظواهر المختلفة التي تحد من مسيرة التنمية، وتعيق الإنجازات الوطنية، كما حث سموه الباحثين على رصد الظواهر السلبية التي تؤثر على الأمن الوطني الشامل والتصدي لها من خلال تقديم الحلول وفق منهجية علمية سليمة. كما أبدى سموه الكريم أمله في أن تسهم نتائج وتوصيات الندوة – بإذن الله – في نقل نتائج البحث العلمي إلى حيز التطبيق العملي . وفيما يلي نعرض صورة موجزة عن الندوة، ومحاورها المختلفة، والأوراق العلمية التي قدمت بها ، مع عرض للتوصيات الختامية التي أعلنت عند اختتام الندوة .

أولاً: أهداف الندوة

- ١- التعرف على واقع سوق العمل السعودي كمحاولة لطرح الحلول الكفيلة بزيادة مساهمة عنصر العمل السعودي في العملية الإنتاجية والحد من ظاهرة البطالة، وما يترتب عليها من آثار سلبية في المجالات الأمنية والاقتصادية.
- ٢- إبراز الأبعاد الأخرى لعملية توظيف فرص العمل في سوق العمل السعودي، خاصة في ظل التركيز الدائم والمستمر على البعد الاقتصادي، وإهمال الأبعاد الأخرى ذات الأهمية البالغة، كالبعد الأمني والبعد الاجتماعي.

ثانياً: محاور الندوة

اشتملت الندوة على المحاور التالية :

المحور الأول : "الملامح الرئيسة لسوق العمل السعودي"

- الأوضاع الراهنة لسوق العمل.
 - أوضاع القوى العاملة وتطوراتها.
 - دور القطاع الخاص في مجال التوظيف.
 - دور القطاع العام في مجال التوظيف.
 - الأنظمة والقرارات ذات العلاقة بتوظيف فرص العمل
- المحور الثاني : "الأبعاد الاجتماعية لسوق العمل"
- الأبعاد الاجتماعية والسلوكية للعمالة الوافدة.
 - الاتجاهات الاجتماعية نحو بعض المهن.
 - الأمن الوظيفي في القطاع الخاص.
 - الآثار الاجتماعية للعمالة السائبة.
 - الآثار الاجتماعية والفكرية للعمالة المنزلية.
 - الآثار الاجتماعية للبطالة.

المحور الثالث : "الأبعاد الاقتصادية لسوق العمل"

- ظاهرة البطالة في المملكة المفهوم والأبعاد.
- الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة.
- التحديات الاقتصادية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة.
- معوقات توظيف فرص العمل.
- الآثار الاقتصادية لظاهرة توظيف فرص العمل.

المحور الرابع : "الأبعاد الأمنية لسوق العمل السعودي"

- الجريمة والبطالة.
- أنماط الجريمة في ظل واقع سوق العمل.
- ظاهرة التستر وأبعادها الأمنية.
- الآثار الأمنية لظاهرة توظيف فرص العمل.
- التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة.

المحور الخامس : "سوق العمل السعودي رؤية مستقبلية"

- التدريب وتوطين التوظيف.
- مخرجات التعليم وسوق العمل.
- مستقبل السياسات الخاصة بتوطين الوظائف.
- دور الخطط التنموية في مجال توظيف الوظائف.

ثالثاً : الجهات المشاركة

حظيت الندوة باهتمام بالغ ومشاركات فاعلة من قبل الباحثين والجهات الحكومية والخاصة ذات الاهتمام بقضايا سوق العمل مثل: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وزارة التجارة، وزارة المعارف، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، مجلس القوى العاملة، الأمن العام، الهيئة العليا للمباحة، حرس الحدود، المعهد الثقافي، مجلس الغرف

التجارية والصناعية، جمعية الكشافة، معهد الإدارة العامة، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، الغرفة التجارية والصناعية بجدة، جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة الملك خالد، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، جامعة الملك عبد العزيز، الجامعة الإسلامية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية.

رابعاً : أعمال الندوة

بدأت فعاليات الندوة في الساعة الرابعة من عصر يوم الأحد الموافق : ٧ / ٨ / ١٤٢٣ هـ واستهلّت بتلاوة آيات من كتاب الله الكريم ، ثم كلمة مدير عام الكلية اللواء / عبد الرحمن بن عبد العزيز الفدا تلاها كلمة مدير مركز البحوث والدراسات ورئيس اللجنة العلمية للندوة الدكتور مفرّج بن سعد الحقباني ، وكلمة لمدير قسم المعارض والسندوات ورئيس اللجنة التنظيمية الرائد الدكتور / فايز بن عبد الله الشهري ، ثم كلمة راعي حفل الافتتاح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة الذي أعلن افتتاح الندوة .

وقد تواصلت جلسات الندوة وفق برنامج زمني موزع على حسب المحاور حتى يومها الأخير الأربعاء الموافق ١٠ / ٨ / ١٤٢٣ هـ حيث كانت الجلسة الختامية وإعلان التوصيات ، وفيما يلي عرض موجز لأوراق العمل المقّمة للندوة من خلال محاورها الأساسية:

الجلسة الأولى : "الملاح الرئيسة لسوق العمل"

ترأس الجلسة معالي الدكتور / علي بن إبراهيم النملة وزير العمل والشئون الاجتماعية، وقد اشتملت على أربع أوراق عمل علمية على النحو التالي :

الورقة الأولى : "الملاح الرئيسة لسوق العمل" مقدمة من الأستاذ / أحمد بن عبد الرحمن الزامل — وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

تناولت هذه الورقة الدور الذي تقوم به مكاتب العمل في مجال توظيف المواطنين على

اعتبار أنه دور شامل لا يقتصر على تسجيل وترشيح طالبي العمل، وإنما يتعدى ذلك إلى تطبيق الأنظمة الخاصة بالتوظيف على جميع المنشآت المعنية وإلزامها بتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بتوظيف المواطنين سواء تم هذا التوظيف من خلال مكاتب العمل أو من أي مصدر آخر ، وأن تطبيق مثل هذه الأنظمة هي مهمة تتعاون في القيام بها جميع إدارات وأقسام مكاتب العمل، وعلى رأسها التوظيف والاستقدام والتفتيش.

كذلك تناولت الوضع الراهن والمستقبلي لسوق العمل في المملكة، والسياسات المؤثرة على زيادة الطلب من القوى العاملة الوطنية، والتوظيف في نظام العمل، والعقبات التي تواجهه.

الورقة الثانية : توظيف فرص العمل : الأبعاد والسياسات " مقدمة من الدكتور / عبدالواحد بن خالد الحميد - أمين عام مجلس القوى العاملة .

تناولت الورقة قضية توظيف فرص العمل في المملكة بأبعادها وسياساتها المختلفة، وأشارت إلى أهمية هذه القضية والإشكاليات المتعلقة بها ، ورؤية بعض المدارس الفكرية حولها من خلال مدرستين إحداهما تنادي بإطلاق قوى السوق وعدم تدخل الدولة في عملية التوظيف باعتبار أن ذلك يضعف كفاءة الاقتصاد الوطني ، والأخرى ترى أن قوى السوق لا تقدم حلاً مثالية ولا بد من تدخل الدولة ، وقد رأت الورقة أن أوضاع المملكة وتوجهات العولمة تدعو إلى خيار التدخل لتوظيف العمالة في المملكة ، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء آليات السوق بالكامل ، ولا يعني هيمنة الدولة على الاقتصاد، لأن قضية التوظيف تنسم بأبعاد استراتيجية شديدة الأهمية نابعة من الظروف التنموية للمملكة .

الورقة الثالثة : "البطالة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية" مقدمة من الدكتور / صالح بن محمد الشيعبي - وكيل وزارة التجارة المساعد للتجارة الداخلية .

تناولت هذه الورقة الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة السعودية في صياغة سياساتها الاقتصادية حول مفهوم التخطيط المركزي الذي يقوم على إشراف آفاق المستقبل والتغيرات الاقتصادية المتوقعة، وذلك من خلال خططها الخمسية ، وقد هدفت

هذه الورقة إلى دراسة التطور التاريخي والوضع الراهن لمؤشرات سوق العمل، وكذلك تطبيق المعايير المتفق عليها دولياً مع مراعاة خصوصية المملكة - لتحديد نسب البطالة ، واقتراح السياسات والإجراءات الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة والتحكم فيها.

وقد اختتم الباحث هذه الورقة ببعض التوصيات من بينها : أهمية التدريب المستمر وإعادة التأهيل ، وإعادة النظر في الأطر القانونية والإدارية التي تحكم استقدام العمالة الوافدة وتكييفها مع الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد الوطني بشكل فعال ، كذلك إيجاد العلاقات المناسبة بين أجهزة التعليم والتدريب وأصحاب الأعمال في القطاعين الحكومي والخاص ، وإعادة صياغة سياسات القوى العاملة بعيداً عن خدمة القطاع الحكومي نحو مقابلة احتياجات القطاع من العمالة .

الورقة الرابعة : "توظيف السعوديين : المعوقات والحلول" مقدمة من الدكتور / محمد بن ناصر البيشي ، والأستاذ / إبراهيم بن عمر بن طالب - معهد الإدارة العامة .

قامت فكرة هذه الورقة على دراسة واقع توظيف السعوديين في المملكة العربية السعودية من خلال محاولة التعرف على الخصائص الديموغرافية لطالبي العمل والتي يمكن أن تشكل مصدراً لمعوقات التوظيف في القطاع الخاص ، وكذلك التعرف على الخصائص الديموغرافية لشاغلي الوظائف في القطاع الخاص والمسجلين في مركز المعلومات بوزارة العمل والشئون الاجتماعية والتي يمكن أن تشكل مصدراً لمعوقات التوظيف في القطاع الخاص، والتعرف أيضاً على الخصائص الرئيسية للوظائف التي تشغلها المرأة في القطاع الخاص ، والتي يمكن أن تشكل مصدراً لمعوقات توظيف المرأة في هذا القطاع، وفيما يلي أهم التوصيات التي خلص إليها الباحث في هذه الورقة وهي : معالجة قضية الانقطاع عن التعليم أو التدريب ، وحث رجال القطاع الخاص على المشاركة في دعم توظيف السعوديين ، وكذلك دعم صندوق تنمية الموارد البشرية ، وأهمية التركيز على سعودة الوظائف المهمة ، كما أوصت بتحسين الإجراءات الإدارية والأنظمة المتعلقة بتوظيف السعوديين

الجلسة الثانية : "الأبعاد الاجتماعية لسوق العمل في المملكة"

ترأس الجلسة معالي الدكتور / أحمد بن محمد السالم وكيل وزارة الداخلية، وقد اشتملت على خمس أوراق عمل علمية على النحو التالي :

الورقة الأولى : "العولمة والسعودة" مقدمة من الدكتور / خالد بن عبد العزيز الشريدة — جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

تناولت هذه الورقة إشكالية العلاقة بين العالمي والمحلي من خلال طرح ظاهرة العولمة بين التبشير والتفكير . ومفهوم هذه الظاهرة وسمات العصر العولمي، وكذلك إيجابيات وسلبيات العولمة ، كما تناولت ملامح المسيرة التنموية وسوق العمل السعودي وذلك باستعراض تاريخ مسيرة التنمية السعودية وسمات سوق العمل ومشكلات العمالة بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والصحية والسياسية ، ومن ثم عرضت المفهوم الضيق والمفهوم الواسع والنموذج الأمثل للسعودة والذي يقضي بأنها يجب أن تتشكل من منظومة الأبعاد للقيمة مع الوقوف على الأثر المتبادل بين المشكلات الاجتماعية والآثار الاقتصادية وأخيراً العمالة في ظل العولمة

الورقة الثانية : " واقع الفرص الوظيفية لخريجي أقسام الخدمة الاجتماعية" مقدمة من الدكتور / عبد العزيز بن محمد بن حسين — جامعة الملك سعود .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو قبول الخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية للعمل لديهم بوظيفة أخصائي اجتماعي . وبعد استعراض التراث النظري المتصل بأهمية ميدان للخدمة الاجتماعية الطبية، وبعد مناقشة تطور أعداد الخريجين وواقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين الجدد، قام الباحث باستقصاء الاتجاهات النفسية لدى عينة من مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة بمدينتي الرياض وجدة وذلك فيما يتعلق بمدى قبول أو رفض هذه الفئة من الخريجين .

وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية لمسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية، وذلك فيما يتصل بمستوى التأهيل الأكاديمي، ومستوى التقيد بأنظمة العمل، ومستوى الكفاءة الإنتاجية، ولكن من ناحية أخرى كشفت نتائج الدراسة عن اتجاهات سلبية تتمثل في: اشتراط الخبرة المهنية للخريجين الجدد قبل إمكانية قبولهم للعمل، إلى جانب تفضيل توظيف غير السعوديين بسبب الفارق في الأجر، وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة قدمت بعض التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بتحسين واقع الفرص الوظيفية لخريجي أقسام الخدمة الاجتماعية في القطاع الصحي الخاص. كما أوصت بضرورة تطوير مستوى كفاءة تأهيل الخريج أكاديمياً ومهنياً.

الورقة الثالثة: "التحول من المدرسة إلى العمل المستقبلي" مقدمة من الدكتور نايف بن هشال الرومي - وزارة المعارف.

تناولت هذه الورقة عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل والأزمة التي تواجه خريجي المدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية على اعتبار أن منهج التعليم في هذه المرحلة ونظام التعليم لا يفيان باحتياجات الأفراد وأصحاب الأعمال في حين أن ضمان انتظام دفع الأجور والحالة الاجتماعية المرتبطة بالتوظيف في القطاع العام بالمملكة العربية السعودية تجذب المواطنين السعوديين بصفة دائمة أكثر من القطاع الخاص، وذلك من خلال تحليل عملية برنامج "من المدرسة إلى العمل" في المملكة، واستكشاف توقعات مديري التوظيف بالقطاع الخاص بخصوص منهج المدرسة الثانوية وخريجها، وكذلك وصف وتحليل المنهج الحالي في التعليم الثانوي وإعداد المهارات للخريجين. وقد عرضت هذه الورقة إلى أهمية ظهور برامج التحول من المدرسة إلى العمل إلى حيز الوجود من خلال عناصر النظام التعليمي الثانوي، وذلك بمشاركة أصحاب العمل في القطاع الخاص لجان تطوير المناهج.

الورقة الرابعة: "سيكولوجية البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي" مقدمة من الدكتور/ تركي بن محمد العطيان - كلية الملك فهد الأمنية.

تناولت هذه الورقة جانب البطالة كعامل من عوامل ارتكاب الجريمة والاتجاه لمسودة الوظائف في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة ، وقد هدفت هذه الورقة إلى توضيح وتحليل ظاهرة البطالة من وجهة نظر نفسية كما أوضحت الأبعاد النفسية للبطالة ودورها في تغذية السلوك المنحرف والإجرامي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضمن إطار اقتصادي واجتماعي

الورقة الخامسة : "تطلعات الشباب الجامعي وعلاقتها بالمتغيرات الشخصية والديموغرافية" مقدمة من الرائد / محمد بن ناصر الحبيب - وزارة الداخلية .

تناول هذه الورقة العلاقة بين التطلعات والطموحات وبين المتغيرات الشخصية والبيئية لدى الشباب الجامعي من خلال استعراض العلاقة بين المتغيرات الشخصية وبين تطلعات وطموحات الشباب الجامعي ، والعلاقة بين المتغيرات الأسرية وبين تطلعات وطموحات الشباب الجامعي ، وكذلك العلاقة بين متغيرات درجات ارتباط الشباب الجامعي بعناصر البيئة الاجتماعية والثقافية وبين تطلعاتهم وطموحاتهم ، والعلاقة بين متغيرات وقت الفراغ وبين تطلعات وطموحات الشباب الجامعي ، وكذلك تحديد أي من المتغيرات الشخصية والبيئية أكثر تأثيراً من سواه في تطلعات وطموحات الشباب الجامعي

الجلسة الثالثة : "الأبعاد الأمنية لسوق العمل في المملكة"

ترأس الجلسة اللواء م / كمال سراج الدين المرغلاني - عضو مجلس الشورى سابقاً، وقد اشتملت على أربع أوراق عمل علمية على النحو التالي :

الورقة الأولى : "التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة" مقدمة من العميد دكتور / علي بن فايز الجحني - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

تناولت هذه الورقة التحديات الأمنية المصاحبة لظاهرة الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة ، والمتمثلة في التحديات الدينية والسياسية والجنايية والاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية وكذلك التحديات الاستراتيجية.

وتناولت أيضاً آثار ظاهرة الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة ودور المواطن نحوها، وكيفية التغلب على هذه الإشكالية من خلال بعض التوصيات أهمها : الحد من الاستقدام والصرامة في الرقابة وتطبيق الأنظمة على العمالة الوافدة ، ومتابعة الإشرطات الصحية والأمنية .

الورقة الثانية : "الآثار الأمنية لثقافة المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الحكومية" مقدمة من العقيد دكتور / محمد بن ابراهيم السيف — كلية الملك فهد الأمنية .

تناولت هذه الورقة العلاقة بين الجريمة والانحراف وبين ثقافة المؤسسات التنظيمية الحكومية والأهلية وذلك من خلال محاولة الكشف عن المعايير والقيم السائدة في البيئة الوظيفية في سوق العمل عند منح الامتيازات والمكافآت للعاملين والموظفين ، ومعرفة أهم المعوقات الثقافية التي تحد من تحقيق العاملين والموظفين لأهدافهم الوظيفية المادية والمعنوية سواء بالقطاع الحكومي (العسكري والمدني) أوفي القطاع الخاص ، وكذلك الكشف عن الآثار الأمنية التي أحدثتها الثقافة السائدة للتنظيمات والمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية وفي القطاع الخاص ، والتعرف أيضاً على حجم البطالة في سوق العمل في المجتمع السعودي، وتحديد عواملها وآثارها الأمنية ، وقد اشتملت الورقة على بعض التوصيات أهمها : وضع ضوابط رسمية ذات فاعلية في تحديد الأجور ومنح الامتيازات ، وكذلك ترشيد وتوجيه برامج التدريب

الورقة الثالثة : "الجريمة والبطالة" مقدمة من العقيد دكتور / هاشم بن محمد الزهراني — وزارة الداخلية .

تناولت هذه الورقة العلاقة التفصيلية التي تربط الجريمة بالبطالة وأسلوب المواجهة لها حيث عرضت المفاهيم المختلفة للجريمة من وجهة النظر الاجتماعية ومن الوجهة القانونية ومن الوجهة الفردية وكذلك التفسير العلمي لظاهرة الجريمة من خلال المذهب الفردي الاجتماعي والمذهب التوفيقي وعرضت أيضاً إلى الأسباب الاجتماعية للجريمة والأسباب الاقتصادية وما تمثله الجريمة بآثارها المباشرة وغير المباشرة من خطر على

المجتمع وتناولت البطالة كأحدى الظواهر المؤدية للجريمة وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيمية على المجتمعات.

ومن ثم طرحت أسلوب المواجهة لمشكلة البطالة والاستراتيجية الأمنية لهذه المواجهة من خلال دور الإعلام ومؤسسات الدولة في مواجهة الجريمة وظاهرة البطالة ، وكذلك استراتيجية مواجهة الجريمة الناتجة عن البطالة وتطوير المؤسسات الأمنية لتكون قادرة على ذلك من خلال : إنشاء نظام وطني بشأن سوق العمل ، ووضع خطة استراتيجية جديدة بخصوص تنمية القوى العاملة والتركيز على الجانب الأكاديمي والإعلامي في التعامل مع ظاهرة البطالة ، وكذلك غرس وتنمية الوازع الديني والحد من استقدام العمالة.

الورقة الرابعة : "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي

الجرائم" مقدمة من المقدم / محمد بن حميد الثقفي - وزارة الداخلية

تناولت هذه الورقة الخصائص الاجتماعية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجريمة والخصائص الاقتصادية لهم، وكذلك تحديد نوعية الجرائم التي يقرتها العاطلون عن العمل، وعلاقة أسباب ارتكاب الجريمة بالبطالة وتحديد نسبة العود للجريمة لدى العاطلين عن العمل، وقد أوصت هذه الورقة بإجراء دراسات معمقة لظاهرة العود للجريمة وعلاقتها بالبطالة وتفعيل هذه الدراسات ، وكذلك توجيه التدريب والتركيز في هذا الجانب على السجناء ، وتفعيل مفهوم السعادة .

الجلسة الرابعة : "مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل"

ترأس الجلسة سعادة الأستاذ / عبد الرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية ، وقد اشتملت على خمس أوراق عمل علمية على النحو التالي :

الورقة الأولى : "السعودة بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة" مقدمة من الدكتور / محمد بن عبد العزيز الصالح - أمين عام مجلس التعليم العالي

تناولت هذه الورقة تطور سوق العمل والتركيز على السعودة كهدف إستراتيجي ضمن أهداف خطط التنمية الخمسية ومن ثم استعراض معوقات السعودة وواقع العمالة الوطنية والوافدة وعرضت أيضاً تجربة السعودة في القطاع الخاص ودور المواطن السعودي في فرض نفسه بمواقع العمل.

كما تناولت مخرجات التعليم في ظل واقع العمالة الوافدة في القطاع الخاص ، والجهود المبذولة لتحقيق السعودة وأهمها التنظيم الوطني للتدريب المشترك وصندوق تنمية الموارد البشرية ومن ثم تطرقت لإسهامات مجلس التعليم العالي في الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والصعوبات التي تواجه التعليم العالي للوفاء باحتياجات سوق العمل وأخيراً تطرقت للمتغيرات المتوقعة في سوق العمل والحاجة إلى الإعداد لها ، وقد عرضت لبعض التوصيات ، أهمها : تكثيف الجهود لتغيير النظرة السلبية من قبل المجتمع للعمل المهني ، وتطبيق نظام التوظيف الجزئي ، وكذلك ضرورة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تنمية القوى البشرية ، والقطاع الخاص ، ومؤسسات التعليم

الورقة الثانية : "دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية : الواقع والمتطلبات" مقدمة من الدكتور / عبد الله بن محمد الشدادي — مساعد الأمين العام للعمليات والتدريب بالغرفة التجارية والصناعية بالرياض .

تناولت هذه الورقة واقع القطاع الخاص ودوره في التنمية ، والمنظور الحالي والمستقبلي لمسئوليته من خلال تحديد نسبة معدلات النمو السنوي له في خطط التنمية وقد عرضت هذه الورقة مجهودات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجال التدريب والتوظيف ، وكذلك مرئيات رجال الأعمال حول المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في توظيف العمالة وبعد ذلك تناولت الآليات المقترحة لدعم قدرة القطاع الخاص في توظيف العمالة المحلية ، وقد أوصت الورقة بالتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وتوعية الطلبة من خلال نتائج هذا التنسيق ، وكذلك توعيتهم بقيمة العمل وتغيير المفاهيم السالبة عن بعض الوظائف .

الورقة الثالثة: "تجربة السعودية في القطاع الخاص" مقدمة من الدكتور / فهد بن صالح السلطان – أمين عام مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية .

تناولت هذه الورقة تجربة السعودية في القطاع الخاص مع تفصيل واقع وتطلعات هذه التجربة من خلال بعض المحاور وهي تجربة السعودية في القطاع الخاص ومعوقاتهما واهتمام الغرف التجارية الصناعية بقضية السعودية والتوظيف في القطاع الخاص ، وكذلك التطلعات المستقبلية لتطبيق السعودية بالقطاع الخاص في مجال التأهيل والتدريب وفي مجال التوظيف .

الورقة الرابعة : "توطين القوى العاملة بالمنطقة الشرقية" مقدمة من الدكتور / عيسى بن حسن الأنصاري – عميد الكلية التقنية بالدمام .

وهي عبارة عن عرض تجربة ساهمت إلى حد ما في إيجاد حلول لمشكلة توطين القوى العاملة في محيط المنطقة الشرقية حيث هدفت هذه الورقة إلى توضيح حجم وطبيعة المشكلة ، وعرض تجربة برنامج الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز لتأهيل وتوظيف الشباب السعودي ، واستعراض أهم إنجازات برنامج الأمير ، والكشف عن التحديات التي تواجه برنامج الأمير ، وكذلك عرض المبادرات التي اتخذها البرنامج لإذابة هذه التحديات ومضاعفة الإنجازات. ولقد أظهرت هذه التجربة نجاحاً متميزاً إذ تم توظيف (٦٩٥٠) ستة آلاف وتسعمائة وخمسين مواطناً ومواطنة من خلال التدريب بالمفهوم الذي يتبناه البرنامج . ومن تطبيقات هذه الدراسة نشر المفاهيم والتطبيقات بدءاً من معايير اختيار المرشحين ومروراً بعمليات تصميم وتقديم البرامج التدريبية وانتهاء بعمليات التوظيف .

الورقة الخامسة : "مخرجات التعليم الثانوي العام والمهني وسوق العمل السعودي" مقدمة من الأستاذين / عبد العزيز السالم ، وعبد الرحمن العريني – وزارة المعارف

تناولت هذه الورقة تطور التعليم في المملكة وعن دوره في عملية التنمية وأهمية ذلك ومن ثم استعرضت سوق العمل السعودي ومشكلة البطالة وأسبابها ، وعن دور الخطط التنموية في تنمية المواد البشرية وتوطين الوظائف.

كذلك تناولت التعليم الثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة وأهداف كل منها ومراحل تطورها ومشكلة التوفيق بين هذين النظامين. وبعد ذلك استعرضت الحلول وتوجهات ربط التعليم الثانوي العام والمهني والفني باحتياجات سوق العمل والاتجاهات السائدة في تطوير التعليم القانوني عربياً وعالمياً، وزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني .

الجلسة الخامسة : "سوق العمل في المملكة – رؤى مستقبلية"

ترأس الجلسة معالي الدكتور / علي بن ناصر الغفيص محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، وقد اشتملت على خمس أوراق عمل علمية على النحو التالي :
الورقة الأولى : "حتى لا تكون السعودية مجرد شعار" مقدمة من الدكتور / حسين ابن عمر الحازمي – الأمين العام لمجلس القوى العاملة (سابقاً)

تناولت هذه الورقة قدرة العمالة الوطنية على الإنتاج والإنجاز والإبداع في مواقع العمل، وانعكاسات النقلة التنموية السريعة في المملكة على توظيف هذه العمالة ، وإمكانية التعامل مع هذه الانعكاسات من خلال التخطيط وتحديد الأهداف القصيرة والطويلة المدى، وبعد ذلك أوضحت الحاجة الملحة لتطوير التعليم لجميع مراحلها من حيث الكيف والنوع ليواكب أوضاع سوق العمل ويلبي احتياجاته .

وقد أجملت هذه الورقة قضايا القوى العاملة في بعض الأمور الأساسية ، وكذلك بعض الاقتراحات الهامة لتوظيف العمالة ورفع عجلة التنمية على أسس علمية سليمة.

الورقة الثانية : "الأثر المتوقع لتأمين البطالة على عرض العمل" مقدمة من الأستاذ الدكتور / محمد بن سعدو الجرف – جامعة أم القرى .

تقدم هذه الورقة إطاراً نظرياً لبحث بعض العلاقات الاتجاهية التي يتوقع أن تسوء في ظل افتراضات معينة ثم وضعها مسبقاً بين الإنتاج الكلي كمتغير هدي ، ومعوقات البطالة كمتغير تقسيري وكأداة للسياسة الاقتصادية ، وقد تناولت هذه الورقة أسباب البطالة

والآثار الاقتصادية لعدم وجود تأمين البطالة ، وقد تم التحليل باستخدام التحليل الساكن لتحليل سلوك العامل المشروع أولاً حيث تم استبعاد عنصر الزمن من التحليل ثم باستخدام التحليل الحركي وذلك بإدخال عنصر الزمن في تحديد المسار الزمني للمتغيرات التي ينطوي عليها النموذج.

الورقة الثالثة : "نحو نمذجة أكثر فاعلية لآليات السعودة" مقدمة من الدكتور / فوزان بن عبد العزيز الفوزان — كلية الملك فهد الأمنية .

تهدف هذه الورقة إلى نمذجة أساليب سعودة فرص العمل لتتم وفق آليات محددة من خلال نموذجين أولهما : (مباشر) اقترح أن تكون السعودة انتقائية تدريجية حيث تصنف مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية تبعاً لمعايير محددة هي حاجة المجتمع لذلك النوع من النشاط الاقتصادي ، وسعودة النشاطات ذات الأرباح المجزية ، وحجم الخبرة المطلوبة في مجال ما ، وأسبقية المجالات التجارية للقطاعات الأخرى.

والآخر: (غير مباشر) ولا بد فيه من إيجاد أرضية وبيئة مناسبة من شأنها أن تسمح للسعودة أن تنمو وتترعرع وتؤتي ثمارها ويحتوي هذا النموذج على الأدوات التي توجد هذه البيئة ويتكون من العناصر التالية : العمل على تحجيم أعداد المؤسسات التجارية والإنتاجية ، وتحديد ساعات العمل في المجالات التجارية ، والموامة بين الأجور في القطاعين العام والخاص ، ودفع التكاليف الحقيقية لاستخدام العمالة الأجنبية ، وتسهيل وتشجيع الداخلين إلى سوق الحرف والموامة بين خطط التعليم والتدريب المهني وخطط السعودة وكذلك السيطرة على مصادر الدخل في المنشآت الاقتصادية وفرض أساليب إنتاجية أكثر موامة للظروف الاقتصادية في المملكة.

الورقة الرابعة : "العلاقة بين تقنيات المعلومات وظاهرة البطالة في المملكة" مقدمة من الدكتور / محمد بن عبد الله القاسم — كلية الملك فهد الأمنية .

تناولت هذه الورقة العلاقة بين تقنية المعلومات والبطالة في المملكة وسبل تخفيف الآثار السلبية لاستخدام التقنية على زيادة البطالة ، وقد تطرقت لمفهوم البطالة وأنواعها

وأسبابها وآثارها وكذلك ماهية تقنية المعلومات والوضع الحالي لحجم العمالة في مجال تقنية المعلومات في المملكة وإيجابيات وسلبيات العمل عن بعد باستخدام تقنيات المعلومات وأثرها على العاملين ، كما تناولت كيفية الحد من الآثار السلبية لتقنية المعلومات ، وقد تضمنت بعض التوصيات من أهمها : تطوير مواد الحاسب الآلي في مناهج التعليم العام وإعادة تأهيل الموظفين للحد من التسرب من الكليات ذات العلاقة بتقنية المعلومات، وزيادة أعداد المقبولين بها، وكذلك تخفيض ساعات وأيام العمل.

الورقة الخامسة : "التنظيم الوطني للتدريب المشترك" مقدمة من الأستاذ / محمد ابن

علي الحافظ — المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

يقدم هذا البحث الأساس النظري لتنظيم جديد للتدريب تشرف عليه المؤسسة، وتشارك فيه الغرف التجارية والصناعية وكل القطاعات الأهلية حيث يعد أحد الحلول الجزرية لتغيير استراتيجية التدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية ، وينطلق هذا المشروع من حقيقة أن معظم البرامج التي تنفذها المؤسسة حالياً تركز على تقديم المهارات الأساسية والمعارف النظرية للطلاب والتي قد تصلح لجميع قطاعات العمل دون التركيز على احتياج قطاع محدد ، ومع تزايد الاهتمام بمسألة تحقيق مزيد من المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم ، تبرز الحاجة إلى هذا التنظيم الذي يوجه لخدمة قطاعات محددة وسد احتياجاتها بأكبر قدر ممكن من التأهيل المتخصص ، وفي نفس الوقت تفتح آفاقاً واسعة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب السعودي لتأهيله وإعداده لمواجهة متطلبات الحياة المعاصرة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا التنظيم لن يحل محل البرامج الحالية، في الكليات التقنية والمعاهد الفنية والمراكز المهنية أو تلك البرامج التدريبية في القطاعات الأهلية وفي الغرف التجارية الصناعية في المملكة ، بل هو نظام مساند ومكمل للبرامج الحالية ويمثل مساراً جديداً للتعليم والتدريب الفني .

خامساً : التوصيات

وقد اختتمت فعاليات الندوة بإعلان التوصيات التالية:

١- السعودة مشروع وطني ليس فقط لتوظيف العاطلين، بل هو مشروع لحفظ الهوية وتمييزها إضافة إلى التعامل الأمثل وفق ثوابت المجتمع الإسلامية التي تأخذ في الاعتبار المتغيرات العالمية وتطوراتها. ولهذا يجب اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية تتمثل فيما يلي :

أ- تنفيذ إستراتيجية تنمية القوى العاملة في المملكة والتي تغطي فترة ٢٥ عاماً تبدأ من عام ١٤٢٠هـ وتتضمن أهدافاً عامة وفرعية لتنمية الموارد البشرية الوطنية وتوظيفها وموجهات عمل لتحقيق تلك الأهداف والتي أقرها مجلس القوى العاملة ووجه بالعمل بها للجهات المعنية.

ب- دعم المنشآت الصغيرة التي ثبت أنها تشكل نسبة عالية من سوق العمل في القطاع الخاص .

ج- دعم صندوق تنمية الموارد البشرية حتى يستطيع القيام بمهامه في مجال توظيف فرص العمل مع أهمية وضع ومراقبة الضوابط الإدارية والمالية التي تحكم عملية تنفيذ البرامج التدريبية التي تنفذها الجهات المستفيدة لضمان الجودة النوعية والكمية للبرامج التدريبية المقدمة.

د- التدرج في إحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة بدءاً بالوظائف التي تتعلق بالأمور المالية ثم الانتقال بعد ذلك إلى الوظائف المتعلقة بالأمور الضرورية لما يمثلها هذا الإجراء من خدمة للبعد الاستراتيجي للتنمية الشاملة.

هـ- وضع حد أدنى للأجور والمرتبات في القطاع الأهلي لحماية للعمالة الوطنية من المنافسة الغير متوازنة التي يفرضها التواجد المكثف للعمالة الأجنبية على أن يكون ذلك في فرص العمل التي يتم قصرها على العمالة المحلية

أو في القطاعات والمجالات التي تسهل مراقبة سجلاتها تلافياً للتجاوزات التي قد تلجأ إليها بعض العناصر المستفيدة.

٢- إصدار وتنفيذ خطة متكاملة للتوعية الإعلامية وذلك بهدف توعية المواطنين بقضايا السعادة والتوظيف، وبأهمية العمل وسلوكياته بصورة عامة وفي القطاع الخاص بصورة خاصة وربط ذلك بالمفاهيم الشرعية ، وأبرز ملامح هذه الخطة ما يلي :

أ- توضيح مفهوم السعادة باعتباره نظام قيمي لا يخدم البعد الاقتصادي فقط، بل يجب أن يُخدم ويخدم الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتأكيد على ربط العمل بالإيمان والعبادة، وأهمية الكسب بالطرق المشروعة بغض النظر عن نوعها وما يعود به ذلك على الفرد والمجتمع من نفع في الدنيا والآخرة. وهذا الجانب يتحقق من خلال الندوات وخطب الجمعة في المساجد ومن خلال المؤسسات التعليمية والثقافية .

ب- تنمية الشعور بالولجب الوطني لدى رجال القطاع الخاص من خلال إبراز الأبعاد الإيجابية لعملية توطئ العمال في الأجل الطويل وما يحققه ذلك من استقرار اقتصادي واجتماعي وأمني ينعكس إيجاباً على العملية الإنتاجية والنشاط الاستثماري للقطاع الخاص.

ج- التأكيد على أن بناء وتوظيف وتأهيل الإنسان السعودي ليس مسؤولية أصحاب رؤوس الأموال فقط بل مسؤولية الجميع بدءاً بالأسرة وانتهاء بالدولة.

د- أهمية الإسراع في البت في نظام العمل الجديد الذي تم إنجازه منذ حوالي ثلاث سنوات لكونه أكثر قرباً من واقع سوق العمل ولاشتماله على الكثير من الضوابط التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل وطالبه مع ضرورة التأكيد

- من قدرة الجهات الحكومية المعنية على تطبيقه ومتابعة تنفيذه على أرض الواقع حتى لا يكون مجرد إضافة قانونية ليس لها بعد تطبيقي.
- ٣- تكليف الجهات المختصة بوضع آلية ملائمة لتوطين فرص العمل الموسمية، إضافة إلى التوسع في التوظيف الجزئي والعمل بالساعات في القطاع الخاص تلافياً لعملية الاستقدام المكثف التي تتنافى مع مصلحة القطاعين العام والخاص.
- ٤- ضرورة وجود برامج إرشادية لطلاب المرحلة الثانوية لتوجيههم الوجهة السليمة لاختيار التخصصات المناسبة لسوق العمل، ليس في الجامعات فقط، وإنما في كافة مجالات التعليم والتدريب المتخصصة الأخرى، مع مراعاة أهمية تغيير الثقافات السائدة حول مفهوم الشهادة الجامعية وأنها الأساس في بناء المستقبل.
- ٥- تهيئة البيئة المناسبة لزيادة مساهمة العامل السعودي في العملية الإنتاجية من خلال:
- أ- تحديد ساعات العمل في القطاع الخاص والمجالات التجارية المختلفة حتى يتمكن العامل السعودي من الوفاء بالتزاماته العملية مع عدم الإخلال بوظائفه الاجتماعية ورغباته الشخصية.
- ب- تهيئة المناخ المناسب لاستقرار العامل السعودي من خلال تفعيل دور عقود العمل عند الرغبة في إتمام عملية التعاقد بين صاحب العمل وطلابه ويمكن في هذا الخصوص قيام وزارة العمل والشئون الاجتماعية بصياغة عقد عمل موحد يعطي للطرفين حق إضافة شروط إضافية ويشتمل على غرامة تحدها الوزارة لمن يخالف بنود العقد دون اتفاق من الطرفين.
- ج- تقليص الفجوة بين تكلفة توظيف السعوديين وغير السعوديين من خلال رفع تكاليف استقدام الموظفين غير السعوديين في المجالات المهنية والحرفية التي يمكن إشغالها بقوى بشرية وطنية مؤهلة وفي المجالات التجارية التي لا تحتاج إلى تدريب متخصص.

د- تشجيع وتسهيل دخول العامل السعودي إلى سوق الحرف من خلال تقديم القروض الميسرة والأراضي المناسبة أسوة بما يقدم لأصحاب المشاريع الصناعية ويمكن في هذا الخصوص تفعيل دور صندوق تنمية الموارد البشرية في مجال تقديم القروض الميسرة للعمالة السعودية الراغبة في إنشاء مشاريع استثمارية تعتمد بشكل مباشر على ذات العامل السعودي في إتمام العملية الإنتاجية.

هـ- أهمية التأكد من ربط التسهيلات الحكومية للمشاريع الاستثمارية بحجم إسهاماتها في توظيف الوظائف.

٦ - تدريب العمالة الوطنية والعمل على رفع كفاءتها في التعامل مع التقنيات الحديثة. وهذا يتحقق بعدة أمور منها:

أ- الأخذ بنظام التدريب التعاوني لجذواه في تحقيق فعالية التدريب وعنايته بالجانب التطبيقي وتأثيره الملموس في تهيئة المتدربين للتكيف بعد تخرجهم مع بيئة العمل في القطاع الخاص.

ب- عقد الدورات التدريبية القصيرة بهدف تطوير معارف ومهارات العمالة الوطنية الفنية التي هي على رأس العمل، والتأكيد من أن يكون التدريب عملية مستمرة.

ج- تفعيل دور المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في مجال مراقبة مراكز ومعاهد التدريب الخاصة للتأكد من مستوى الخدمة المقدمة ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل السعودي.

٧- ردم الهوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل السعودي وذلك عن طريق:

أ- منح أصحاب العمل في القطاع الخاص فرصة للاشتراك والتتسيق في وضع البرامج والخطط الدراسية والمراجعة المستمرة للمناهج والبرامج للتأكد من ملاءمتها لمتطلبات لسوق العمل.

ب- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

ج- الاهتمام بحاجات الشباب المختلفة وقدراتهم الفعلية والجسمية والتركيز في توجيههم الدراسي والمهني على ميولهم الشخصية وامكاناتهم المعرفية ابتداء من السنوات الدراسية الأولية والثانوية وحتى الدراسة الجامعية . وعدم توجيههم قسراً إلى تخصصات لا تتفق مع ميولهم ورغباتهم.

د- تبني المؤسسات الصناعية والتجارية إنشاء كليات ومعاهد ومراكز تدريب متخصصة.

٨ - اتخاذ إجراءات عملية لتنظيم سوق العمل السعودي، وهذا يتحقق عن طريق:

أ- وضع ضوابط رسمية ذات فاعلية في تحديد الأجور ومنح الامتيازات بما يتلاءم مع طبيعة العمل والمؤهلات العلمية والفنية للمواطنين، وبما يتناسب مع المستوى المعيشي في المجتمع السعودي . وإحداث إدارة متابعة لهذا الشأن في كل منطقة ترتبط بالأمارة للنظر في شكاوى المواطنين المتعلقة بهذا الجانب.

ب- دراسة مدى إمكانية تطبيق نظام تأمين البطالة مع مراعاة أثر ذلك على حوافز العمل.

ج- إنشاء مركز معلومات وطني يخضع لإشراف وزارة العمل من مهامه توصيف الوظائف القائمة والمرتقب استحداثها وتسيق عملية التوظيف بما يخدم سوق العمل السعودي ويحقق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

١٠- نظراً لاختلاف تأهيل الخريجين أو المتسربين من إحدى مراحل التعليم عن

المهارات التي يحتاجها سوق العمل في القطاع الخاص فإنه يوصي بإلزام مؤسسات القطاع الخاص بالتدريب ثم التأهيل المستمر على رأس العمل لاختلاف حاجات كل مؤسسة عن الأخرى مع وضع ضوابط محددة لضمان حقوق العامل ورب العمل.

١١- توصي الندوة بضرورة العمل على تهيئة الطلبة والطالبات للعمل من خلال إقرار برامج تدريبية لا منهجية لإكساب الطلبة والطالبات مهارات محددة تساعد على الانخراط في سوق العمل في حالة التوقف عن الدراسة بعد أو خلال المرحلة الدراسية. ويمكن في هذا الخصوص إنشاء إدارة خاصة بوزارة المعارف تتولى عملية صياغة مكونات البرامج التدريبية غير المنهجية وتحديد الأنشطة اللاصفية التي تساهم في بناء الثقافة المهنية والفنية لدى المتعلم وتساعد على إكسابه المهارة المطلوبة.

١٢- التركيز على تأهيل وتدريب السجين أثناء وجوده في السجن وتعميم تجارب التدريب التي ينفذها القطاع الخاص في السجون مع العمل على تفعيل دور اللجنة الوطنية برعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم للمساهمة في وضع برامج للحد من العودة للجريمة خاصة في ظل النتائج التي تشير إلى ارتفاع نسبة العائدين إلى السجن من العاطلين عن العمل.

١٣- أهمية الفصل بين السجل الوظيفي والمحكميات للمواطن السعودي حتى لا تتفاقم المشاكل الاجتماعية والأمنية المترتبة على فصل من يثبت ارتكابهم لبعض الجرائم.

١٤- حث مكاتب العمل السعودية على تبني تجربة مشروع الأمير محمد بن فهد لتأهيل وتوظيف الشباب السعودي لما تمتلكه من الفاعلية المنشودة في مجال التوظيف والتدريب وفي مجال بناء قاعدة المعلومات حول متغيرات سوق العمل الرئيسية.

Abstract

**Subcultural Theories and Interpretation of
Delinquent Behavior.**

Dr. Mohammed Abdel Maboud Morsy

This paper dealt with the theories that discuss the delinquent behavior from a sub-cultural point of view. In this study, cultural variables such as patterns, traits and norms represent the main standard means for evaluating delinquent behavior. The delinquent subcultures are proposed or designed to rationalize the deviant acts. Such subcultures consist of values, ideals, ideas, beliefs, traditions, actions and symbols that rationalize criminal, aggressive and rebellious patterns of behaviour.

The researcher discussed different theories of delinquent subcultures from theoretical and empirical points of view. Every scientist has his own restricted opinion, but all of them accepted the subcultural background of a delinquent male in determining delinquent behavior.

Abstract

The Relationship Between Safety Awareness and the Mass Media

A Field Study on Riyadh, Jeddah and Dammam

Dr. Abdulrahman Muhammad Bin Sa'ad Al-Twaim

The present paper studies the three areas of public awareness of safety (i.e., the epistemic, affective and practical). The study also tackles the impact of mass media on public awareness.

The researcher adopts the descriptive methodology that depends on field surveys, whereby he distributed (750) questionnaires onto the sample of the study in Riyadh, Jeddah and Dammam.

The questionnaire encompassed nineteen items that tackle safety issues and attitudes towards safety regulations and procedures. The sample's awareness of safety is estimated at around (76.2%). This percentage is a little above the minimum percentage assumed by the researcher for accepting awareness level.

The results revealed a direct proportionate relationship between level of safety awareness and exposure to mass media. In other words, those exposed to mass media learn important information about safety. Such knowledge of information is manifested in their conduct later on.

In spite of the meager exposure to mass media and publications of civil defense, the subjects' safety awareness was positively influenced. This stresses the need for communicative messages that are aimed at raising safety awareness. It also stresses the necessity for publishing attractive and creative formats of message layouts.

Abstract

The Effect of Adultery on Marriage

Dr. Abdulrahman Bin Suleiman Al-Rubaish

Allah (*be He exalted*) created men and women, and since then set in them an everlasting intimate attraction. Islamic law did not leave this attraction without restrictions. It devised rules to control it and then encouraged marriage. In Islam, adultery is considered a crime that deserves punishment. Nevertheless, a Muslim may commit this crime. Thus, types of penalty and social discipline were brought about for the purpose of disciplining the one who commits this sin. Accordingly, what are the limits of social restraints imposed on adulterers? In more plain terms, are the two adulterers allowed to marry each other? Is the adulteress absolutely prohibited from getting married? Furthermore, is her penitence necessary in order to be allowed to marry the one whom she committed this sin with? What is the effect of committing adultery by a married woman on the marriage bond? All of these questions need answers since they tackle the issue of *marriage* that is of sheer importance in Islamic law.

Abstract

**Heroin and Its Detection Methods in the Body
of an Addict**

Khalid Abu Baker Mohammed

Heroin is considered the most serious drug causing addiction. The addiction of heroin and morphine is responsible for the outbreak of numerous infectious diseases which propagate through blood or by means of contaminated syringes. Most of heroin abusers prefer injection because of its rapid impact on them. Heroin samples are different in their physical and chemical properties; in terms of color and homogeneity. This difference may be due to different methods of preparation, or production from highly variable natural sources, and subsequently their subjection to adulteration and transformation for trafficking purposes. To detect heroin in biological samples, urine samples are preferable because of being readily accessible by non-invasive procedures, practically all drug metabolites are excreted in urine and the metabolites can be detected for a longer period than in blood. Because of its rapid metabolism, it is not practical for heroin to be determined directly in human biological fluids, this is usually done by the assay of morphine: its major metabolite in urine. These analyses must be carried out by highly trained and qualified specialists. Because of punitive action may be the consequence of positive analytical results, procedures and methods used must follow strict standards based on the principles of forensic toxicology. The generally recommended strategy is that an initial screening test be performed to establish potential positive samples and this followed by a confirmation analysis using a method based on a different chemical or physical principle like gas chromatography (GC), high performance liquid chromatography (HPLC), or gas chromatography-mass spectrometry (GC/MS).

Abstract

Money Laundering : Bankers' Perspectives

Dr. Abdul-Razzag H. Al-Zahrani

Money laundering crimes started to appear after world war II because of the dramatic changes that took place in societies during the war aftermath. Drugs and narcotics were the main source of dirty money. During later decades, relations, interests, and interactions among societies and nations increased. Because of that, and other factors, money laundering increased as well. This research tries to study the phenomenon of money laundering from the perspectives of Saudi Banks officials, explain its concept, its dimensions and its impacts on economy and society. It also tries to present the best ways to confront money laundering from the point of view of Bankers who face these problems almost daily. Usually these bankers stress the necessity for establishing a special agency to fight money laundering crimes. They also suggest more cooperation among agencies, and call for more studies to be conducted on this kind of crime.

IN THIS ISSUE

- Money Laundering: Bankers' Perspectives

Dr. Abdul-Razzag H. Al-Zahrani

- Heroin and Its Detection Methods in the Body of an Addict

Khalid Abu Baker Mohammed

- The Effect of Adultery on Marriage

Dr. Abdulrahman Bin Suleiman Al-Rubaish

- The Relationship Between Safety Awareness and the Mass Media:

A Field Study on Riyadh, Jeddah and Dammam

Dr. Abdulrahman Muhammad Bin Sa'ad Al-Twaim

- Subcultural Theories and Interpretation of Delinquent Behavior.

Dr. Mohammed Abdel Maboud Morsy

General Supervisor

General/ Abdulrahman A. Alfadda

Editor in-Chief

Dr. Mofarrej S. Alhoqbani

Managing Editor

Major/ Abdulhafiz A. Al-Malki

Editorial Secretary

Major / Mohammad S. Al-Mania

Advisory Board

Dr. Abdul Aziz S. Alghamdi

Dr. Khalid A. Alhomodi

Dr. Fahhad M. Alhamad

Gen. Dr. Ali H. Alharithi

Gen. Dr. Khalid S. Alkhilaiwai

Dr. Ali A. Alshehri

Editorial Board

Dr. Fawzan A. Alfawzan

Col. Dr. Mohammad A. Alqahtani

Col. Dr. Hamid A. Al-Aamri

Dr. Faisal A. Alyousef

Dr. Ibrahim A. Al-Zahrani

Maj. Dr. Fayez A. Alshehri

Dr. Mohammad A. Arafah

Dr. Naji M. Hilal

**Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Interior
King Fahd Security College
Research & Studies Centre**



Security Research Journal

Published by:
Research & Studies Centre at King Fahd Security College
Devoted to research & studies in security issues

Vol. 11 Issue 23 FEB, 2003

For correspondence:
Send to the Editor

Security Research Journal
P.O. Box: 46461 Riyadh 11532 Saudi Arabia



دعوة للكتابة

ترحب مجلة البحوث الأمنية بنشر الأبحاث والدراسات في أحد مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجسائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث... الخ)، وتدعو الباحثين إلى تقديم إنتاجهم العلمي لإدارة تحرير المجلة ليتم نشره في أحد الأعداد القادمة بإذن الله.

مع مراعاة ما يلي:

- ١) عدم تعارض العمل العلمي مع العقيدة الإسلامية.
- ٢) أن يكون العمل العلمي متفقاً مع أهداف المجلة.
- ٣) أن يتسم بالجدة والأصالة والموضوعية، ويكتب باللغة العربية.
- ٤) ألا يكون قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في دورية أخرى.
- ٥) مراعاة ما ورد في قواعد النشر الخاصة بالمجلة.
- ٦) تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

علماً بأن المجلة تمنح مكافآت مالية لكتاب الأعمال العلمية التي يتم نشرها حسب ما ورد في اللائحة التنظيمية للمجلة.

ترسل الأعمال العلمية إلى العنوان التالي:
مجلة البحوث الأمنية، ص. ب. ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢
المملكة العربية السعودية



IN THIS ISSUE

- **Money Laundering: Bankers' Perspectives**
- **Heroin and its Detection Methods in the Body of an Addict**
- **The Effect of Adultery on Marriage**
- **The Relationship Between Safety Awareness and the Mass Media**
- **Subcultural Theories and Interpretation of Delinquent Behavior**